

أخبار

العدد 226
أكتوبر 2026

حول الخليج

ملف العدد:

دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والمخاطر والاستجابة

- تحتاج دول الخليج دمج الردع مع التسوية وجعل التعاون مربحاً والاعتداء عليها مكلفاً
- أخذت السعودية المبادرة لتشكيل النظام الإقليمي وأمريكا تعيد النظر في وجودها بالمنطقة
- مواجهة تحديات المنطقة باستراتيجية عربية/ إسلامية ضمن اتفاقية مكة لتحقيق التوازن
- اتفاق مكة يشجع الناتو لإقامة شراكة عملية مع الخليج والحلف تحركه الضرورة والحاجة
- المعادلة الجديدة: دول الخليج من تلقى نتائج التحولات للمشاركة في تشكيل النظام الإقليمي
- ٣٤ فصيلاً عراقياً متحالفة مع الحرس الثوري الإيراني وتشاركه في شبكات اقتصادية



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



Gulf Research Center
Knowledge for All

WWW.GRC.NET



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter



قسمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم:
جهة العمل:
القسم:
العنوان:
صندوق البريد:
الدولة/المدينة:

يرسل هذا الطلب إلى:

مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+

فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+

البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث

رقم الحساب: 12379319000100

اسم البنك: البنك الأهلي السعودي

ايبان: 0100 - 1900 - 3793 - 0012 - 1000 - SA 26

مدينة جدة

المملكة العربية السعودية

افتتاحية العدد

السعودية بين التحديات والنجاح

4

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات دولية

إسرائيل: الإصابة بـ "داء الكلب" وسعار التوسع الإقليمي

6

د. طلال صالح بنان

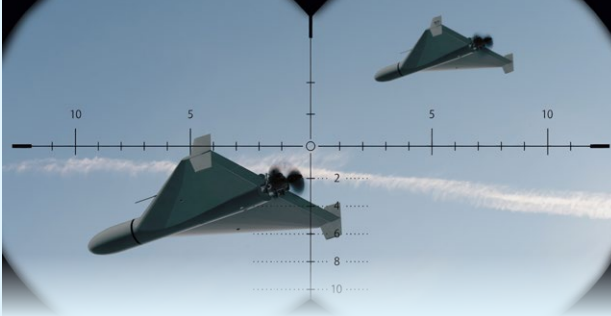


دراسة العدد

دول الخليج بين تعدد المخاطر وضرورة الانتقال من أمن الدولة إلى أمن المنظومة

9

د. هاجد يحيى الأصلي



قضية العدد

الحصار الأمريكي على إيران: تغيير النظام أم العودة إلى الحرب؟

15

حسن راضي

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد

ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩

فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥

البريد الإلكتروني: info@araa.sa

الاشتراك السنوي

الدول العربية: ١٠٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ١١٠ دولاراً
بقية دول العالم: ١٢٠ دولاراً

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية: ٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً
مملكة البحرين: ٣,٥ ديناراً
دولة قطر: ٣٥ ريالاً
دولة الكويت: ٣,٥ ديناراً
سلطنة عمان: ٣,٥ ريالاً
الأردن: ٤,٥ ديناراً

اللواء البحري (م) مهندس / صالح بن صنيح العتيبي

أ.د. محمد الرميحي

أ.د. احمد سليم البرصان

السفير أليساندرو مينوتو ريزو

أ.د. جودت بهجت

د. غانم علوان الجميلي

أ. د. سمير صالحة

د. هلال بن أحمد الحبسي

د. غازي فيصل حسين

أ.د. يسري أبو شادي

أ. د. وانغ قوانغدا

عميد (م). تركي بن زيد الزير

د. زكريا الخنجي

أ.د. هيله حمد المكي

د. ظافر محمد العجمي

د. إحسان الشمري

أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيبي

أ.د. إسماعيل نوري الربيعي

د. أواميد شكري كالهيسار

أ.د. كاظم هاشم نعمة

د. كريستيان كوخ

د. حنان نايف ملاعب

حازم سالم الضمور

أ.د. سعد علي الحاج بكري

وقفة

الأمن العربي وأولويات الحلول

جمال أمين همام

23

28

33

38

43

48

53

59

64

69

75

81

86

91

95

100

105

111

116

121

127

133

138

144

149

الإسهامات

✦ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

✦ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

✦ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.

✦ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

✦ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتيبها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد المائل بين أيدي قراء مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم (٢٢٦) من سلسلة الإصدار الشهري للمجلة، والصادر في الأول من أكتوبر ٢٠٢٦م، يطرح قضية (دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والمخاطر والاستجابة)، واستعرض العدد رؤية عدد من المتخصصين في علوم الاقتصاد والمال وخبراء المستقبلات والاستراتيجيات العسكريين وأساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية والقانون الدولي، حول التحديات والمخاطر المحدقة بمنطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة، وكيف تكون المواجهة وتجاوز ما تحمله هذه المخاطر والتحديات، ومن ثم الخروج بأقل الخسائر وبأكثر المكاسب، مع الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، وتجنبها التصعيد والتوتر.

أجمع المشاركون في ملف هذا العدد على أن أهم وأكبر تحديات ومخاطر المنطقة هي تداعيات الحرب الأمريكية على إيران والتي بدأت في الثامن والعشرين من فبراير الماضي والتي لم يتم حسمها حتى الآن سلباً أو حرباً، خاصة أن هذه الحرب تجاوزت أطرافها وتطالير شررها إلى دول المنطقة، إضافة إلى التداعيات الاقتصادية التي أصابت العديد من دول العالم جراء توقف إمدادات النفط والغاز الطبيعي المسال وإغلاق مضيق هرمز وتوقف منشآت الضخ والتكرير في دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، كما زاد الأمر صعوبة جراء الحصار الشامل الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على السواحل الإيرانية لمنع أي محاولات لتصدير الطاقة سواء عبر البحر أو عبر دول الجوار، ما يجعل دول المنطقة ومعها دول العالم تبذل قصارى جهدها من أجل التوصل إلى اتفاق أمريكي / إيراني للوصول إلى حل سلمي للنقاط العالقة في المفاوضات الأمريكية / الإيرانية.

كما نقاش ملف العدد الوضع في اليمن بصفة عامة سواء من حيث الحرب البينية داخل اليمن بين قوات الشرعية وميليشيات الحوثي، وكذلك الهجمات الإرهابية التي تشنها هذه الميليشيات على المملكة العربية السعودية واستهداف مكة المكرمة والمدينة المنورة، إضافة إلى المدن والمحافظات السعودية الحدودية في جنوب المملكة، واستهداف المنشآت النفطية وخط نقل النفط (شرق / غرب) الذي ينقل النفط من المنطقة الشرقية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، ما دعا المملكة إلى التحذير من توقف صادراتها النفطية عبر البحر الأحمر ما يندز بتفاقم أزمة الطاقة في العالم خلال فصل الخريف الجاري وفصل الشتاء المقبل.

وتزداد المخاطر الإقليمية مع سيطرة ميليشيات الحوثي على ميناء المخا اليمني على البحر الأحمر القريب من باب المندب ما يجعل هذا المضيق وما يمر به من حجم ضخم من التجارة العالمية في مرمى نيران الحوثي وسيطرته، ما دعا دول حوض البحر الأحمر خاصة المملكة العربية السعودية ومصر وباقي دول الإقليم إلى القيام بجهود مكثفة وتنسيق رفيع المستوى لمواجهة هذا الخطر.

وعلى صعيد ذي صلة ما زالت دول مجلس التعاون الخليجي تعمل بكل جدية لتنويع مسار صادرات النفط والغاز بصفة خاصة وحركة التجارة من وإلى العالم بصفة عامة سواء منافذ بحرية أو برية باتجاه الشمال نحو تركيا والبحر الأبيض المتوسط حتى يمكن تنويع هذه المسارات حتى لا تتعرض سلاسل الإمدادات إلى الاختناق عبر مضيق هرمز.

وأكد الملف على ضرورة إقامة نظام أممي إقليمي وفي مقدمته نظام أممي خليجي قائم على الردع والتوازن لتحقيق الأمن وتجنب التصعيد ولجم التطرف والتهور في اتخاذ خطوات تصعيد أحادية من بعض دول الإقليم، وكانت الرؤية لهذه الردع أن يقوم على تعزيز القوة الذاتية لدول مجلس التعاون، ثم بتكثيف التعاون والتكامل والتنسيق الخلي بين دول مجلس التعاون، ثم تعظيم وتفعيل التعاون بين دول مؤتمر مكة المكرمة (السعودية وتركيا وباكستان) ليكون نواة صلبة للتعاون الإقليمي الفاعل.

محاور العدد المقبل

يتناول العدد المقبل رقم (٢٢٧) من سلسلة إصدارات المجلة والذي سيصدر بمشيئة الله تعالى مطلع شهر نوفمبر (٢٠٢٦م) في الملف الرئيسي "سعود الصين ودلالاته الاستراتيجية وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط".

وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

– لا يلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تكليف مسبق ودون تحديد محور المقال.

– الالتزام بإرسال المقالات في موعد أقصاه منتصف كل شهر قبل صدور العدد.

– لا يزيد بأي من الأحوال عدد الكلمات عن ٢٠٠٠ كلمة للمقال على أقصى تقدير، ولن يتم التعامل مع أي مقالات تتجاوز عدد الكلمات المحدد.

– لن يتم التعامل مع المقالات التي ترد دون ذكر اسم الكاتب والتعريف به.

– المجلة غير ملتزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.

– مراعاة الكتابة بلغة عربية سليمة وليست باللهجات المحلية، ولن يلتفت للمقالات التي لا تلتزم بالجودة أو المنقولة من مواقع الإنترنت.

– المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.

– احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة.

السعودية بين التحديات والنجاح

شهدت المملكة العربية السعودية في الأيام الأخيرة أحداثاً يجب التوقف أمامها، وقراءة مفرداتها لدراسة الإيجابيات والبناء عليها وتعظيمها، وفي المقابل التوقف أمام السلبيات لوضع استراتيجيات لمواجهة تجاوزها وتحويلها إلى دروس مستفادة، ولعل من أهم الدروس المحفزة والمشاهد الإيجابية التي شهدتها الساحة السعودية مؤخراً، الاحتفال باليوم الوطني السعودي السادس والتسعين، اليوم الذي يحمل للمواطن السعودي وللعالم أجمع ذكرى تأسيس هذا الوطن العملاق، على يد المؤسس جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود - طيب الله ثراه - في الثالث والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٣٢م، ذلك اليوم المشهود في التاريخ أسس لدولة عربية / إسلامية عملاقة مترامية الأطراف قدمت الكثير لأبنائها وللمقيمين على أرضها، ولمحيطها الخليجي وأمتيها العربية والإسلامية وللعالم كافة، هذا الوطن العظيم تاريخاً ومساحة ودوراً، قدم ولا يزال يقدم الكثير لخدمة الدين الإسلامي الحنيف والأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها، وكل دول الوطن العربي الكبير من المحيط إلى الخليج، حيث ظلت المملكة على مدار تاريخها تقدم الغالي والنفيس من أجل دعم القضايا العادلة، والتنمية الشاملة وظلت وفيه لقضايا أمتها وطرح المبادرات التي تهدف إلى عودة الحقوق إلى أصحابها وإقامة سلاماً دائماً وعادلاً، والمملكة دوماً في مقدمة الصفوف الداعمة للسلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.



د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

المملكة العربية السعودية لم تأل جهداً للنهوض بكل جوانب التنمية المستدامة للمكان والإنسان في الداخل بفضل الله تعالى، وبرؤية وعوزيادة مساهمة ميين الشريفيين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - قطعت المملكة شوطاً كبيراً وبلغت شأواً عظيماً في تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها ومساراتها وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، سعياً لتحقيق ما وعد به سمو ولي العهد بأن تكون المملكة في مصاف دول العالم الأول، وهذا ما بدأ يتحول إلى واقع تجني المملكة ثماره ويعود بالنفع من حيث

الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وإيران، وقد كانت المملكة قد التزمت منذ اندلاع هذه الحرب في ٢٨ فبراير الماضي بالحياد التام وعدم الدخول فيها، بل بذلت كثيراً من الجهود لإيقاف هذه الحرب، إلا أن إيران والمليشيات التابعة لها لم تحترم قواعد إدارة الحرب، وما زالت تصر على محاولات النزج بالمملكة في أتون هذه الحرب.

مع كل محاولات الاستفزاز التي تواجه المملكة من إيران وأذرعها في المنطقة ومحاولات ضرب المقدسات الإسلامية، وضرب اقتصادها، تستمر المملكة في الالتزام بضبط النفس إلى أبعد مدى، والاستمرار في الحفاظ على أمنها بوسائل متعددة وبالعدة والعناد وقواتها المسلحة ورجال الشرطة وباستخدام أحدث التقنيات، مع الشراكات والاتفاقيات والتنسيق الإقليمي والدولي لتأمين خطوط الملاحة الدولية في المنطقة وفي مقدمتها مضيق هرمز ومضيق باب المندب ومجرى الملاحة في البحر الأحمر الذي تحاول مليشيات الحوثي السيطرة عليه لإعاقة الملاحة الدولية وتعطيل إمدادات الطاقة، ودعت المملكة كافة الأطراف الدولية والإقليمية لتحمل مسؤولياتها في تأمين الملاحة في باب المندب والبحر الأحمر، وهذا ما برهنت عليه جولات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - ولقاءات سموه واتصالاته بزملاء المنطقة والعالم من أجل الحفاظ على حرية الملاحة وعدم سيطرة هذه المليشيات غير المسؤولة على مضيق باب المندب، حيث تسعى هذه المليشيات إلى ضرب الاقتصاد العالمي بتعطيل إمدادات الطاقة وحركة التجارة العالمية.

وعلى هذه المليشيات التوقف عن هذه الممارسات الإرهابية التي ستدفع ثمنها وتورط دولها في حرب لا تخص دول المنطقة، كما نحث الدول التي توجد على أراضيها هذه المليشيات حماية أمنها الوطني والحفاظ على علاقاتها مع المملكة بإيقاف النشاط الإجرامي لهذه المليشيات، حتى لا تدفع هذه الدول ثمن جرائم جماعات مسلحة لا تراعي مصالح أوطانها، وتقوم بحرب بالوكالة لمن سيتخلى عنها فور تحقيق مصالحه.

زيادة وتنويع الإنتاج وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع مساهمة الناتج المحلي غير النفطي، وواكب ذلك توطيد الصناعات الحديثة بشقيها المدني والعسكري، مع توطيد التكنولوجيا المتقدمة والتوسع في إدخال الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وغير ذلك من مقومات الحضارة بمختلف قطاعاتها، ما تطلب توطيد العمالة وزيادة مساهمة أبناء الوطن من الجنسين (الذكور والإناث) في جميع الوظائف بالقطاعات الحكومي والخاص، مع زيادة الاهتمام بالتعليم والتأهيل والتدريب من أجل خوض غمار التنمية بوعي ومعرفة ومواكبة أحدث ما توصل إليه العالم من تطور.

وفي سبيل تحقيق ما طرحنا جزءاً منه، تتحرك المملكة في مسارات متوازنة لا متقاطعة، ولا تهتم بمسار على حساب آخر، فإذا كانت قد أولت التنمية أهمية بالغة، فكان ذلك جنباً إلى جنب مع تثبيت الأمن والحفاظ على مقدرات الوطن ومقدساته وكل مكوناته من أقصاه إلى أقصاه، بل امتد اهتمامها بأمن منطقة الخليج والمنطقة العربية، بل والشرق الأوسط عامة. والحديث عن اهتمام المملكة بالأمن يوضح أنها تتعامل مع مفهوم الأمن بمعناه الشامل حسب سياسة المملكة التي تقوم على القوة الراشدة وليست القوة الهوجاء لتحقيق الأمن، والقوة هنا متعددة الجوانب وواسعة الأفق لذلك تستطيع تحقق السلام القائم على الردع وليس على الهجوم واغتصاب حقوق الغير، أو الاعتداء على سيادة دول الجوار وقتل الأبرياء وتصدير الأزمات، بل بمنطق الدولة المسؤولة، أي الأمن القائم على القوة وليس الضعف، الأمن متعدد الطبقات لحماية المقدسات الإسلامية والمجتمع ومقومات وأدوات الاقتصاد.

المملكة وقفت شامخة أمام التصدي للهجمات الغادرة التي تطلقها المليشيات المسلحة في دول الجوار وفي مقدمتها مليشيات الحوثي في اليمن ومليشيات الحشد الشعبي في العراق، تلك المليشيات التي لم تراع حرمة المقدسات الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة وقد استهدفت البلد الحرام وما بين جنباتها من الكعبة المشرفة ومن يقصدها من المعتمرين والزوار من مختلف أنحاء العالم، وأيضاً المدينة المنورة التي تضم مسجد رسول الإسلام عليه الصلاة والسلام، وكذلك خطوط الطاقة التي تنقل النفط للعالم في هذه الظروف الصعبة، ورغم تكرار هذه الهجمات السافرة التي تخرج عن أعراف المسلمين في احترام المقدسات الإسلامية، وكذلك تجاوزت قواعد احترام الجوار، وعدم احترام حيادية المملكة في

إسرائيل: الإصابة بـ «داء الكلب» وسعار التوسع الإقليمي حرب نتنياهو القادمة قريبة وستكون حاسمة وتخلص العالم بحل نهائي لمتغير القوة الغاشم

إسرائيل مصابة بـ «داء الكلب». لقد تمكن منها سعار القوة، حتى لم يعد أمامها، سوى خيارين: إما الانتحار أو القتل. الشهر الماضي، أعلن رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو أن الدولة العبرية على وشك فتح جبهة قتال ثامنة مع تركيا، زاعماً أنها ستنتصر فيها، كما انتصرت في السبع جبهات الأخرى، بدءاً بالحرب على غَزَّة في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، وحتى الحرب مع إيران، بمساعدة الولايات المتحدة التي بدأت في ٢٨ من فبراير ٢٠٢٦م، وإن تبقت حرب هامشية (مؤجلة) مع مصر، لتكتمل حلقة النصر الإسرائيلي الكبير، بإقامة إسرائيل الكبرى، هذه المرة، ليس فقط من النيل إلى الفرات، بل لتتوسع شمالاً من هضبة الأناضول، إلى منتصف شبه الجزيرة العربية، جنوباً!

د. طلال صالح بنان

عن قيام إسرائيل (١٤ مايو ١٩٤٨م)، مروراً بوعد بلفور (٢ نوفمبر ١٩١٧م)، وإسرائيل تتبنى (إقليمياً) عقيدة توسعية، عمادها القوة والقوة المفرطة، التي، من وجهة نظر قادتها من الصهاينة الجدد، لا قبل لجيرانها وللعالم بها، ليصبح وجودها واقعاً جيوسياسياً، يقبله جيرانها والعالم، رغماً عنهم، لا رضاً وقناعة بوجودها.

لكن هناك عَوَازٌ استراتيجي وسياسي خطير في عقيدة الصهاينة التوسعية هذه المعتمدة، بشكلٍ وحيدٍ ومطلقٍ على متغير القوة بذراعيها (التقليدي وغير التقليدي)، معتمدةً بشكلٍ كبيرٍ، على دعم المتغير الخارجي الغربي (السياسي والاستراتيجي والمالي والأخلاقي)، كحاضنة «عضوية بيولوجية واستراتيجية» لـ «داء الكلب». الإصابة به، حتى أضحي مرضاً عضالاً، لا يرجى بُرْئه. فات آباء الصهاينة الجدد، الذين قامت إسرائيل على أكتافهم، من أمثال ديفيد بن جوريون ومناحيم بيغن وليشي أشكول وشيمون بيريز وجولدا مائير وموشي ديان، حقيقة: أن عنصرَ القوة المطلقة (الرادعة المادية المهلكة)، الذي تبنيه عماداً استراتيجياً لإقامة وبقاء وتوسع واستمرار الدولة العبرية الياقعة، لا بد أن

الحقيقة: إسرائيل، وإن تورطت في حربٍ على سبع جبهات، لم تحسم بعد أي منها، بالعكس؛ مازال ساسة إسرائيل وجزء كبير من شعبها يغطون في نوم عميقٍ، تكتنفه أحلام اليقظة، مستبدة بهم حالة مزمنة من «داء الكلب» (سعار التوسع الإقليمي)، الذي ليس له علاج، سوى الانتحار أو القتل. إسرائيل التي يسرف جيشها في القتل، على مدى مسرح عمليات الجبهات السبع، هي في حقيقة الأمر أقرب للنزاع الأخير، منها لتحقيق حلم إسرائيل الكبرى، بنسختها الأولية والجديدة (المُعدَّلة).

إسرائيل منذ إعلان مشروع قيامها الأول، كان روادها الأوائل يعرفون مسبقاً، أنهم مقدمون على إقامة دولتهم في بيئة غير صديقة لهم ولن يُقبل بوجودها كنبْطٍ طبيعي منها، سوى فرض وجودها بالقوة، وبالقوة وحدها، ما غيرها. من ساعتها و«فيروس داء الكلب» دخل جسد كيائها، ليظهر عليها ما ظهر منها من «سعار القوة»، حتى شارف القضاء عليها، وقريباً جداً. منذ بداية التفكير في إيجاد وطناً قومياً لليهود في فلسطين أثناء فعاليات المؤتمر الصهيوني الأول (٢٩-٣١ أغسطس ١٨٩٧م)، وحتى الإعلان



إسرائيل المسرفة في القتل على مسرح عمليات الجبهات السبع أقرب للنزع الأخير من تحقيق حلم إسرائيل الكبرى بنسختها

الناحية الاستراتيجية، في هذا التطور (التحول) في مجتمعات الغرب، تجاه إسرائيل، يتمثل في إرهابات الشفاء من عقدة الذنب، تجاه اليهود، تحت سوط العدا للسامية، فإسرائيل بالنسبة لمجتمعات الغرب، ليست ممثلة لليهود (فإسرائيل شيء واليهود واليهودية، شيء آخر) .. الموارد التي تعطي لإسرائيل، من الأولى انفاقها على مجتمعات الغرب. كما أن الدفاع عن أمن إسرائيل ووجودها، أظهر تكلفة سياسية وأخلاقية مضافة، خاصة بعد أن ظهرت حلياً واستفحلت الخلفية والمرجعية العنصرية البغيضة في العقيدة الصهيونية المتجذرة في الشخصية الصهيونية، الكارهة للسلام والإنسانية، التي ظهرت جلية في سلوك وحركة مؤسسات النظام السياسي للدولة العبرية، في تعاملهم مع المسألة الفلسطينية، حيث لم تتورع مؤسسات الدولة النظامية، في افتراء جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وثقتها مؤسسات إنسانية دولية، في تعامل أجهزة الأمن الإسرائيلية، ضد الفلسطينيين في غزة ومؤخراً في الضفة الغربية. لم تعد

يعتمد على موارد الكيان الصهيوني، الذي أنشؤوه، الفقير بطبيعة الأرض التي احتلها (فلسطين)، لا على مصدر خارجي، مهما بلغ تبنيه وتعاطفه مع «القضية الصهيونية».

الغرب والنظام الدولي، الذي بُني نظام الأمم المتحدة على أساسه، وبالذات الولايات المتحدة، لا يُضمن دعمهم ولا تعاطفهم مع القضية الصهيونية، للأبد. هذا ما ظهر جلياً، بعد أحداث السابع من أكتوبر (٢٠٢٣م)، لتتساءل مجتمعات الغرب، لمن يذهب ولاها القومي، لإسرائيل أم لكياناتها الوطنية.. ومن في حاجة للآخر إسرائيل أم دولهم الوطنية، ليتطور جدلٌ مصيري في مجتمعات الغرب، بالذات الولايات المتحدة، أيهما الأولى الإنفاق على أمن إسرائيل ومشاريعها التوسعية، أم على إشباع حاجات مجتمعات الغرب من سلع وخدمات استراتيجية، مثل: الأمن ومكافحة البطالة وتوفير الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وخدمات بلدية وضرورات حياتية مجتمعية. الأهم، من

عَوَازُ استراتيجي في عقيدة الصهاينة التوسعية المعتمدة على القوة ودعم المتغير الغربي كحاضنة عضوية بيولوجية واستراتيجية لـ "داء الكلب"

الضرائب الأمريكي، التي يرى مطلقو تلك الانتقادات أن تُصرف تلك الأموال التي تُعطى لإسرائيل بسخاء في الداخل لإشباع حاجات ضرورية للشعب الأمريكي في مجالات الصحة والتعليم والإعانات الاجتماعية والخدمات المدنية والأمن، لا أن تذهب لدولة مارقة على القانون الدولي، تُحْمِلُ الولايات المتحدة، ليس فقط أعباء مالية باهظة، بل أيضاً، أعباءً سياسية وأخلاقية، تدفعها حكومة الولايات المتحدة، من سمعتها ومكانتها المهيمنة في النظام الدولي.

في هذا المتغير الخارجي، الذي تعتمد عليه قوة إسرائيل الرادعة، التي تشكل الركيزة الاستراتيجية الأساسية، لعقيدتها التوسعية، يكمن سلوك ساسة إسرائيل الصهاينة وسلوك أجهزتها الأمنية المسعورة، كأهم أعراض «داء الكلب»، منذ التفكير في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وحتى اليوم، إلى أن تأذن حركة التاريخ، بزوال هذا الكيان السرطاني، الموبوء بـ «داء الكلب» العضال.

الحرب القادمة، القريبة الحدوث، التي تكلم عنها بنيامين نتنياهو ستكون هي الحرب الحاسمة، لتتخلص المنطقة، ومحبو السلام في العالم، من هذا الكيان المصاب، بـ «داء الكلب» العضال ليوضع حلٌّ نهائيٌّ وحاسمٌ لمتغير القوة الغاشم، الذي يسبب «سُعاراً» متوحشاً لكل حاملٍ للفيروس، المسبب لـ «داء الكلب» المصاب به الكيان الصهيوني.

مجتمعات الغرب هذه الأيام تؤيد إسرائيل (ظالمة وموغلة في الظلم)، كما كان الأمر، قبل أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ م.

من أهم أعراض «داء الكلب»، الذي ظهرت على سلوك المؤسسات السياسية والأمنية الإسرائيلية، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بعد أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ م، هذا الإفراط اللافت في استخدام القوة المادية المميتة (الاستتصالية المهلكة)، ضد الفلسطينيين، التي تجلت في شكل سُعار سلوكي خطير ومقلق أمنياً وسياسياً، وكأن إسرائيل أمنت المحاذير السياسية والأمنية والأخلاقية، لهذا السلوك غير المقبول مطلقاً حتى من قبل أعتى حلفاء إسرائيل التقليديين، في الغرب. في أوروبا والولايات المتحدة، ولأول مرة، منذ قيام الدولة العبرية، ترددت بعنف خطابي وحركي، في شوارع مدن الغرب، صيحات مدوية، تندد بممارسات إسرائيل الأمنية المسعورة، وتنادي بصرخات زلزالية، ما تكره إسرائيل سماعه من تعاطف سياسي دولي قوي للفلسطينيين، منادين بشعار يكره الصهاينة سماعه (تعيش فلسطين حرة)، لتصبح المطالبة بإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وقابلة للحياة، معبرة عن إرادة وتطلعات الشعب الفلسطيني، مطلباً أممياً، تطالب به كل شعوب الأرض ودوله (علناً)، بما فيهم مجتمعات الغرب، وكل وأحرار العالم.

في مجتمعات الغرب تلك، بالذات في الولايات المتحدة، الذين ظلوا أسرى لعقدة الذنب ممثلاً بوصمة العدا للسامية، طال التنديد بممارسات الأجهزة السياسية والأمنية الإسرائيلية، التي أصابها «داء الكلب»، وظهر جلياً في سلوك تلك المؤسسات والأجهزة ورموز الكيان السياسي والأمني، في شكل سُعار غير مسبوق، في الاستخدام المفرط للقوة، أخرج ولأول مرة مؤسسات المجتمع المدني في تلك الأنظمة الغربية المؤيدة لإسرائيل، بلا تحفظ، (ظالمة هي ومفرطة في الظلم). لأول مرة في تاريخ الولايات تواجه جماعات الضغط في النظام السياسي الأمريكي، بانتقادات لاذعة للوبيات الصهيونية، التي تدعم إسرائيل، وفي مقدمتها اللوبي الصهيوني (الإيباك) وتسعى لدعم إسرائيل بأموال دافع

دول الخليج بين تعدد المخاطر وضرورة الانتقال من أمن الدولة إلى أمن المنظومة منظومة الصمود: الإنذار المبكر والمرونة اللوجستية والمخزون الاستراتيجي المشترك والقيادة في الأزمات

في هذا التوقيت التي تمر بها المنطقة والعالم لم تعد دول مجلس التعاون الخليجي تقف أمام الخطر بالطريقة التي اعتادت عليها طوال العقود الماضية، فالمشهد الذي يتشكل حولها اليوم لا يشبه الأزمات السابقة التي كان يمكن تحديد مصيرها ورسم اتجاهها ثم بناء استجابة سياسية أو عسكرية لها، أما الآن أصبح الخطر الجديد أكثر تعقيداً لأنه لم يعد يأتي من اتجاه واحد ولا يحمل شكلاً واحداً ولا يستهدف قطاعاً واحداً، لقد أصبح الخليج يعيش في بيئة استراتيجية يمكن وصفها بأنها بيئة المخاطر المتداخلة حيث يمكن لصاروخ واحد أن يتحول إلى أزمة طاقة و أزمة نقل وأزمة غذاء ومن ثم إلى ضغط اقتصادي واجتماعي بينما تتحول الحرب الإلكترونية أو المعلوماتية إلى عامل يضاعف أثر كل ذلك دون أن تطلق رصاصة واحدة، وهنا تحديدا تكمن المسألة الأكثر أهمية

د. هاجد يحيى الأصلي

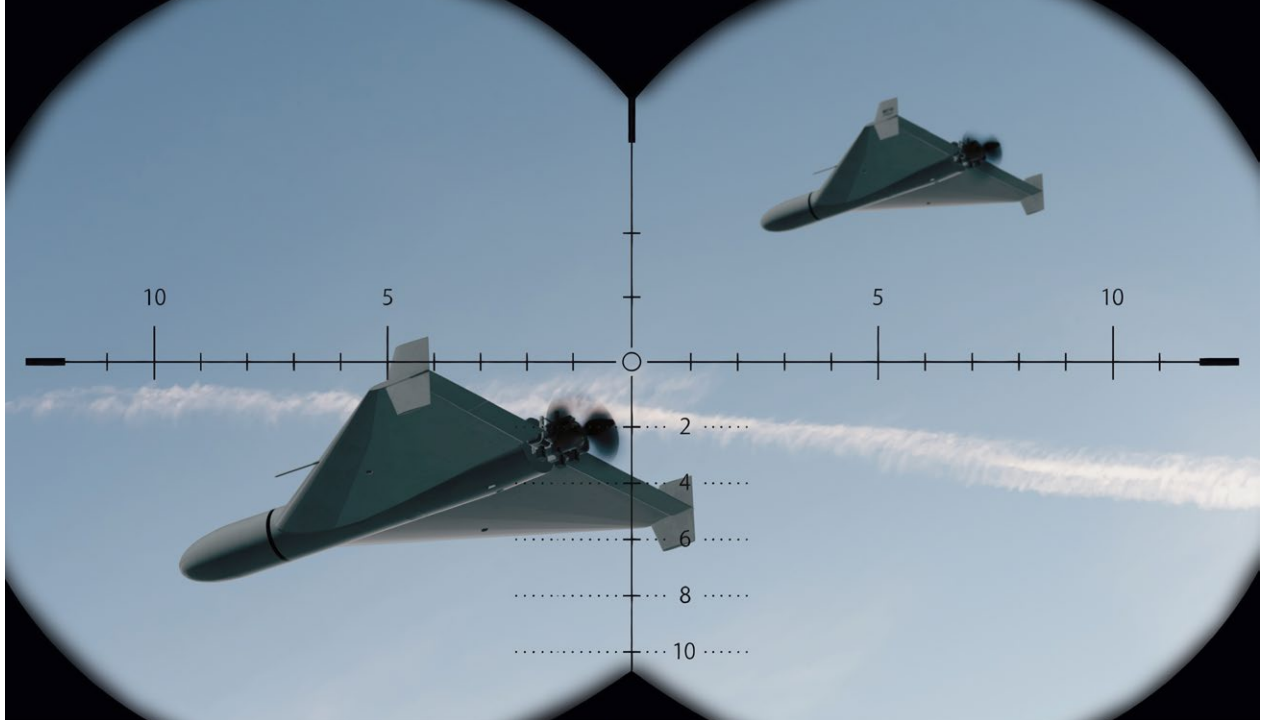
المجلس جميعاً، وهنا تغيرت القاعدة، لم يعد الخليج يواجه احتمال انتقال الحرب إليه فهو الآن جزء من مسرح الصراع، وهذا التحول يجب ألا يقرأ فقط من زاوية عسكرية، فالمشكلة ليست في عدد الصواريخ التي يمكن اعتراضها وإنما في عدد الأيام التي تستطيع فيها المنظومة الخليجية ان تعمل بكفاءة تحت الضغط .

تمتلك دول مجلس التعاون إمكانات اقتصادية ومالية وعسكرية وتقنية ضخمة وأقامت خلال العقود الماضية منظومات دفاع متقدمة وشراكات أمنية واسعة وأصبحت مراكز عالمية للطاقة والتجارة والاستثمار والنقل.

لكن القوة في زمن الاستقرار ليست هي القوة في زمن الحرب، فالدولة التي تمتلك أحدث منظومة دفاع جوي تستطيع حماية سماءها، ولكن ذلك لا يكفي إذا كانت موانئها تتعرض للتهديد، والدولة التي تمتلك احتياطات مالية ضخمة تستطيع تعويض خسائر مؤقتة لكن ذلك لا يكفي إذا تعطلت سلاسل

فدول مجلس التعاون لم تعد مطالبة فقط بحماية حدودها ومنشأتها ومدنها، وإنما أصبحت مطالبة بحماية قدرتها على الاستمرار وهذا فرق استراتيجي كبير ، فالحدود يمكن الدفاع عنها والمنشآت يمكن تحصينها والطائرات يمكن اعتراضها والصواريخ يمكن مواجهتها ولكن السؤال الأصعب والمهم هو ماذا يحدث إذا تعرضت منظومة الحياة الاقتصادية والاجتماعية واللوجستية في الخليج لضغط متزامن لأشهر 5، وهذا السؤال الذي ينبغي أن ينتقل إلى قلب التفكير الخليجي في المرحلة القادمة.

فمنذ اندلاع الحرب الأمريكية / الإيرانية في فبراير 2026م، تحولت المخاطر التي كانت تدرس في غرف التخطيط باعتبارها سيناريوهات محتملة إلى واقع ميداني، وتعرضت دول مجلس التعاون الخليجي لهجمات إيرانية بالصواريخ والمسيرات واستهدفت الاعتداءات منشآت الطاقة والموانئ والمطارات ومحطات تحلية المياه، فيما أكد مجلس التعاون أن أمن دوله كل لا يتجزأ، وأن الاعتداء على دولة عضو هو اعتداء على دول



مضيق هرمز: من ممر جغرافي إلى اختبار استراتيجي

على مدى عقود تعامل العالم مع مضيق هرمز بوصفه أحد أهم الممرات البحرية للطاقة في العالم، أما اليوم فقد أصبح أكثر من ذلك، فقد أصبح مؤشراً على هشاشة النظام الاقتصادي العالمي فعندما ينخفض عبور السفن في المضيق لا تتأثر دول الخليج وحدها بل تتأثر أسعار الطاقة والتأمين البحري وسلاسل الإمداد وتكاليف النقل والأسواق العالمية وربما أسعار الغذاء والصناعة في دول بعيدة آلاف الكيلومترات عن الخليج، وهذا ما يجعل الأمن الخليجي آمناً عالمياً في الوقت نفسه، وقد أكدت الأمانة العامة لمجلس التعاون أن الاعتداءات على الملاحة في هرمز لا تمثل تهديداً لدول المجلس فقط بل تعرض التجارة العالمية واستقرار أسواق الطاقة لمخاطر جسيمة، ومن هنا علينا أن نطور من التفكير في حماية المضيق بل كيف نجعل الاقتصاد الخليجي قادراً على العمل حتى عندما يصبح المضيق تحت الضغط، ولهذا فإن بناء خطوط تصدير بديلة وتوسيع الموانئ خارج نطاق الخطر وتطوير شبكات السكك الحديدية وربط الموانئ الخليجية بالمطارات والمناطق الصناعية وتبويب مسارات الطاقة وتوسيع التخزين الاستراتيجي ليست مشروعات

الإمداد، والدولة التي تمتلك محطات تحلية ضخمة تستطيع إنتاج المياه لكن ماذا يحدث إذا أصبحت منشآت التحلية نفسها جزءاً من دائرة الاستهداف، والدولة التي تمتلك النفط والغاز تستطيع تصديرها لكن ماذا يحدث إذا أصبح طريق التصدير مصدر خطر.

في سبتمبر 2026م، تراجع المرور عبر مضيق هرمز إلى مستويات شديدة الانخفاض في أعقاب التصعيد العسكري بين أمريكا وإيران بينما تعرضت ناقلات مرتبطة بدول خليجية للاستهداف وأصبح أمن الملاحة والطاقة جزءاً مباشراً من المواجهة، وهنا يظهر أول درس استراتيجي حقيقي وهو القوة الخليجية المستقبلية لن تقاس فقط بما تملكه دول المجلس بل بما تستطيع الاستغناء عنه مؤقتاً دون أن تتوقف، وهذا في تقديري إحدى أهم الأفكار التي ينبغي أن تعيد تشكيل مفهوم الامن الخليجي، فالدولة الآمنة ليست التي لا يمكن ضربها فهذا أمر شبه مستحيل، الدولة الآمنة هي التي يمكن ضربها دون أن تنهار قدرتها على الاستمرار.

بناء نظام أمن إقليمي على ٤ مبادئ: عدم الاعتداء واحترام السيادة وحرية الملاحة وعدم استخدام الميليشيات لتهديد دول الجوار

الغذاء: من الأسواق العالمية إلى السيادة اللوجستية

حيث لم يعد الأمن الغذائي امتلاك مخزون من القمح والأرز والمواد الأساسية، فالغذاء الحديث يعتمد على سلسلة طويلة تبدأ من الأرض وتنتهي على مائدة المواطن، وقد تكون الدولة قادرة على شراء الغذاء لكنها لا تستطيع الوصول إليه إذا تعطلت الملاحة، وقد تستطيع شراءه والوصول إليه لكنها تواجه نقصاً في الوقود أو النقل أو التخزين أو التبريد، ولهذا يجب أن ينتقل التفكير الاستراتيجي الخليجي من مفهوم الأمن الغذائي إلى مفهوم السيادة الغذائية اللوجستية، أي أن تمتلك دول المجلس القدرة على تأمين الغذاء في الظروف الطبيعية وفي ظروف الحرب والأزمات الكبرى، وهذا يتطلب تنويع مصادر الاستيراد وزيادة التخزين وتطوير الزراعة الذكية والاستثمار في الاستزراع السمكي وبناء شبكات نقل غذائي خليجية والاستثمار في الخارج وتأمين خطوط الملاحة البديلة، وقد أصبحت قضايا الأمن الغذائي والمائي جزءاً واضحاً من الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي والتي تتعامل مع أمن الطاقة والملاحة والاقتصاد والمناخ والغذاء باعتبارها عناصر مترابطة.

الاقتصاد الخليجي أمام معادلة صعبة

نجحت دول الخليج خلال السنوات الماضية في إطلاق مشاريع ضخمة لتنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على النفط ولكن المفارقة أن التوترات الجيوسياسية قد تضرب القطاعات التي يفترض أن تكون بديلة عن النفط، لذا نجد أن السياحة تحتاج إلى الاستقرار والاستثمار الأجنبي يحتاج إلى الثقة والعقار يحتاج إلى الأمن واللوجستيات تحتاج إلى الملاحة والطيران يحتاج إلى المجال الجوي الآمن والتقنية تحتاج إلى بنية تحتية مستقرة والمدن الذكية تحتاج شبكات كهرباء واتصالات ومراكز بيانات آمنة، وهكذا نكتشف أن التنويع الاقتصادي والأمن القومي ليسا مسارين منفصلين، بل إحداهما يحمي الآخر، فكلما زاد تنوع الاقتصاد زادت قدرة الدولة على امتصاص الصدمة وكلما زادت

اقتصادية فقط بل إنها مشروعات أمن قومي خليجي، وهنا يجب أن تتغير طريقة تصنيف البنية التحتية حيث أصبح الميناء والمطار ومحطة التحلية وخط الانابيب ومركز البيانات مشاريع استراتيجية للأمن الوطني .

الماء: الجبهة التي لا يراها أحد

ربما تكون أخطر المفارقات أن أكثر الأسلحة تطوراً في الخليج قد لا تكون هي الأكثر تأثيراً في مستقبل أمنه، فالماء قد يكون أكثر أهمية، فدول الخليج تقع في واحدة من أكثر مناطق العالم شحاً في الموارد المائية وتعتمد بدرجات متفاوتة على تحلية مياه البحر ولذلك فإن حماية محطات التحلية ومصادر الكهرباء التي تشغلها وشبكات توزيع المياه ومخزون قطع الغيار والمواد اللازمة لتشغيلها يجب أن تنتقل من دائرة الخدمات إلى دائرة الأمن الوطني، وقد أظهرت الاعتداءات التي طالت منشآت تحلية المياه في المنطقة عام 2026م، أن هذا النوع من المنشآت يمكن أن يتحول إلى هدف استراتيجي في الصراعات الحديثة، وهنا يظهر لنا مفهوم جديد يمكن أن يكون أحد مرتكزات الأمن الخليجي وهو الأمن المائي العسكري، أي التعامل مع الماء باعتباره مورداً يجب أن يمتلك منظومة حماية واستمرارية وبدائل كما تتم حماية المنشآت العسكرية، ولذلك فإن دول المجلس تحتاج إلى التفكير في إنشاء احتياطات مائية استراتيجية وربط شبكات المياه بين الدول حيثما كان ذلك ممكناً وتوزيع منشآت التحلية جغرافياً وتطوير تقنيات أقل اعتماداً على مصدر طاقة واحد ورفع قدرة المنشآت على العمل في حالة الطوارئ وتأمين قطع الغيار محلياً وخارجياً وتطوير أنظمة إنذار وحماية إلكترونية ومادية متقدمة، فالخطر الحقيقي ليس أن تتوقف محطة تحلية واحدة، بل أن تتوقف عدة محطات في الوقت نفسه وهنا نصل إلى جوهر جديد للأمن وهو : الخطر ليس في ضعف المنشأة وإنما في تشابه نقاط ضعف المنشآت.

الحوار وحده لا يكفي والقوة وحدها لا تكفي والخيار العقلاني هو الدبلوماسية المدعومة بالردع أي يد ممدودة للحوار ومدعومة بالقوة

على أن أمن دوله غير قابل للتجزئة، وهنا ينبغي التمييز بين أمرين (الردع والدخول في الحرب)، فالمطلوب ليس أن تتحول إلى طرف دائم في الصراعات الإقليمية بل المطلوب أن تمتلك ردعاً يجعل من استهدافها مكلفاً وغير مجدي، وهذا يتطلب مزيجاً من القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية والشراكات الدولية والمرونة اللوجستية والدبلوماسية والاتصال الاستراتيجي، فالردع الحقيقي ليس عدد الصواريخ بل هو أن يدرك الخصم أن ما بعد الضربة لن يكون كما قبلها .

الاعتماد على الحليف لم يعد كافياً

لقد أثبتت السنوات الماضية أن الولايات المتحدة ستظل شريكاً أمنياً بالغ الأهمية لدول الخليج ولكنها أثبتت أيضاً أن الخليج لا يستطيع بناء أمنه كله على فرضية أن قوة خارجية ستدخل دائماً وفي كل أزمة وبالشكل الذي يتوقعه، وهذه ليست فكرة إلى الانفصال عن الولايات المتحدة بل فكرة إلى إعادة تعريف الشراكة، لأن الشراكة الأقوى هي التي تجعل الحليف الخليجي قوياً في ذاته لا تابعاً لقوة الآخر، ولهذا فإن الاتجاه الذي بدأ يظهر نحو توسيع الشراكات الدفاعية والأمنية مع قوى إقليمية ودولية متعددة بما فيها اتفاقية مكة مع باكستان وتركيا والسعودية يعكس محاولة لبناء شبكة أوسع من الخيارات الاستراتيجية، وهنا يجب أن تكون الشراكات الخارجية مكتملة للأمن الخليجي لا أن تحل محله .

من مجلس للتنسيق إلى منظومة للقدرة

وهنا أصل إلى جوهر الطرح، فمجلس التعاون الخليجي يمتلك منذ سنوات مؤسسات وأطر سياسية وأمنية وعسكرية كما أن لديه رؤية للأمن الإقليمي أطلقت رسمياً في 2024م، وشملت الأمن والاستقرار والاقتصاد والطاقة والملاحة والمناخ والموارد الحيوية، ولكن الأحداث الحالية والتي تمر بها المنطقة من تطورات خطيرة تتطلب تغيير التفكير وتحويل المسارات إلى الانتقال إلى القدرة المشتركة بدلاً من المزيد من التنسيق، ففي

القدرة الأمنية والاستراتيجية زادت ثقة المستثمر ، وهذه العلاقة يجب أن تصبح جزءاً أساسياً من التخطيط الخليجي، وقد أظهرت التطورات الأخيرة ان الحرب الإقليمية يمكن أن تضغط على خطط التحول الاقتصادي والاستثمار والسياحة حتى في الاقتصادات التي تمتلك موارد وقدرات مالية كبيرة .

الخطر الجديد: الحرب على الوعي

الجهة الخطيرة هي المعلومة وهي أخطر من أشهر الأسلحة الموجودة، فالحروب الحديثة لا يحتاج الخصم فيها دائماً إلى تدمير منشأة كي يحقق أثراً، بل يكفي أن يقنع الناس أنها دمرت، ولا يحتاج إلى إيقاف ميناء بالكامل بل يكفي أن ينشر معلومات تجعل شركات التأمين أو المستثمرين أو شركات الشحن تتعامل معه باعتباره ميناء عالي الخطورة ولا يحتاج إلى تدمير محطة كهرباء يكفي أن يزرع الشك في قدرة الشبكة على الاستمرار، وهنا تظهر الحرب النفسية والمعلوماتية والإلكترونية باعتبارها مكوناً جديداً من مكونات الأمن الخليجي.

وقد رافقت الأزمة الحالية موجات من المعلومات المضللة والتضليل عبر وسائل التواصل وهو ما يؤكد أن المعركة الحديثة لا تدور فقط في السماء والبحر والبر بل أيضاً في الفضاء المعلوماتي، لذا فإن الأمن الخليجي يحتاج إلى منظومة خليجية لإدارة الرؤية الاستراتيجية، لا بمعنى الدعاية وإنما بمعنى القدرة على إنتاج معلومات دقيقة وسريعة وموثوقة وقت الأزمة، فالفرغ المعلوماتي في زمن الحرب سوف يملأه الخصم.

إيران: من سياسة الضغط إلى اختبار الردع

الخطر الإيراني على دول الخليج ليس جديداً ولكن الجديد هو طبيعة البيئة التي ظهر فيها هذا الخطر ، فمنذ بداية الحرب الأمريكية على إيران تعرضت دول مجلس التعاون لهجمات مباشرة بالصواريخ والطائرات المسييرة واستهدفت الاعتداءات دولاً ومنشآت متعددة مما دفع مجلس التعاون إلى التأكيد رسمياً

درس القرن ٢١: الثروة وحدها لا تحمي بل تحويل الثروة لقوة والقوة لردع والردع لاستقرار والاستقرار لتنمية والتنمية لصمود

الخليج إلى عقيدة صمود ومعنى ذلك أن الهدف ليس منع كل تهديد محتمل فهذا غير واقعي، بل أن تكون دول المجلس قادرة على تحمل الضربة واحتواء آثارها واستعادة وظائفها الحيوية بسرعة ومنع انتقال الأزمة من قطر إلى آخر، وهذا المفهوم يمكن أن يصبح معياراً جديداً لتقييم الأمن، وهناك تساؤلات ستحدد قوة دول الخليج في القرن الواحد والعشرين ومنها كم يوم تستطيع الدولة العمل دون الواردات البحرية المعتادة؟ ما حجم الاحتياط المائي؟ كم عدد مسارات الطاقة؟ هل تستطيع المستشفيات العمل في حالة انقطاع الكهرباء والاتصالات؟ هل تستطيع الأسواق الاستمرار إذا تعطل جزء من البنية الرقمية؟ هل تستطيع الدولة المحافظة على ثقة المواطن والمستثمر في آن واحد؟

الأمن الخليجي لا ينبغي أن يتحول إلى عسكرة الخليج

وهنا يجب الحذر من خطأ آخر، الاستجابة للمخاطر لا تعني تحويل الخليج إلى منطقة عسكرية مغلقة، فهذا يتناقض مع النموذج الذي بنته دول المجلس خلال العقود الأخيرة، لأن الخليج يريد أن يكون مركزاً عالمياً للتجارة والاستثمار والسياحة والطيران والتقنية والثقافة، وهذا يتطلب الأمن لكنه يتطلب أيضاً الانفتاح، ومن هنا تأتي أهمية الدبلوماسية، فالدبلوماسية ليست البديل عن القوة، والقوة ليست البديل عن الدبلوماسية، بل أن القوة تمنح الدبلوماسية مساحة أكبر والدبلوماسية تمنح القوة فرصة لتجنب الاستخدام، وهذا ينسجم مع الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي التي تؤكد الحوار واحترام السيادة وعدم التدخل مع التمسك في الوقت نفسه باتفاقية الدفاع المشترك وأمن دول المجلس كمنظومة واحدة.

الخليج يحتاج إلى هندسة جديدة للعلاقة مع الجوار

لا يمكن للخليج أن يعيش إلى الأبد وسط بيئة إقليمية مضطربة، ومن هنا فإن الهدف البعيد ليس فقط بناء قدرة على مواجهة إيران أو التعامل مع أزمة مؤقتة، بل الهدف هو بناء

الأزمات الكبرى لا يكفي أن تتبادل الدول البيانات بل يجب أن تستطيع العمل كمنظومة واحدة وهذا يعني مستقبلاً تطوير مفهوم يمكن تسميته منظومة الخليج للصمود الاستراتيجي وتقوم على خمسة مستويات:

الأول: الإنذار المبكر الخليجي وهو عبارة عن شبكة موحدة للمعلومات والتهديدات وتشمل الصواريخ والمسيرات والهجمات السيبرانية والملاحاة والطاقة والأوبئة والكوارث والمعلومات المضللة.

الثاني: الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل. وهو ليس مجرد امتلاك منظومات متطورة في كل دولة بل ربطها بصورة تجعل المجال الجوي الخليجي منظومة إنذار واعتراض موحدة ومتكاملة.

الثالث: المرونة اللوجستية. أي أن تمتلك دول الخليج بدائل للموانئ والطرق وخطوط الطاقة والإمداد.

الرابع: المخزون الاستراتيجي الخليجي المشترك. ولا أعني هنا النفط فقط بل الغذاء والمياه والأدوية وقطع الغيار والمواد الصناعية الحيوية.

الخامس: القيادة والسيطرة في الأزمات. وهذا من وجهة نظري الأهم، لأن الأزمات الحديثة لا تنتظر الاجتماعات بل تحتاج إلى قرار سريع ومعلومة موحدة وصورة عمليات مشتركة وقدرة على الانتقال من زمن السلم إلى زمن الأزمة خلال وقت وجيز.

الخليج بحاجة إلى عقيدة صمود

لقد امتلك الخليج طوال عقود عقيدة دفاعية تقوم أساساً على حماية الدول، أما المرحلة الحالية والمقبلة فتحتاج دول

حولها ولكنها تستطيع أن تجعل الخليج أكثر قدرة على مواجهة عالم غير آمن، لذا يجب أن يكون تفكيرنا الاستراتيجي في المرحلة المقبلة كيف نبني خليجاً إذا اهتزت إحدى دعائمه لم تهتز بقية الدعائم معها.

إذا نجحت دول مجلس التعاون في الإجابة عن هذا السؤال فإنها لن تكون قد بنت تحالفاً أقوى بل ستكون قد بنت أول منظومة إقليمية حقيقية للصمود الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وسوف يصبح قوة مستقلة في قراره ومتعدد في شراكاته وصلب في رده ومرن في اقتصاده وآمن في موارده ومفتوح في دبلوماسيته.

فإذا كان القرن العشرون قد علم الخليج أن الثروة تمنح القوة فإن القرن الواحد والعشرون يفرض درساً مختلفاً وهو أن الثروة وحدها لا تحمي من الخطر، وأن الذي يحمي من الخطر هو القدرة على تحويل الثروة إلى قوة والقوة إلى ردع والردع إلى استقرار والاستقرار إلى تنمية والتنمية إلى قدرة على الصمود.

وإذا كانت دول مجلس التعاون قد نجحت خلال العقود الماضية في بناء واحدة من أكثر التجمعات الاقتصادية والسياسية تأثيراً في المنطقة فإن التحدي الحقيقي الآن هو أن تنقل هذه التجربة إلى مستوى جديد وأن يصبح أمن الخليج مشروعاً تكاملياً لا يقل أهمية عن التكامل الاقتصادي والسياسي، عندها يمكن القول إن دول المجلس لم تكف بالاستجابة للأزمة بل حولت الأزمة إلى انطلاق نحو نظام خليجي أكثر نضجاً وقدرة على البقاء، والأهم أن هذا التحول لا ينبغي أن ينتظر إنهاء الحرب فالاستراتيجية الحقيقية تبدأ عندما لا تزال الأزمة قائمة لا عندما تنتهي، وما يفعله الخليج اليوم سيحدد شكل أمنه لعقود قادمة.

نظام اممي إقليمي جديد ونظام يقوم على أربعة مبادئ (عدم الاعتداء واحترام سيادة الدول وحرية الملاحة وعدم استخدام الوكلاء والمليشيات لتهديد دول الجوار) وقد أثبتت الأحداث أن الرهان على الحوار وحده لا يكفي، كما أن الرهان على القوة وحدها لا يكفي، والخيار الأكثر عقلانية هو دبلوماسية مدعومة بالردع، أي أن تكون يد الخليج ممدودة للحوار ولكنها ليست خالية من القوة.

المستقبل الخليجي لن تحسمه الحرب وحدها

إذا انتهت الأزمة وعادت الأمور إلى ما كانت عليه فستكون الأزمة مجرد جولة من عدة جولات قادمة، أما إذا استخدمت الأزمة لإعادة بناء منظومة خليجية أكثر تكاملاً فقد تتحول الأزمة إلى نقطة تحول تاريخية لمجلس التعاون شبيه بما كانت عليه بعض اللحظات المفصلية في تاريخ المؤسسات الدولية وهي اللحظة التي تدفع المنظومة إلى إعادة تعريف نفسها، فقد أظهرت الأزمة الحالية بالفعل قدرة على التنسيق، إذ أعلنت الأمانة العامة لمجلس التعاون عقد أكثر من 150 اجتماعاً استثنائياً ووزارياً وفتحاً لمعالجة تداعيات الهجمات وتنسيق المعلومات والإجراءات وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد، ولكن المرحلة القادمة يجب أن تنقل هذه القدرة من إدارة الأزمة إلى بناء المؤسسة الدائمة.

في النهاية نجد أن الخليج لا يحتاج إلى تحسين أكبر بل منظومة أذكى، فإن أكبر خطأ قد تقع فيه دول مجلس التعاون الخليجي هو أن تنظر إلى أمنها باعتباره قضية عسكرية فقط، فالأمن هو القدرة على الاستمرار والقوة هي القدرة على الصمود والردع هو القدرة على منع الخصم من الاعتقاد أن الخليج هو الحلقة الأضعف والوحدة الخليجية ليست موقفاً سياسياً يصدر في بيان بل منظومة دفاع ومعلومات وطاقة ومياه وغذاء وموانئ وطرق واستثمار ودبلوماسية.

أثبتت هذه الأزمة أن دول الخليج لا تستطيع أن تختار جغرافيتها ولكن تستطيع أن تختار كيف تتعامل مع هذه الجغرافيا، ولا تستطيع منع كل أزمة ولكنها تستطيع أن تمنع الأزمة من التحول إلى انهيار، ولا تستطيع أن تجعل آمناً من

الحصار الأمريكي على إيران: تغيير النظام أم العودة إلى الحرب؟

٥ مسارات محتملة للحصار الاقتصادي الأمريكي على إيران والتطورات لا تشير للاتفاق أو العودة للحرب

دخلت المواجهة الأمريكية - الإيرانية في أغسطس 2026م، مرحلة جديدة تختلف بصورة جوهرية عن جولات العقوبات التي عرفتتها إيران. فلم تعد واشنطن تتحدث فقط عن عقوبات تستهدف أفراداً أو مؤسسات أو قطاعات محددة، وإنما بناء منظومة عزل اقتصادي ومالي تستهدف قدرة إيران على الوصول إلى النظام المالي العالمي، وبيع النفط، وتحويل عائداته، واستيراد السلع والمعدات، واستخدام شركات الشحن والتأمين والمصارف والوسطاء، بل تستهدف الدول والشركات التي توفر لطهران منافذ التجارة.

حسن راضي

تقديم تنازلات والعودة للتفاوض، أم منعها من إعادة بناء قدراتها العسكرية والنووية، أم أن الهدف أصبح دفع النظام نفسه نحو الانهيار؟ وإذا فشل الضغط الاقتصادي في تحقيق هذه الأهداف، فهل تصبح العودة إلى الخيار العسكري أكثر احتمالاً؟

من العقوبات إلى الحصار الاقتصادي الشامل

الحصار الاقتصادي في الحالة الإيرانية لا يمكن اختزاله في مجموعة جديدة من العقوبات. حيث تتجه السياسة الأمريكية الحالية إلى استهداف الدورة الاقتصادية بأكملها. أي النفط والإيرادات، والبنوك والتحويلات، والشحن والتأمين، وشركات الوساطة، وشبكات الشركات الوهمية، والموانئ والمطارات، وحتى الدول التي توفر لإيران طرقاً بديلة للتجارة.

وهذا التحول مهم لأن إيران استطاعت طوال سنوات العقوبات السابقة بناء منظومة معقدة للالتفاف عليها. فقد استخدمت شركات واجهة، وناقلات تغير أعلامها، وأنظمة لإخفاء حركة السفن، ونقل النفط من سفينة إلى أخرى، ووسطاء في دول ثالثة، وعملات محلية، والمقايضة بدلاً من الدولار. وبالتالي فإن العقوبات التي تستهدف إيران مباشرة لا تكفي بالضرورة

بلغ هذا التحول ذروته في تصريحات الرئيس ترامب ووزير الخزانة سكوت بيسنت. فترامب أطلق على المرحلة الجديدة وصف "D-Da" الاقتصادي، بينما أعلن بيسنت أن واشنطن تدخل «النهاية» في مواجهة إيران، واصفاً ما يبدأ في 24 أغسطس بأنه «أعظم هجوم مالي» حشدته أمريكا ضد خصم، وأن واشنطن تستخدم كامل الأدوات المتاحة لعزل إيران. وأن الحملة ستتجه إلى الدول والجهات التي تستمر في شراء النفط الإيراني أو تسهيل التعاملات المالية والتجارية.

وتأتي هذه السياسة بعد أشهر من بداية الحرب، التي ألحقت أضراراً كبيرة بالقدرات الإيرانية، في الوقت الذي بقي فيه مضيق هرمز شبه مغلق، وتراجعت صادرات النفط الإيرانية، وارتفع التضخم، وضعفت العملة، وتعرضت التجارة الخارجية لاضطرابات شديدة. وفي الوقت نفسه، انهار المسار السياسي الذي كان قد بدأ بمذكرة تفاهم في يونيو، بعدما فشل الطرفان في الانتقال منها إلى اتفاق أوسع.

وبذلك لم يعد السؤال المطروح هو ما إذا كانت أمريكا ستفرض مزيداً من العقوبات على إيران، وإنما أصبح السؤال: هل تستخدم واشنطن الحصار الاقتصادي لإجبار طهران على



▲ فرض عقوبات أمريكية واسعة على الصين حول القضية الإيرانية لمواجهة استراتيجية وبكين أكبر فرصة لنجاح الحصار وأكبر عقبة أمامه

أن بيسنت لم يكتف بالحديث عن مشتري النفط، بل تحدث عن ضرورة قطع كل شريان اقتصادي يسمح للنظام الإيراني بالاستمرار.

ويعني ذلك أن واشنطن تريد الانتقال من معاقبة المتعامل مع إيران إلى معاقبة من يساعد إيران على البقاء قادرة على التعامل مع العالم. ولهذا تشمل الحملة الجديدة، بحسب التصريحات والتقارير المرتبطة بها، شراء النفط ونقله، والخدمات المالية، والتأمين، وسجلات السفن، والتحويلات، وشركات الوساطة، والجهات التي تساعد على عمليات النقل البحري أو تمويل التجارة.

وهذا يفسر أيضاً استخدام ترامب وبيسنت تعبير "D-Day" الاقتصادي «المصطلح يشير إلى إنزال قوات الحلفاء في

لمنع التجارة؛ إذ يمكن ل طهران أن تبحث عن طرف آخر مستعد لتحمل المخاطر.

أما العقوبات الثانوية، فتستهدف الطرف الآخر. فإذا كانت شركة صينية أو إماراتية أو تركية قادرة على التعامل مع إيران، فإن السؤال يصبح: هل تستطيع هذه الشركة تحمل خطر فقدان الوصول للسوق الأمريكية أو النظام المالي المرتبط بالدولار؟ وهنا تتحول القوة المالية الأمريكية من وسيلة لمعاقبة إيران إلى وسيلة لإجبار الآخرين على تقليص تعاملهم معها.

وهذا تحديداً ما يعطي تصريحات بيسنت الأخيرة أهميتها. فقد قال: إن واشنطن ستوجه إلى حلفائها وإلى بقية الدول لبناء «أكبر عزل اقتصادي منسق في تاريخ العالم»، مستخدماً لغة تقوم على ثنائية واضحة: التعاون مع أمريكا أو مواجهة العواقب. كما

الإمارات ليست مجرد مشترٍ أو بائع وإنما كانت مركزاً تجارياً ولوجستياً ومالياً لإيران ووفرت لسنوات عمليات إعادة تصدير وتجارة

معضلة لا تتمثل في عدم امتلاك النفط، وإنما في عدم القدرة على تحويل النفط إلى قوة اقتصادية.

وتنتقل آثار ذلك سريعاً إلى العملة. فتراجع تدفق الدولار يؤدي إلى زيادة الضغط على الريال، وارتفاع تكلفة الاستيراد، ثم ارتفاع أسعار السلع، قبل أن ينتقل الضرر إلى الإنتاج والاستثمار والتوظيف. الشركات التي تعتمد على المواد الخام أو قطع الغيار أو المعدات المستوردة تواجه تكاليف أعلى، وقد تضطر إلى تقليص الإنتاج، بينما تصبح الدولة نفسها أمام مشكلة تمويل الموازنة والخدمات.

وتشير البيانات إلى أن التضخم السنوي في إيران بلغ 66% في يوليو 2026م، فيما ارتفعت أسعار المستهلكين 87.9% على أساس سنوي، ووصل تضخم الغذاء إلى 128%. كما ارتفعت الإيجارات 31% على أساس سنوي في مارس، بينما تراجعت القيمة الدولارية للحد الأدنى للأجور من 105 دولارات إلى 86 دولاراً أواخر مارس.

لكن نقطة القوة الإيرانية تكمن في أن الاقتصاد اعتاد هذه الظروف. فقد طورت طهران خلال عقود آليات للمقايسة، واستخدام العملات المحلية، والتجارة غير الرسمية، وشركات الواجهة، والطرق البرية، والشبكات التجارية البديلة. لذلك فإن السؤال الحاسم ليس ما إذا كانت العقوبات ستضر الاقتصاد - فهي تفعل ذلك بالفعل - وإنما ما إذا كانت واشنطن تستطيع تعطيل آليات التكيف نفسها.

الصين والإمارات وتركيا والعراق وروسيا والهند: معركة المنافذ الخارجية

لا يمكن فهم الحصار الأمريكي دون النظر للدول التي تمثل منافذ إيران إلى الاقتصاد العالمي. فالحرب الاقتصادية ليست مواجهة ثنائية بين واشنطن وطهران، وإنما معركة على الدول التي يمكن أن تملأ الفراغ الذي تتركه العقوبات.

وتأتي الصين في مقدمة هذه الدول. فقد استوعبت أكثر من 80% من النفط الإيراني المنقول بحراً، وكان متوسط مشترياتها

نورماندي في 6 يونيو 1944م، والذي أصبح نقطة تحول رئيسية في الحرب العالمية الثانية. وعندما يستخدم الرئيس الأمريكي التعبير لوصف العقوبات، فهو يريد تقديمها باعتبارها هجوماً اقتصادياً حاسماً وليس جولة جديدة من الضغط التدريجي. وقد استخدم بيسنت التعبير نفسه، واصفاً العملية بأنها «أعظم هجوم مالي» حشدته أمريكا ضد خصم.

النفط والمال والتجارة: كيف يعمل الحصار داخل الاقتصاد الإيراني؟

يبقى النفط نقطة الاختناق الأساسية في الاقتصاد الإيراني، ليس لأنه المصدر الوحيد للدخل، وإنما لأنه المصدر الأهم للعملة الأجنبية لتمويل الواردات ودعم العملة والإنفاق العام.

وتظهر البيانات مدى شدة الضربة. فقد أفادت رويترز بأن صادرات النفط الإيرانية انخفضت إلى 534 ألف برميل يومياً في أغسطس 2026م، مقارنة بما يقارب 1.4 مليون برميل يومياً في 2025م، كما تراجعت عروض النفط المتاحة للمشتريين الصينيين بصورة كبيرة، وأصبحت بعض المصافي الصينية تبحث عن بدائل من البرازيل والعراق. وفي الوقت نفسه، انخفضت كمية النفط الإيراني المخزنة عائماً من نحو 105 ملايين برميل إلى 80 مليون برميل، مع بقاء نحو 30 مليون برميل فقط في المياه الآسيوية.

وتزداد خطورة الأمر إذا أخذنا في الاعتبار تصريحات محافظ البنك المركزي الإيراني عبد الناصر همتي بشأن توقف صادرات النفط، وصعوبة الوصول إلى الأصول والاحتياطيات الإيرانية المجمدة. فحتى إذا استطاعت إيران الاحتفاظ بجزء من قدرتها الإنتاجية، فإن عدم قدرتها على تحويل النفط إلى موارد مالية قابلة للاستخدام يخلق مشكلة مختلفة تماماً.

وهنا يصبح الحصار موجهاً إلى سلسلة القيمة بأكملها. فالنفط يحتاج إلى ناقل، والناقل يحتاج تأمين، والصفقة تحتاج وسيط، والعائدات تحتاج بنك أو نظام تسوية، والسلع المستوردة تحتاج دفع وشحن وتأمين. فإذا تمكنت واشنطن من تعطيل هذه الحلقات بصورة متزامنة، فإن إيران قد تجد نفسها أمام

نجاح الحصار لا يحتاج إغلاق كل التجارة الإيرانية ويكفي أن تكون منافذ الصين والإمارات وتركيا والعراق أكثر كلفة ومخاطرة

على الخليج. والهند، من جانبها، أصبحت أقل أهمية مما كانت عليه قبل سنوات بسبب العقوبات الأمريكية وتغير مصادر الطاقة الهندية، وهو ما يعني أن قدرة إيران على الاعتماد على مجموعة واسعة من الشركاء أصبحت أضعف.

ومن هنا يتضح أن نجاح الحصار لا يحتاج إلى إغلاق كل التجارة الإيرانية. يكفي أن تصبح أهم المنافذ - الصين والإمارات والطرق البرية عبر تركيا والعراق - أكثر كلفة ومخاطرة. فإذا تمكنت واشنطن من ذلك، فإن إيران ستواجه حصاراً مختلفاً جذرياً عن العقوبات السابقة.

الحصار داخل إيران؛ من أزمة اقتصادية إلى ضغط اجتماعي وسياسي

تبدأ آثار الحصار من النفط والعمل، لكنها تنتهي عند المجتمع. فالارتفاع الكبير في الأسعار وتراجع القوة الشرائية لا يبقيان مجرد مؤشرات اقتصادية. فهما يؤثران في قدرة الأسرة على شراء الغذاء، وفي قدرة العامل على الحفاظ على مستوى معيشته، وفي قدرة الحكومة على دفع الرواتب، وفي قدرة الشركات على الاستمرار.

وتشير رويترز إلى أن الأسر الإيرانية بدأت تقلل استهلاك اللحوم والسلع الأساسية، بينما تتآكل الأجور بفعل التضخم. كما أن ارتفاع أسعار الغذاء بنسبة 128% سنوياً يعني أن الأزمة لم تعد مجرد انخفاض في الدخل، وإنما ارتفاعاً شديداً في تكلفة الاحتياجات الأساسية.

ولهذا تخشى القيادة الإيرانية من أن يتحول الضغط الاقتصادي إلى احتجاجات جديدة. وتشير رويترز إلى أن مسؤولين ومطلعين إيرانيين يرون أن تدهور الظروف المعيشية قد يعيد إشعال احتجاجات واسعة، في وقت اتخذت فيه الحكومة إجراءات أمنية أكثر تشدداً استعداداً لاحتمال تجدد الاضطرابات.

وهنا يصبح السؤال الحقيقي: هل يستطيع النظام الاستمرار في دفع الرواتب وتمويل مؤسساته الأمنية والعسكرية وتأمين

من النفط الإيراني يقارب 1.38 مليون برميل يومياً في 2025م. ولهذا فإن استمرار الصين في شراء النفط كان أحد أهم أسباب قدرة إيران على تخفيف آثار العقوبات السابقة.

لكن التطورات الأخيرة تشير إلى أن هذا المنفذ بدأ يتعرض لضغط شديد. فقد انخفضت عروض النفط الإيراني للمشتريين الصينيين، وأصبحت الشحنات المتاحة في سبتمبر وأكتوبر أقل، فيما اضطرت مصافي صينية صغيرة للبحث عن بدائل. وفي الوقت نفسه، تؤكد بكين رفضها للعقوبات الأحادية والضغط كوسيلة لحل الأزمة.

وهنا تظهر المعضلة الأمريكية الكبرى: تستطيع واشنطن فرض عقوبات على شركة صينية، لكنها إذا حاولت فرض عقوبات واسعة على الصين نفسها فإن القضية الإيرانية تتحول إلى مواجهة اقتصادية واستراتيجية أكبر. ولذلك فإن الصين تمثل في الوقت نفسه أكبر فرصة لنجاح الحصار وأكبر عقبة أمام اكتماله.

أما الإمارات، فتكتسب أهمية مختلفة. فهي ليست مجرد مشتر أو بائع، وإنما كانت مركزاً تجارياً ولوجستياً ومالياً مهماً بالنسبة إلى إيران، ووفرت لسنوات جزءاً من عمليات إعادة التصدير والتجارة التي تساعد طهران على الوصول إلى السلع والأسواق الخارجية. ولذلك فإن قرار الإمارات تعليق التجارة والمعاملات المالية مع إيران يمثل ضربة مباشرة لأحد أهم المنافذ الاقتصادية الإيرانية.

وتشير البيانات التجارية التي اعتمدت عليها الدراسة إلى أن الإمارات كانت من أكبر مصادر الواردات الإيرانية، بينما كانت الصين والعراق والإمارات وتركيا من أهم وجهات الصادرات. ومع ذلك، ينبغي التعامل بحذر مع الأرقام السنوية المختلفة بسبب اختلاف قواعد احتساب التجارة، واختلاف السنة المالية الإيرانية عن السنة الميلادية، واضطراب حركة تجارة الحرب. أما روسيا، فدورها أقل من الصين من حيث الحجم التجاري، لكنه مهم استراتيجياً بسبب إمكانية استخدام بحر قزوين والممرات البرية والطرق المرتبطة بآسيا الوسطى لتقليل الاعتماد

استراتيجية الحصار تحمل مفارقة أساسية: كلما أصبحت أكثر نجاحًا في خلق إيران زادت حوافز طهران لرفع تكلفة الخنق على الاقتصاد العالمي

وهنا تكتسب تصريحات بيسنت أهمية استثنائية. فهو لم يصف العملية بأنها مجرد ضغط على الاقتصاد، بل تحدث عن عزل النظام وقطع كل شريان اقتصادي يسمح له بالاستمرار، وأن الهدف هو أن تبقى طهران معزولة. كما ذكرت تقارير عن مقابلاته السابقة أن الحملة الاقتصادية يمكن أن تقلل الحاجة إلى عملية عسكرية أمريكية واسعة جديدة، بما يعني أن واشنطن تنظر إلى الضغط المالي باعتباره بديلاً أو مكماً للقوة العسكرية.

وهنا يصبح الحصار جزءاً من استراتيجية أكبر. فالضربة العسكرية تقول إن أمريكا قادرة على تدمير قدرات إيران، ويقول الحصار إن واشنطن قادرة على منع إعادة بناء هذه القدرات. وهذا يفسر العلاقة بين الحرب العسكرية والاقتصادية. إعادة بناء منشأة عسكرية أو نووية تحتاج إلى الأموال والتكنولوجيا والمعدات وقطع الغيار. فإذا تمكنت أمريكا من منع إيران من الحصول على هذه الموارد، فإنها تستطيع إطالة أثر الضربة العسكرية من خلال الاقتصاد.

لكن هناك مشكلة استراتيجية كبيرة. فإذا اعتقدت إيران أن الهدف الأمريكي أصبح إسقاط النظام، فقد تصبح أقل استعداداً للتفاوض. فإذا كان النظام يعتقد أن التنازل لن يضمن بقاءه، فقد يرى أن المقاومة حتى النهاية أكثر عقلانية من تقديم تنازلات لا تغير النتيجة.

ومن هنا قد يؤدي رفع سقف الهدف الأمريكي إلى نتيجة عكسية. فالعقوبات يمكن أن تدفع دولة إلى التفاوض عندما يكون هناك مخرج سياسي واضح، لكنها قد تدفعها إلى التشبث بالمواجهة إذا لم يعد المخرج السياسي يبدو كافياً لضمان بقائها.

انهيار المسار السياسي ومضيق هرمز

لا يمكن فهم الحصار الجديد من دون وضعه في سياق انهيار المسار السياسي الذي بدأ في يونيو، فقد وقعت الولايات المتحدة وإيران في 17 يونيو 2026م، مذكرة تفاهم مؤقتة كان يفترض أن تفتح الطريق أمام اتفاق أوسع خلال 60 يوماً، وشملت التفاهات وقف العمليات العسكرية وفتح مسار لمعالجة الملف النووي

السلع الأساسية؟ إذا كانت الإجابة نعم، فقد يستطيع تحمل مستويات مرتفعة من الضرر الاقتصادي. أما إذا أصبحت الأزمة تمنع الدولة نفسها من أداء وظائفها الأساسية، فإنها تنتقل إلى مستوى يهدد بقاء النظام.

ولهذا تكتسب تصريحات المسؤولين الإيرانيين أهمية خاصة. فمحافظ البنك المركزي تحدث عن توقف صادرات النفط وصعوبة الوصول إلى الأصول، والرئيس مسعود بزشكيان تحدث عن صعوبات التجارة والاستيراد، فيما حذر رئيس مجلس الشورى محمد باقر قاليباف من أن القوة العسكرية لا تكفي إذا كان الشعب يعاني من الجوع ولا يوجد نمو وإنتاج وتداول مالي. وهذه التصريحات تكشف أن داخل النظام نفسه إدراكاً بأن الاقتصاد أصبح جزءاً من معادلة الأمن القومي وبقاء الدولة. ويبقى هناك اختلاف في وظيفة الخطاب الرسمي. فوزارة الخارجية تقدم العقوبات باعتبارها «إرهاباً اقتصادياً» وسياسة فاشلة، بينما يتحدث المسؤولون الاقتصاديون عن نقص العملات والتجارة والنفط. وهذا ليس بالضرورة تناقضاً؛ فالخطاب السياسي موجه للخارج والجمهور لتأكيد الصمود، بينما يتعامل الخطاب الاقتصادي مع مشكلة عملية يجب على الدولة إدارتها.

من تغيير السلوك إلى تغيير النظام

تتضح أهمية التصعيد الاقتصادي الجديد عندما نقارن بين هدفين مختلفين: تغيير سلوك إيران، أو تغيير النظام الإيراني نفسه.

إذا كان الهدف تغيير السلوك، فإن العقوبات أداة تفاوضية. تستطيع واشنطن استخدامها لإجبار إيران على تقديم تنازلات في الملف النووي، والصواريخ، والنفوذ الإقليمي، ومضيق باب السلام/ هرمز، ثم تخفيف العقوبات إذا تم التوصل إلى اتفاق. أما إذا كان الهدف تغيير النظام، فإن المنطق يصبح مختلفاً تماماً. فالغاية هي إضعاف الدولة اقتصادياً إلى درجة تؤدي إلى أزمة اجتماعية وسياسية، ثم تحويل هذه الأزمة إلى انقسام داخل النخبة أو اضطراب داخلي أو انهيار في قدرة مؤسسات الدولة على العمل.

الخطورة في تحول القوة المالية الأمريكية من وسيلة لمعاقبة إيران إلى وسيلة لإجبار الآخرين على تقليص تعاملهم معها

فواشنطن استخدمت القوة العسكرية لإضعاف القدرات الإيرانية، بينما تريد استخدام الاقتصاد لمنع إعادة بنائها. وهذا هو جوهر المرحلة الجديدة التي تحدث عنها بيسنت، والتي يقدمها باعتبارها مرحلة «نهاية» بعد الضربات العسكرية. وتكشف تصريحات الإدارة الأمريكية أن هناك تصوراً يقوم على أن القوة العسكرية والحصار الاقتصادي يمكن أن يعملوا معاً: الضربة تدمر القدرة، والعقوبات تمنع إعادة بناء القدرة، والضغط السياسي يدفع إيران إلى قبول اتفاق. إذا نجحت هذه المعادلة، فقد تصل واشنطن إلى نتيجة سياسية من دون الحاجة إلى جولة عسكرية واسعة جديدة.

الفشل.. النتيجة قد تكون معاكسة

فإذا بقي النظام متماسكاً، واحتفظ بحد أدنى من صادرات النفط، واستمرت الصين أو بعض دول الجوار في التعامل معه، ولم تؤد الأزمة الاقتصادية لانقسام سياسي، فقد تجد واشنطن نفسها أمام خيار صعب: إما قبول استمرار إيران تحت العقوبات، أو زيادة الضغط العسكري، وهنا يصبح فشل الحصار أحد المسارات التي يمكن أن تقود إلى الحرب.

كما أن استمرار الضغط قد يدفع إيران إلى استخدام أوراقها الإقليمية، وخصوصاً مضيق هرمز والطائرات المسيّرة والصواريخ والقدرة على تهديد الملاحة. وهذا يخلق دائرة تصعيد: العقوبات تؤدي إلى رد إيراني، والرد يؤدي إلى مزيد من العقوبات أو الضربات، والمزيد من الضربات يؤدي إلى مزيد من الإغلاق واضطراب التجارة.

وبالتالي فإن السؤال ليس ما إذا كان الحصار بديلاً عن الحرب، وإنما ما إذا كان سيمنع الحرب أم سيعيد إنتاجها بأدوات مختلفة.

معادلة الزمن والسيناريوهات المحتملة

يصبح الزمن في هذه المرحلة أحد أهم عناصر الصراع. فالولايات المتحدة تراهن على أن كل شهر إضافي من الحصار سيؤدي إلى مزيد من انخفاض صادرات النفط، وتراجع العملة، وارتفاع التضخم، واستنزاف الاحتياطات، وتراجع الإنتاج، وزيادة

ومضيق هرمز والعقوبات والأصول الإيرانية المجمدة. لكن الخلافات تصاعدت، وأعلنت واشنطن في يوليو أن الاتفاق انتهى، بينما تمسكت إيران بشروطها المتعلقة برفع الحصار والعقوبات والإفراج عن الأصول.

وفي أغسطس أعلنت طهران أن مضيق هرمز سيظل مغلقاً إلى أن تلتزم أمريكا بشروط التفاهم، في وقت أصبح فيه المرور عبر المضيق محدوداً للغاية. وكان المضيق قبل الأزمة ممراً لنحو خمس حركة النفط والغاز العالمية، ولذلك فإن أي اضطراب طويل فيه ينعكس مباشرة على أسعار الطاقة والشحن والتأمين. وهنا تظهر المفارقة الأساسية في الحرب الاقتصادية: فواشنطن تريد استخدام الحصار البحري لخفض قدرة إيران على بيع النفط، لكن إيران تستطيع استخدام موقعها الجغرافي لرفع تكلفة الحصار على العالم.

وقد هددت طهران، بوقف صادرات النفط من الخليج إذا استمرت «الحرب الاقتصادية»، وهو تهديد يتجاوز النفط الإيراني إلى صادرات دول الخليج الأخرى. وإذا تحقق هذا التهديد، فإن الحصار يتحول من أداة تستهدف إيران إلى أزمة عالمية في الطاقة.

وانعكس ذلك بالفعل على الأسواق. ففي 18 أغسطس تجاوز سعر برنت 91 دولاراً للبرميل، فيما ظلت حركة السفن عبر المضيق محدودة للغاية. وفي 24 أغسطس تراجعت أسعار النفط قليلاً مع انتظار تفاصيل العقوبات الأمريكية الجديدة، لكن السوق بقيت شديدة الحساسية لأي تطور يتعلق بالمضيق.

وهذا يعني أن الحصار ليس بلا تكلفة على أمريكا. فكلما نجحت واشنطن في خفض صادرات النفط الإيراني، ارتفعت المخاطر المرتبطة بإمدادات الطاقة، وكلما طال اضطراب هرمز ارتفعت تكاليف الشحن والتأمين وأسعار الطاقة. ولهذا فإن الحرب الاقتصادية قد تصبح حرباً على تكلفة الطاقة العالمية أيضاً.

الحصار والخيار العسكري

لا يبدو أن الخيار العسكري اختفى من الحسابات الأمريكية. والأدق أن الحصار الاقتصادي أصبح مكملاً للقوة العسكرية.

إذا اعتقدت إيران هدف أمريكا إسقاط النظام ستكون أقل استعدادًا للتفاوض فالتنازل لن يضمن بقاءهم والمقاومة تكون عقلانية بدلاً من تنازلات لا تغير النتيجة

الصراع، ويصبح الضغط على إيران أكثر كلفة على واشنطن وحلفائها.

المسار الخامس: فهو العودة إلى الحرب العسكرية المباشرة، إذا فشل الحصار في منع إيران من إعادة بناء قدراتها أو إذا اعتبرت واشنطن أن البرنامج النووي أو العسكري الإيراني يمثل تهديداً لا يمكن احتواؤه اقتصادياً.

ومن بين هذه الاحتمالات، يبدو أن السيناريو الأقرب في المدى القصير ليس بالضرورة انهيار النظام، وإنما استمرار مزيج من الضغط الاقتصادي والتصعيد البحري والتفاوض غير المباشر. فالتطورات الحالية لا تشير إلى وجود اتفاق سياسي ناضج، لكنها لا تشير أيضاً إلى أن واشنطن أو طهران قد حسمتا قرار العودة إلى حرب شاملة جديدة.

وهذا ما يجعل الأشهر المقبلة حاسمة. فإذا استمرت صادرات النفط الإيرانية عند مستويات شديدة الانخفاض، وازدادت صعوبة الوصول إلى الأموال، وأغلقت الإمارات أحد أهم منافذ التجارة، ولم تستطع الصين تعويض النقص، فإن الضغط سيصبح أكثر خطورة. أما إذا وجدت إيران منافذ بديلة وحافظت على تماسك الدولة، فقد يتحول الحصار إلى استنزاف طويل لا يحقق هدفه السياسي.

الخلاصة

المواجهة الأمريكية - الإيرانية في أغسطس 2026 م، لم تعد مجرد مواجهة حول العقوبات أو الملف النووي. إنها أصبحت اختباراً لقدرة الولايات المتحدة على تحويل هيمنتها المالية والتجارية والعسكرية إلى نتيجة سياسية داخل إيران، وفي المقابل اختباراً لقدرة طهران على تحويل خبرتها الطويلة في التعامل مع العقوبات إلى قدرة على الصمود في ظل حرب وحصار بحري وانهيار جزئي لشبكات التجارة.

وتكشف تصريحات ترامب وبيسنت أن واشنطن انتقلت من سياسة «أقصى الضغط» إلى محاولة بناء عزل اقتصادي شامل. فبيسنت يتحدث عن «D-Day» اقتصادي، وعن «أعظم هجوم

الضغط الشعبي، وربما ظهور انقسامات داخل النخبة.

أما إيران فتراهن على أن كل شهر إضافي يمنحها فرصة لتطوير طرق جديدة للالتفاف على العقوبات، وتعزيز التجارة البرية، واستخدام العملات المحلية، والاعتماد على الصين وروسيا ودول الجوار، وانتظار تغير الموقف الدولي أو ارتفاع كلفة الحصار على أمريكا.

ولهذا فإن السؤال ليس ببساطة «لصالح من يعمل الوقت؟»، وإنما أي طرف يستطيع تحويل مرور الوقت إلى تراكم استراتيجي أكبر؟

ويمكن في ضوء ذلك تصور 5 مسارات محتملة، لكنها لا تحتاج إلى أن تتحول إلى عناوين منفصلة لأن بعضها قد يتداخل.

المسار الأول: التسوية السياسية، بحيث تدفع الأزمة الاقتصادية إيران للعودة للتفاوض وقبول اتفاق جديد بشأن البرنامج النووي والصواريخ والنشاط الإقليمي وهرمز، مقابل تخفيف تدريجي للعقوبات وفتح الممرات التجارية. وفي هذه الحالة يكون الحصار نجح كأداة تفاوض.

المسار الثاني: الصمود الإيراني طويل الأمد، بحيث تحافظ طهران على حد أدنى من صادرات النفط، وتستمر في استخدام الصين ودول الجوار لتأمين السلع والعملات، وتعيد تنظيم اقتصادها حول نموذج أكثر انغلاقاً. وفي هذه الحالة يفشل الحصار في إسقاط النظام، لكنه يحول إيران إلى اقتصاد حرب واستنزاف طويل.

المسار الثالث: الأزمة الداخلية وانقسام النخبة. فإذا أصبح الاقتصاد عاجزاً عن تمويل الدولة والمؤسسات الأساسية، فقد تتزايد الخلافات داخل النظام حول جدوى استمرار الحرب. وهنا يصبح الضغط الاقتصادي عاملاً سياسياً مباشراً.

المسار الرابع: التصعيد الإقليمي، إذا قررت إيران استخدام مضيق هرمز أو صادرات النفط الخليجية أو الملاحاة لرفع تكلفة الحصار. وفي هذه الحالة قد ترتفع أسعار الطاقة، ويتوسع

وهكذا فإن استراتيجية الحصار تحمل مفارقة أساسية: كلما أصبحت أكثر نجاحاً في خنق إيران، زادت حوافز طهران لرفع تكلفة الخنق على الاقتصاد العالمي.

ومن هنا يمكن فهم طبيعة المرحلة المقبلة. فأمريكا تريد أن تجعل كل يوم إضافي من الحصار أكثر إيلاًماً لإيران، فيما تريد طهران أن تجعل كل يوم إضافي من الحصار أكثر كلفة على الولايات المتحدة وحلفائها.

إذا تحولت الأزمة الاقتصادية إلى انقسام سياسي داخل إيران، يصبح الزمن سلاحاً أمريكياً. وإذا بقي النظام متماسكاً ونجح في الحفاظ على منافذ اقتصادية خارجية، يتحول الزمن إلى عامل استنزاف مشترك. وإذا فشل الحصار في منع إعادة بناء القدرات الإيرانية، فقد يعود الخيار العسكري إلى الواجهة. ولهذا فإن D-Day الاقتصادي الذي نتحدث عنه واشنطن لا يمثل بالضرورة نهاية المواجهة، وإنما يمثل بداية مرحلة أكثر خطورة منها. فالاقتصاد أصبح الآن ساحة الحرب الرئيسية، لكن نتيجته ستحدد ما إذا كانت الحرب ستنتهي إلى اتفاق، أم إلى تغيير سياسي، أم إلى استنزاف طويل، أم إلى جولة عسكرية جديدة.

والسؤال الحاسم في نهاية المطاف ليس: هل تستطيع أمريكا إيلاًم الاقتصاد الإيراني؟

لقد أثبتت التطورات أنها تستطيع ذلك.

بل السؤال هو:

هل تستطيع واشنطن تحويل الألم الاقتصادي إلى تغيير في القرار السياسي الإيراني قبل أن يتحول الحصار نفسه إلى عامل يدفع طهران إلى التصعيد، ويجعل تكلفة المواجهة أعلى على الجميع؟ هذه هي المعركة الحقيقية التي بدأت مع D-Day الاقتصادي، وهي معركة لن تحسمها العقوبات وحدها، وإنما ستحدد نتيجتها قدرة كل طرف على إدارة الاقتصاد، والسياسة، والمجتمع، والتحالفات، والزمن في آن واحد.

مالي» حشدته بلاده ضد خصم، وعن قطع كل شريان اقتصادي يدعم النظام الإيراني. كما تشير التصريحات إلى أن واشنطن تريد أن تدفع الدول والشركات إلى الاختيار بين التعامل مع إيران والمحافظة على مصالحها مع النظام المالي الأمريكي.

وفي المقابل، تظهر المؤشرات الاقتصادية أن الضغط أصبح شديداً بالفعل. فقد تراجعت صادرات النفط إلى نحو 534 ألف برميل يومياً في أغسطس مقابل 1.4 مليون برميل يومياً في متوسط 2025م، وانخفضت عروض النفط الإيراني في السوق الصينية، وتراجعت المخزونات العائمة، بينما بلغ التضخم الإيراني 66% في يوليو ووصل تضخم الغذاء إلى 128%. كما أدى تعليق الإمارات التجارة والمعاملات المالية مع إيران إلى قطع أحد أهم المنافذ الاقتصادية الإقليمية. لكن هذه المؤشرات لا تكفي وحدها للقول إن النظام الإيراني يقترب من السقوط.

إيران ما زالت تمتلك القدرة على استخدام الاقتصاد غير الرسمي، والمقايسة، والعملات المحلية، والطرق البرية، والشراكات مع الصين وروسيا، كما تمتلك أوراقاً جيوسياسية مهمة في مضيق هرمز.

ولهذا فإن معيار نجاح الحصار ليس مقدار الضرر الاقتصادي فقط، وإنما هل ينتقل هذا الضرر من الاقتصاد إلى الدولة؟ إذا ظل النظام قادراً على دفع الرواتب، وتمويل الأجهزة الأمنية والعسكرية، وتأمين الغذاء والطاقة، والحفاظ على الحد الأدنى من التجارة، فإن الاقتصاد يمكن أن يتراجع بشدة من دون أن يسقط النظام.

أما إذا أصبح العجز المالي والتضخم وانهيار العملة ونقص السلع سبباً في عجز الدولة عن أداء وظائفها الأساسية، أو أدى إلى انقسام النخبة، فإن الحصار يتحول إلى تهديد مباشر لبقاء النظام.

وفي المقابل، تواجه أمريكا مشكلة لا تقل أهمية. فإذا طال الحصار، قد ترتفع تكلفته على أسواق الطاقة، وقد يؤدي الضغط على الصين إلى فتح مواجهة اقتصادية أوسع، وقد تدفع إيران نحو استخدام مضيق هرمز وتهديد صادرات الخليج. وقد هددت طهران بالفعل بوقف صادرات النفط من الخليج إذا استمرت الحرب الاقتصادية.

المليشيات المسلحة أذرع عسكرية تدير حروب بالوكالة وتفرض أجندات جيوسياسية الأمن الخليجي يتطلب هيكلة منظومة الأمن والربط العملياتي وتفعيل «القيادة العسكرية الموحدة»

برزت في الآونة الأخيرة المليشيات المسلحة وهي جماعات غير نظامية، تتخذ طابعاً عسكرياً أو شبه عسكري، وتتكون غالباً من مدنيين أو مواطنين انضموا إليها طوعاً، ولا يخضع أفرادها عادة لمستوى التدريب والانضباط والاحتراف الذي يميز القوات المسلحة النظامية، وتعتبر هذه المليشيات أحد أخطر ملامح الاضطراب التي صاغت المشهد المعاصر في منطقة الشرق الأوسط، فلم تعد تلك الجماعات مجرد حركات تمرد هامشية تنشط في أطراف الدول، بل أضحت قوى هجينة تمتلك قدرات عسكرية، ومصادر تمويل، وشبكات اقتصادية، وتُمثل حضوراً سياسياً يزاحم سلطة الدولة المركزية، بل وقد تحل محلها في بعض الحالات، حيث أسهمت عوامل تاريخية وطائفية وجيوسياسية متداخلة في بروز هذه الكيانات، من أهمها تراجع فاعلية الدولة وقدرتها على بسط سلطتها، والفراغ الأمني الذي خلفته التدخلات العسكرية الخارجية وكذلك الثورات العربية

اللواء البحري (م) مهندس/ صالح بن صنيح العتيبي

في المنطقة، توظفها لتوسيع نفوذها، وبما يتيح لها التأثير في موازين القوى الإقليمية».

منذ ثورة عام 1979م، تبنت إيران توجهاً يقوم على توسيع حضورها خارج حدودها تحت شعار «تصدير الثورة»، قبل أن يتطور هذا التوجه تدريجياً إلى عقيدة أمنية وعسكرية أكثر تنظيمياً، تُعرف بمفهوم «الدفاع المتقدم»، وتقوم هذه العقيدة على نقل بؤر الصراع والتهديد بعيداً عن الأراضي الإيرانية، وبما يحمي النظام من الضغوط المباشرة داخل إيران، ويمنحه في الوقت ذاته مساحة أوسع للتأثير في محيطه الإقليمي، ولتحقيق ذلك، اعتمدت طهران على استغلال حالات الضعف التي تعاني منها بعض الدول، مثل الصراعات الداخلية، وغياب المؤسسات الفاعلة، وتراجع الثقة بين المجتمع والدولة، وقامت بدعم وتوظيف جماعات محلية مسلحة ترتبط بها بروابط عقائدية وسياسية وعسكرية بدرجات متفاوتة، تتحرك هذه الجماعات بمثابة أذرعها في المنطقة وبوصفها أهم أدوات النفوذ التي اعتمدتها في سياستها الإقليمية، حيث تتيح لإيران تحقيق أهدافها وتمكنها من الحضور والتأثير في ساحات

وما نتج عنه من سقوط أو إضعاف مؤسسات الحكم في دول معينة، ومع تراجع السيادة وتفكك تلك المؤسسات الشرعية، طرحت المليشيات نفسها بوصفها بديلاً لتوفير الحماية والأمن لدى الجماعات الفرعية الطائفية والقبلية والعرقية، مستغلة حالة الانقسام المجتمعي لترسيخ شرعيتها المحلية، ولا تنحصر خطورة المليشيات في ما ترتكبه من انتهاكات بحق المدنيين، أو في تهديدها لسلطة الدولة الوطنية ومكانة الجيش النظامي، بل تمتد إلى قدرتها على تقويض وحدة المجتمعات، وتضاعفت خطورة تلك الجماعات بفعل ارتباطها المتزايد بحروب الوكالة والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، إذ تحولت جماعات مسلحة عديدة إلى أذرع عسكرية لقوى إقليمية أو دولية يتم توظيفها لتنفيذ أجندتها الجيوسياسية من دون الانخراط المباشر أحياناً في صراعات مفتوحة، وإن الدعم الخارجي المتواصل، بما يشمل من تمويل وتسليح وتدريب، منح المليشيات المسلحة الحفاظ على وجودها وتعزيز قدراتها القتالية.

« اعتمدت إيران على استغلال حالات الضعف التي تعاني منها بعض الدول، وقامت ببناء وتسليح المليشيات كأذرع لها



تواجه السعودية الحشد الشعبي في العراق والحوثي في اليمن وتمثل تهديدات بالغة لأمنها ما يتطلب يقظة دفاعية على جبهات متعددة

«الحشد الشعبي في العراق» و«جماعة الحوثي في اليمن»، ولم يكن تكوين هذه الميليشيات مجرد رد فعل عسكري عابر، بل بُني على أسس دقيقة تشمل التمويل المستدام، والتسليح النوعي بنقل تكنولوجيا الصواريخ والطائرات المسيّرة، فضلاً عن الدعم السياسي والإعلامي والتدريب العقائدي، ومن هنا، فإن تناول دور إيران في تشكيل الميليشيات المسلحة لا ينفصل عن فهم أوسع لأثر ذلك في رفع مستوى التهديدات، وإطالة أمد النزاعات، وإعاقة فرص الاستقرار والتنمية في المنطقة.

«يمثل أمن الملاحة البحرية تحدياً محورياً، خاصة في مضيق هرمز وباب المندب، إذ إن أي تهديد للسفن التجارية أو ناقلات النفط ينعكس على اقتصادات المنطقة وعلى أسواق الطاقة العالمية»

متعددة دون تحمل كلفة المواجهة العسكرية المباشرة أو تبعاتها القانونية والسياسية الكاملة، وبما يتيح لها التأثير في موازين القوى في المنطقة، كما انتهجت إيران تقديم أشكال مختلفة من الدعم لهذه الميليشيات، تشمل التدريب، والتمويل، والتسليح، والاستشارة، وبناء الهياكل التنظيمية، ومع مرور الوقت، لم تعد بعض هذه الجماعات مجرد قوى محلية محدودة التأثير، بل تحولت في بعض المواقف إلى أطراف مؤثرة في القرار السياسي والأمني، تمتلك قدرات عسكرية مستقلة أو موازية لمؤسسات الدولة، وتؤثر في الاستقرار الداخلي والعلاقات الإقليمية، ولقد نجح الحرس الثوري الإيراني في تأسيس هذه الشبكة المعقدة والمتراصة من الجماعات المسلحة وغير النظامية، وهو ما يُطلق عليه اليوم «محور المقاومة»، ومنها «حزب الله في لبنان» و

دور إيران في تشكيل الميليشيات المسلحة لا ينفصل عن رفع مستوى التهديدات وإطالة أمد النزاعات وإعاقة فرص الاستقرار والتنمية في المنطقة

لتهديد دول الجوار أو تنفيذ أجندة خارجية، واستجابت المملكة لهذا التحدي بتنفيذ القوات الجوية الملكية السعودية بالتنسيق مع القيادة المركزية الأمريكية ضربات استهدفت مواقع محددة داخل العراق حيث صرحت المملكة بأنها مرتبطة بهجمات بطائرات مسيرة استهدفت منشآتها الوطنية، كما أن المملكة تسعى لبناء مشاريع عملاقة وجذب الاستثمارات الأجنبية والسياحة، وانفلات الأمن الإقليمي قد يقوض الثقة في البيئة الاستثمارية الآمنة بها، وواجه الأمن الخليجي تحديات تتعلق بالأمن الداخلي وذلك من خلال المنظمات الإرهابية ومحاولتها لزعزعة الأمن الداخلي إلا أنه تم مواجهة تلك التحديات بكل حزم وكشف مخططات تلك الجماعات المتطرفة والمحافظة على سلامة وأمن المجتمع، وفي خضم الأحداث الجارية في المنطقة والتهديدات التي واجهت دول مجلس التعاون أثبتت المملكة ودول الخليج بحنكها السياسية عدم الانزلاق في الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران بالرغم من الموقف العدائي الإيراني تجاه دول الخليج والذي أساء فهم الصبر الاستراتيجي لتلك الدول، حيث اعتمدت دول مجلس التعاون على الدفاعات الجوية والتي أثبتت فعاليتها في التصدي لغالبية الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة التي استهدفت دول الخليج، إلا أن ضخ استثمارات هائلة في منظومات الدفاع الجوي وحماية البنية التحتية، يشكل عبئاً على الميزانيات الخليجية الموجهة للتنمية والتحول الاقتصادي، الواقع الذي يفرض على دول الخليج جراء تلك التهديدات إعادة هيكلة مفهوم منظومة الأمن الخليجي.

« يتوقف تعزيز الأمن الخليجي على بناء منظومة دفاعية أكثر تكاملاً، تتجاوز حدود التنسيق التقليدي نحو ترابط عملي وتقني. ويشمل ذلك تفعيل القيادة العسكرية الموحدة، وتوحيد وتكامل أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات والحاسب الآلي والأمن السيبراني والأنظمة القتالية والاستخبارات ».

من مبدأ أن الاعتداء على إحدى دول الخليج هو اعتداء على جميع دول مجلس التعاون، فإن تحقيق الأمن الخليجي المنشود

يواجه الأمن الخليجي تحديات استراتيجية معقدة جراء انفلات النظام الإقليمي، حيث تمثل إيران مصدراً للتهديد لأمن دول مجلس التعاون بسبب تمدد نفوذها الإقليمي وتوظيف الانقسامات السياسية والطائفية لخلق بؤر توتر داخلية لفتح المجال أمام صراعات طويلة الأمد، وذلك من خلال دعم الميليشيات التي تخوض حروباً بالوكالة، ما يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي، والأمني لدول مجلس التعاون، وتتبع أهمية هذه التحديات من الموقع الاستراتيجي للخليج، ومرور جزء كبير من تجارة الطاقة العالمية عبر مياحه، حيث يمثل أمن الملاحة البحرية تحدياً محورياً، خاصة في مضيق هرمز وباب المندب، إذ إن أي تهديد للسفن التجارية أو ناقلات النفط ينعكس على اقتصادات المنطقة وعلى أسواق الطاقة العالمية، وقد زادت الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة رخيصة الثمن عالية التأثير، وتهديد البنية التحتية والمنشآت الحيوية، من حساسية المشهد الأمني الخليجي، وتشمل التحديات أيضاً سباق التسلح، وانتشار الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، والهجمات السيبرانية التي تستهدف المؤسسات الحكومية والاتصالات والطاقة، فالأمن لم يعد مقتصرًا على حماية الحدود البرية أو البحرية، بل أصبح يشمل حماية الفضاء الرقمي والاقتصاد والمنشآت الاستراتيجية، كما أن المملكة تحملت العبء الأكبر نظراً لموقعها الجغرافي وثقلها السياسي والاقتصادي، حيث تم استهداف منشآت حيوية واقتصادية، ما يضع أمن الطاقة العالمي والاقتصاد المحلي تحت تهديد مستمر بسبب استهداف تلك المرافق الحيوية، وأن تعدد جبهات التهديد الجغرافي الذي تواجهه المملكة سواء في الشمال من فصائل الحشد الشعبي في العراق أو من الجنوب من جماعة الحوثي في اليمن، يعتبراً تهديداً بالغ الأهمية لأمن المملكة، ما يتطلب نقطة دفاعية على جبهات متعددة في آن واحد، حيث تؤكد المملكة دوماً أن أمنها وسيادتها خط أحمر، وأنها ستعامل بحزم مع أي تهديد يصدر من تلك الكيانات في حال تورطت في أعمال تستهدف المملكة أو مصالحها، وفي الوقت نفسه تحرص المملكة على احترام سيادة العراق واليمن ودعم استقرارهما ومؤسساتهما الوطنية، وترفض أن تتحول أراضيها إلى منصة

المليشيات أخطر ملامح اضطرابات المشهد المعاصر في الشرق الأوسط وأصبحت قوى هجينة بقدرات عسكرية وتمويل وشبكات اقتصادية

الطائرات المسيّرة والصواريخ والتهديدات الجوية، وتأمين المياه الإقليمية والممرات البحرية والمنشآت الساحلية من المخاطر والاعتداءات، وتعزيز القدرة على اكتشاف واعتراض التهديدات الصاروخية، وحماية شبكات المعلومات والاتصالات والطاقة من الاختراقات والهجمات السيبرانية، جميعها عناصر مترابطة لا يمكن فصل أي منها عن الآخر في معادلة الأمن الخليجي الشامل. ولا يقتصر نجاح هذه المنظومة على امتلاك المعدات والتقنيات الحديثة، مهما بلغت كفاءتها، بل يعتمد كذلك على إعداد كوادر وطنية مؤهلة، وتطوير برامج تدريب متخصصة، وتعزيز التكامل بين الأجهزة العسكرية والأمنية والاستخبارية، ورفع مستوى التنسيق المشترك وتبادل المعلومات بصورة فورية ودقيقة، بما يضمن سرعة اتخاذ القرار والقدرة على التعامل مع الأزمات قبل اتساع نطاقها، إن تحقيق منظومة أمن خليجية فاعلة تتجلى في قدرة دول مجلس التعاون على امتلاك دفاع راسخ، وقرار سيادي مستقل، ودبلوماسية حكيمة، بما يضمن أمناً مستداماً لها وللمنطقة، ومواجهة التحولات الإقليمية والدولية بثقة واقتدار، بعيداً عن تقلبات الأزمات وإملاءات القوى الخارجية.

« يقتضي الحد من نفوذ المليشيات نزع السلاح، وتجفيف مصادر تمويلها وتسليحها ودعايتها وفرض العقوبات على مصادر دعم هذه الكيانات وعزل الشبكات الاقتصادية الموازية التي تديرها المليشيات ».

يتطلب التعامل مع المليشيات المسلحة تبني موقفاً إقليمياً ودولياً متماسكاً يرفض تمويل هذه الجماعات أو تسليحها أو توظيفها في صراعات النفوذ، ويقوم ذلك على استراتيجية مركبة وشاملة تتجاوز حدود الردع العسكري إلى معالجة البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسمح لهذه الجماعات بالتمدد، وتنتقل من مبدأ استعادة التوازن الداخلي من خلال دعم مؤسسات الدولة والخدمات العامة والأجهزة العسكرية والأمنية، وتفعيل المساءلة القانونية، وإصلاح الاقتصاد ومحاربة الفساد، وإنهاء الانقسام، ومراقبة الممرات البحرية عبر إنشاء

يظل مرتبطاً بإعادة هيكلة مفهوم منظومة الأمن الخليجي، والانتقال من التنسيق الدفاعي التقليدي إلى مرحلة «الربط العملياتي والتقني» وذلك من خلال تفعيل «القيادة العسكرية الموحدة» لدول مجلس التعاون وتكاملها مع منظومات القيادة والسيطرة والاتصالات والحاسب الآلي، والأمن السيبراني والأنظمة القتالية والاستخبارات وعلى أفضل الممارسات العالمية، كما أن تطوير منظومة الأمن الخليجي، في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة وإعادة صياغة موازين القوى وتضارب المصالح الدولية، يتطلب تبني رؤية دفاعية خليجية شاملة لا تُبنى على رد الفعل المؤقت، بل على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، بما يضمن توازناً عسكرياً فاعلاً يحمي أمنها وسيادتها ومقدرات شعوبها، وذلك من خلال تعزيز قدرات الردع المتقدمة وتطوير منظومات الدفاع والإنذار المبكر وبناء قدرات متقدمة في مجال الأمن السيبراني، ورفع كفاءة القوات المسلحة، وتكثيف التنسيق الدفاعي والاستخباري المشترك بين دول مجلس التعاون، وصولاً إلى منظومة أمنية موحدة قادرة على استباق التهديدات التي تفرضها طبيعة الصراعات الحديثة والتعامل معها بقرار جماعي وإرادة مستقلة، كما يقتضي ذلك بناء تحالفات وشراكات استراتيجية متنوعة ومتوازنة مع القوى الإقليمية والدولية، بما يوسع الخيارات ويمنع احتكار أي طرف خارجي لمصادر الأمن الخليجي، وعدم الارتكان لمظلة الحماية الأمريكية وحدها، التي أثبتت الأحداث، ولا سيما خلال الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران، هشاشة ضماناتها وحدود التزاماتها حين تتصاعد المخاطر، ومن هنا يصبح الاستثمار في توطيد الصناعات العسكرية والدفاعية، ونقل التقنية، وبناء القدرات البحثية والتصنيعية الخليجية، ضرورة سيادية واستراتيجية تضمن حقيقة للاستقلال الاستراتيجي وتقليل الاعتماد على الخارج والقدرة على حماية أمن الخليج ومقدراته، ومع أهمية القوة والردع، فإن الأمن الحقيقي لا يكتمل بالسلاح وحده، بل يتطلب معالجة أسباب التوتر والصراعات عبر الحوار السياسي، والانفتاح الدبلوماسي، وبناء الثقة، ودعم الحلول العادلة التي تحفظ سيادة الخليج ومصالحه، إن حماية المجال الجوي من

الدعم الإيراني جعل الميليشيات أطرافاً مؤثرة في القرار السياسي والأمني بقدرات عسكرية مستقلة أو موازية للدولة ومؤثرة في الاستقرار الداخلي والإقليمي

المشترك ومواجهة المخاطر البحرية المتعددة، وتعزيز أمن الملاحة في مضيق باب المندب والبحر الأحمر وخليج عدن، كما مثل توقيع اتفاق مكة للدفاع المشترك بين المملكة وتركيا وباكستان محطة استراتيجية بارزة في تطوير الشراكة الدفاعية، إذ نقل التعاون القائم بينهما من نطاقه الثنائي والتنسيقي إلى إطار ثلاثي أكثر رسوخاً واستدامة، ويجسد الاتفاق إرادة مشتركة لرفع مستوى الردع المشترك، وتعزيز الدفاع والأمن الجماعي، وتطوير التعاون الدفاعي، كما يفتح آفاقاً أوسع للتعاون في التدريب، وتبادل الخبرات والمعلومات، وتعزيز التنسيق الاستراتيجي، بما يدعم جاهزية الأطراف الثلاثة ويقوّي قدرتها على صون أمنها ومصالحها المشتركة.

في الختام، يظل الأمن الخليجي أساس الاستقرار الإقليمي وحماية التنمية والمصالح، ولا يمكن صونه إلا برؤية مشتركة تتجاوز حدود كل دولة إلى منظومة خليجية موحدة في القرار والردع والتنسيق، إن التحديات المتداخلة، من التهديدات العسكرية والبحرية والسيبرانية إلى الجماعات المسلحة والاضطرابات الإقليمية، تفرض تعزيز الجاهزية وبناء القدرات الذاتية وتنويع الشراكات وتحسين الجبهة الداخلية، فكلما ازدادت دول الخليج تماسكاً وتكاملاً، أصبحت أقدر على حماية سيادتها ومكتسباتها، والمساهمة في صنع شرق أوسط أكثر أمناً واستقراراً.

التحالفات والمشاركة فيها وتأمين الموانئ والمنشآت الساحلية وسلاسل الإمداد والتنسيق مع الشركاء الدوليين وفق المصالح المشتركة، ومعالجة الأزمة الإنسانية والتنمية التي تستغلها الجماعات المسلحة لتوسيع نفوذها، ويقتضي الحد من نفوذ هذه الكيانات تجفيف مصادر تمويلها وتسليحها ودعايتها وفرض العقوبات على مصادر دعم هذه الميليشيات المسلحة وعزل الشبكات الاقتصادية الموازية التي تديرها الميليشيات لتقويض قدرتها على دفع رواتب المقاتلين وتمويل عملياتها، ومواجهة واستهداف شبكات التهريب والتدريب والجريمة المنظمة، إلى جانب مسارات واقعية لنزع السلاح وحصره بيد الدولة والتسريح وإعادة الدمج ضمن شروط قانونية واضحة، ومساءلة عادلة عن الانتهاكات، فاستعادة الدولة لا تتحقق بالقوة وحدها، بل ببناء شرعية قادرة على حماية المواطنين، وتقديم الخدمات، وتطبيق القانون على الجميع، مع الأخذ بعين الاعتبار جاهزية الردع وممارسة الضغط العسكري والسياسي حسب ما يتطلبه الموقف، هذا بالإضافة إلى استعادة المجال الإعلامي والمجتمعي من خطاب التحريض والتضليل، عبر إعلام مهني موثوق يقدم الحقائق، إلى جانب برامج توعوية وتعليمية تعزز مفهوم المواطنة وسيادة القانون، فإقناع المجتمعات المحلية لا يتحقق بالدعاية المضادة وحدها، بل بأن تبرهن الدولة عملياً على قدرتها على توفير الأمن والخدمات والعدالة وفرص العمل، إذ تظل الدولة الوطنية بمؤسساتها الشرعية والقضائية والأمنية الضامن على حماية المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، بينما تقود الكيانات الخارجية عن سلطتها إلى إضعاف السيادة وتعميق الانقسام وإبقاء المجتمع رهينة للصراعات.

وفي ظل هذه الأحداث المتصاعدة أدركت المملكة العربية السعودية بمكانتها القيادية الإقليمية والدولية خطورة التطورات الإقليمية وأن أمن الممرات البحرية بات جزءاً لا يتجزأ من أمن المنطقة واستقرار الاقتصاد العالمي، فطرح مبادرة إنشاء التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات وتولت قيادته واستضافت مقره الدائم، ليكون منصة دولية للتنسيق الدفاعي

تحتاج دول الخليج الجمع بين أمرين متناقضين: الردع والتسوية

دول الخليج قوية والمهم تحويل الموارد لقوة مشتركة وتوازن يجعل الاعتداء مكلفاً والتعاون مربحاً

من الصعب النظر إلى أمن الخليج بعد الحرب الأمريكية - الإيرانية بالأدوات نفسها التي كنا ننظر بها إليه قبلها. فالحرب، مهما كانت نتائجها العسكرية المباشرة، لا تنتهي عادة عند توقف إطلاق النار. إنها تترك وراءها ميزاناً جديداً للقوة، ومخاوف جديدة، وأحياناً شهية مفتوحة لدى بعض الأطراف لاختبار ما تستطيع أن تفعله في اليوم التالي.

أ.د. محمد الرميحي

ما الذي تغير بعد الحرب؟

أول ما تغير هو أن الافتراض القديم بأن الحروب الكبرى يمكن احتواؤها داخل حدود الدول، أصبح افتراضاً ضعيفاً. الصواريخ والطائرات المسيّرة والهجمات الإلكترونية لا تعترف كثيراً بالجغرافيا، وكذلك الجماعات المسلحة التي تستطيع الانتقال أو العمل عبر أكثر من ساحة وفي مجموعات قليلة مؤدجلة.

لقد أثبتت التجربة أن الخطر على الخليج ليس بالضرورة غزواً عسكرياً تقليدياً كما حدث للكويت عام 1990م، قد يأتي الخطر في صورة تعطيل منشأة نفطية، أو استهداف ميناء، أو إغلاق ممر بحري، أو هجوم إلكتروني على شبكة كهرباء أو مياه أو مؤسسة مالية. بل إن مجرد التهديد ببعض هذه الأعمال يمكن أن تكون له تكلفة اقتصادية وسياسية عالية.

اقتصادات الخليج مرتبطة بالعالم بدرجة كبيرة. النفط والغاز والأسمدة الكيماوية تغذي الأسواق العالمية، والطعام والدواء والسلع تأتي عبر خطوط إمداد طويلة، والموانئ والمطارات وشبكات الاتصالات أصبحت شرايين حياة يومية. ومن هنا فإن الأمن لم يعد حماية الحدود فقط؛ إنه حماية دورة الحياة نفسها.

وهذا تقريباً هو الوضع الذي تواجهه دول مجلس التعاون الخليجي اليوم.

لقد عرف الخليج خلال العقود الماضية أشكالاً متعددة من التهديد. عرف حرباً بين العراق وإيران استمرت ثماني سنوات، ثم احتلال الكويت، ثم حرب تحريرها، ثم سقوط النظام العراقي عام 2003م، وما أعقبه من اختلال واسع في التوازن الإقليمي. وعرف أيضاً صعود المشروع الإيراني خارج الحدود، من العراق إلى سوريا ولبنان واليمن. إلا أن التطورات الأخيرة أضافت إلى كل ذلك عنصراً جديداً: لم تعد المشكلة في وجود قوة إقليمية منافسة فقط، وإنما في تداخل الدولة مع الجماعات المسلحة، وفي اتساع رقعة العمل العسكري، وفي سهولة انتقال التوتر من دولة إلى أخرى. ومن إقليم إلى آخر.

المسألة إذن أكبر من السؤال التقليدي: من يهدد من؟

السؤال الأهم هو: كيف يمكن لدول الخليج أن تبني نظاماً أمنياً قادراً على التعامل مع منطقة أصبحت فيها الحدود بين الحرب والسلام أقل وضوحاً؟



تحتاج دول الخليج مركز دراسات استراتيجية واستشراف المخاطر لا يكتب تقارير إدارية بل يضع سيناريوهات واضحة أمام صانع القرار

إيران بعد الحرب

سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن انتهاء جولة عسكرية يعني انتهاء المشكلة الإيرانية. إيران دولة كبيرة، لها تاريخ طويل ومصالح مثل غيرها، وهي جزء دائم من جغرافية الخليج. لا يستطيع أحد إلغاء هذه الحقيقة، ولا ينبغي أصلاً أن يكون ذلك هدفاً سياسياً. إلا أن اعتقادها لفترة انها تحارب بعيداً عن أرضها، كشف قصر نظر استراتيجي فقد كانت أعمالها في الجوار سوف تقود في النهاية إلى أرضها، وقد تم ذلك.

المشكلة تكمن في طبيعة السلوك السياسي والأمني الذي تتبناه الدولة.

إذا خرجت إيران من الحرب مقتنعة بأن مشروع التمدد خارج الحدود أصبح أكثر تكلفة، فقد تفتح نافذة مختلفة للعلاقة مع جيرانها. أما إذا قرأت الأحداث باعتبارها مجرد جولة يمكن

الحرب الأمريكية - الإيرانية الأخيرة كشفت أيضاً أن المنطقة لا تزال معرضة لظهور ميليشيات مسلحة تتحرك خارج القواعد التقليدية للعلاقات بين الدول، وهذه ربما إحدى أعقد المشكلات التي سوف تواجه النظام الإقليمي في المرحلة المقبلة.

الدولة يمكن ردعها لأنها تملك عنواناً وحدوداً ومصالح تخشى عليها. أما الجماعة المسلحة، فالأمر معها أكثر تعقيداً. قد تضرب من أراضي دولة لا تسيطر عليها حكومتها بالكامل، وقد تحصل على السلاح والمال والتوجيه من خارجها، ثم تترك الدولة المضيفة تواجه النتائج.

هذه الحالة رأينا صوراً مختلفة منها في لبنان والعراق واليمن. والدرس الخليجي هنا واضح: لا يكفي أن تكون علاقاتك جيدة مع الحكومات إذا كانت هناك على أراضيها قوى مسلحة تستطيع اتخاذ قرار الحرب دون الرجوع إلى تلك الحكومات.

لم تعد المشكلة في قوة إقليمية منافسة بل التداخل مع الميليشيات واتساع العمل العسكري وسهولة انتقال التوتر من دولة لأخرى

الذي صدر 1975م، بعنوان (البتروول والتغير الاجتماعي في دول الخليج العربي) مطالباً بمد سكك حديد من عواصم الخليج إلى بحر العرب وإيجاد مسارات لتصدير النفط إلى البحر الأحمر أو شرق المتوسط، كان الخليج ينعم بارتفاع أسعار النفط وكان التهديد الشاه شاهي يبدو في الأفق، لحسن الصدف أنه منذ وقتها تحققت بعض التوصيات خاصة النفط إلى البحر الأحمر.

المطلوب ليس فقط زيادة القدرات العسكرية لحماية الملاحة، وإنما تخفيف قابلية الاقتصادات الخليجية للابتزاز الجغرافي. وهذا يعني التوسع في خطوط الأنابيب التي تتجاوز نقاط الاختناق، وربط الموانئ الخليجية بشبكات سكك حديدية وطرق نقل حديثة، وإنشاء بدائل لوجستية تسمح باستمرار التجارة حتى في أوقات الأزمات.

كل طريق بديل هو في الحقيقة جزء من منظومة الدفاع.

وهذه نقطة كثيراً ما تغيب عندما نتحدث عن الأمن، لأننا نميل إلى قياس القوة بعدد الطائرات والدبابات، مع أن قدرة الدولة على إبقاء الكهرباء والماء والغذاء والاتصالات والأسواق تعمل أثناء الأزمة لا تقل أهمية عن قدرتها العسكرية.

ماذا يستطيع مجلس التعاون أن يفعل؟

السؤال القديم يعود مرة أخرى: هل تستطيع دول مجلس التعاون أن تبني أمنًا جماعياً حقيقياً؟

لقد حقق المجلس منذ تأسيسه الكثير في مجالات مختلفة، لكن الجانب الأمني والدفاعي ظل أقل من الطموح الذي فرضته الأحداث. وربما كانت المشكلة في أن الدول الست اتفقت على طبيعة كثير من الأخطار، لكنها لم تتفق دائماً على درجة الخطر ولا على طريقة مواجهته.

المرحلة الجديدة لا تسمح بهذا القدر من التردد.

لا يعني الأمن الجماعي أن تتطابق السياسات الخارجية للدول الست في كل ملف. ذلك غير واقعي، وربما غير مطلوب. لكن هناك حداً أدنى لا بد من الاتفاق عليه: أن أمن أي دولة خليجية

تعويض خسائرها بإعادة بناء شبكات النفوذ والجماعات المسلحة، فإن المنطقة سوف تدخل دورة أخرى من عدم الاستقرار.

لذلك تحتاج دول الخليج إلى الجمع بين أمرين قد يبدوان متناقضين ولكنهما ليسا كذلك: القدرة على الردع، وفتح باب التسوية.

الحوار مع إيران مطلوب، ولكن الحوار الذي لا تسنده قوة ومصالح مشتركة واضحة يتحول أحياناً إلى إدارة مؤقتة للأزمة وليس إلى حل لها. وفي المقابل فإن تحويل العلاقة مع إيران إلى مواجهة دائمة ليس مصلحة خليجية أيضاً.

المطلوب هو علاقة دولة بدولة: احترام الحدود، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، الامتناع عن بناء جماعات مسلحة موازية للدولة، واحترام حرية الملاحة والمصالح الاقتصادية للدول الأخرى.

هذه ليست شروطاً تعجيزية، وإنما القواعد التي يقوم عليها أي نظام إقليمي مستقر، إلا أن إيران، رغم المحاولات لم تذهب إلى ذلك الخيار، بذلك جاء اتفاق مكة الثلاثي الذي أعلن في أوائل أغسطس 2026م، بين المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان، وهو اتفاق دفاعي بالغ الأهمية (إحاطة الخصم بالأصدقاء) وقد أصبح ضربة معلم وتوجه استراتيجي قلب الطاولة، أكبر ثلاث دول في الجوار باقتصاد يفوق 3.3 تريليون دولار.

الممرات البحرية ليست قضية هامشية

من بين الدروس التي ينبغي ألا تضيع بعد الحرب، أن أمن الخليج يبدأ في جزء كبير منه من البحر.

مضيق هرمز وباب المندب والبحر الأحمر وبحر العرب ليست أسماء جغرافية في الأطالس. إنها أجزاء من شبكة واحدة تمر عبرها الطاقة والتجارة والغذاء والدواء.

وعرفت دول الخليج منذ عقود خطورة الاعتماد على ممر بحري واحد. إلا أن التطورات الأخيرة جعلت القضية أكثر إلحاحاً، لقد كتب عن أهمية إيجاد بدائل للمضيق كانت هذه السطور في كتابه

اتفاق مكة الثلاثي دفاعي (إحاطة الخصم بالأصدقاء) وضربة معلم وتوجه استراتيجي لأكبر ٣ دول جوار باقتصاد ٣,٣ تريليون دولار

فيها الآخرون.. الفرق كبير بين أن تستعين بالحليف وبين أن تعتمد عليه اعتماداً كاملاً.

الأمن الخليجي والأمن العربي

لا يمكن فصل الخليج عن محيطه العربي. ما حدث في العراق وسوريا ولبنان واليمن وصل أثره بصورة أو بأخرى إلى دول الخليج.

الدولة العربية الضعيفة ليست مشكلة لشعبها وحده. الفراغ السياسي والأمني يجذب القوى الخارجية والجماعات المسلحة وشبكات التهريب والتطرف، وبعد فترة تتحول الأزمة المحلية إلى مشكلة إقليمية.

من هنا فإن إعادة بناء الدولة الوطنية العربية هي جزء من الأمن الخليجي.

العراق المستقر الذي يحتكر جيشه السلاح أكثر أمناً للخليج من عراق تتعدد فيه مراكز القوة. واليمن الذي تسيطر فيه دولة واحدة على السلاح والموانئ أكثر أمناً للجزيرة العربية من يمن موزع بين جماعات مسلحة. والأمر نفسه ينطبق بدرجات مختلفة على سوريا ولبنان.

ولا يعني ذلك التدخل في شؤون تلك الدول، وإنما مساعدة مؤسسات الدولة والاقتصاد والتنمية، وربط المصالح الاقتصادية العربية ببعضها بطريقة تجعل الاستقرار أكثر فائدة من الفوضى.

الأمن يبدأ من الداخل

هناك جانب آخر لا ينبغي أن يضيع وسط الحديث عن الصواريخ والتحالفات.. الدولة القوية في الخارج تبدأ من مجتمع متماسك في الداخل.

الحروب الحديثة تستخدم المعلومات والإشاعات والانقسامات الاجتماعية مثلما تستخدم السلاح. ومنصات التواصل جعلت نشر خبر كاذب أو إثارة فتنة طائفية أو اجتماعية أمراً يمكن أن يحدث خلال دقائق.

يمس أمن الدول الأخرى، وأن الاعتداء على البنية التحتية أو الملاحقة أو المجال الجوي لإحدى الدول لا يمكن النظر إليه باعتباره مشكلة محلية.

وهنا تصبح الحاجة ملحة إلى منظومة إنذار مبكر مشتركة، وربط أكبر للدفاع الجوي والصاروخي، وتبادل سريع للمعلومات، وتدريب مشترك على حماية المنشآت الحيوية، ومركز خليجي موحد لمواجهة الهجمات الإلكترونية.

المال ليس المشكلة. دول الخليج أنفقت مبالغ ضخمة على الدفاع خلال عقود. السؤال هو مقدار ما تحول من ذلك الإنفاق إلى قدرة جماعية مترابطة.

السلاح الذي لا يستطيع التواصل مع سلاح الحليف في لحظة الخطر يفقد جزءاً من قيمته.

التحالفات الجديدة

هناك أيضاً تغير مهم في شبكة العلاقات الإقليمية.. تركيا أصبحت لاعباً أكثر حضوراً، وباكستان تملك ثقلًا عسكرياً وبشرياً مهماً، كما ذكر سابقاً، والعلاقة مع الهند وهي قوة اقتصادية صاعدة ترتبط بالخليج بمصالح واسعة، وفي الوقت نفسه تبقى الولايات المتحدة قوة أساسية في معادلة الأمن الخليجي، بينما تحاول الصين توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي، وتسعى روسيا إلى الاحتفاظ بدور في المنطقة.

الحكمة هنا ألا تتحول دول الخليج إلى جزء تابع لأي محور.

لقد تعلمنا من التاريخ أن التحالفات الدولية تتغير عندما تتغير المصالح. لذلك فإن تنويع الشراكات أمر مفيد، بشرط ألا يكون بديلاً عن بناء القدرة الذاتية.

العلاقة مع الولايات المتحدة ضرورية، والشراكات مع تركيا وباكستان وغيرها يمكن أن تضيف عناصر مهمة إلى الردع، كما أن العلاقات الاقتصادية مع الصين والهند لها وزن استراتيجي متزايد. لكن كل ذلك ينبغي أن يدور حول مركز خليجي قادر على تحديد مصالحه، لا أن تتحول المنطقة إلى ساحة يتنافس

دول الخليج الست اتفقت على كثير من الأخطار لكنها لم تتفق دائماً على درجة الخطر ولا طريقة مواجهته والمرحلة الجديدة لا تسمح بهذا التردد

العراقية في الفوضى بعد 2003م، مثال آخر، وما جرى في اليمن وسوريا ولبنان يقدم الدرس نفسه. المؤسسات الأمنية الحديثة لا تسأل فقط: ماذا حدث؟ تسأل قبل ذلك: ماذا يمكن أن يحدث؟ ولهذا تحتاج دول المجلس إلى مركز خليجي دائم للدراسات الاستراتيجية واستشراف المخاطر، لا يكتب تقارير للاستهلاك الإداري، وإنما يضع أمام صانع القرار سيناريوهات واضحة: ماذا يحدث إذا أغلق ممر بحري؟ ماذا نفعل إذا تعطلت شبكة كهرباء؟ ماذا لو هوجمت منشآت نفطية في أكثر من دولة في الوقت نفسه؟ كيف تتصرف دول المجلس إذا انهارت دولة قريبة أو انتقلت منها جماعات مسلحة عبر الحدود؟ هذه الأسئلة لم تعد افتراضية. الحروب الكبرى تترك أمام الدول خيارين: أن تعود إلى عاداتها القديمة بعد انقضاء الخطر، أو أن تتعلم. والخليج اليوم أمام هذه اللحظة بالضبط. لقد تغيرت إيران، وتغير العراق، وتغير اليمن، ودخلت قوى إقليمية ودولية جديدة إلى المعادلة، وأصبحت التكنولوجيا قادرة على نقل الحرب مئات الكيلومترات بكلفة محدودة. وفي المقابل أصبحت دول الخليج أكثر قوة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً مما كانت عليه قبل ثلاثة أو أربعة عقود. المشكلة ليست نقص الموارد، وإنما كيفية تحويل هذه الموارد إلى قوة سياسية وأمنية مشتركة. ولا أعتقد أن المطلوب بناء جدار حول الخليج. الجدران لم تحم أحداً إلى الأبد. المطلوب بناء توازن يجعل الاعتداء مكلفاً، والتعاون مربحاً، ويترك الباب مفتوحاً أمام إيران وغيرها للاندماج في نظام إقليمي يقوم على احترام الدولة وسيادتها. قد يكون ذلك طموحاً كبيراً، لكن البديل هو أن نظل ننتقل من أزمة إلى أخرى ونكتشف في كل مرة أن السؤال الذي نناقشه اليوم كان مطروحاً أمامنا منذ سنوات. أمن الخليج لن يصنعه الآخرون نيابة عنا، إما أن نبنيه معاً، أو ندفع ثمن غيابه فرادى.

لذلك فإن حماية الجبهة الداخلية لا تكون بإغلاق المجال العام، وإنما ببناء الثقة بين المواطن والدولة، وبإعلام مهني سريع، ويقانون يطبق على الجميع، وبمجتمع يشعر أفراداه بأن استقرار دولتهم مصلحة شخصية لهم.

المجتمع الواصل أقل قابلية للاختراق.

وهنا يظهر أيضاً البعد الاقتصادي. دول الخليج قطعت مسافة مهمة في تنويع اقتصاداتها، لكن البيئة الإقليمية المضطربة تجعل هذا المشروع جزءاً من الأمن القومي نفسه. الاقتصاد الذي يعتمد على مصدر واحد أو طريق تصدير واحد أو مورد غذائي واحد أكثر عرضة للضغط.

تنويع الاقتصاد إذن ليس مجرد مشروع تنموي؛ إنه سياسة دفاعية طويلة الأجل.

ماذا نفعل؟

ربما لا تحتاج دول الخليج إلى اختراع نظرية أمنية جديدة بقدر حاجتها إلى تنفيذ ما عرفته منذ زمن ولم تنفذه بالسرعة الكافية.. تحتاج إلى قدرة عسكرية خليجية أكثر تكاملاً، وإلى دفاع جوي وصاروخي مشترك، وإلى منظومة أمن إلكتروني متقدمة. تحتاج أيضاً إلى بدائل حقيقية لممرات تصدير الطاقة والتجارة، ومخزون استراتيجي مشترك للغذاء والدواء والمواد الأساسية.

وتحتاج في الوقت نفسه إلى دبلوماسية نشطة تمنع تحول المنطقة إلى معسكرين متواجهين.

أما على المستوى الأحادي، فمن حق كل دولة أن تطور شراكاتها وقدراتها بما يناسب موقعها وظروفها. لكن هذه السياسات الوطنية تصبح أكثر فاعلية عندما تصب في إطار خليجي أوسع.

ولعل أحد أهم الدروس هو ضرورة الانتقال من رد الفعل إلى استشراف الخطر.

لقد دفعت منطقتنا ثمناً غالياً لأنها تعاملت مع أزمات كثيرة بعد وقوعها. احتلال الكويت مثال تاريخي قاسٍ، وسقوط الدولة

تحديات المنطقة العربية بعد الحرب الإيرانية: الحاجة لاستراتيجية جديدة استراتيجية عربية / إسلامية بالانضمام لاتفاقية مكة لحماية مصالحها وفرض دورها في النظام الدولي

كتب الأكاديمي الأمريكي مارك ليتش مقالة في مجلة **Foreign Affairs** في عددها الحالي عنوانها "نهاية الشرق الأوسط الأمريكي"، ولينش إحد المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط وأستاذ بجامعة جورج واشنطن، وقد صدر له كتاب في العام الماضي (2025م) تحت عنوان "الشرق الأوسط الأمريكي: خراب إقليم"، وأشار في كتابه أن أمريكا بانفرداها بالهيمنة على النظام الدولي خلفت عدم استقرار المنطقة ونشرت الحروب الأهلية وجماعات التطرف الديني، فقد دمرت العراق تحت شعار تحرير الكويت، وورطت صدام حسين في حربه لمدة ثماني سنوات مع إيران، لإنهاك واستنزاف كل من إيران والعراق ثم أزمة الكويت التي يتردد أن إدارة بوش وطرح بوش الأب شعار النظام الدولي الجديد هي سببها، وقال إلكسي فاسليف مستشار الرئيس جوربتشوف الرئيس السوفياتي السابق

أ.د. أحمد سليم البرصان

للقدس واعترفت بالقدس عاصمة إسرائيل وضغطت لاتفاقية أبرهام للتطبيع كلها لخدمة إسرائيل، وشجع الإعلام الإسرائيلي والأمريكي الذي تهيمن عليه الصهيونية شعاراً مضللاً أن "العبور إلى الإدارة الأمريكية والكونغرس يمر عبر إسرائيل"، هذا التضليل لتشجيع التطبيع متجاهلة الحقوق العربية، والمتواتر أن أعضاء الكونغرس الأمريكي تحت النفوذ الإسرائيلي من خلال الملايين التي تنفقها منظمة آيباك لدعم ترشح الأعضاء ولذلك يبقون خدماً للمشروع الصهيوني في تأييد إسرائيل، علماً بأن إسرائيل الدولة الأولى التي تتجسس على الولايات المتحدة وقد برر شمعون بيرس الرئيس الإسرائيلي السابق التجسس في كتابه الشرق الأوسط الجديد، نريد معرفة القرار الأمريكي قبل صدوره حتى إذا كان في غير صالحنا أحبطناه وبالإضافة لذلك تستعمل إسرائيل التهديد بالفضائح الجنسية مثل قضية كلنتون مع المتدربة في البيت الأبيض مونیکا ليونسكي، وفضيحة أبستين الذي يرتبط بالموساد الإسرائيلي، ويخرج الرئيس بايدن في زيارته لإسرائيل بعد 7 أكتوبر 2023م، ليقول إنه صهيوني وأن إسرائيل لو كانت غير موجودة لأوجدناها؟

أنه خلال الاجتماع بين بوش الأب وجورباتشوف، قمة هلسنكي 9 سبتمبر 1990م، كانت الأهداف الأمريكية تدمير القوة العسكرية العراقية والتحكم في البترول وإقامة قواعد عسكرية من خلال تحرير الكويت، فكان احتلال صدام للكويت كارثة، وبعد أحداث 11 سبتمبر شممت إدارة بوش عن ساعدها لتغيير المنطقة، علماً بأن كثيراً من المصادر الجديدة ترى أن إسرائيل هندست 11 سبتمبر، وشن جورج بوش الابن الحرب على طالبان أكتوبر 2001م، وفي عام 2003 م، احتلت أمريكا العراق وادخلته في الفوضى والصراع الطائفي ولم يستقر العراق حتى الآن، كما أن الولايات المتحدة خلف الفوضى في ليبيا عندما شنت قوات الناتو حرباً بإسقاط نظام معمر القذافي تحت شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية وكلها شعارات ثبت أنها فارغة، وطرحت كونداليزا رايس مستشارة بوش ووزيرة خارجيته "الفوضى الخلاقة"، كما أن واشنطن خلف ما يحدث في السودان وعدم الاستقرار في سوريا ولبنان وتشجيع إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية وشعارات السلام خالية المضمون، فقد دعمت إسرائيل في حرب الإبادة في غزة، مستغلة طوفان الأقصى وأمدت إسرائيل بالسلاح، وكانت إدارة ترامب الأولى قد نقلت السفارة الأمريكية



نهاية الشرق الأوسط الأمريكي يطرح استراتيجية عربية / إسلامية من ٣ محاور: جبهة داخلية وتوازن إقليمي ونظام دولي متعدد الأقطاب

الفشل الاستراتيجي الأمريكي والهروب من المنطقة

سياسة فعالة للضغط على الدول الداعمة لقوات الدعم السريع وليس سرّاً أن محمد حمدان حميدتي له ارتباطه وعلاقاته مع إسرائيل ، ومنذ سنوات سابقة كان اللوبي الصهيوني يسعى لانفصال دارفور، وتقسيم السودان كان ولا يزال ضمن الاستراتيجية الإسرائيلية كما فعلت في فصل جنوب السودان، واعترفت إسرائيل بأرض الصومال على البحر الأحمر بالاتفاق مع إدارة ترامب ورئيس وزراء أثيوبيا أبي احمد، وكانت إدارة ترامب أعلنت في قمة العشرين سبتمبر 2023م، في نيودلهي عن الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا وهو لخدمة إسرائيل ليصل ساحل البحر المتوسط حيفا، ولذلك هناك تعاون إسرائيلي/ هندي مرتبط بأرض الصومال وأثيوبيا، فحكومة مودي المتطرفة في الهند خرجت عن سياسة الهند التاريخية فتحالفت مع إسرائيل استخباراتياً وعسكرياً وقدمت دعماً لإسرائيل في حربها على غزة .

أثبتت الأحداث المتكررة الفشل الأمريكي في الشرق الأوسط ، فقد شنت حربها على طالبان أكتوبر 2001م، وبعد عشرين عاماً رجعت طالبان لحكم أفغانستان ، اضطرت واشنطن للتفاوض مع طالبان وانسحبت في 31 أغسطس 2021 م، بشكل مذل على شاشة التلفزة العالمية وهرب الرئيس المنصب أشرف غني تاركاً دولة بلا مؤسسات، وفي العراق فشلت ، لا نظام ديمقراطي كما ادعت، وسلمت العراق لقمة سائغة لإيران وشكلت نظاماً طائفياً يخدم المصالح الإيرانية، وفشلت في استقرار منطقة الساحل الإفريقي والسودان رغم أن إدارة بوش الابن أسست القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (USAC) في أكتوبر 2007 م، وتم تفعيلها فعلياً في أكتوبر 2008م، ولكنها لم تحقق الاستقرار في القارة، ورغم المبعوث الأمريكي للسودان مسعد بولس ، إلا أنه لم يحقق تقدماً في السودان لأن الولايات المتحدة لا تتبنى

اتفاقية مكة نقطة تحول استراتيجي لتحقيق الردع والأمن الجماعي وتطور التعاون في مختلف المجالات لدول لها دورها العالمي والإقليمي

الحرب ضد النظام وهذا افتراض ثبت فشله، لأن العدو الخارجي يوحد الشعب داخلياً، وعملت إسرائيل على إثارة أكراد إيران ولكنها فشلت فالشعب الإيراني تماسك في الحرب، كما أن تركيا رفضت فكرة دعم إسرائيل والولايات المتحدة للأكراد الإيرانيين لانعكاسها على الأمن القومي التركي، وكانت تجربة دعم الموساد الإسرائيلي في العراق خلال العقود الماضية مقلقة للإقليم وتجربة دعم واشنطن لقسد في سوريا تجربة لا زالت تعاني منها سوريا في دمجها داخل النظام السوري، ولكن تم حل تنظيم قسد أخيراً بعد تخلي الولايات المتحدة عنه، ولذلك تحتاج الدول الإقليمية للاهتمام بالنسيج الاجتماعي وتماسكه لأن العدو دائماً يدخل من خلال نقاط الضعف في النسيج الاجتماعي كما في لبنان أثناء احتلال إسرائيل لبيروت 1982م، كما لعبت واشنطن على النسيج الاجتماعي في العراق وإسقاط النظام العراقي 2003م، والدين الإسلامي عامل مهم في تماسك النسيج الاجتماعي وخاصة في المنطقة العربية الإسلامية، وكان للعقيدة دوراً محورياً في صمود أهل غزة ضد إسرائيل وحرب الإبادة، والإسلام جوهر حضارتها فالأنظمة التي اصطدمت بترائثها واجهت عدم استقرار النظام السياسي كما فعل نظام الشاه السابق وكمال اتاتورك في تركيا ونظام الأسد في سوريا، وتحتاج الدولة لتحقيق دولة الرفاهية للشعب لأن سوء الأحوال الاقتصادية والفقر انعكس على رؤية الشعب للنظام السياسي وشرعيته، فانتماء المواطن مرتبط بمدى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة له في حقوقه واحترام كرامته ؟

اتفاقية مكة: الردع المشترك والتوازن الإقليمي

إن اتفاقية مكة التي وقعت في مكة في أغسطس الماضي بين الدول الثلاث، باكستان وتركيا والسعودية نقطة تحول استراتيجي مهم في المنطقة، تهدف إلى تحقيق الردع المشترك والأمن الجماعي وتطور التعاون في مختلف المجالات الصناعية العسكرية

ويأتي الإخفاق الكبير في حرب ترامب على إيران بالاتفاق مع إسرائيل فلم تحقق الحرب أيًا من أهدافها، فلم يسقط النظام ولم تحدث انتفاضة شعبية ولم يدمر المفاعل النووي ووجدت نفسها متورطة في فتح مضيق هرمز، وتم تدمير القواعد الأمريكية وفشلت في حماية دول المنطقة، بل أرادت توريط دول الخليج في الحرب مع إيران بل ذهب عضو مجلس الشيوخ الراحل ليندسي جراهام صديق ترامب وحليف إسرائيل للدعوة لدخول دول الخليج الحرب ولكن حكمة قيادة السعودية وبقية الدول أفشلت خطة ترامب ونتيها هو لأنهم يريدونها حرباً طائفية بين المسلمين . إن الولايات المتحدة تتبنى سياسة بريطانيا السابقة في المنطقة، فقد ذكر بريتون بوش في كتابه بريطانيا والهند والعرب (1971م) عن وثائق الحكومة البريطانية عن دول المنطقة " نريدها مقسمة وضعيفة، ممزقة لإمارات صغيرة خاضعة إلى أقصى ما يمكن لسيطرتها، ولكنها عاجزة عن القيام بعمل منسق ضدنا" وهذه السياسة البريطانية هي ما تتبناه الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه الدول العربية من نشر الفوضى والصراعات والحروب.

إن الفشل الأمريكي ونهاية الشرق الأوسط الأمريكي يطرح الحاجة إلى استراتيجية عربية إسلامية بعيدة عن واشنطن لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة تقوم على ثلاثة محاور الجبهة الداخلية والتوازن الإقليمي والنظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب.

تماسك الجبهة الداخلية: التلاحم الاجتماعي ودولة الرفاهية

إن تماسك النسيج الاجتماعي للدولة عامل استراتيجي حيوي في مواجهة التحديات الخارجية، وأثبتت الحرب الأمريكية/الإسرائيلية على إيران أهمية التلاحم الاجتماعي فقد راهنت إدارة ترامب وإسرائيل على انهيار الوضع الداخلي خاصة أنها رأت في الانتفاضة الشعبية في يناير 2026 م، بسبب الأوضاع الاقتصادية في إيران فرصة أن الشعب ينتفض شعبياً في حالة

تعاون إسرائيلي/ هندي وحكومة مودي خرجت عن سياسة الهند التاريخية وتحالفت مع إسرائيل استخباراتياً وعسكرياً

حرب ترامب على إيران بالاتفاق مع إسرائيل لم تحقق أيًا من أهدافها فلم يسقط النظام ولم تحدث انتفاضة شعبية ولم يدمر المفاعل النووي

جوية متعددة الطبقات تصنعها الشركات الإسرائيلية بالإضافة إلى مركز قيادة وتحكم وطني يعتمد على الذكاء الاصطناعي، فهناك تداخل استراتيجي بين أمن شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر لذلك كان لا بد من تعاون إقليمي لمواجهة خطر التهديد الذي تشكله إسرائيل ومن يتعاون معها ، وقد جعلت الاتفاقية الباب مفتوحًا أمام الدول العربية والإسلامية للانضمام لها ، وبعد نهاية الحرب ومع علاقة الدول الثلاث مع إيران قد تفتح الباب لزيادة التعاون فتركيا شريك تجاري قوي لإيران وكذلك باكستان وهي الوسيط الفعال لإنهاء الحرب، وقد تجد إيران نفسها بعد الحرب، أنها بحاجة لبناء اقتصادها وبنيتها التحتية وبحاجة لعمقها الاستراتيجي الإقليمي في المنطقة .

النظام الدولي وتعددية الأقطاب: الدور العربي والإسلامي

أكدت الحرب نهاية القطبية الأحادية، الهيمنة الأمريكية تحت شعار العولمة، ويأخذ العالم اتجاه التعددية القطبية، فالقوة العسكرية ليست هي المقياس الوحيد لقوة الدولة وتأثيرها، وتشهد الولايات المتحدة التآكل الاستراتيجي، فقد كان المؤرخ البريطاني بول كينيدي في كتابه نهوض وسقوط الامبراطوريات عام 1987م، قد أشار لانتهاء الامبراطورية، فاليوم تشهد الولايات المتحدة أزمة اقتصادية فقد تجاوز الدين الأمريكي 44 تريليون دولار وتشهد تنافسًا اقتصاديًا قويًا من الصين وأوروبا، كما أن القوة الناعمة الأمريكية تراجعت بشكل كبير فلم تعد الديمقراطية الأمريكية وتمثال الحرية يجد مصداقية أمام شعوب العالم وتعاني تفككًا داخليًا مع موقف إدارة ترامب من المهاجرين وشعاراته العنصرية ضد المسلمين والسود ومن أصول أمريكا اللاتينية، وانهيار الدول قد يأتي من الداخل كما حدث لانتهاء الاتحاد السوفيتي بسبب الأزمة الاقتصادية وازدياد الشعور القومي للشعوب السوفيتية وفشل الأيديولوجية الماركسية، والآن انهيار قيم الليبرالية الأمريكية وما تعانيه من

والاقتصادية، والدول الثلاث لها دورها العالمي والإقليمي، فباكستان دولة نووية وتقلها السكاني، ولها علاقاتها التاريخية مع الصين في الوقت التي لها علاقات مع الولايات المتحدة، وتركيا دولة صناعية وخاصة الصناعات الدفاعية فالمسيرات التركية لها شهرتها الدولية، والسعودية قوة مالية واقتصادية، وكل من تركيا والسعودية عضو في مجموعة العشرين الاقتصادية، وهذه الاتفاقية تحقق الأمن الجماعي بعيدًا عن الدول الكبرى، فالولايات المتحدة فشلت في الشرق الأوسط ووجودها يعتبر سببًا في عدم الاستقرار وقواعدها ليست لها فعالية بل استنزاف مالي ويسبب مشاكل سياسية للدول المضيفة لها، واتفاقية مكة بين الدول الثلاثة التي لها تاريخها المشترك وتشترك في العقيدة وهي ضد التهديد المشترك، فإسرائيل وبدعم من الولايات المتحدة تمارس الإبادة الجماعية وتعلن صراحة هدفها إسرائيل الكبرى وتعلن سياسة التهجير للشعب الفلسطيني واستمرار الاستيطان في الضفة واحتلال الأراضي السورية والغارات الجوية المتكررة على المواقع والمدن السورية واحتلال جنوب لبنان ، كما تعمل كتكتلات إقليمية ضد الدول العربية باعترافها بأرض الصومال مخالفة القانون الدولي وتهديد أمن البحر الأحمر وتتعاون مع الهند وقبرص واليونان في شرق البحر المتوسط، وهو تهديد للأمن التركي والمصري كما تعمل منذ عقود مع أثيوبيا ضد أمن السودان ومصر ببناء سد النهضة مخالفة للاتفاقيات المائية الدولية للأمنار العابرة للدول، بل ذهب رئيس وزراء أثيوبيا مؤخرًا بأن أثيوبيا تخطط لبناء سدود جديدة، والتعاون الأثيوبي مع إسرائيل والعلاقة مع الإمارات وأرض الصومال، وأثيوبيا تدعم قوات الدعم السريع في السودان ، وأكدت (African Intelligence 28/8/2026) علاقة إسرائيل بالدعم السريع والزيارات المتكررة لقيادات الدعم لها ومنهم أفراد من عائلة حميدي، وقد وقعت اليونان وإسرائيل اتفاقية تاريخية " درع أخيل" بقيمة 3.5 مليار دولار تزود إسرائيل اليونان بأنظمة دفاع

القوة الناعمة الأمريكية تراجعت فلم تعد الديمقراطية تجد مصداقية وتعاني تفككًا داخليًا مع موقف ترامب من المهاجرين

إن العلاقات بين الدول تقوم على المصالح، وتاريخ العلاقات العربية والإسلامية مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة تميزت بالاستعمار وعدم الثقة واستغلال موارد المنطقة وتقسيمها ولأن تبقى ضعيفة، وهذا كان الهدف الاستراتيجي لإقامة إسرائيل في قلب العالم الإسلامي، ولكن التاريخ أيضاً أثبت تحدي الحضارة الإسلامية للقوى الاستعمارية والامبراطوريات الأوروبية، فالبحر المتوسط كان بحيرة عربية إسلامية والدولة العثمانية كانت تسيطر على ثلث القارة الأوروبية، ولهذا اعتبر صموئيل هنتجتون في كتابه صدام الحضارات أن الخطر على الحضارة الغربية هي الحضارة الإسلامية وهذا ما تبنته الإدارة الأمريكية المتعاقبة منذ عهد الرئيس ريفان وهي تواجه العالم الإسلامي تحت شعار محاربة الإرهاب متجاهلة الإرهاب الصهيوني والإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني والإرهاب الهندوسي ضد المسلمين في الهند وعلاقة رئيس وزراء الهند الاستراتيجية مع إسرائيل والرئيس ترامب يعلن هجومه على المسلمين، ولذلك تجد تحالفاً ضمناً بين التطرف الهندوسي والصهيوني واليمين المتطرف في الولايات المتحدة، وهذا يحتاج استراتيجية شاملة تدفع الدول الإسلامية إلى الانضمام لاتفاقية مكة لحماية مصالحها وفرض دورها في النظام الدولي والمؤسسات الدولية .

أزمة اقتصادية وتراجع التماسك الاجتماعي، وهذا ما ظهر في الانتخابات الأمريكية وفوز الجناح الديمقراطي التقدمي وتراجع مرشحي الحزب الجمهوري، فالانهيار السوفيتي كان مفاجئاً حتى للاستخبارات الأمريكية التي فشلت في توقعه فكان سقوطاً مفاجئاً وانتخاب ترامب ظاهرة فريدة في تاريخ الولايات المتحدة يعبر عن أزمة في النخب السياسية الأمريكية وتسوساً يستشري في النظام السياسي الأمريكي من الداخل .

وتظهر الصين كقوة منافسة قوية للولايات المتحدة ورغم العلاقات التجارية فهي على خلافات مع الولايات المتحدة حول تايوان، وروسيا في حربها مع أوكرانيا والاتحاد الأوروبي في أزمة علاقات مع روسيا وتوتر العلاقات الأوروبية الأمريكية في عهد إدارة ترامب، ورغم عودة اليمين المتطرف للفوز في الانتخابات في دول أمريكا اللاتينية إلا أن العلاقات في حالة توتر بسبب هيمنة الشركات الأمريكية وتأييد واشنطن للأنظمة الدكتاتورية، ولذلك فالفرصة سانحة للدول العربية والإسلامية لأن تلعب دوراً مهماً في نظام تعدد الأقطاب الدولية، وتأتي اتفاقية مكة خطوة مهمة لتكتل إسلامي عربي لتحقيق مصالح الدول العربية والإسلامية لأن هذه الدول تملك الموارد الاقتصادية والعائدات المالية، ولأن تكون مؤثرة دولياً، وأن الموقع الجغرافي-الاستراتيجي وسيطرتها على الممرات المائية يجعلها تتحكم في طرق التجارة العالمية .

إن العالم الإسلامي يقع في ما يطلق عليه حافة اليابسة لأوراسيا، وحسب ما قال الاستراتيجي الأمريكي الراحل نيقولا سبايكمان، إنها منطقة برمائية من يسيطر عليها يسيطر على جزيرة العالم، العالم القديم، وبالتالي يسيطر على العالم، كما أن العالم الإسلامي لديه كنز استراتيجي، الحضارة الإسلامية، الحضارة التي تجذب اهتمام شعوب العالم فالإسلام أكثر الأديان انتشاراً في العالم، فهذه العوامل المتوفرة من عناصر القوة تجعل اتفاقية مكة ذات أهمية إذا تبعثها استراتيجية شاملة لتحقيق أهدافها، وأن تسعى لتسوية الخلافات الداخلية ومواجهة خطر التوسع الإسرائيلي، فإسرائيل السبب الرئيسي لعدم الاستقرار والعائق أمام التنمية الشاملة لأنها ومن يدعمها من الدول الغربية، يريدون أن يبقى العالم الإسلامي ممزقاً وفي حالة حروب مستمرة لاستنزاف اقتصاد الدول الإسلامية ؟

«الناتو» تحركه الضرورة والاحتياجات أكثر من الخطط المسبقة وتكمن قوته في مرونته

اتفاق السعودية مع تركيا وباكستان يشجع «الناتو»

لإقامة شراكة عملية وفقاً لمبدأ الشراكة ثنائية الاتجاه

أسفرت الأزمة المتواصلة التي اندلعت شرارتها في فبراير 2026م، والتي تأرجحت بين آمالٍ متقطعة لإحلال السلام وموجات متلاحقة من تفجر العنف، عن وقوع حصاد ثقيل من الضحايا، وتكبد خسائر اقتصادية فادحة، إلى جانب ارتباكٍ حادٍ في مسارات التجارة التقليدية، خاصةً الإمدادات الاستراتيجية منها. ولئن كانت المنطقة المتضرر الأول والمباشر من هذه الأزمة، فإن تداعياتها وآثارها الممتدة أضحت تحمل، وللمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، أبعاداً وتأثيرات عابرة للإقليم على المستوى العالمي. وفي مواجهة هذه التحديات، بادرت الدول العربية إلى اتخاذ خطوات استباقية صوناً لمصالحها الحيوية وحمايةً لها، مما أسهم في نهاية المطاف في كبح جماح الأضرار وتخفيف حدتها مقارنة بالتقديرات الأولى.

السفير أليساندرو مينوتو ريزو

السياق، لكنها، هي الأخرى، بعيدة كل البعد عن كونها قضية معزولة. إذ تخضع حركة العلاقات التجارية على مستوى العالم لمراجعة مستمرة، في ظل التكرار المتزايد لفرض الرسوم الجمركية وما تتركه من تأثيرات على الاقتصاد الحقيقي. وتطرح ما تُعرف بـ "الدول المتوسطة"، مثل كندا، أشكالا جديدة ومستقرة من التكتلات القائمة على مبدأ المساواة بين الأطراف، بهدف تعزيز الاستقرار، في إطار نهج يمكن وصفه بأنه نهج تصاعدي.

وفي المقابل، تعتمد السياسة الصينية حالياً على تعزيز الصادرات، وهو ما يثير مشكلات متنامية ويؤدي إلى اختلالات مفاجئة وكبيرة وغير متوقعة، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى فتح نقاش داخلي حول طبيعة ردود الفعل المناسبة تجاه هذه التطورات. فعلى سبيل المثال، لطالما كانت ألمانيا من أبرز الدول المصدرة للسيارات إلى الصين، إلا أن هذا الاتجاه يشهد تحولاً في الوقت الراهن، إذ أصبحت الصين تصدر إلى أوروبا كميات كبيرة من السيارات الحديثة منخفضة التكلفة. وفي المقابل، تبدو الولايات المتحدة في كثير من الأحيان مترددة في مواصلة الالتزام بالتحالفات التقليدية القائمة منذ عقود.

ونحن هنا لا نتحدث عن الاقتصاد والطاقة فقط، فالإنسانية لا تعتمد على الغاز والسلع الاستراتيجية وحدها. وفي خطاب شهير ألقاه تشرشل في جامعة ميسوري عام 1946م، قال إن «ستاراً حديدياً» يهبط في قلب أوروبا، ممتداً من بحر البلطيق إلى ترييستي، في إشارة مثلت حينها بداية الحرب الباردة. واليوم، لسنا أمام وضع مماثل. غير أنه لا يمكن إنكار أن ريباحاً من عدم اليقين تهب حول العالم للمرة الأولى منذ عام 1945م، مصحوبة بسيل من التساؤلات حول أزمات الأمن والاقتصاد وتغير المناخ والذكاء الاصطناعي والحروب المحتملة في المستقبل، وغير ذلك من القضايا.

إن هذه الحرب والوضع الإيراني لا يمثلان وحدهما مصدر القلق على الساحة الدولية. والحقيقة أن الأزمة الراهنة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، ومحورها الرئيسي أزمة مضيق هرمز (مع ما قد تخفيه من تداعيات على مستقبل الملف النووي)، تأتي في وقت تتوافر فيه بالفعل العناصر الأساسية لحالة عدم اليقين على مستويات عدة وفي مناطق مختلفة من العالم. كما تمثل الحرب بين روسيا وأوكرانيا عاملاً مهماً في هذا



المهم لدول الخليج إجراء تحليلًا دقيقًا لتحولات الأمن الدولي لتقييم أمنها الإقليمي بصورة مستقبلية أفضل بعيدًا عن الانخداع بالمظاهر السطحية

وبناءً عليه، يمكن القول إن حلف «الناتو» يسير بخطى منتظمة وتماسك واضح. ورغم أن حجم التواجد العسكري الأمريكي في أوروبا يخضع لمراجعات مستمرة، إلا أن إعادة توزيع القدرات والأصول العسكرية الأمريكية تُعد إجراءً دورياً وطبيعياً.

وفي هذا السياق، يُنظر إلى قرار الاتحاد الأوروبي بزيادة الإنفاق على الدفاع والقضايا المرتبطة به باعتباره مؤشراً إيجابياً. ومن المعروف أن عملية صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي تتسم بالتعقيد، في ظل عضوية تضم 27 دولة، إلا أن التجارب السابقة أظهرت أنه عندما يتم التوصل إلى توجه سياسي واضح، فإن التنفيذ يتم تدريجياً ومع مرور الوقت، حيث انتهى للأبد ما كان يُعرف بـ «ثمار السلام» عقب الحرب الباردة.

ويُعد حلف شمال الأطلسي «الناتو» مثالاً واضحاً على ذلك. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن القمتين الأخيرتين للحلف، اللتين عقدتا في عامي 2025 و2026م، في لاهاي وأنقرة، على التوالي، كانتا جيدتين، رغم حالة عدم اليقين التي سبقتهما.

وقد جرى التأكيد رسمياً على الأهمية المحورية للمادة الخامسة من معاهدة الحلف، كما أقر الحلف في قمة أنقرة، المنعقدة في 7 يوليو، برنامج طموح جديد للاستثمار في مجالات التكنولوجيا المتقدمة.

وتشمل التقنيات المتقدمة مزيجاً من المنتجات الدفاعية والمنتجات ذات الاستخدام المزدوج، بما يستهدف تعزيز القدرة الشاملة للحلف على الصمود ومواجهة التحديات. ويُعد هذا تطوراً إيجابياً جديراً بالترحيب والتقدير.

الأوروبيون يعرفون العرب جيداً لكنهم سلبيون في حين لا تمتلك أمريكا مستوى الفهم ذاته للعرب إلا أن دورها نشط وفعال وذو فائدة

النظر إلى الشؤون العالمية من منظور واسع يمثل ضرورة لفهم أفضل السبل للخروج من الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط. ومن المهم لدول الخليج أن تجري تحليلاً دقيقاً للتحويلات التي يشهدها الأمن الدولي، بما يساعدها على تقييم أمنها الإقليمي بصورة أفضل في المستقبل؛ وهي مهمة دقيقة، ولكن يسهل فيها الانخداع بالمظاهر السطحية.

وفي المستقبل، ينبغي عدم التخلي عن التحالفات التقليدية القائمة، حتى وإن لم تكن مثالية، وفي مقدمتها، على وجه الخصوص، العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتعين الحفاظ على هذه التحالفات، مع تعزيزها بروابط جديدة، لا يشترط أن تكون مؤسسية بالضرورة، وإنما يمكن أن تكون عملية، ومرتبطة بأهداف واضحة ومحددة. وقد يساعدا التاريخ في هذا الصدد، من خلال تقديم بعض المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها.

فالمنطقة العربية تمتلك تاريخاً طويلاً وروابط خاصة مع أوروبا، وهي روابط يمكن إعادة ابتكارها وصياغتها في إطار جديد. ففي العصور الرومانية، كان مصطلح «العربية السعيدة»، يُستخدم لوصف المنطقة، بما في ذلك شبه الجزيرة العربية والخليج، وعلى مدى قرون، ظل حوض البحر المتوسط يمثل قناة لنقل التأثير الأوروبي إلى المنطقة بأشكال وصور متعددة.

وبوجه عام، يمتلك الأوروبيون معرفة جيدة بالعرب ويقدرّون حضارتهم وثقافتهم. وتتمثل المسألة الراهنة في كيفية توظيف كل هذه الأدوات، بما فيها تلك التي تعود إلى ماضٍ قريب، في إقامة روابط إيجابية في الوقت الحاضر، ولا سيما كيفية ترجمتها إلى علاقة تعود بالنفع على الدول العربية في المنطقة.

وقد قام كاتب هذا المقال برحلات واسعة في المنطقة، من موريتانيا إلى سلطنة عُمان على وجه الخصوص، بهدف تعزيز شراكة صادقة «ثنائية الاتجاه» مع حلف شمال الأطلسي.

ومن ناحية أخرى، تبدو العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وواشنطن أكثر هشاشة، في ظل تباين الرؤى بشأن ما يُنظر إليه على أنه إفراط القوانين والتنظيمات داخل أوروبا، فضلاً عن أشكال الديمقراطية الليبرالية التقليدية. ومع ذلك، لا تزال نهاية الحرب في أوكرانيا موضع شك، بعد مرور أربعة أعوام ونصف على اندلاعها.

ولا تمثل هذه المسألة محور التحليل الحالي، إذ أن تناولها يتطلب عرض قائمة طويلة من الأسباب والاعتبارات. ويمكن القول إن الوضع على الأرض يتغير بوتيرة بطيئة للغاية. وفي المقابل، نشهد تصاعداً في سلسلة قاسية من الهجمات المتبادلة التي تستهدف المدنيين، حيث تمثل منشآت الطاقة، على وجه الخصوص، أهدافاً لهجمات الجانبين.

وبعبارة أخرى، تبدو الحرب موجهة بصورة متزايدة نحو تقويض قدرة السكان المدنيين على الصمود. كما تفرض العقوبات على روسيا تكلفة باهظة، إلا أن البلاد تبدو قادرة على التعايش معها دون تغيير موقفها الرسمي.

وفي القارة الأمريكية، كان اختطاف الرئيس الفنزويلي السابق نيكولاس مادورو موضع جدل واسع، فيما لا يزال مستقبل كوبا غامضاً إلى حد كبير، في ظل ما تمر به الجزيرة حالياً من أوضاع اقتصادية واجتماعية بالغة الصعوبة.

وإذا نظرنا إلى آسيا، فإننا نجد أيضاً مشهداً عاماً أكثر تعقيداً وإثارة للجدل مقارنة بما كان عليه المشهد قبل عقد من الزمان، حيث تتعامل الصين مع مختلف الملفات بمهارة، مؤكدة أن تايوان لن تصبح دولة مستقلة.

وفي المقابل، تعمل اليابان على زيادة إنفاقها الدفاعي، واتخذت، للمرة الأولى، نهجاً أكثر قومية مما كان عليه الحال في الماضي.

لماذا نتناول المشهد الدولي العام بهذا القدر من التوسع؟ لأن

أماننا عالم يتسم بالتفتت ما ينعكس على المنطقة العربية ودول الخليج وبعبارة أخرى فإن هذه الدول تتحرك ضمن سياق أوسع بكثير

وتمتلك دول الخليج، بوجه عام، شرائح واسعة من السكان تتمتع بمستوى جيد من التعليم وإجادة اللغات، وهو ما يساعد على تعزيز الروابط والالتزامات المتبادلة التي يمكن أن تسهم في توطيد العلاقات في المستقبل.

وتأتي أوروبا في مقدمة الأمثلة على ذلك، إذ توجد العديد من المؤسسات التي يمكن أن تمثل أدوات مفيدة في هذا المجال، بدءاً من الاتحاد الأوروبي، ووكالة الفضاء الأوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجلس أوروبا، وغيرها. كما أن هناك عدداً من الدول الأوروبية مستعدة، على الأرجح، ورغبة في تعزيز العلاقات، ليس فقط في المجال الاقتصادي.

وتأتي في مقدمة هذه الدول فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وغيرها. وربما فقدت هذه الدول بعضاً من نفوذها التقليدي وقدرتها على ممارسة «القوة الصلبة»، لكنها تظل قادرة، بطرق مختلفة، على تقديم قيمة كبيرة لدول الخليج.

وتُعد آسيا، بطبيعة الحال، جزءاً متنامياً من العالم، وهناك العديد من الأطراف التي يمكن التواصل معها وإقامة شراكات معها، غير أن الشرط الأساسي بالنسبة لدول الخليج هو أن تقوم هذه العلاقات على مبدأ المساواة بين الجميع.

وينبغي ألا يؤدي تحسين العلاقات وإبرام اتفاقات جديدة إلى اضطرابات تستفيد منها أطراف أخرى على حساب دول الخليج. ومن المقترحات الجيدة في هذا الصدد تعزيز الروابط وتوثيق العلاقات العملية مع القوى متوسطة الحجم، مثل كندا واليابان وأستراليا وكوريا، حيث تقل احتمالات هيمنة طرف واحد، ويكون هناك، على العكس، اهتمام مشترك بالحماية المتبادلة.

ويكتسب هذا النهج اليوم أهمية متزايدة، في ظل ما نشهده من حدود للنظام الدولي القديم، والحاجة إلى استكشاف

وكان الانطباع الذي عبّر عنه عدد من المحاورين المحليين خلال لقاءات رفيعة المستوى، أن الأوروبيين يعرفون العرب جيداً، لكنهم يميلون إلى قدر أكبر من السلبية على الصعيد السياسي، في حين أن الولايات المتحدة لا تمتلك المستوى ذاته من الفهم لهذه الحضارة. إلا أنها، في المقابل، تتمتع بدور نشط وفعال وذات فائدة عملية ملموسة من المنظور العسكري.

وخلال الأزمة الراهنة في عام 2026م، تصرف دول الخليج بصورة مسؤولة من أجل الدفع نحو خفض التصعيد وإجراء مفاوضات جادة. ومع ذلك، فقد تعرضت هذه الدول لأعمال عنف غير مبررة استهدفتها، ولم تقتصر على استهداف القواعد الأمريكية. ويتمثل أفضل مسار للمضي قدماً أمام دول الخليج في عدم التخلي عن تحالفاتها التقليدية، ولا سيما مع الولايات المتحدة، وإنما توسيع شبكة علاقاتها من خلال سلسلة من الترتيبات الثنائية ومتعددة الأطراف.

ويمثل عدم اليقين والتفتت في الوقت الراهن إحدى سمات النظام الدولي، كما أوضحنا في الجزء الأول من هذا المقال. ولا نعرف ما إذا كانت هذه الحالة مؤقتة أم ستستمر، وما إذا كان سيحل محلها واقع أكثر استقراراً وطمأنينة.

وقد انخرطت دول الخليج بالفعل، وبمنهجية صائبة، منذ وقت مبكر في مد جسور وروابط جديدة، وازعةً خططاً طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ستؤتي ثمارها بالتأكيد مع مرور الوقت.

ولذلك ينبغي تعزيز هذه العملية، ولا سيما في مجالات السياسة الخارجية والدفاع والأمن. على أن تتخطى السياسات المعتمدة النطاق الجغرافي للإقليم. ومع ذلك، يظل من العسير التنبؤ بتحول جذري في المواقف أو انعطاف مفاجئ عن جذور تاريخية وثقافية راسخة.

الحرب وإيران لا يمثلان فقط مصدر القلق الدولي ومحور الأزمة في حالة عدم اليقين بمناطق مختلفة من العالم

فقد أطلق الحلف كل من «الحوار المتوسطي» و«مبادرة إسطنبول للتعاون» عام 2004م. وهناك مركز للتدريب في الكويت منذ عام 2017م، كما يوجد مكتب اتصال دائم في عمان، وأرسل الحلف بعثة إلى العراق، هذا بالإضافة إلى العمليات البحرية في المنطقة. كما توجد بالفعل اتصالات تنسيقية مع الناتو في بروكسل.

ومنذ عام 2007م، ترسل دول عربية، من بينها السعودية وسلطنة عُمان، أفراداً للمشاركة في دورات كلية الدفاع التابعة لحلف شمال الأطلسي في روما، وهي مؤسسة أكاديمية عريقة تحظى باحترام واسع.

وتتميز قنوات الاتصال بين الجانبين بالفعالية، حيث تتواصل جهود تعزيز المعرفة المتبادلة. وما ينقص الحلف في الوقت الراهن هو اتخاذ قرار واضح بالموافقة على مشروعات عملياتية مرنة وعملية لمواجهة التهديدات المستجدة.

ولذلك، نأمل أن يسهم الاتفاق الأخير الذي أبرمته السعودية مع تركيا وباكستان في تشجيع مثل هذا التوجه نحو إقامة شراكة عملية ومرنة تقوم على مبدأ «الشراكة ثنائية الاتجاه».

مسارات جديدة تتيح قدرًا من التفاهم الدولي، بما يمثل ضرورة لإقامة نظام عالمي أكثر عدلاً واحترامًا.

وما نراه أمامنا هو عالم يتسم بالتفتت، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على المنطقة العربية ودول الخليج. وبعبارة أخرى، فإن هذه الدول تتحرك ضمن سياق أوسع بكثير.

وتعود جذور الأزمة الراهنة والمواجهة مع إيران إلى قضايا الأمن والدفاع. ويبدو أن هناك قيادة جديدة بدأت تظهر في طهران، وهي قيادة عسكرية أكثر من كونها قيادة دينية، مع الإقرار بأن مفهوم «عسكري» هنا واسع المجال، ولا تزال ملامحه غير واضحة بالقدر الكافي.

وفي هذا المجال، لا شك أن حلف شمال الأطلسي «الناتو» يمثل القوة الرائدة، وربما الجهة الوحيدة الجادة القادرة على توفير الأمن. وغالبًا ما يسود سوء فهم بشأن حلف الأطلسي، إذ يجري تصويره باعتباره تكتلاً يسعى إلى استخدام القوة العسكرية باعتبارها تهديدًا محتملاً.

وفي المقابل، تكمن قوة حلف شمال الأطلسي في مرونته وقدرته على التكيف مع الظروف المستجدة. وبعبارة أخرى، فإن الحلف تحركه الضرورة والاحتياجات أكثر مما تحكمه الخطط المسبقة.

كما أن غياب إطار قانوني صارم ومحدد سلفاً يسهّل على المنظمة الحفاظ على قدر من الاتساق الاستراتيجي، مع الإبقاء في الوقت ذاته على هامش واسع من الحرية في ترتيباتها وعملياتها التنفيذية. وفي الواقع، تتمثل الضرورة الوحيدة في توافر توافق سياسي على أعلى المستويات. وأحيانًا ما ننسى أنه لا ينبغي النظر إلى حلف شمال الأطلسي باعتباره تكتلاً أجنبيًا بعيداً، إذ يمتلك بالفعل تاريخاً من الحضور والتعاون على المستوى الإقليمي.

أخذت السعودية زمام المبادرة لتشكيل النظام الاستراتيجي الإقليمي بعد تعاظم التهديدات مناقشات أمريكية جادة لحسم إعادة بناء قواعدها في الخليج أو إعادة النظر في وجودها العسكري

أعادت الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وإيران منذ أواخر فبراير الماضي تشكيل المشهد الاستراتيجي في منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل ملحوظ. وقبل اندلاع هذا الصراع الواسع، كانت دول مجلس التعاون الخليجي تبرز تقدماً ملموساً اقتصادياً واستراتيجياً على المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛ فعلى الصعيد الداخلي، مضت الدول الخليجية الست قدماً في تنفيذ رؤاها الطموحة لتتويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية، وتحفيز القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية. وعلى الصعيد الإقليمي

أ. د. جودت بهجت

طرف في الحرب الروسية الأوكرانية، وقادت بدلاً من ذلك جهود وساطة لإحضر موسكو وكييف إلى طاولة المفاوضات.

وختاماً، ينبغي الانتظار بعض الوقت للاستيعاب الكامل للتداعيات طويلة المدى لهذه الحرب غير المسبوقة بين واشنطن وطهران. بيد أن المؤكد حالياً هو أن هذا الصراع أربك بقوة استراتيجيات دول الخليج الرامية لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. فضلاً عن ذلك، من المرجح أن تخضع العلاقات الخليجية الأمريكية لتمحيص ودراسة دقيقة خلال السنوات القليلة المقبلة، في ظل حالة من عدم اليقين الضبابية التي تخيم على منطقة الخليج والشرق الأوسط في مرحلة ما بعد هذا الصراع.

الوضع الداخلي

تشير توقعات أحدث تقارير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي في منتصف أبريل إلى انكماش العديد من اقتصادات دول الشرق الأوسط خلال عام 2026م، في أعقاب الحرب الإيرانية. ويحذر الصندوق من أن مصدري

نجحت دول الخليج إلى خفض التصعيد مع إيران، حيث استؤنفت العلاقات الدبلوماسية، وأعيد فتح السفارات، وتبادل كبار المسؤولين الزيارات المنتظمة. كما ضخت دول المجلس استثمارات ضخمة لإعادة الاستقرار وإنهاء الحروب الأهلية الممتدة في اليمن وسوريا ولبنان، إدراكاً من قادتها بأن الاستقرار الإقليمي يُعد شرطاً أساسياً لنجاح استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي.

وعلى الصعيد الدولي، نجحت دول الخليج في بناء روابط قوية مع كافة القوى العالمية الكبرى؛ حيث زار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المنطقة في مايو 2025م، وشهدت الزيارة توقيع صفقات استثمارية كبرى لترسيخ الشراكة الاقتصادية والاستراتيجية بين الجانبين، وتحويل دول الخليج إلى مراكز إقليمية وعالمية للذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة. ولم يأت هذا التقارب الوثيق مع واشنطن على حساب العلاقات مع بكين؛ فقد برزت الصين خلال السنوات الأخيرة كشريك اقتصادي وتجاري رئيسي لدول المجلس الست، لا سيما في مجالات التكنولوجيا الحديثة والطاقة الخضراء. وعلاوة على ذلك، تجنبت دول الخليج الانحياز لأي



سيعكف الاستراتيجيون الخليجيون فور أن تضع الحرب أوزارها على استقرار أسباب قصور التنسيق الأمريكي واستخلاص الدروس

يمتد الأثر إلى الاستثمارات الخارجية لصناديق الثروة السيادية الخليجية. ورغم تباين التبعات الاقتصادية للحرب من دولة لأخرى، إلا أن جميع دول المجلس تعرضت لاستهداف بصواريخ وطائرات مسيرة إيرانية، في إطار رد طهران على الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد تمكنت المملكة العربية السعودية والإمارات من التخفيف من حدة الأزمة عبر تصدير النفط من خلال خطوط أنابيب تتجاوز مضيق هرمز، كما أسهم ارتفاع أسعار الخام في تعويض الانخفاض في حجم الصادرات. في المقابل، تعتمد قطر والكويت على هذا الممر المائي الحيوي لتصدير إنتاجهما من الطاقة. ومع ذلك، تتلقى كافة دول الخليج، بصفة عامة، ضربات متتالية في

السلع الأساسية المتأثرين مباشرة بالصراع يواجهون هبوطاً حاداً في توقعات النمو نتيجة تراجع الإنتاج والصادرات. وسيتوقف حجم التداعيات على مدى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة والنقل، فضلاً عن درجة الاعتماد على مضيق هرمز ومدى توافر طرق بديلة لتصدير السلع. وبناءً على ذلك، يُتوقع أن يكون الانكماش أكثر حدة في كل من إيران والعراق وقطر، على أن ينتعش النمو في مختلف أنحاء المنطقة بحلول عام 2027م، شريطة عودة إنتاج الطاقة وطرق النقل إلى طبيعتها خلال الأشهر المقبلة. ورغم امتلاك دول الخليج مصدات مالية ضخمة تمكنها من امتصاص تداعيات الأزمة، إلا أن عدم وجود مؤشرات على قرب انتهاء الحرب يعني أن الصراع سيواصل على الأرجح التأثير على الإنفاق المحلي بدول الخليج، بل قد

مستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية محاطًا بضبابية ويعتمد على ما تؤول إليه الحرب والجانبان ينتهيان لحقيقة أنهما جاران محكومان باستعادة الثقة والتعايش

عام 2023م. إلا أنه منذ أكتوبر 2023م، فرضت إسرائيل نفسها باعتبارها القوة المهيمنة في المنطقة، بعدما شنت هجمات على غزة والضفة الغربية ولبنان والعراق وسوريا وإيران وقطر. وجاءت الضربات الأمريكية-الإسرائيلية المشتركة ضد إيران في أواخر فبراير 2026م، لتضيف مزيداً من التعقيد والتخبط على أركان هذا النظام؛ إذ ردت طهران على تلك الضربات باستهداف القواعد العسكرية الأمريكية في دول الخليج، والبنية التحتية للطاقة، والمطارات، فضلاً عن أهداف عسكرية ومدنية أخرى، مع تأكيد إحكام سيطرتها على مضيق هرمز.

قبل شن الحرب على قطاع غزة ولبنان، كانت إسرائيل في طريقها إلى أن تحظى بقبول متزايد من جانب بعض الدول العربية. غير أن الدمار غير المسبوق والواسع النطاق الذي لحق بقطاع غزة وجنوب لبنان، إلى جانب التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، أساء إلى صورة إسرائيل وسمعتها، وأدى إلى عزلتها عالمياً، بما في ذلك قطاع كبير داخل الولايات المتحدة.

حيث صوّت 104 أعضاء في مجلس النواب الأمريكي لصالح إنهاء المساعدات العسكرية لإسرائيل. وانطلاقاً من الثقل الاقتصادي للمملكة العربية السعودية ومكانتها الرفيعة في العالم الإسلامي، تطرح القيادة السعودية قضية التطبيع مع إسرائيل وفق منظور يتسم بالجدية التامة والحذر البالغ. ومن شأن أي تطور في هذا الاتجاه أن تكون له تداعيات استراتيجية كبيرة على الشرق الأوسط ودول العالم الإسلامي. فالموقف السعودي ثابت من هذه القضية، ومفاده أن التطبيع رهين بفرض خطوات عملية وغير قابلة للتراجع نحو تطبيق حل الدولتين، وستكشف الانتخابات الإسرائيلية المرتقبة في أكتوبر القادم مدى استعداد تل أبيب لإحلال السلام مع الفلسطينيين وجيرانها العرب.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، مارست القيادات الخليجية ضغوطاً حثيثة للتحذير من تداعيات الحرب الأمريكية على إيران، ولعبت سلطنة عمان دوراً محورياً في الوساطة بين واشنطن وطهران. وعلى

قطاعات التجارة والسياحة وقطاع الأغذية والمشروبات، وغيرها من القطاعات التي تدعم النمو غير النفطية. ورغم أن أغلب دول المجلس تمتلك من الثروة ما يكفي لاستيعاب التبعات الاقتصادية، فإن الصراع يلقي بظلاله على اقتصاداتها جميعاً.

ومع ذلك، ينبغي عدم المبالغة في تقدير هذه الضغوط الاقتصادية؛ فقد شهدت الاقتصادات والمجتمعات الخليجية تحولات جذرية خلال السنوات الأخيرة، حيث أولى القادة الخليجيون أهمية قصوى لتوظيف التحول الرقمي كمحرك للابتكار والنمو الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على استراتيجيات رقمية طموحة ومحددة الأهداف ضمن أجنداتهم الوطنية الشاملة. وأسفر ذلك عن تسارع ملموس في معدلات الرقمنة منذ جائحة كوفيد-19- منذ بداية العقد الحالي. وهناك مؤشرات حول وجود علاقة إيجابية بين التقدم في مجال الرقمنة وتحسن النتائج الاقتصادية والمالية. كما يرتبط ارتفاع مستوى النضج الرقمي في القطاع العام بتحسين ملموس في كفاءة وفاعلية الأداء الحكومي. وبالمثل، يشهد القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي تحولاً كبيراً بفعل الرقمنة، وهو ما يتجلى في الاتجاه المتزايد للشركات إلى دمج التقنيات المبتكرة بهدف رفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز الإنتاجية.

وخلاصة القول، يدرك القادة الخليجيون منذ زمن بعيد أن النفط مورد ناضب وأن أسعاره عرضة للتقلبات. ومن ثم، فإن الاستثمار في رأس المال البشري وبناء اقتصاد قائم على المعرفة يمثلان أساساً راسخاً لتحقيق ازدهار اقتصادي سليم ومستدام على المدى الطويل. وهذا يعني أنه رغم التحديات الاقتصادية الجسيمة التي خلفتها هذه الحرب، فإن الاستثمارات الخليجية الضخمة في مجالات التكنولوجيا والابتكار كفيلة بأن تؤتي ثمارها، وأن تساعد على تجاوز الانتكاسات الاقتصادية التي تكبدتها منذ اندلاع الحرب في أواخر فبراير.

النظام الإقليمي

كان النظام الإقليمي يتمتع بقدر نسبي من الاستقرار قبل اندلاع الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة ولبنان في أواخر

انطلاقاً من ثقل السعودية ومكانتها الرفيعة في العالم الإسلامي تطرح قضية التطبيع مع إسرائيل وفق منظور يتسم بالجدية التامة والحذر البالغ

التعاون العسكري الذي ترغب في اعتماده في مرحلة ما بعد الصراع. جدير بالذكر أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج بدأ خلال السنوات التي أعقبت الغزو السوفيتي لأفغانستان والإطاحة بشاه إيران عام 1979. وفي يناير 1980م، وضع الرئيس الأمريكي آنذاك جيمي كارتر ما عُرف لاحقاً بمبدأ كارتر، الذي يقضي بأن واشنطن لن تسمح لأي دولة معادية بالسيطرة على منطقة الخليج، وأنها ستعمل على منع أي محاولة من هذا النوع بالقوة. وبعدها توسع الوجود العسكري الأمريكي في الخليج بعد أن قادت واشنطن تحالفًا دوليًا لتحرير الكويت خلال حرب الخليج عامي 1990 و1991م.

لقد أجبرت الهجمات الإيرانية على القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج، واشنطن على نقل جنود وطائرات إلى مواقع بعيدة عن مدى الاستهداف الإيراني، بما في ذلك إسرائيل والأردن ومناطق أخرى أبعد. وتدور حالياً مناقشات حادة في واشنطن لحسم قرارها بين إنفاق مليارات الدولارات لإعادة بناء هذه القواعد، أو إعادة التفكير في حجم وطبيعة وجودها العسكري في الشرق الأوسط لمواكبة حقبة جديدة. وقدرت بعض مراكز الفكر في واشنطن تكلفة إصلاح الأضرار التي لحقت بالقواعد الأمريكية في الشرق الأوسط بنحو 5 مليارات دولار، وهو ما لم يدرجه البنتاغون ضمن تقديراته لتكاليف الحرب مع إيران. ويرى المخططون في وزارة الدفاع الأمريكية تراجعاً في جدوى القواعد العسكرية الضخمة والحديثة الثابتة؛ حيث تتجه التفضيلات في واشنطن نحو نموذج «الانتشار المشتت» الذي يجعل استهداف القوات الأمريكية أكثر صعوبة. ومؤخراً، بدأت القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم)، المسؤولة عن العمليات في الشرق الأوسط، في تجربة توزيع الجنود على مواقع قتالية أصغر وأكثر انتشاراً، ونقل الطائرات المقاتلة بسرعة عبر مدرجات مؤقتة للاستخدام السريع والتتقل الفوري.

ويرى محللون مطلعون على النقاش الجاري داخل وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون أن هذه المسألة ستزيد من حدة الخلاف بين تيارين داخل الإدارة الأمريكية؛ تيار يدعم التدخلات العسكرية

الرغم من أن الهجمات الإيرانية على دول المجلس وجهت ضربة قاصمة لمسار التقارب والتفاهات المتبادلة منذ مطلع العشرينيات، واصلت السعودية وقطر وعمان جهودها الدبلوماسية للحد من الأزمة وإنهاء الحرب. ومع ذلك يظل مستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية محاطاً بضبابية بالغة ويعتمد على ما ستؤول إليه هذه الحرب، وإن كان الجانبان سينتهيان دوماً إلى حقيقة أنهما جاران محكومان باستعادة الثقة وإيجاد صيغة للتعايش المشترك.

كما ينعكس مستقبل هذه العلاقات بشكل مباشر على القوى الفاعلة المحلية، مثل جماعة الحوثي في اليمن وحزب الله في لبنان؛ فمنذ مطلع عام 2026م، كثف الحوثيون هجماتهم المبركة للملاحة البحرية في مضيق باب المندب، مما يهدد الهدنة الأممية المعلنه في أبريل 2022م، ويعرض الاستقرار الإقليمي والاقتصاد العالمي لمخاطر جسيمة. وفي لبنان، تتصاعد حالة عدم اليقين؛ حيث تعهد الرئيس جوزيف عون منذ توليه السلطة العام الماضي باستعادة احتكار الدولة للسلاح وتقليص النفوذ السياسي لحزب الله، بينما تجزم إسرائيل بإبقاء قواتها في مساحات شاسعة من الجنوب اللبناني حتى تجريد حزب الله من سلاحه، في حين يصر الحزب على عدم إلقاء السلاح ما لم تتسحب القوات الإسرائيلية بالكامل من الأراضي اللبنانية.

وأمام انسداد أفق المفاوضات الأمريكية-الإيرانية لإنهاء الحرب، وتعاظم التهديدات الأمنية في اليمن ولبنان وغيرهما، أخذت السعودية زمام المبادرة لإعادة تشكيل النظام الاستراتيجي الإقليمي. ففي أوائل أغسطس، وقّعت المملكة مع تركيا وباكستان اتفاقية دفاعية مشتركة تُعرف بـ «اتفاقية مكة للدفاع المشترك»، بهدف تعزيز الردع الجماعي ضد أي عدوان خارجي. وتتيح الاتفاقية المجال لانضمام القوى الإقليمية الراغبة دون أن تكون موجهة ضد طرف بعينه، وهي الخطوة التي رحب بها الرئيس ترامب واصفاً إياها بـ «الخطوة الأولى الكبيرة والجريئة والمهمة».

التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا

تجري كل من دول الخليج والولايات المتحدة تقييماً لشكل

المرجح خضوع العلاقات الخليجية / الأمريكية لتمحيص ودراسة دقيقة في ظل حالة من عدم اليقين الضبابية التي تخيم على الشرق الأوسط

الخليج والولايات المتحدة وتقييمها. ومع ذلك، وكما هو الحال في العديد من المحطات التاريخية الفارقة، تتطوي هذه الأزمة على مخاطر وفرص في آن واحد. فعلى الرغم من التعثر المؤقت الذي أصاب مسار تنويع مصادر الدخل، والأضرار البالغة التي لحقت ببعض مرافق البنية التحتية للطاقة، لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك مقومات قوية تمكنها من تجاوز هذه التحديات الاقتصادية واستعادة زخم النمو القوي. وعلى الصعيد الدبلوماسي، تتصدر العواصم الخليجية الجهود الحثيثة الرامية إلى وضع حد للحرب بين واشنطن وطهران، وإعادة إرساء توازن جديد للقوى في المنطقة، إلى جانب العمل على استعادة السلام في سوريا ولبنان واليمن. وفي الختام، ستظل الولايات المتحدة شريكاً استراتيجياً واقتصادياً رئيسياً لدول الخليج، حيث سينخرط الجانبان في مفاوضات لإعادة صياغة معالم هذه الشراكة، بما يضمن تحقيق المصالح المشتركة للطرفين في مرحلة ما بعد الصراع.

الخارجية، وآخر يرى ضرورة تقليص البنتاجون لبعض التزاماته الأمنية للتركيز على حماية الأراضي الأمريكية وردع الخصوم الأقوياء مثل الصين. وحتى الآن، لم يصدر وزير الدفاع بيت هينغسيث أوامر بإجراء مراجعة رسمية لإعادة نشر القوات الأمريكية في المنطقة.

من ناحية أخرى، يسود القادة الخليجيين شعور بأن إدارة ترامب لم تشركهم في مشاورات كافية ومناسبة قبل إعلان الحرب. ومن المرجح أن يعكف الخبراء الاستراتيجيون في دول المجلس، فور وضع الحرب أوزارها، على استقراء أسباب هذا القصور في التنسيق واستخلاص الدروس المستفادة منه.

وتتضاعف أهمية هذه القراءة بالنظر إلى أن دول الخليج لم تكن متكلة بصورة كاملة على المظلة الأمنية الأمريكية؛ إذ دأبت عبر عقود على تنويع خياراتها وشراكاتها الأمنية من خلال فتح آفاق التعاون مع قوى دولية متعددة، في مقدمتها أوروبا وروسيا والصين. علاوة على ذلك، دشنت دول المجلس مشاريع صناعية وتدريبية مشتركة في المجال العسكري مع قوى إقليمية بارزة كمصر وتركيا. وختاماً، ضخمت الدول الخليجية استثمارات سخية لتطوير قطاعاتها الدفاعية الوطنية، متمكنة خلال الأعوام القليلة الماضية من التحول من نمط الاستيراد التقليدي للسلاح إلى الإنتاج المحلي المعتمد على الذات في التكنولوجيا العسكرية، بالتوازي مع بناء شراكات نوعية مع كبريات الشركات العالمية -كشركة «بايكار» التركية - لتوطين أنظمة التسليح المتقدمة وتطويرها.

رؤية مستقبلية

لا شك أن الحرب الأمريكية / الإيرانية ألقت بظلالها على جهود تنفيذ استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، ووجهت ضربة قاسية إلى فرص تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة، كما فرضت ضرورة حتمية لإعادة النظر في أطر التعاون الأمني بين دول

التحديات الخليجية ودور المشاركة الدولية في مواجهتها ضرورة تنمية طرق التجارة بمد سكك حديد وأنابيب للنفط والغاز للبحر المتوسط عبر العراق وسوريا

الحرب التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على إيران في شهر فبراير الماضي، استجابة لضغوط رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، أدخلت أطرافها والمنطقة في نفق مظلم لن يكون الخروج منه سهلاً ومن دون أثمان باهضة. وضاعف سوء التخطيط الذي سبق الحرب والفوضى في إدارتها من شدة تبعاتها وعمق تداعياتها على الجميع. ولعل مما زاد الأزمة حدة وتعقيداً، أنها مرت بمراحل متعددة بين حالي التصعيد الشديد والتهدة المفرطة بالتفاوض، حتى آلت الأمور أخيراً إلى حالة من اللاسلم واللاحرب، وتركت المنطقة وكأنها تجلس على بركان خامد لا يدري أحد متى ينفجر. لكن وعلى الرغم من إقرارنا بأن الصورة الأخيرة لهذه الحرب لم تكتمل بعد، إلا أننا بحاجة إلى وقفة نتناول فيها أهم النتائج التي أفرزتها، والاستحقاقات التي فرضتها على الاقتصاد والأمن في الإقليم، وطبيعة الاستجابة المطلوبة، ودور الأطراف الدولية والإقليمية فيها.

د. غانم علوان الجميلي

سوء التخطيط وإدارة الأزمة أدى إلى مضاعفة آثارها السلبية

إدارة الحروب في العصر الحديث أصبحت عملية في غاية التعقيد، نتيجة الترابط الشديد والاتصال الوثيق بين أطراف العالم مما وسع دوائر التأثير والتداخل في الأزمات. لذلك أصبح لازماً التأكد من وجود استراتيجية واضحة تشمل العديد من المتغيرات والقوى الفاعلة في الأزمة، وتحدد الأهداف المطلوبة بدقة، وتضمن البدائل التي توفر سلامة الخروج متى إقتضت الضرورة ذلك. هذا بالإضافة إلى إيجاد تحالفات خارجية توفر الإسناد السياسي واللوجستي للعمليات الميدانية وتحول دون دخول أطراف خارجية قد تزيد الأزمة تعقيداً. هذه الحرب افتقدت جميع هذه العناصر، فقد بدا واضحاً منذ الساعات الأولى ضبابية الأهداف لدى القيادة الأمريكية التي دخلت النزاع بجهة داخلية منقسمة انقساماً حاداً حول جدواها، لدرجة أن المؤسسات الأمنية والعسكرية أبدت الشكوك في مدى فاعلية الخطة التي وضعها نتنياهو، التي تقوم على أساس إسقاط النظام من خلال إستهداف قمة الهرم. وقد ظهرت بوادر هزال هذه الخطة منذ اللحظات الأولى لبداية العمليات العسكرية،

ليبدأ بعد ذلك مسلسل الارتباك لدى القيادة السياسية نتيجة غياب البدائل. هذا التخبُّط في القرار الأمريكي دفع بالموقف الإيراني إلى التشدد في المفاوضات وأدى بالنتيجة إلى إطالة أمد الأزمة.

أهم النتائج التي أفرزتها الحرب

الحرب على إيران لم تحقق لحد الآن أي من الأهداف التي وضعها ترامب ونتنياهو، فلا هي أسقطت النظام الإيراني ولا هي أنهت المشروع النووي، كما وأنها لم تتخلص من الصواريخ الباليستية الإيرانية ولم توقف تدخل إيران في جوارها الإقليمي لكنها وعلى الرغم من ذلك تمخضت عن العديد من النتائج التي لم تكن ضمن الأهداف المعلنة لعل من أبرزها

فشل منظومة الأمن الأمريكية في الخليج: أثبتت الساعات الأولى للحرب أن منظومة الأمن الأمريكية لدول الخليج لم تكن الغاية منها توفير الأمن لدول المنطقة بل حماية المصالح الأمريكية فيها وفي مقدمتها أمن إسرائيل. هذه الحقيقة وعنها



الحرب على إيران لم تحقق أهدافها فلا أسقطت النظام الإيراني ولا أنهت المشروع النووي ولم تتخلص من الصواريخ البالستية الإيرانية

أدى ذلك القرار إلى تداعيات خطيرة منها تزويد إيران بالتقنية النووية ومنحه السيادة على الجزر العربية في الخليج وهي بعض المشكلات التي تشكل خلفية الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة على إيران اليوم.

بروز الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي: كان الموقف الذي دفع به اللوبي الإسرائيلي وعناصره الذين توالوا على إدارة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة خلال العقود الأربعة الماضية، يقوم على سرديّة مفادها أن منطقة الخليج فقدت أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة نتيجة وصول الأخيرة إلى الاكتفاء الذاتي من النفط ولذلك عليها حسب رأيهم أن توجه اهتمامها إلى منطقة شرق آسيا، والإعتماد على إسرائيل في إدارة المنطقة بالنيابة عنها.

إيران، ولذلك ركزت أكثر من ثلثي هجماتها على دول الخليج لأن أجوائها مكشوفة ومن دون دفاعات تذكر، بالإضافة إلى الهجمات التي قامت بها الميليشيات المرتبطة بإيران من اليمن والعراق، والتي كان من آخرها إستهداف خط الأنابيب السعودي. لا بد من القول هنا بأن هذا الفشل لم تكن أسبابه عسكرية بحتة وإن كانت هناك عوامل عسكرية لا يمكن التغاضي عنها، بل كان فشلاً سياسياً، يعود إلى غياب النظرة الاستراتيجية في القرار السياسي الأمريكي وسوء التخطيط للحرب.

حالة الضبابية في الموقف الأمريكي تجاه أمن المنطقة لن تشهد تغيراً على المدى القريب، لأن الولايات المتحدة تمر بمرحلة تشبه إلى حد كبير، الفترة التي أعقبت الحرب في فيتنام وشهدت إنكفاء الولايات المتحدة على ذاتها وقامت حينها بتوكيل شاه إيران مهمة شرطي المنطقة إدارة المنطقة بالنيابة عنها حيث

هجوم الميليشيات اليمنية والعراقية على دول الخليج فشل سياسي لغياب النظرة الاستراتيجية في القرار السياسي الأمريكي وسوء التخطيط للحرب

العملية العسكرية التي بدأت باستهداف رؤوس النظام وفي مقدمتهم الولي الفقيه ومعظم الصفين الأول والثاني من القيادات كانت نتيجتها إضعاف جميع التيارات مقابل تقوية مركز الحرس الثوري الذي أصبح يمسك بزمام الأمور خصوصاً وأن الولي الفقيه الجديد لا يمتلك المكانة الدينية التي كانت لوالده ولم يبق فيمن حوله من القيادات الذين يمتلكون المكانة التي تمكنهم من تشكيل تيار منافس للحرس الثوري خصوصاً وأن البلاد تمر في حالة حرب لاصوت فيها يعلو فوق صوت السلاح.

التغيير في إيران قضية يجمع عليها العدو والصديق لأنها من وجهة نظر النظام سوف تكون في تغيير أولويات النظام الإيراني وقد أشار السيد محسن رضائي، مستشار الأمن القومي الإيراني إلى ذلك حين قال بأن إيران اليوم لن تكون إيران ما قبل الحرب. لكن هناك العديد من الشكوك لدى الطرف الآخر حول قدرة النظام على الصمود أمام الحصار الأمريكي ومنظومة العقوبات الاقتصادية، ليس على إيران بل على كل من يتعامل معها وقد ظهرت أول بوادرها على شكل إنبهار العملة الإيرانية التي تدنت قيمتها إلى أكثر من مليوني تومان للدولار الواحد بعد يومين فقط من إعلان العقوبات.

الولايات المتحدة باتت تعتقد أن الحرب الاقتصادية أقل كلفة وأكثر دماراً من الهجمات العسكرية لذلك أصبحت تراهن على أن إنهيار الاقتصاد الإيراني سوف يدفع بالنظام الإيراني إلى تقديم التنازلات المطلوبة. السؤال المهم هنا عن الوسائل التي سوف تستخدمها إيران لكسر الحصار الاقتصادي المفروض عليها؟ وهل ستكتفي بالرهان على عدم قدرة الولايات المتحدة على فرض الحصار؟ أو الاعتقاد بأن إغلاق مضيق هرمز سوف يكون كافياً لزيادة الضغوط الداخلية والخارجية على الرئيس الأمريكي للتوصل إلى تسوية مع قرب الانتخابات التشريعية في الولايات المتحدة في أوائل نوفمبر من هذا العام؟ أم أنها سوف تلجأ إلى السيناريو الأسوأ الذي يقوم على مبدأ «على

لقد كان من أهم وأبرز نتائج الحرب إسقاط تلك السردية وإعادة المنطقة والنفط إلى الواجهة ليس فقط للولايات المتحدة بل العالم الذي صار يشعر بالاختناق نتيجة إغلاق مضيق هرمز.

بالطبع هذا لا يعني أن الولايات المتحدة قد استوعبت الدرس، أو أنها بصدد إعادة ترتيب أولوياتها وسياساتها تجاه المنطقة.

تغيير في طبيعة الحروب لصالح القوى الثانوية: تزامنت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة، القوة العسكرية الأولى عالمياً على إيران مع حرب أخرى تخوضها روسيا التي تعتبر القوة الثالثة عالمياً ضد أوكرانيا بالإضافة إلى الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة. وهي الحروب التي عجزت فيها الجيوش القوية على تحقيق أي من أهدافها المعلنة من الحرب فلم يتمكن الجيش الروسي من تحقيق أهدافه في أوكرانيا على الرغم من مرور أكثر من أربع سنوات ونصف على بدايتها ولم يتمكن الجيش الإسرائيلي من القضاء على حماس رغم تدمير غزة بالكامل، وكذلك التحالف الأمريكي-الإسرائيلي الذي فشل تحقيق أي من أهدافه في إيران. هذه الحروب أثبتت أن دخول وسائل جديدة خصوصاً الطائرات المسييرة وحروب المعلومات، قد غيرت من موازين القوى العسكرية لصالح القوى الثانوية أمام الدول الكبرى.

عسكرة النظام الإيراني: كان النظام الإيراني في فترة المرشد السابق علي خامنئي يقوم على التوازن بين عدة قوى يحررها الولي الفقيه الذي يمسك بجميع الخيوط. هذه القوى يمكن حصرها في التيار المحافظ الذي يتكون من غالبية رجال الدين، وما يسمى بالتيار الليبرالي الذي يمثل قوى البزار ورجال الأعمال والحرس الثوري. وكان دور الولي الفقيه يقوم على الحد من تغول أي من هذه التيارات على الأخرى أو السيطرة الكاملة على مقدرات الحكم.

الحرب الأمريكية أضعفت توازنات أجنحة النظام الإيراني مقابل تقوية مركز الحرس الثوري الذي أصبح يمسك بزمام الأمور

أصبح من غير الممكن التعويل على المظلة الأمنية الأمريكية حصرياً. ولذلك لابد من تطوير آليات ووسائل جديدة لسد الثغرة الحاصلة، والوصول إلى موقف الردع بدلاً من الدفاع. وهنا لابد من الإشارة إلى إتفاق مكة الذي تم التوقيع عليه في السابع من أغسطس الماضي بين تركيا وباكستان والسعودية، الذي نص على أن الإعتداء على أي دولة من الدول الموقعة هو اعتداء على الجميع. هذا الاتفاق يمثل جزءاً مهماً من الاستجابة المطلوبة ولذلك يجب أن يتوسع ليشمل جميع دول الخليج، وبعض الدول الإقليمية مثل مصر والأردن.

لابد من القول هنا بأن من الخطأ التصور بأن الدور الأمريكي قد انتهى، وأن أية ترتيبات أمنية هي بديلة عن الدور الأمريكي وهذا أبعد ما يكون عن الصواب لأن دور الولايات المتحدة سوف يبقى مؤثراً على المدى المنظور بوصفها القوة العالمية الأولى التي سوف تحافظ على وجودها العسكري لحماية مصالحها. ولذلك فإن التصور المطلوب للمرحلة القادمة هو وضع نظام أمني متكامل يشمل القوى الإقليمية التي سوف يكون دورها مكملاً لدور والتزامات الولايات المتحدة.

تطوير الصناعات العسكرية المشتركة: لعل من أهم ركائز الردع هو إمتلاك القدرة على إنتاج وتطوير القدرات العسكرية التي توفر الحد المطلوب من توازن القوى في المنطقة وهذه يصعب تصورها إلا من خلال قيام مبادرة إقليمية لتنمية صناعات عسكرية مشتركة وخصوصاً في مجال صناعة الطائرات المسيرة التي تعتبر من أهم أسلحة المستقبل لدورها المهم ليس فقط في العمليات العسكرية وإنما بكونها من أهم أدوات الإستطلاع والإنذار المبكر وكذلك تطوير القدرات في المجال السيبراني وحرب المعلومات.

تطوير البدائل لمضيق هرمز: لعل من أكبر عورات الخطة الإسرائيلية التي تبناها الرئيس الأمريكي أنها أغفلت احتمال

وعلى أعدائي» وذلك بالإقدام على تصعيد عسكري واسع يشمل استهداف دول الخليج مباشرة أو من خلال أذرعها في المنطقة، تحت ذريعة مشاركة تلك الدول في الحصار المفروض عليها؟

الحرب أعادت عملية السلام بين إسرائيل ودول المنطقة إلى مربعها الأول: لم يكن العديد من أهل الإطلاع يعتقدون بأن السلام بين إسرائيل ومحيطها الإقليمي ممكن خصوصاً مع وجود حكومة اليمين الإسرائيلية التي تعتقد أن وجودها مرتبط بحالة الحرب مع جيرانها. لكن ذلك لم يمنع البعض من الاعتقاد بأن السلام ممكن وأن حماسة السلام سوف تنشر أجنحتها على المنطقة وتنتهي حالة الصراع الذي ساد المنطقة منذ قيام إسرائيل قبل حوالي ثمانية عقود. ولذلك تم تطوير مبادرات للسلام مثل أوصلو وكامب ديفيد وآخرها «العقد الإبراهيمي» الذي نجح تحت الضغوط الأمريكية إلى استقطاب بعض الدول العربية والإسلامية. الحرب الأخيرة أفرزت أوضاعاً ومواقف في إسرائيل أثبتت أن السلام بأية صورة من الصور ليس وارداً في ذهن أغلبية القادة الإسرائيليين داخل الحكومة وخارجها وأنهم أكثر ميلاً إلى توسيع دائرة الصراع في الأراضي الفلسطينية وخارجها. الأمر الذي أعاد عملية السلام إلى مربعها الأول وهو الحل العادل الذي يضمن حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة التي تتمتع بكامل السيادة وحسب المبادرة العربية وهذه حسب المعطيات الحالية مسألة تبدو بعيدة المنال.

الاستجابة المطلوبة من دول المنطقة

الأوضاع التي تمخضت عنها الحرب، أفرزت العديد من الاستحقاقات التي يجب معالجتها وعلى الفور لعل من أهمها ما يلي

على دول المنطقة إعادة النظر في منظومة الأمن الإقليمي: هذه الحرب أثبتت أن الدور الأمريكي في المنطقة قد تغير وأنه

التصور المطلوب للمرحلة القادمة: وضع نظام أمني متكامل يشمل القوى الإقليمية ذات الدور المكمل لدور والتزامات الولايات المتحدة

الأول لنجد أن أغلب وأهم الأفكار في تنمية طرق التجارة ومد خطوط سكك الحديد ومد شبكة أنابيب نقل النفط والغاز إلى البحر المتوسط، لابد من أن تمر من خلال العراق وسوريا، وهذه لن تتحقق إلا بأمن البلدين واستقرارهما وإبعاد خطر السلاح المنفلت عنهما.

خلاصة القول بأن الحرب على إيران وضعت دول المنطقة أمام استحقاقات تستوجب المعالجة الجادة من خلال استخدام مقاربات ووسائل جديدة، ولا يمكن الاعتماد على الأفكار والوسائل القديمة التي أوصلت دول المنطقة إلى الحالة التي هي عليها اليوم.

قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز، وآثار ذلك على اقتصاديات دول المنطقة والعالم والاقتصاد الأمريكي . هذا السيناريو ليس بالجديد وقد كتبنا عنه وحذرنا منه منذ أكثر من عقد من الزمن. أما وقد حصل الآن فلابد من التشمير عن ساعد الجد والبدء بوضع استراتيجية إقليمية تضمن تنوع مرافق التصدير نحو البحار الثلاثة التي تحيط بالإقليم وهي البحر الأحمر وبحر العرب والبحر الأبيض المتوسط من خلال إقامة شبكة أنابيب وطرق وخطوط سكك حديد مشتركة بين دول الإقليم الغاية منها تقليل الاعتماد على مضيق هرمز.

إنهاء دور الميليشيات المسلحة التي تعمل خارج سلطة الدولة: تعرضت العديد من دول الإقليم مثل السعودية والعراق وسوريا والأردن ومصر إلى هجمات بالصواريخ والمسيرات كان مصدرها ميليشيات مسلحة في كل من العراق ولبنان واليمن. هذه الميليشيات، التي تعمل خارج سلطات الدولة وتمثل أذرعاً إيرانية الغاية منها توسيع ساحة الصراع وخلق الأوراق وتخفيف الضغوط عليها تمثل خطراً وجودياً على جميع الدول ومن ضمنها إيران لأنها سهلة الاختراق فقد يتمكن طرف خارجي بتوصيفها للقيام بأعمال تجر إيران إلى صراعات ليست في صالحها.

جميع الطرق تؤدي إلى العراق وسوريا: يقول المثل الغربي إن الأمور مهما تغيرت تعود إلى نقطة البداية. هذا المثل ينطبق على حالة المنطقة اليوم حيث تعود إلى النقطة التي ابتعدت عنها عندما قامت بعزل العراق بعد غزو الكويت، وعزل سوريا عندما قام نظامها السابق بقتل الشعب السوري بالسلاح الكيميائي وتحويل سوريا إلى مصنع للمخدرات التي أغرقت المنطقة بأكملها. ولقد قلنا حينها بأن تحرير الكويت يجب ألا تكون نتيجته عزل العراق عن محيطه الإقليمي وأن معالجة الوضع في سوريا يجب أن تكون من خلال الوقوف مع الشعب السوري في معاناته وليس عزل سوريا بالكامل. لكننا عدنا اليوم إلى المربع

أمن المنطقة العربية: من إدارة المخاطر إلى إعادة تشكيل البيئة الأمنية المعادلة الجديدة: تحول دول الخليج من تلقى نتائج التحولات للمشاركة في تشكيل النظام الإقليمي

كشفت الحرب الأمريكية-الإيرانية عن عمق التحولات التي طرأت على النظام الإقليمي، وعن هشاشة بعض التوازنات التي قامت عليها منظومة الأمن في الشرق الأوسط خلال العقود الماضية. وبقدر ما تصاعدت المواجهة على الجبهات العسكرية، برزت تحركات موازية على جبهات أخرى تدفع إلى إعادة النظر في قواعد التعامل مع الخل الأمني، والشرح الحاصل في موازين القوة، وتعدد مصادر التهديد، وتراجع قدرة النظام الإقليمي على احتواء أزماته قبل تحولها إلى حروب مباشرة أو حروب بالوكالة.

أ. د. سمير صالحه

لذلك فإن البحث في فرص المعالجة يستدعي أولاً قراءة البيئة الأمنية التي خلفتها الحرب، وما كشفته من اختلالات في النظام الإقليمي العربي، قبل الانتقال إلى أدوات التعامل معها ومسارات ترسيخ الاستقرار.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى مقارنة عربية وخليجية تتجاوز رد الفعل على الأزمات إلى إعادة بناء شروط الاستقرار نفسها. فالأمن والاستقرار لا تصنعهما القوة العسكرية وحدها، ولا التحالفات الخارجية بمفردها، وإنما مزيج من قوة الدولة الوطنية، والتسويق الخليجي والعربي، والقدرة الذاتية على الردع، ومنظومة متوازنة من الشراكات الإقليمية والدولية.

فما الذي تغيّر فعلياً في البيئة الأمنية والسياسية العربية بعد الحرب الإيرانية؟ وهل نحن أمام اختلال مؤقت في موازين القوى، أم أمام انتقال إقليمي أوسع يفرض مقارنة جديدة للأمن والاستقرار؟

غير أن تداعيات هذا التصعيد لا يمكن قياسها فقط بحجم الضربات والخسائر، أو بما حققته أطراف الحرب من مكاسب مباشرة. فقد أفرزت الحرب تحديات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية ستجاوز آثارها حدود المواجهة نفسها، وتفرض على دول المنطقة إعادة ترتيب كثير من حساباتها وأولوياتها في المرحلة المقبلة.

ومن هنا وجدت دول مجلس التعاون الخليجي نفسها في قلب هذه التحولات، لا لأنها معنية بتداعياتها ومخاطرها بصورة مباشرة فحسب، بل لأنها باتت أيضاً من أبرز الأطراف الساعية إلى تشكيل بيئة إقليمية أكثر استقراراً، وأكثر قدرة على حماية أمن دولها ومصالحها والتعامل مع مصادر المخاطر المتغيرة. فالسؤال بعد الحرب لا يتعلق فقط بكيفية مواجهة تهديد قائم، بل بكيفية منع إنتاج تهديدات جديدة، وبناء شبكة أمنية خليجية وعربية وإقليمية تستطيع التعامل مع عالم تتغير فيه قواعد القوة والتحالفات وأدوات الصراع.



الخطوة الأهم الانتقال من التعاون الظرفي لآليات للتعامل مع الأزمات وتحول الشراكات من علاقات متفرقة إلى قوة إقليمية مترابطة وفاعلة

توزيع النفوذ، ومحاولات ملء الفراغات التي خلّفتها الحرب. وقد كشفت المواجهة أن التهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي لم تعد تتحرك وفق قواعد الصراع التقليدي بين الدول وحدها. فحين تضعف مؤسسات الدولة أو تتراجع قدرتها على ضبط حدودها وأراضيها، تصبح ساحتها أكثر قابلية لتدخل الصراعات الإقليمية والدولية، وتتحول الجماعات المسلحة والشبكات العابرة للحدود إلى عناصر قادرة على التأثير في معادلات الأمن والاستقرار. وبذلك لم تعد أزمة الدولة محصورة في نطاقها الداخلي، بل يمكن أن تتحول إلى مصدر تهديد يتجاوز حدودها ويعيد تشكيل حسابات دول الجوار.

كما أن طبيعة التهديد نفسها أصبحت أكثر تنوعاً. فلم تعد المخاطر المستقبلية محصورة في الحرب التقليدية أو الهجمات العسكرية المباشرة، بل تشمل الصواريخ والمسيّرات، والهجمات

وهل تكفي الأدوات الوطنية لمواجهة التحديات التي خلفتها الحرب، أم أن المرحلة المقبلة تتطلب منظومة عربية وخليجية أكثر تماسكاً، مدعومة بشراكات أمنية ودفاعية مع الدول الشقيقة والصديقة والقوى الدولية، وقادرة على ترتيب أولويات الردع والدفاع والتحصين الداخلي واستعادة مركزية الدولة وبناء توازنات إقليمية أكثر استقراراً؟

ما كشفته الحرب.. اختلالات أعمق من موازين القوة

جاءت الحرب في بيئة إقليمية لم تكن مستقرة أصلاً، بل كانت تحمل تراكمات سنوات من الصراعات المفتوحة، والتنافس على النفوذ، وإختبار قدرة بعض الدول على حماية أراضيها، وتنامي أدوار الفاعلين المسلحين من خارج مؤسسات الدولة. ولذلك فإن انتهاء المواجهة لا يعني بالضرورة عودة المنطقة إلى ما كانت عليه، بل يفتح مرحلة جديدة من إعادة التوضع، ونقاشات

بناء مستويات متداخلة من التعاون: خليجية وعربية وإقليمية مع دول ذات مصالح مشتركة وقوى تمتلك قدرات دفاعية وتقنية واقتصادية متقدمة

منع إعادة إنتاج البيئات التي تسمح بتوليد التهديدات وانتقالها عبر الحدود. فالأمن العربي والخليجي يبدأ من استعادة مركزية الدولة، وتقليص مساحات الفوضى والتدخل الخارجي، وإعادة بناء توازنات إقليمية تمنع احتكار النفوذ والقوة. ومن هنا تصبح معالجة الاختلالات التي كشفتها الحرب جزءاً من معركة الأمن نفسها، لا مجرد استجابة لتداعياتها.

ما بعد الحرب.. صراع على النفوذ وملء الفراغ

لا تنتهي الصراعات الإقليمية بانتهاء العمليات العسكرية، بل تبدأ بعدها مرحلة أخرى من التنافس على النفوذ وترتيب المواقع. فالحرب تعيد توزيع القوة، وتكشف نقاط الضعف، وتفتح فراغات تسعى قوى إقليمية ودولية إلى استثمارها، ليس بالضرورة عبر مواجهة مباشرة، وإنما من خلال الشراكات والتحالفات والنفوذ الاقتصادي والأمني والسياسي.

وتزداد خطورة هذا المسار عندما تتداخل الحسابات الإقليمية مع المصالح الدولية. فالشرق الأوسط سيبقى مساحة مهمة للتنافس على طرق التجارة والطاقة والممرات البحرية ومواقع النفوذ، كما أن القوى الكبرى لن تتعامل مع المنطقة باعتبارها ملفاً أمنياً فقط، وإنما باعتبارها جزءاً من حسابات أوسع تتصل بالنظام الدولي وموازن القوة فيه.

ومن هنا لا ينبغي أن تنظر الدول العربية والخليجية إلى مرحلة ما بعد الحرب باعتبارها فترة انتظار حتى يستقر الوضع، وإنما باعتبارها مرحلة لإعادة ترتيب مواقعها ومصالحها. فالفراغات التي تتركها الحروب لا تظل مفتوحة، ومن لا يشارك في صياغة الترتيبات الجديدة قد يجد نفسه أمام واقع صاغه الآخرون. ولا يتحرك هذا التنافس دائماً عبر أجندات معلنة أو أدوات مباشرة.

فبعض القوى الإقليمية والدولية قد تسعى إلى توظيف الفراغات السياسية والأمنية، والانقسامات الداخلية، والفاعلين من دون الدولة، للحفاظ على نفوذها أو تحسين موقعها في ترتيبات ما

السيبرانية، والحروب بالوكالة، والضغط على الممرات البحرية والطاقة، وحملات التضليل والتأثير. وهذا يوسع مفهوم الأمن من حماية الحدود والمجال الجوي إلى حماية البنية التحتية الحيوية، وسلاسل الإمداد، والفضاءين الرقمي والمعلوماتي، والقدرة على اكتشاف التهديد قبل تحوله إلى أزمة.

وهنا تواجه الدول العربية، ودول الخليج تحدياً، معادلة أمنية أكثر تعقيداً. فهي مطالبة بحماية أمنها الوطني والجماعي في محيط تتغير فيه قواعد الدفاع والردع، وتتداخل فيه مصادر القوة، وتتسع فيه مساحة التأثير غير المباشر. كما أن إعادة ترتيب موازين القوى بعد الحرب لن تجري في المجال العسكري وحده، وإنما ستشمل النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني، والشراكات الدولية، والقدرة على التأثير في الدول والساحات التي يمكن أن تصبح نقاط ارتكاز للصراع المقبل.

فالفراغ الذي ينشأ عندما تتغير موازين القوى لا يبقى طويلاً؛ إذ تسعى قوى إقليمية ودولية إلى ملئه عبر التحالفات، والنفوذ الاقتصادي، والقوة الناعمة، والقواعد العسكرية، أو من خلال حلفاء ووكلاء محليين. ولذلك فإن طريقة إدارة هذا الفراغ ستكون جزءاً أساسياً من تحديد شكل النظام الإقليمي في المرحلة المقبلة، ومن طبيعة المخاطر التي ستواجه الدول العربية والخليجية.

لقد كشفت الحرب، في جوهرها، أن أمن الخليج والعالم العربي لم يعد منفصلاً عن قدرة الدول المحيطة به على حماية سيادتها وضبط أراضيها ومصادر القوة الموجودة فيها. فضعف الدولة في أي ساحة إقليمية يمكن أن يتحول إلى مصدر تهديد يتجاوز حدودها، كما أن غياب التوازنات القادرة على احتواء التنافس يترك المجال مفتوحاً أمام قوى أخرى لإعادة تشكيل البيئة الأمنية وفق مصالحها.

وعليه، فإن التحدي في مرحلة ما بعد الحرب لا يقتصر على امتلاك القدرة على صد الهجوم عندما يقع، وإنما يمتد إلى

المرحلة المقبلة لا تُدار بترتيبات ما قبل الحرب إنما بمنطق بناء قدرة عربية وخليجية تتناسب مع بيئة أمنية أكثر تعقيداً وتنافساً وأقل قابلية للتنبؤ

وفي هذا السياق تكتسب الترتيبات الأمنية والدفاعية متعددة الأطراف أهمية متزايدة، لأنها تمنح دول المنطقة قدرة أكبر على توزيع المخاطر وتوسيع دوائر التعاون. وتأتي اتفاقية مكة للدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان مثلاً على هذا الاتجاه، إلى جانب مسارات التعاون الإقليمي في أمن البحر الأحمر والممرات البحرية. وهي ترتيبات لا تلغي الشراكات القائمة، وإنما تضيف إليها مسارات جديدة يمكن أن تعزز قدرة المنطقة على حماية أمنها ومصالحها.

لكن جوهر التحول لا يكمن في عدد الاتفاقات أو اتساع شبكة التحالفات، وإنما في القدرة التي تنتج عنها. فالشراكة تصبح ذات قيمة عندما ترفع مستوى الردع، وتسرع تبادل المعلومات، وتدعم القدرات الدفاعية، وتمنح الدول هامشاً أوسع للمناورة في الأزمات.

ومن هنا فإن المعادلة الأمنية الجديدة لا تقوم على استبدال شريك بآخر، ولا على الانتقال من محور إلى محور، وإنما على بناء قدرة عربية وخليجية تجعل تنويع الشراكات جزءاً من استراتيجية الاستقلال في القرار. فالدولة التي تمتلك اقتصاداً قوياً، وقدرات دفاعية متطورة، وشبكة علاقات واسعة، وإمكانية حماية طرق التجارة والطاقة، تكون أكثر قدرة على مقاومة الضغوط وإدارة الأزمات، وأقل عرضة لأن يتحول أمنها إلى ورقة في حسابات الآخرين.

وقد بدأت دول المنطقة بالفعل في الاستجابة لهذا التحول عبر مسارات متوازية: تطوير الإمكانات الدفاعية والأمنية الوطنية، وتعزيز التنسيق الخليجي والعربي، وتوسيع التعاون في أمن الممرات البحرية وحماية المصالح الحيوية، إلى جانب تنويع الشراكات الأمنية والدفاعية.

لكن التحدي المقبل لا يكمن في إطلاق المزيد من المبادرات والاتفاقيات، وإنما في تحويل هذه الاستجابات المتوازية إلى

بعد الحرب. وهنا تكمن خطورة الأجندات غير المعلنة: في أنها لا تستهدف بالضرورة إشعال حرب مباشرة، وإنما إبقاء بيئات الضعف والانقسام مفتوحة بما يسمح باستخدامها كورقة نفوذ أو ضغط أو تفاوض.

لذلك فإن حماية الأمن العربي والخليجي في المرحلة المقبلة لا تتطلب فقط منع عودة الحرب، وإنما المشاركة الفاعلة في تشكيل البيئة التي ستتشأ بعدها. ويعني ذلك امتلاك القدرة على التأثير، وتوسيع دوائر الشراكة، وتعزيز الحضور العربي في الملفات الإقليمية، ومنع تحول الفراغات الأمنية والسياسية إلى مساحات جديدة للنفوذ الخارجي. فالمعادلة الجديدة لن تحددها فقط نتائج الحرب، وإنما أيضاً قدرة دول المنطقة على استثمار مرحلة ما بعدها في بناء توازن أكثر ملائمة لأمنها ومصالحها.

من الاعتماد إلى بناء القدرة والخيارات

أصبح واضحاً أمام التحولات التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة أن الاعتماد على ترتيبات أمنية خارجية وحدها لم يعد كافياً في بيئة تتغير فيها مصادر التهديد وتتعدد فيها ساحات الصراع. ولا يعني ذلك التخلي عن الشراكات الاستراتيجية القائمة، بقدر ما يعني تعزيز قدرة دول المنطقة على حماية أمنها ومصالحها، وامتلاك خيارات أوسع في التعامل مع الأزمات.

وتتطلب هذه المقاربة تطوير القدرات الدفاعية والأمنية الوطنية، وتحسين التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات، وتعزيز التنسيق الخليجي والعربي، إلى جانب توسيع الشراكات مع الدول الصديقة التي تمتلك قدرات عسكرية وتقنية واقتصادية متقدمة. فالأمن لم يعد مسألة دفاع عن الحدود فقط، وإنما أصبح منظومة متكاملة تشمل حماية الدولة، وتأمين الممرات البحرية، وحماية البنية التحتية وطرق التجارة والطاقة، ورفع القدرة على التعامل مع الأزمات قبل تحولها إلى تهديدات واسعة.

تحصين الدولة من الداخل خط الدفاع الأول في مواجهة الحروب بالوكالة والاختراق الخارجي وحين تضعف الدولة تظهر قوى موازية لها

ليست مجرد أولويات داخلية، وإنما شروط أساسية لحماية الأمن العربي والإقليمي.

منظومة مترابطة وآليات دائمة تستطيع العمل قبل الأزمة وأثناءها وبعدها.

من تنوع الشراكات إلى بناء منظومة أمن إقليمية

إذا كانت الحرب قد دفعت دول المنطقة إلى إعادة النظر في مصادر القوة والشراكات، فإن التحدي التالي يتمثل في تحويل هذا التنوع إلى منظومة أمنية قادرة على العمل، لا إلى شبكة من الاتفاقيات المنفصلة. فالمطلوب ليس زيادة عدد الشركاء بقدر ما هو بناء قدرة جماعية على التشاور، وتبادل المعلومات، والتنسيق، وإدارة الأزمات قبل تحولها إلى مواجهات مفتوحة. ومن هنا تبرز أهمية بناء مستويات متداخلة من التعاون: خليجية وعربية، وإقليمية مع الدول ذات المصالح المشتركة، ودولية مع القوى التي تمتلك قدرات دفاعية وتقنية واقتصادية متقدمة. وتأتي الترتيبات الجديدة، ومنها اتفاقية مكة للدفاع المشترك، في سياق أوسع يمكن أن يوفر للدول أدوات إضافية للردع والتنسيق وحماية المصالح.

لكن نجاح هذا المسار يتوقف على القدرة على إدارة تعدد الشراكات من دون تحويله إلى تعدد للمحاور. فتتويع العلاقات لا يعني الانتقال من الاعتماد على طرف واحد إلى الارتهان لأطراف متعددة، وإنما توسيع هامش القرار، وتوزيع المخاطر، والوصول إلى أفضل ما توفره الشراكات من دفاع وتكنولوجيا واقتصاد وأمن بحري وتعاون سياسي.

والخطوة الأهم هي الانتقال من التعاون الظرفي إلى آليات تستطيع التعامل مع الأزمات، وربط القدرات الوطنية بعضها ببعض، وتطوير الإنذار المبكر، وتنسيق الاستجابة للتهديدات التي تتجاوز حدود الدولة الواحدة. عندها فقط تتحول الشراكات من علاقات متفرقة إلى قوة إقليمية مترابطة وفاعلة.

فمفهوم الأمن الجديد لا تصنعه مظلة واحدة ولا كثرة التحالفات، وإنما منظومة متكاملة تجمع قوة الدولة، والتنسيق

الأمن الإقليمي يبدأ من داخل الدولة

لا يمكن معالجة التحديات الأمنية الجديدة من خلال الأدوات العسكرية والتحالفات الخارجية وحدها، لأن جانباً أساسياً من الأمن الإقليمي يرتبط بقدرة الدولة نفسها على حماية مؤسساتها، وفرض سيادتها، وضبط أراضيها وحدودها.

فحين تضعف الدولة، يتسع المجال أمام انتشار السلاح خارج مؤسساتها، وظهور قوى موازية لها، وتحويل أزمات الداخل إلى نقاط اختراق يمكن أن تستثمرها أطراف خارجية.

ومن هنا فإن تحصين الدولة من الداخل يمثل خط الدفاع الأول في مواجهة الحروب بالوكالة ومحاولات الاختراق الخارجي.

فالسلاح الذي يخرج عن سلطة الدولة لا يبقى شأناً داخلياً طويلاً، والجماعة التي تمتلك قوة عسكرية أو أمنية مستقلة يمكن أن تتحول إلى طرف في صراع يتجاوز حدود الدولة. وكلما تراجعت قدرة المؤسسات على فرض القانون وحماية القرار السيادي، اتسعت مساحة التدخل الخارجي وأصبح استقرار الدولة أكثر ارتباطاً بحسابات الآخرين.

ولا يقتصر الأمر على ضبط السلاح وتعزيز المؤسسات الأمنية والقضائية، بل يمتد إلى مواجهة البيئات التي تسمح بالتطرف وعدم الاستقرار. ويتطلب ذلك إلى جانب العمل الأمني، سياسات تنموية وتعليمية واجتماعية تعزز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، وتجفف مصادر التمويل والتجنيد، وتقلل قابلية المجتمعات للاختراق والاستقطاب.

ولذلك فإن إعادة بناء مؤسسات الدولة، وترسيخ سيادة القانون، وضبط مصادر القوة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي،

السلاح خارج سلطة الدولة لا يبقى شأنًا داخليًا والجماعة التي تمتلك قوة عسكرية مستقلة تتحول إلى طرف في صراع يتجاوز حدود الدولة

توسيع الشراكات الخارجية بما يضمن تنويع الخيارات وتوزيع المخاطر. وتبقى الدبلوماسية الوقائية مكتملة لهذه الأدوات، لأن الهدف ليس فقط امتلاك القدرة على مواجهة الحرب إذا وقعت، وإنما تقليص فرص وقوعها والحد من انتقالها واتساعها.

الهدف في نهاية المطاف ليس بناء منظومة تستعد للحرب المقبلة فقط، وإنما منظومة تقلل احتمالات نشوبها، وتمنع تحول الفراغات إلى مصادر تهديد، وتمنح دول المنطقة مساحة أوسع للتأثير في مسارات الأزمات. وكلما نجحت دول الخليج والدول العربية في الجمع بين قوة الدولة، والتنسيق الإقليمي، والقدرة الذاتية، والشراكات المتوازنة، انتقلت من موقع إدارة تداعيات التحولات إلى موقع المشاركة في صياغة اتجاهاتها.

فالأمن بعد الحرب لا يُقاس فقط بقدرة الدول على صد التهديد عندما يصل إليها، وإنما بقدرتها على التأثير في البيئة التي تنتج التهديد قبل أن يصل إليها. ومن هنا تبدأ المعادلة الجديدة: أن تتحول دول الخليج والعالم العربي من أطراف تتلقى نتائج التحولات الإقليمية إلى أطراف تملك القدرة والخيارات والتنسيق الذي يسمح لها بالمشاركة في تشكيل النظام الإقليمي الأكثر استقراراً الذي تريد أن تعيش فيه.

الإقليمي، وتعدد الشراكات، والقدرة على اتخاذ القرار. وكلما امتلكت دول الخليج والعالم العربي هذه المنظومة، أصبحت أقل تعرضاً لأن تُفرض عليها ترتيبات أمنية من الخارج، وأكثر قدرة على المشاركة في صياغة التوازنات التي ستحدد شكل الإقليم في المرحلة المقبلة.

الخاتمة: من إدارة التهديد إلى صناعة البيئة الأمنية

لم تُغيّر الحرب الإيرانية-الأمريكية موازين القوة في الإقليم فحسب، بل أعادت رسم معادلة الأمن والاستقرار فيه. ولذلك فإن المرحلة المقبلة لا ينبغي أن تُدار بمنطق العودة إلى الترتيبات التي سبقت الحرب، وإنما بمنطق بناء قدرة عربية وخليجية تتناسب مع بيئة أمنية أكثر تعقيداً وتنافساً وأقل قابلية للتنبؤ. ولا تبدأ دول الخليج والعالم العربي من نقطة الصفر. فقد راكمت خلال السنوات الماضية خبرة في إدارة الأزمات، ووطورت قدراتها الدفاعية، ووسعت تنسيقها الإقليمي، ونوّعت شراكاتها الدولية. لكن القيمة الحقيقية لهذه التحولات تظهر عندما تنتقل من إجراءات منفصلة إلى منظومة متكاملة تعزز الثقل والحضور، وتجعل التنسيق الإقليمي أكثر فاعلية، والشراكات الخارجية أكثر توازناً، والقدرة على الرد والاستجابة أكثر استقلالاً.

وهنا تكمن الأولوية في بناء قدرة أمنية لا تكفي باحتواء الأزمات بعد وقوعها، وإنما تعمل على استباقها، عبر الإنذار المبكر وتبادل المعلومات وربط القدرات الوطنية بالتنسيق الخليجي والعربي والشراكات الإقليمية والدولية. ويظل تنويع الشراكات في هذا الإطار وسيلة لتوسيع الخيارات وتوزيع المخاطر، لا مَدْخلاً إلى استقطاب جديد أو انتقال من محور إلى آخر.

ومن هنا يمكن ترتيب أولويات المواجهة على نحو يبدأ بتحسين الدولة ومؤسساتها وضبط مصادر القوة داخلها، ثم تعزيز قدرات الإنذار المبكر والاستباق، وتعزيز القدرات الذاتية والردع، وربط القدرات الخليجية والعربية بآليات تعاون قابلة للعمل، قبل

موقع سلطنة عمان يمنحها قوة استراتيجية ويجلب لها المخاطر الحرب تتجه لصراع مفتوح بتدخل الدول والوكلاء ومشاركة «الناتو» والجماعات المسلحة للمساندة

أصبحت الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة تتجاوز في آثارها الحدود الجغرافية للدول المتحاربة، لتفرض تداعيات مباشرة على الأمن الوطني للدول المجاورة، وعلى أمن الممرات والمضايق المائية ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد العالمي. ويبرز مضيق هرمز في هذا السياق باعتباره أحد أهم نقاط الاختناق الجيوسياسي والاقتصادي في النظام الدولي، نظراً لدوره المحوري في حركة تجارة النفط والغاز العالمية، ولارتباط أمنه باستقرار منطقة الخليج العربي وبأمن سلاسل الإمداد والطاقة الدولية. وقد أظهرت التطورات الأخيرة أن أي اضطراب في حركة الملاحة عبر المضيق يمكن أن يتحول سريعاً من أزمة أمنية إقليمية إلى أزمة اقتصادية وجيوسياسية ذات امتدادات عالمية.

د. هلال بن أحمد الحبسي

مصدر لمجموعة من المخاطر المركبة والمعقدة، تبدأ من احتمالات امتداد العمليات العسكرية إلى المجال البحري العُماني وبدخول جماعات مسلحة تحارب بالوكالة عن الدول الداعمة، ولا تنتهي عند مخاطر تعطل حركة التجارة والطاقة، أو تزايد التهديدات التي تواجه السفن والموانئ والبنية الأساسية الساحلية، بل تمتد مخاطر الحرب وتداعياتها لكل دول المنطقة.

مخاطر (الصراع المفتوح) على دول المنطقة

يبدو أن الصراع الحالي يتجه نحو حالة (الصراع المفتوح)، صراعاً تتداخل فيه الأطراف، الدول / الوكلاء / الجماعات. منذ بداية الصراع والصورة ضبابية حول الأطراف المشاركة بالصراع، حيث إن الحرب بدأت بهجوم إسرائيلي على إيران وبمشاركة معلنة من الولايات المتحدة الأمريكية، سرعان ما توسعت رقعة الصراع لتطال دول المنطقة، دول مجلس التعاون الخليجي الست، العراق، الأردن، سوريا، تركيا، واليمن، مع احتمالية توسع رقعة الصراع في أي تصعيد قادم إما بمشاركة الدول المحيطة بإيران أو الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية وبالذات دول حلف

وقد كشفت الحرب الأخيرة بين إيران والولايات المتحدة والقوى الغربية عن تحول نوعي في طبيعة المخاطر التي تحيط بالمجال البحري الخليجي؛ إذ لم تعد التهديدات مقتصرة على المواجهة العسكرية المباشرة، وإنما اتخذت أشكالاً متعددة تشمل استهداف السفن والمنشآت المرتبطة بالطاقة، والتهديد باستخدام الأغنام البحرية، وتقييد حركة السفن التجارية، وارتفاع تكاليف التأمين والنقل، فضلاً عن احتمالات توسع دائرة الصراع لتشمل مناطق أخرى من الخليج وبحر عُمان والبحر الأحمر وباب المندب، وقد أدى ذلك إلى انخفاض ملموس في حركة السفن عبر هرمز، الأمر الذي يؤكد هشاشة منظومة الأمن البحري أمام الصراعات الجيوسياسية الكبرى.

وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة بالنسبة إلى سلطنة عُمان بحكم موقعها الجغرافي والاستراتيجي المشرف على بحر عُمان والجزء الجنوبي من مضيق هرمز، وبحكم ارتباط أمنها الوطني والاقتصادي باستقرار البيئة البحرية المحيطة بها. فالموقع العُماني الذي يمثل في الظروف الاعتيادية ميزة استراتيجية واقتصادية، يمكن أن يتحول في ظل تصاعد الصراع الإقليمي إلى



رغم تحلي عمان بالحياد إلا أن موقعها جعلها طرفاً في الصراع وتسعى أطراف الحرب جرّها لتدمير أجنداتهم وفرض واقع جديد لهرمز

الصراع المفتوح يصعب التكهّن بمساره وبتبعاته، لذا ترتفع مؤشرات مخاطر الصراع بالذات على دول مجلس التعاون الخليجي. حيث تعلن هذه الدول موقفها الحيادي من الصراع، في حين هي أكثر الدول تأثراً بالصراع المباشر وغير المباشر، حيث تعرضت دول الخليج لأكثر الهجمات الانتقامية من إيران، بنفس الوقت هي أكثر الأطراف تضرراً من التبعات الاقتصادية للحرب جراء إغلاق الممرات المائية أمام حركة الملاحة والتجارة وكذلك الضرر المباشر جراء هجمات الانتقام الإيرانية التي ألحقت المنشآت الاقتصادية ومنها منشآت إنتاج الطاقة التي تشكل عصب الاقتصاد لدول الخليج العربية.

مخاطر الصراع المفتوح تتأزم أكثر ويصعب احتوائه عند دخول الجماعات المسلحة لخط الصراع، حيث إن المناوشات العسكرية

الناو وأيضاً دخول الوكلاء من الجماعات المسلحة كأطراف مساندة أو نقاط متقدمة لما وراء الحدود. الصراع مفتوح لدخول دول جديدة على طريفي الصراع، بنفس الوقت أن الصراع لا تلوح له في الأفق نهاية معلومة، لا زالت المناوشات العسكرية والاستفزازات والقصف المتبادل مستمرا، لذا يتجه الصراع نحو أمد مفتوح زمنياً وجغرافياً. بذلك تجاوزت مفهوم الحرب الثنائية المباشرة بين أطراف النزاع الأساسية لتتخطى ذلك إلى أزمة إقليمية مركبة تتداخل فيها الأبعاد العسكرية والأمنية والاقتصادية والجيوسياسية، وتكتسب هذه الحرب خطورتها الاستثنائية من وقوعها في بيئة جغرافية ذات موقع استراتيجي شديد الحساسية لجميع دول العالم، لارتباطها بمسارات التجارة الدولية وعلى الأخص تجارة الطاقة.

السيناريو الأخطر إغلاق هرمز وباب المندب معاً ما يسبب اضطرابات متزامنة للتجارة وعرقلة إمدادات الطاقة ويحدث أزمة مزدوجة لدول الخليج

والجغرافية، لكنه يصبح غير قابل للاستخدام التجاري الطبيعي لأسباب متعددة: كالخوف من تعرض السفن لهجمات انتقامية من الجانب الإيراني التي تهدد باستهداف أي سفينة لا تلتزم بضوابط الحظر الإيراني للملاحة بممر مضيق هرمز وكذلك الأمر بمضيق باب المندب حيث يخضع لتهديدات الاستهداف من قبل جماعة الحوثيين اليمنية. الأمر الذي يُعقد المسألة أمام الملاحة البحرية بارتفاع مخاطر الهجمات وانعكاس ذلك على ارتفاع تكاليف التأمين على الشحن البحري ورفض شركات النقل البحري بالدخول في الملاحة بمناطق النزاع، ناهيك عن التأخر في تسليم الشحنات والبضائع جراء تغيير المسارات ونقص السفن المتاحة وزيادة كلفة الوقود واضطراب الحركة في الموانئ البحرية، وهذا النوع من الإغلاق قد يكون أكثر استدامة وأقل تكلفة عسكرياً من الإغلاق الرسمي للمضيق.

انعكاس ذلك يترتب عليه إرباك الدورة الاقتصادية لاقتصاديات دول المنطقة، وتعطل الحركة التشغيلية للمنشآت الاقتصادية، وتعطل سلاسل الإمداد وإرباك شديد في حركة الشحن والتراخيص التي تعتمد عليها اقتصاديات دول الخليج، وتأثر القطاع السياحي والمرافق والمنشآت السياحية. هذا التأثير له انعكاس مباشر وطويل الأمد على عدة مؤشرات في الاقتصاد الكلي، كالاستثمار الأجنبي وأسواق المال والتضخم الاقتصادي وارتفاع مباشر لتكاليف التأمين والنقل، والاستنزاف المباشر للإنفاق الحكومي الذي تضاعف بفعل فاتورة التكاليف العسكرية وأيضاً دعم الاقتصاد للحفاظ على التوازن الاقتصادي بسبب الظروف الاستثنائية بحيث تُجبر الحكومات للتدخل أما بضخ أموال لدعم الاقتصاد أو الإعفاء من الضرائب والرسوم لتخفيف الضغط عن المنشآت الاقتصادية.

دعايات (حرب المضائق) على الأمن الوطني العماني

الحرب لا تستثني أحداً بخاصة في الجوار الجغرافي، سياسة الحياد والنأي بالنفس بعيداً عن مسببات الصراع لا تكفي، شرارة الحرب تمتد لتصيب الجوار الجغرافي، حتى لو لم يكن

مع جماعات مسلحة غير نظامية، أمر معقد عسكرياً على الجيوش النظامية، وكذلك صعوبة احتوائها سياسياً، نظراً لتعدد مرجعياتها ومن يقف وراءها. كذلك قدرتها على مرونة المناورة وتغيير موقعها الجغرافي يزيد من صعوبة التعامل معها على الصعيد العسكري والأمني والسياسي أيضاً. وما يشهده واقع الصراع الحالي ينذر بتعدد الجبهات والأطراف المشتركة بالحرب وتداخل المصالح والأهداف مما يعقد من طبيعة الصراع الحالي، حيث شهد الصراع دخول جماعات مسلحة خارج القانون وتنظيمات محظورة عالمياً في خط الصراع، مثل الجماعات المسلحة بالعراق واليمن وربما تتسع رقعة الصراع لاحقاً لتشمل دول إقليمية أخرى وجبهات مفتوحة على أكثر من موقع جغرافي ومزيد من الجماعات المسلحة. والأخطر من ذلك حين تنتهي الحرب بهزيمة النظام السياسي في إيران، مما يُنذر بانفلات أمني غير مسبوق وظهور جماعات مسلحة متعددة تتبع عرقيات ومذاهب وديانات وقوميات مختلفة داخل إيران، مما يصعب احتواءها بحيث كل طرف له أهدافه وغاياته المختلفة.

مخاطر الصراع على الممرات المائية وانعكاسها على دول المنطقة

السيناريو الأخطر في الصراع الحالي: إغلاق المضائق المائية (هرمز/ باب المندب) في آن واحد أو عرقلة الملاحة البحرية فيهما، وهذا الذي يحدث حالياً في الوقت الراهن. الأمر الذي تسبب في حدوث اضطراب متزامن في التجارة الدولية بعرقلة إمدادات الطاقة، وأزمة مزدوجة على دول الخليج العربية التي تعتمد اقتصاداتها على الإمداد اللوجستي عبر البحار مروراً بمضائق (هرمز / باب المندب).

هذا السيناريو لا يعني بالضرورة إغلاقاً قانونياً أو عسكرياً كاملاً للمضيقين؛ يكفي أن تصبح الملاحة فيهما مرتفعة المخاطر إلى درجة تجعل شركات النقل تؤثر السلامة على الربحية، وهنا تظهر ظاهرة يمكن تسميتها: الإغلاق الاقتصادي دون الإغلاق الجغرافي. أي أن المضيق يظل مفتوحاً من الناحية القانونية

الحرب لا تستثني أحدًا في الجوار وسياسة الحياد والنأي عن الصراع لا تكفي فشرارة الحرب تمتد لتصيب الجوار حتى لو لم يكن طرفًا

وقبلية موقوتة تنفجر بأي لحظة لتخلف دمارًا بيئيًا وتبعات اقتصادية كبيرة. فالدولة التي تقع على طريق بحري استراتيجي لا تستطيع النظر إلى ذلك الطريق باعتباره مجرد ممر تجاري؛ لذا يصبح جزءاً من أمنها الوطني نتيجة تعرضها للمخاطر البيئية وأيضاً وقوع تلك المضائق والممرات في قلب الصراع وقد تستخدم كسلاح في يد المتصارعين (سلاح الجغرافيا).

وفي الحالة العُمانية، يمكن التمييز بين ثلاثة نطاقات بحرية لها تماس مباشر للأمن الوطني العماني، ولها تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي وأيضاً التأثير البيئي على جغرافية السلطنة مضيق هرمز وبحر عُمان؛ وهو النطاق الأكثر تماساً في الأمن الوطني لسلطنة عمان، بحكم أن معظم الرقعة الجغرافية للمضيق وبحر عمان هي مياه إقليمية للسلطنة.

بحر العرب وخليج عدن؛ وهو النطاق الذي يربط عُمان بالمحيط الهندي والقارة الإفريقية وصولاً للعالم الغربي. مضيق باب المندب والبحر الأحمر؛ وهو بعيد نسبياً، لكنه مهم في خطوط التجارة والطاقة وسلاسل الإمداد الذي يربط قارتي أوروبا وآسيا.

ومن ثم فإن الأمن البحري لسلطنة عُمان لا يمكن فصله عن النطاقات الثلاثة كونها تشكل النافذة البحرية للسلطنة مع العالم الخارجي في تواصلها التجاري والملاحي.

وهنا يمكننا تحليل المخاطر المتعددة التي تواجه سلطنة عمان من خلال أربعة مستويات مترابطة المستوى الجيوسياسي: تتمتع سلطنة عمان بموقع جغرافي استراتيجي، يمنحها قوة استثنائية، فهي تطل على بحر عمان وبحر العرب وكذلك تشرف على النصف الجنوبي لأهم ممر مائي عالمي «مضيق هرمز»، وبنفس الوقت هذا الموقع جعلها تقترب جغرافياً من ساحات صراع متعدد الجبهات ومفتوح الأمد تشمل إيران واليمن والعراق والخليج العربي.

طرفاً فيها. ذلك أن طبيعة الصراع الحالي كونه صراعاً مفتوحاً، بدخول أطراف متنازعة متعددة ودخول جماعات مسلحة للعمل بالوكالة عن أطراف الصراع، يتسبب في صعوبة التكهّن بمآلات الصراع ومساراته التي تطل المحيط الجغرافي ككل. وهذا ما حدث في الصراع الحالي؛ إذ تعرضت سلطنة عمان لهجمات بالطائرات المسيّرة وهي ليست طرفاً بالصراع، في حين لم يتبن أي طرف مسؤوليته عن الهجمات، وصعوبة تحديد الجهة المسؤولة نظراً لتعدد الجبهات وأيضاً دخول الجماعات المسلحة في الحرب بالوكالة، الأمر الذي أوجد مساحة للغموض حول بعض الأحداث. كذلك تعرض المياه الإقليمية العمانية بمضيق هرمز لمخاطر الألغام البحرية وهي نتيجة لتشابك الصراع وتحوله إلى صراع على الممرات المائية.

والحدث الأهم في تأثيرات الصراع على عمان كان بحادثة التسرب النفطي من الناقله كارولين بيزنجي التي جنحت في المياه الإقليمية لسلطنة عمان قبالة جزر الحلانيات بمحافظة ظفار بعد تعرضها لانفجار لغم بحري قبالة السواحل اليمنية في وقت سابق وجرفت الرياح ل قبالة السواحل العمانية، حيث أعلنت المنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة، في بيان لها؛ أن النفط ينجرّف قبالة الساحل الشرقي للسلطنة، ونوهت إلى أن النفط يتسرب منذ فترة من الناقله، مؤكدة أن الرياح الموسمية حالت دون الوصول إلى السفينة وأخرت عمليات الإنقاذ مما وسّع من بقعة التسرب النفطي لتخلف دماراً بيئياً واسعاً في المياه البحرية العمانية ووصولها للشواطئ العمانية. تداعيات الحدث مؤلمة بيئياً واقتصادياً، ناهيك عن المجهود الكبير لاحتواء الحادثة الذي تطلب أعباءً مالية وفنية ولوجستية كبيرة. بنفس الوقت صعوبة تحديد مسؤولية الحادث والتبعات القانونية للسفينة وملاكها بحكم ضبابية الأمر وتداخل مسؤولياته بسبب الحرب الحالية.

من ذلك تظهر لنا أهمية المضائق والممرات المائية في أنها تحول الجغرافيا إلى قوة سياسية، وبذات الوقت تتحول إلى نقمة بيئية

يتجاوز الصراع مفهوم الحرب الثنائية المباشرة إلى أزمة إقليمية مركبة تتداخل فيها الأبعاد العسكرية والأمنية والاقتصادية والجيوسياسية

الاستقرار السياسي وتعطل خطوط الملاحة وسلاسل الإمداد التي تمر عبر مضيق هرمز تؤثر سلباً بشكل مباشر عليها، حيث تتأثر الأنشطة الاقتصادية المختلفة من الإنتاج وأنشطة التحويل وتجارة الترانزيت والسياحة وهذه أنشطة مهمة ومحرك أساسي في اقتصاديات دول الخليج العربية. وعمان ليست استثناءً عن شقيقاتها دول الخليج الأخرى، فالاقتصاد العماني مرتبط مباشرة باقتصاديات الدول الخليجية، لذلك انعكاسات الحالة الاقتصادية لدول الخليج تظهر بشكل مباشر ومؤثر على الاقتصاد العماني.

المستوى البيئي: حادثة السفينة كارولين بيزنجي ليست الوحيدة التي ألفت بضررها البيئي على البحار العمانية، فقد سبقها عدد من حوادث السفن، ففي مايو 2026م، غرقت سفينة شحن ترفع علم الهند أثناء إبحارها من الصومال إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يشتبه بإصابتها بهجوم نفذ بطائرات مسيرة أو صواريخ، وبذل رجال خفر السواحل العماني جهوداً لإنقاذ (14) بحاراً على متن السفينة في حين غرقت كامل الحمولة من المواشي الحية قبالة المياه الإقليمية لعمان، وفي يوليو 2026م، تعرضت ناقلتان في الممر الجنوبي لمضيق هرمز هما (معباسا) و (الباهية) للاستهداف بصاروخين جوالين مما أسفر عن حرائق في السفينتين. ناهيك عن الألغام البحرية الطائشة التي تتقاذفها مياه البحر، حيث تمثل الألغام أحد أخطر أدوات تعطيل الملاحة البحرية.

وهنا تكمن الخطورة الاستراتيجية: الموقع الذي يمنح عمان قوة استراتيجية استثنائية، هو ذاته من يجلب لها المخاطر الأمنية والعسكرية ويدخلها في أحداث الصراع كامتداد طبيعي لتداعياته وبخاصة مع تطور الصراع ليشمل سلاح الجغرافيا مثل ما تصرف به إيران مؤخراً، والتهديد المتكرر الذي أطلقه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «لتفجير عمان» إذا هي وافقت إيران على تطبيق رسوم مرور للناقلات عبر مضيق هرمز.

رغم تحلي السياسة العمانية بالحياد والنأي عن النفس، إلا أن الموقع الجغرافي جعل منها طرفاً في الصراع الحالي، حيث تسعى أطراف الحرب إلى جر الجانب العماني لجانبه، الإيرانيون يسعون للاتفاق مع عُمان لتمير أجنداتهم في فرض واقع جديد لمضيق هرمز، والطرف الآخر، الغرب ودول الخليج العربية يرون أن الموقف السياسي لعمان يجب أن يكون في جانبهم ليخدم موقفهم السياسي في قضية العبور بمضيق هرمز.

المستوى الأمني والعسكري: أثبتت الحروب الحديثة أن الحرب لا تقتصر على الجوانب العسكرية، حيث برزت في الصراع الحالي سلاح الجغرافيا، عندما تصرفت إيران على نحو جديد باختطاف الملاحة البحرية في مضيق هرمز ومحاولة فرض ابتزاز سياسي عبر قضية الملاحة البحرية في مضيق هرمز. الأمر الذي يعقد الأمر على الموقف العماني كون عمان مشاطئة للمضيق ولها حدود مناصفة للمياه الإقليمية في الممر الملاحي للمضيق. علاوة على التصرفات الإيرانية باستهداف السفن التجارية والتهديد بقطع الكابلات البحرية، حيث تحول الصراع من الجانب العسكري ليستخدم الجغرافيا والاقتصاد أدوات للصراع، بالتالي وجود عمان طرفاً في النزاع الحالي بسبب موقعها الجغرافي وحقوقها في المياه الإقليمية لأهم ممر مائي دولي.

المستوى الاقتصادي: تعتمد اقتصادات دول الخليج العربية كلية على الاقتصاد المتبادل، الاستيراد والتصدير، اقتصاداتها تعتمد على الحركة المباشرة مع اقتصاديات العالم، لذا حالة عدم

تحديات الميليشيات المسلحة ودورها في التصعيد الإقليمي

٣٤ فصيلاً عراقياً متحالفًا مع الحرس الثوري الإيراني وتشارك في شبكات اقتصادية موازية

تُشكل الميليشيات المسلحة أحد أبرز التحديات الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تتجاوز كونها فاعلاً محلياً لتصبح أداة رئيسية من أدوات الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس المسؤول عن العمليات الخارجية في التصعيد الإقليمي والحروب بالوكالة. تنتشر هذه الجماعات برعاية ودعم عسكري ولوجستي في مجال المعلومات الاستخبارية ونشر صناعة الصواريخ والطائرات المسيّرة وبناء القواعد والأنفاق بهدف نشر الفوضى الأمنية لتقويض الدول الوضعية التي يعتبرها آية الله خميني دولا غير شرعية ويدعو لنشر نموذج ولاية الفقيه في مختلف دول العالم، وبصورة خاصة في دول مثل العراق ولبنان واليمن، بالاستفادة من ضعف الدولة والفراغات الأمنية والدعم الخارجي.

د. غازي فيصل حسين

التحديات العسكرية والأمنية غير التقليدية

تعتمد هذه الجماعات والحركات المسلحة التي تصنف في الأمم المتحدة بوصفها تنظيمات إرهابية، على نشر حروب العصابات والمسيّرات والصواريخ والهجمات غير المتماثلة، مما يرهق الجيوش النظامية. كما تستغل الانقسامات العرقية والطائفية والقبلية، فتتحول إلى مصدر عنف موازٍ أو تطهير جماعي، يغذي بدوره الجماعات المتطرفة، مما يعد تدخلاً سافراً لولاية الفقيه الإيرانية والميليشيات المسلحة التي تعد أدوات خطيرة للتدخل في الشؤون السيادية للدول وانتهاك خطير للمادة (2) فقرة (4) من ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد على أهمية عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية والالتزام بالجهود الدبلوماسية لحل النزاعات بين الدول.

البعد الاقتصادي والاجتماعي

تسيطر الميليشيات على شبكات الجريمة المنظمة لتهريب الموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية كالنفط والسلاح وشبكات تبييض الأموال والمخدرات وتجارة البشر، مما يعطل بناء

التحديات الرئيسية التي تفرضها الميليشيات

تحول الميليشيات إلى قوى موازية أو فوق الدولة، تسيطر على مناطق أو موارد أو قرارات أمنية وسياسية. في العراق، يعمل الحشد الشعبي بجانب «المقاومة الإسلامية» تحت غطاء رسمي جزئياً لكنه عملياً يحتفظ بولاءات خارجية وتنسيق على مستويات متعددة مع قيادة فيلق القدس للعمليات الخارجية وبإشراف مباشر من جنرالات الحرس الثوري المنتشرين في 12 قاعدة عسكرية، خارج سلطة الحكومة والأجهزة الأمنية ويمارس نفوذاً يتجاوز الحكومة. وفي لبنان، يفرض حزب الله الذي تأسس عام 1982م، إيقاعه على السياسة الخارجية والداخلية والأمن وقاد لبنان إلى حروب عبثية مدمرة تحت إمرة جنرالات الحرس الثوري الإيراني. أما في اليمن، فيسيطر الحوثيون منذ الانقلاب المشؤوم على السلطة الشرعية الدستورية عام 2014م، على مناطق واسعة ويستخدمون قدراتهم الصاروخية والمسيّرة بشكل مستقل لتهديد الأمن والاستقرار الإقليمي والتدخل في الشؤون السيادية للدول وتمزيق وحدة الشعب اليمني ونشر الحروب المدمرة. هذا النموذج يحول الدولة إلى رهينة لتوازنات السلاح وهيمنة جنرالات الحرس الثوري الإيراني والتحالفات العابرة للحدود.



أمن المنطقة يتطلب استراتيجية عربية بـ ٣ مسارات: منع استخدام أراضي الدول في الهجمات واحتكار الدولة للقوة وبناء منظومة أمن جماعي

من النظام الفاشي الاستبدادي لبشار الأسد، كما شنت هجمات صاروخية على المخابرات العراقية ومنزل الكاظمي رئيس الوزراء العراقي كما قصفت السفارة الأمريكية في بغداد والقواعد الأمريكية في العراق وسورية بأكثر من 600 هجوم صاروخي وقصفت إقليم كردستان بـ 800 هجوم بالصواريخ والطائرات المسيرة، مما رفع مستوى التوتر الإقليمي وحول الأراضي العراقية إلى منصة إطلاق. كما استمر الحوثيون باستهداف الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب، مهددين التجارة العالمية، بجانب الاستمرار في قصف المراكز والمؤسسات الحيوية بالصواريخ والطائرات المسيرة في المملكة العربية السعودية.

المؤسسات الرسمية ويفاقم الفقر والفساد والتخلف وانتشار الأوبئة وإهمال الخدمات والزراعة والصناعة وانعدام مشاريع التنمية. كما تجعل نزاع السلاح أو الاندماج في المجتمع ومؤسسات الدولة أمراً بالغ الصعوبة بسبب المصالح الاقتصادية وما تملكه من ثروات غير مشروعة والولاءات الأيديولوجية والدينية والطائفية.

دور الميليشيات في تصعيد النزاعات والحروب الإقليمية

شنت فصائل عراقية موالية لإيران هجمات عابرة للحدود بطائرات مسيرة وصواريخ على منشآت حيوية في السعودية والكويت والإمارات والبحرين والأردن، وشاركت بجانب حزب الله في جنوب لبنان وفي القمع الوحشي ضد الشعب السوري ومعاناته

يعمل الحشد الشعبي تحت غطاء رسمي وولاءات خارجية وتنسيق المستويات مع متعدد فيلق القدس والحرس الثوري في ١٢ قاعدة عسكرية

العراق حلقة وصل بين التهديدات الإقليمية

يمثل العراق حلقة مركزية في هذه المعادلة، لأن وجود فصائل مسلحة تعمل خارج سلطة الدولة يتيح استخدام أراضيها منصة للهجمات أو ممرًا للسلاح والتهريب نحو دول الجوار. ويمتد أثر ذلك إلى الأردن عبر الحدود والطرق البرية وشبكات نقل السلاح، كما يضعف ثقة المحيط العربي بقدرة الدولة العراقية على ضبط أراضيها.

لذلك، فإن تنظيم وضع الفصائل المسلحة داخل العراق ليس مطلباً سيادياً عراقياً فحسب، بل شرطاً لحماية الخليج العربي والأردن. كما أن استمرار الهجمات يهدد علاقات العراق بمحيطه العربي ويختبر قدرة حكومته على حصر قرار الحرب والسلام بيد مؤسساتها.

الخليج العربي في مواجهة تهديدات متعددة المسارات

يتعرض الأمن الخليجي لضغوط تستهدف منشآت الطاقة والموانئ والمطارات والممرات البحرية. ولا تقتصر الخسائر المحتملة على الأضرار المباشرة، بل تشمل تعطيل التجارة وتهديد أمن الطاقة ورفع كلفة النقل والتأمين وإرباك الأسواق الدولية.

ويفرض تعدد مصادر التهديد بناء دفاعات متكاملة تجمع بين حماية المجالين الجوي والبحري، وتأمين المنشآت الحيوية، وتبادل المعلومات مع الأردن والدول العربية. وبذلك، تصبح حماية الخليج مرتبطة أيضاً بأمن الملاحة في مضيق هرمز وباب المندب وباستقرار الدول التي تمر عبرها شبكات التهريب والإمداد.

الترباط بين الأمن الخليجي والأردني

تجعل الميليشيات العابرة للحدود الفصل بين أمن الخليج العربي والأردن أمراً صعباً. فشبكات التهريب ونقل السلاح قد تمتد عبر أكثر من دولة، بينما يفتح عدم الاستقرار في أي حلقة من حلقات المنطقة مساحات جديدة للتسلل والتمدد.

الآفاق والتحديات المستقبلية للأمن الإقليمي

تواجه منطقة الشرق الأوسط ضغوطاً متزايدة لنزع سلاح الميليشيات، كما في محاولات العراق أو النقاشات حول حزب الله اللبناني، مدفوعة بتغيرات استراتيجية بعد إضعاف بعض الشبكات الإيرانية وسقوط نظام بشار الأسد الاستبدادي. غير أن النجاح محدود بسبب الولاءات الخارجية والمصالح الاقتصادية والمقاومة الداخلية. الحلول تتطلب تعزيز مؤسسات الدولة، معالجة الأسباب الجذرية كالفسق والتهميش وثقافة التمييز الطائفي والديني، وتنسيقاً إقليمياً ودولياً يتجاوز دعم الوكلاء، مع إدراك أن الإبقاء على الميليشيات يطيل أمد عدم الاستقرار ويهدد الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء. الظاهرة ليست ثابتة؛ فهي تتطور مع موازين القوى الإقليمية وتطور تكنولوجيا المسيرات مما يستدعي مقاربات متعددة الأبعاد تركز على بناء الدولة لا مجرد المواجهة العسكرية.

انهيار قواعد النظام الإقليمي وتوسيع مجال التهديد

لم تعد الميليشيات العابرة للحدود أدوات محلية في صراعات داخلية، بل تحولت إلى بنية إقليمية لحروب الوكلاء، تُستخدم لتجاوز الحدود وإضعاف مؤسسات الدولة وتهديد أمن الخليج العربي والأردن. وتزداد خطورتها كلما عجزت الدول عن ضبط أراضيها وحصر قرار استخدام القوة بيد مؤسساتها، إذ تتيح هذه الثغرات تحويل العراق واليمن ومناطق أخرى إلى ساحات لاستهداف المنشآت الحيوية والممرات التجارية وفرض ضغوط أمنية وسياسية على دول الجوار.

لذلك، لا تكمن المشكلة في الهجمات المنفردة وحدها، بل في منظومة عابرة للحدود تربط أمن الخليج العربي والأردن بقدرة الدول العربية على استعادة سيادتها ومنع استخدام أراضيها لتنفيذ أجناسات خارجية. وقد تجلّى ذلك في الهجمات التي تعرضت لها دول مجلس التعاون الخليجي والأردن، والتي أدانتها هذه الدول، مؤكدة حقها في الرد على مصادر النار في الدفاع عن أراضيها وفقاً للقانون الدولي وللمادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة.

تنشر الجماعات المسلحة حروب العصابات والمسيرات والصواريخ والهجمات غير المتماثلة مما يرهق الجيوش النظامية

احتكارها للقوة، وبناء منظومة أمن جماعي قادرة على مواجهة التهديدات الجوية والبحرية وشبكات التهريب والتمويل. فاستقرار المنطقة لن يتحقق بمجرد اعتراض الهجمات بعد وقوعها، بل بتفكيك البنية التي تسمح للمليشيات بالعمل خارج سلطة الدولة وتحويل حروب الوكالة إلى تهديد دائم للأمن العربي.

تحديات المليشيات المسلحة: بين المواجهة وسياسات الاحتواء

في العراق، دمجت قوات الحشد الشعبي رسمياً في هيكل الدولة منذ قانون 2016م، وأصبحت تتلقى تمويلاً كبيراً من الموازنة، تجاوز 3 مليارات دولار سنوياً. لكن 34 فصيلاً مسلحاً بقيت مرتبطة بإيران بسبب تحالفها الاستراتيجي مع الحرس الثوري الإيراني وتحت قيادة الجنرال قاني، لذا ظلت تحتفظ باستقلالية عملياتية وولاءات خارجية، وتشارك في شبكات اقتصادية موازية كتهريب وقود ونفط، مناقصات، شركات واجهة. لقد سعت الحكومات المتعاقبة إلى تعزيز السيطرة عبر لجان وخطط لإدماج الأسلحة تحت قيادة الدولة، مع ضغوط أمريكية مستمرة لخفض قدرات الفصائل غير المندمجة.

ظهرت مبادرات تبنت مشروعاً لتسليم السلاح الثقيل خارج إطار الدولة، وإغلاق المكاتب غير القانونية، وربط بعض المساعدات أو الاستثمارات بذلك ولغاية 30 سبتمبر 2026م. النتائج مازالت جزئية: بعض الفصائل أعلنت استعداداً أو خطوات رمزية، بينما رفضت أخرى، مثل: كتائب حزب الله والنجباء وفرض شروط تربط نزع السلاح بانسحاب القوات الأجنبية. التمويل الخارجي تقلص نسبياً بعد ضربات على شبكات إيرانية وفقدان ممرات سورية، لكن الاعتماد على الموازنة العراقية والشبكات المحلية استمر.

كما بقي حزب الله اللبناني قوة موازية للدولة رغم الاندماج السياسي والاجتماعي. والضغوط الإسرائيلية والأمريكية والانهايار الاقتصادي، إلى جانب خسائر عسكرية وفقدان الممر السوري، أضعفت قدرته، ودفعته نحو التزامات (ولو غير

ولهذا، فإن معالجة التهديدات بصورة منفصلة تترك ثغرات تستغلها المليشيات. والمطلوب تصور أمني مشترك يربط بين حماية الخليج العربي، وضبط الحدود الأردنية، ودعم العراق في فرض سلطته، وتأمين الممرات البرية والبحرية التي تصل بين هذه الدول.

الأمن العربي الجماعي كاستجابة للتهديد العابر للحدود

يتطلب التصدي لهذه الظاهرة تعاوناً عملياً يتجاوز التضامن السياسي، من خلال تبادل المعلومات، وتنسيق الدفاع الجوي والبحري، ومراقبة الحدود، وتعقب التمويل ونقل السلاح، وحماية المنشآت الحيوية والممرات التجارية.

كما ينبغي تعزيز التعاون بين الخليج والأردن والعراق، لأن معالجة التهديد في دولة واحدة لا تكفي إذا ظلت المليشيات قادرة على نقل عملياتها أو إمداداتها عبر دولة أخرى. ويجب أن يستند هذا التعاون إلى قاعدة واضحة: لا يجوز استخدام أراضي دولة عربية للاعتداء على دولة عربية أخرى.

لذا لا يمكن الحد من خطر المليشيات من دون استعادة الدولة احتكار السلاح وقرار الحرب والسلم. فوجود قوى مسلحة موازية للمؤسسات الرسمية يتيح تجاوز الحدود والقرارات الحكومية، ويجعل منع الهجمات أو تحديد المسؤولية عنها أكثر صعوبة.

ومن هنا، فإن دعم مؤسسات الدولة في العراق واليمن وسائر الدول المتأثرة بالمليشيات يمثل استثماراً مباشراً في أمن الخليج العربي والأردن. ويشمل ذلك الدعم السياسي والاقتصادي والأمني، إلى جانب الضغط على الجهات التي تمول هذه الجماعات أو تسلحها أو تستخدمها في حروب الوكالة.

وعليه، تتطلب حماية الخليج والأردن استراتيجية عربية متكاملة تقوم على ثلاثة مسارات: منع استخدام الأراضي العربية في الهجمات العابرة للحدود، دعم الدول في استعادة

عدم نزع سلاح الميليشيات بسبب ولاءات خارجية ومقاومة داخلية والحل في تعزيز مؤسسات الدولة وتنسيق إقليمي ودولي يتجاوز دعم الوكلاء

والطاقة.

الأولوية القصوى: الأمن والسيادة، مما يتطلب التنسيق مع الحكومات لنزع/إدماج سلاح الميليشيات تحت رقابة الدولة، وتوجيه ضربات محدودة مستهدفة القدرات الهجومية عند الضرورة، وتعزيز الدفاعات الجوية والبحرية المشتركة. بجانب توجيه عقوبات مالية مستهدفة، تعاون استخباراتي للملاحقة التهريب والتمويل، ومراقبة الحدود والموانئ. والتنسيق لدعم الجيوش النظامية والاقتصاد الرسمي لمنع شبكات ومافيات الاقتصاد الموازي.

كما تلعب الدبلوماسية الإقليمية دوراً حيوياً من خلال تأسيس منظمات أمنية مشتركة، والاتفاق على آليات إنذار مبكر، واتفاقيات لعدم الاعتداء أو عدم استخدام الأراضي للعدوان على دول الجوار. وبناء شراكات مع الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي وآسيا لحماية الملاحة البحرية في البحار والمحيطات والممرات والمضايق البحرية طبقاً للقانون الدولي للبحار وميثاق الأمم المتحدة، وربط المساعدات بالتقدم في احتكار الدولة للسلاح.

إن النجاح يعتمد على إرادة سياسية محلية قوية مدعومة بضغط إقليمي ودولي متسق، وعلى إدراك أن الميليشيات تزدهر في فراغ الدولة والفساد. تثبيت الاستقرار يتطلب تحويل هذه الجماعات من فاعلين موازيين إلى عناصر خاضعة أو مهمشة، مع بناء بدائل مؤسسية واقتصادية حقيقية. مما يقلل من مخاطر التصعيد المستقبلي ويحمي الممرات التجارية الحيوية للاقتصاد العالمي والإقليمي.

مكملة) بنزع السلاح في إطار اتفاقات وقف إطلاق نار. التمويل الإيراني استمر بتقديرات تتراوح بين مئات الملايين سنوياً عبر شبكات معقدة، لكن الرقابة والعقوبات جعلته أصعب.

واعتمد الحوثيون في اليمن على مزيج من الدعم الإيراني في مجال التسليح والدعم اللوجستي والتقني المتطورة بجانب الجباية المحلية والتهريب. لذا ركز التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات على الضربات العسكرية والدعم السياسي والاقتصادي للحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، مع محاولات سياسية لاحتواء النفوذ الحوثي. ودفعت الهجمات على الملاحة في البحر الأحمر إلى عمليات دولية لاعتراض الإمدادات التي تدعم استمرار الحروب الحوثية.

وركزت دول الخليج العربي على الاحتواء الخارجي، عبر تعزيز الدفاعات الجوية والصاروخية، والمشاركة في عمليات أمنية بحرية، بجانب فرض عقوبات اقتصادية ومراقبة شبكات التمويل والتهريب، واعتماد دبلوماسية مشروطة مع العراق ومطالبته الحكومة بوقف الهجمات من أراضيه. بعض الدول اتخذت إجراءات أمنية داخلية ضد خلايا مرتبطة بإيران ولاية الفقيه والحرس، وفي حالات محدودة نفذت ضربات أو ضغوطاً على مواقع وقواعد للميليشيات وجنرالات الحرس الثوري الإيراني في العراق. الهدف الأساسي منع تحويل أراضيهما أو جوارها إلى ساحات حروب، مع الحفاظ على استقرار الممرات التجارية في مضيق هرمز وباب المندب.

بشكل عام، نجحت الحكومات جزئياً في احتواء الأذى المباشر عبر الاندماج الرسمي والضغط الخارجي، لكن الفشل في قطع التمويل الخارجي بالكامل المستمر عبر شبكات التهريب والعملات والشركات الوهمية واستعادة احتكار السلاح مما أدى إلى استمرار خطر الحروب الإقليمية بالوكالة. إن اعتماد موازنة الفصائل في العراق تحديداً على موازنة الدولة، جعل الفصائل جزءاً من الاقتصاد السياسي للدولة، مما يستوجب تبني دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة الأردنية الهاشمية لسياسات تضمن مواجهة التحديات الأمنية واستقرار المنطقة، وضمان التجارة وأمن الممرات

تحديات ما بعد الحرب على إيراني: خطورة التصعيد والانفلات النووي مخاوف من انتشار التقنيات النووية في المنطقة ما يتطلب المواجهة بتحريك جماعي وأدوات مدمجة

شهدت منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الأمريكية / الإسرائيلية تحولاً جوهرياً في طبيعة التهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية، فقد خلّفت المواجهة العسكرية آثاراً متشعبة تجاوزت حدود الصراع التقليدي بين دولتين، فتحوّلت إلى منظومة عدم استقرار تشمل تنامي دور الميليشيات المسلحة، وتصاعد التوترات الإقليمية، وازدياد القلق الدولي من انتشار القدرات النووية والخوف أن يتحول الاستخدام السلمي للطاقة النووية إلى استخدام عسكري. وأمام هذا المشهد، تتشابك تحديات فورية واستراتيجية تبدأ بتعقّد منظومة الأمن الإقليمي وارتفاع احتمالات الحروب بالوكالة، إلى خطر الانفلات النووي ووقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات غير مسؤولة.

أ.د. يسري أبو شادي

القوى الإقليمية أو إضعاف خصومها، بما أدى لتوسيع رقعة الاشتباكات وزيادة تعقيد خطوط التماس.

- تقويض السيادة والأمن الداخلي: تحولت دول صغيرة ومتوسطة إلى ساحات لصراعات النفوذ الخارجي، مما زاد احتمالات اضطراب أمنها الداخلي وهدد استقرارها السياسي والاقتصادي.

- تزايد الهجمات غير المتكافئة: أدت هجمات بطائرات مسيرة أو صواريخ باليستية قصيرة المدى أو عمليات تخريب تستهدف منشآت حيوية، إلى ارتفاع تكاليف الدفاع وحتمت إعادة النظر في الأنظمة العسكرية والأمنية.

استجابة دول الخليج والدول العربية:

- تعزيز الردع الدفاعي: تطوير قدرات الدفاع الجوي والصاروخي، ونشر أنظمة الإنذار والرصد المبكر، وتحديث القوات البحرية لحماية الممرات الحيوية.

- تكثيف التعاون الاستخباراتي: مشاركة المعلومات بين دول الخليج وبعض الدول العربية وانتشار وتطوير منصات مشتركة لمواجهة التهديدات غير التقليدية.

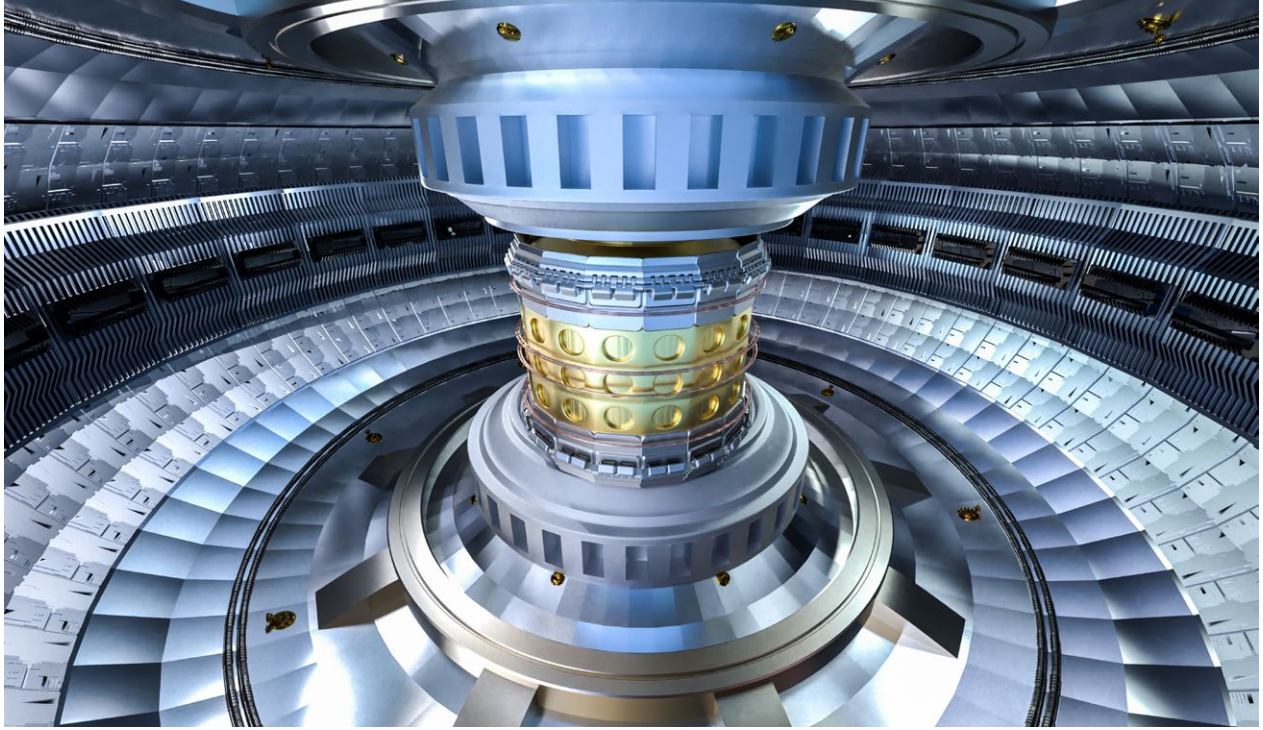
وتهدف هذه المقالة إلى تناول هذه التحديات وتقييم استجابات دول الخليج والعالم العربي واقتراح سياسات وأدوات عملية لاحتواء التصعيد وضبط المتغيرات النووية وصولاً إلى هدف أوسع وهو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

١. تحديات الأمن في الخليج والمنطقة العربية جراء انفلات النظام الإقليمي:

بدأ الانفلات في النظام الإقليمي نتيجة الهجوم العسكري المفاجئ الذي شنته الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران أثناء استمرار المفاوضات التي رعتها سلطنة عمان وحظيت بدعم قطر ومصر وتركيا. وزادت خطورة هذا الانفلات مع دخول ميليشيات مسلحة مدعومة من قوى إقليمية وعاملة في أراضي بعض دول المنطقة في هذه الحرب ما أدى إلى اتساع نطاقها وتعقيد تداعياتها الإقليمية.

أبرز تبعات الانفلات:

- انتشار الحروب بالوكالة: استخدام وكلاء محليين لتمديد نفوذ



الخوف من امتلاك أطراف جديدة للسلاح النووي من أخطر نتائج مرحلة ما بعد الحرب وقد يدفع أطرافاً لامتلاك برامج نووية عسكرية

٢. ماذا يجب أن تفعل دول الخليج مستقبلاً لتثبيت الاستقرار
ومواجهة التحديات الناشئة؟

إجراءات قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى يمكنها أن تقلل من فرص
الانزلاق إلى مواجهات أوسع

- تحسين التنسيق الدفاعي الإقليمي وتأسيس آليات دائمة لتبادل
المعلومات، وتنسيق أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، واعتماد
قواعد تشغيل مشتركة للطائرات المسييرة ونظم الإنذار المبكر.
- بناء قدرة ردع متوازنة، والموازنة بين القدرات الهجومية والدفاعية
بما يمنع استفزازات الخصوم لكن يردعها في الوقت نفسه؛ مع
تحديث للقدرات الإلكترونية والحرب السيبرانية لحماية البنية
التحتية.

- دعم مبادرات إقليمية للحوار الأمني تشمل قضايا البحار؛
ومحاولة إشراك قنوات اتصال سرية مع الخصوم لتفادي سوء
التقدير.

- إعادة النظر في جدوى وجود قواعد عسكرية أجنبية: هذه
القواعد استخدمت كمبرر للعدوان على دول الخليج ولم تقدم
الحماية الكافية لمنشآتها العسكرية أو المدنية.
- التحرك الدبلوماسي: السعي إلى عزل الميليشيات عبر إجراءات
سياسية واقتصادية، وممارسة الضغوط على الدول الداعمة لها،
إلى جانب فتح قنوات للحوار الإقليمي لخفض الاحتكاك ومنع
التصعيد.

القيود والأخطار:

السباق في التسليح وارتفاع الإنفاق العسكري بما قد يستنزف
الموارد الاقتصادية ويزيد التوتر الإقليمي.
مخاطر التصعيد غير المقصود نتيجة الأخطاء في التقدير أو
الإنذارات الخاطئة أو عمليات الرد المباغتة.
- الانقسام العربي والإقليمي قد يعيق هذا الانقسام تنسيق
استجابات فعالة وطويلة الأمد لمواجهة التحديات المشتركة.

الانفلات النووي قد يدفع دولاً للبحث عن قدرات نووية أو خيارات ردع مماثلة لحماية أمنها بما يفتح الباب أمام سباق تسلح نووي إقليمي

وقد أسهمت تهديدات الملاحة في مضيق هرمز والهجمات على الموانئ والمنشآت النفطية في إظهار هشاشة المعادلة التي تربط الأمن الأمريكي في المنطقة بأمن الطاقة العالمي.

وفي المحصلة، فإن الحرب لم تُضعف فقط صورة الولايات المتحدة كضامن أمني، بل دفعتها أيضاً إلى مراجعة حجم انخراطها المباشر، والبحث عن صيغة أقل كلفة وأكثر اعتماداً على الردع عن بُعد وجدوى الشراكات الإقليمية.

٤ - تحدي عرقلة الممرات البحرية وتأثيره على اقتصاد دول المنطقة والعالم والبدائل المحتملة

تمثل الممرات البحرية في الشرق الأوسط خصوصاً مضيق هرمز وباب المندب شرياناً حيوياً للتجارة والطاقة العالمية، وأي اضطراب فيها ينعكس سريعاً على أسعار النفط والغاز، وكلفة الشحن والتأمين، وعلى سلاسل الإمداد الممتدة بين آسيا وأوروبا وإفريقيا. وقد أظهرت الأزمات الأخيرة أن تعطيل مضيق بحري واحد أو تهديد الملاحة فيه يكفي لإرباك الأسواق الدولية وإعادة تسعير المخاطر الاقتصادية على نطاق واسع.

وفي المنطقة العربية، تتأثر الدول المصدرة للطاقة بارتفاع الكلفة التشغيلية وتراجع انتظام الصادرات، بينما تتحمل الدول المستوردة عبئاً إضافياً يتمثل في ارتفاع أسعار السلع والطاقة وزيادة الضغوط التضخمية.

ولا يقتصر الأثر على الجانب الاقتصادي المباشر، بل يمتد إلى بعد استراتيجي أشمل، إذ تتحول الممرات البحرية إلى أدوات ضغط سياسي وعسكري، الأمر الذي يهدد حرية التجارة الدولية ويزيد من هشاشة الاقتصاد العالمي أمام الصراعات الإقليمية.

- مكافحة تمويل الميليشيات ومنع انخراط المواطنين في صراعات خارجية عبر تشريعات ورقابة مالية مشددة.
- التعاون الدولي الذكي والسعي إلى شراكات دفاعية استراتيجية دون خلق تبعية أمنية مفطرة لدولة واحدة، والاستفادة من التدريب وتبادل التقنيات.

٣. تأثير الحرب الإيرانية على التواجد العسكري والاقتصادي الأمريكي في المنطقة

على الصعيد العسكري: أحدثت الحرب الإيرانية انعكاسات مباشرة على طبيعة التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط خاصة تواجد العشرات من القواعد العسكرية الأمريكية في عدد من دول المنطقة وكذا عدد من الأساطيل البحرية، إذ لم يعد هذا التواجد يقتصر على الردع وحماية الممرات البحرية، بل أصبح عبئاً استراتيجياً وأمناً واقتصادياً في آن واحد. فقد كشفت التطورات الميدانية أن القواعد الأمريكية المنتشرة في المنطقة باتت أكثر عرضة للاستهداف غير المتكافئ عبر الصواريخ والطائرات المسيّرة، وهو ما دفع واشنطن إلى إعادة توزيع قواتها ورفع مستويات الحماية حول قواعد ومنشآتها الحيوية، فضلاً عن زيادة اعتمادها على الحلفاء الإقليميين في مهام المراقبة والإنذار المبكر. كما أدت الهجمات المتكررة على هذه القواعد إلى إحداث أضرار متعددة لمنشآت مدنية وسياحية وبتروولية في هذه الدول وعلى عكس المنشود من هذه القواعد الأمريكية أن توفر الأمن والحماية لهذه الدول.

على الصعيد الاقتصادي: أدت الحرب إلى اضطراب بيئة الاستثمار والنقل والتأمين في الخليج، ورفعت كلفة الشحن والتأمين البحري، كما أثارت مخاوف متزايدة لدى الشركات الأمريكية والدولية العاملة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية.

إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل طريق طويل ومعقد لكنه ممكن بآليات تحقق متبادلة وضمانات بديلة وتوافر إرادة سياسية

تتشابك تحديات فورية واستراتيجية والحروب بالوكالة وخطر الانفلات النووي وتسرب السلاح النووي لأيدي جهات غير مسؤولة

تبعات هذا التحدي وأخطاره:

- تصاعد عدم الاستقرار الإقليمي وزيادة احتمالات وقوع أزمات أو هجمات ذات عواقب كارثية.
- إطلاق سباق تسلح نووي إقليمي، بما يضعف المخاطر الأمنية ويجعل السيطرة على الانتشار أكثر صعوبة.
- تقويض منظومة منع الانتشار النووي، والإخلال بالثقة في المؤسسات والآليات الدولية المعنية بالرقابة والتحقق.

إجراءات الحد من خطر الانتشار:

- تعزيز الأمن العسكري للمرافق النووية والمواد المشعة وتطبيق بروتوكولات صارمة للحماية والأمن في جميع المنشآت ذات الصلة.
- تشديد الرقابة على سلاسل التوريد النووية والتقنيات الحساسة ومراقبة تصدير المواد والمعدات ذات الاستخدام المزدوج لمنع وصولها إلى جهات غير مصرح لها.

- تعزيز الشفافية والتعاون الإقليمي من خلال تبادل المعلومات حول الأنشطة النووية، وإقرار زيارات تفتيشية متبادلة كإجراء لبناء الثقة، إلى جانب إجراءات التحقق والتفتيش الرسمية التي تتم في إطار دولي وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦. إلى أين يمضي البرنامج النووي الإيراني؟ أفضل سياسات وأدوات مواجهة التحدي خليجياً وعربياً وإقليمياً

توقعات مسار البرنامج النووي الإيراني:

- سيناريو التسريع: في حال اعتقدت طهران أن أمنها أصبح مهدداً، وأن رفع العقوبات أو التوصل إلى تسوية سياسية لم يعد مجدياً، فقد تختار تسريع أنشطتها النووية وتطوير قدراتها التقنية بما يقلص الزمن اللازم للوصول إلى القدرة على إنتاج سلاح نووي.
- وقد يتحقق ذلك من خلال إنتاج أعداد إضافية من أجهزة الطرد

لذلك، تبرز الحاجة إلى بدائل تقلل الاعتماد الحصري على نقاط الاختناق البحرية، مثل تطوير الممرات البرية والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب، وربط الموانئ بشبكات نقل متعددة الوسائط. كما أن بناء ممرات تجارية إقليمية بديلة، وتعزيز التعاون العربي في البنية التحتية اللوجستية، يمكن أن يخفف من أثر أي إغلاق محتمل ويمنح الدول هامشاً أكبر من المرونة الاقتصادية. إلى جانب ذلك، يبقى الحل الأكثر استدامة هو تعزيز أمن الملاحة عبر ترتيبات إقليمية ودولية تضمن عدم استخدام البحر كورقة ابتزاز، لأن البدائل التقنية مهمة، لكنها لا تغني عن الاستقرار السياسي والأمني الذي يجعل حركة التجارة أقل عرضة للاضطراب.

٥. تحدي السلاح النووي والخوف من انتشاره ووصوله إلى أيدي جهات غير آمنة:

يُعد خطر انتشار السلاح النووي، أو الخوف من احتمال امتلاك أطراف جديدة له، من أخطر نتائج مرحلة ما بعد الحرب. وقد يدفع شعور أحد الأطراف بالتهديد وعدم الأمان إلى تسريع برنامج نووي ذي أبعاد عسكرية، الأمر الذي يمكن أن يفتح الباب أمام خطرين رئيسيين

- ردود فعل احترازية من دول الجوار: قد تدفع بعض الدول إلى البحث عن قدرات نووية أو خيارات ردع مماثلة لحماية أمنها، بما يفتح الباب أمام سباق تسلح نووي إقليمي.

- مخاطر وصول المواد أو التقنيات النووية الحساسة إلى جهات غير حكومية: بما في ذلك الميليشيات أو الشبكات الإجرامية، نتيجة السرقة أو التهريب أو الانتشار غير المشروع للتكنولوجيا والمعرفة التقنية.

ضرورة عزل الميليشيات بإجراءات سياسية واقتصادية والضغط على الدول الداعمة لها وفتح قنوات للحوار الإقليمي لمنع التصعيد

تمتد التحديات الناتجة عن الحرب الإيرانية من التصعيد العسكري وتنامي دور الميليشيات إلى مخاوف حقيقية من انزلاق المنطقة نحو سباق نووي

تحديد حوافز السباق النووي: تقديم بدائل أمنية لدول المنطقة، مثل الضمانات الدفاعية المشتركة، واتفاقيات عدم الاعتداء، وتوسيع التعاون العسكري والتقني والمدني.

استعداد دفاعي عملي: من خلال تحديث منظومات الدفاع المضاد للصواريخ، وحماية البنية التحتية الحرجة، ووضع خطط طوارئ مدنية متقدمة لإدارة الأزمات النووية المحتملة.

تصعيد دبلوماسي مترابط: بالعمل داخل مجلس الأمن والمنظمات الدولية لفرض تكاليف سياسية واقتصادية على أي محاولة لامتلاك سلاح نووي، مع إبقاء مسارات الحوار مفتوحة لتقليل احتمالات التصعيد والاستفزاز.

٧- كيفية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ودور الوكالة الدولية والمجتمع الدولي.

يمكن الوصول إلى هذا الهدف عن طريق اعتماد الاتفاق الشامل لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، والذي تم التوصل إليه عام 1995م، كأحد شروط التمديد اللانهائي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ووقعت عليه كافة الدول العربية ودول الشرق الأوسط، ما عدا إسرائيل.

لابد من اتخاذ خطوات إقليمية ودولية متزامنة وتحقيق ذلك عملياً يتطلب:

إطلاق مسار تفاوضي شامل: يجمع الأطراف الإقليمية الرئيسية، بما فيها دول الخليج وإيران وإسرائيل، تحت مظلة دولية لبحث جدول زمني وتدابير تحقق متبادلة، مع وساطة فعالة من الأمم المتحدة والقوى الدولية الكبرى.

المركزي واستخدامها لزيادة تخصيب مخزون اليورانيوم المخصب -والذي يُعتقد أن جزءاً منه ما زال موجوداً داخل إيران- إلى درجة تتجاوز 90 % وهي درجة تخصيب تُعد مناسبة لإنتاج مادة انشطارية صالحة للاستخدام في صناعة الأسلحة النووية. وفي حال تصاعد التهديد العسكري والاقتصادي لإيران، قد يذهب هذا المسار إلى إجراء اختبار تفجير نووي أول لإعلان امتلاكها القدرة النووية العسكرية، على غرار الدول التسع التي امتلكت السلاح النووي قبلاً. وفي هذه الحالة قد تتسحب إيران من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتتجه إلى تصنيع أسلحة إضافية وربما إجراء اختبارات أخرى، في سيناريو يحمل أوجه تشابه مع المسار الذي اتبعته كوريا الشمالية.

- سيناريو الاحتفاظ بالقدرات القابلة للتصعيد: مسار أقل وضوحاً يتمثل في الاحتفاظ بمنظومات تكنولوجية قادرة دون إعلان صريح للسلاح النووي. - سيناريو التقييد تحت ضغوط: ضغط اقتصادي ودبلوماسي قوي مع عروض أمنية أو تقنيات مدنية قد يعيدها إلى مسار أكثر شفافية.

أفضل السياسات والأدوات للمواجهة:

سياسة مزدوجة: تقوم على مزيج من الضغط الدبلوماسي والاقتصادي المتدرج، مع تقديم عروض وحوافز أمنية وبناء إجراءات للثقة، بما يجعل كلفة السعي إلى امتلاك السلاح النووي مرتفعة.

دعم أدوات منع الانتشار: من خلال تطوير آليات إقليمية للرقابة على الأنشطة النووية، ودعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوسيع قدرتها على المراقبة والتحقق، مع الالتزام بآليات تفتيش أكثر فاعلية.

الطريق لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل طويل ومعقد لكنه يظل ممكناً من خلال بناء آليات تحقق متبادلة وتوفير الإرادة السياسية

دعم دور الوكالة في تنفيذ اتفاقيات الضمانات والبروتوكول الإضافي: مع التأكيد على الحياد الفني الكامل وعدم التأثير بالضغط السياسية، وتطبيق قواعد الرقابة على جميع الدول بغض النظر عن انتماءاتها السياسية.

تعزيز الدور الأساسي للوكالة في نشر التطبيقات السلمية والأمن والنظيفة للطاقة النووية: وتوسيع تعاونها مع جميع الدول، خاصة الدول النامية والدول التي تتطلع إلى الحصول على مصادر طاقة نظيفة واقتصادية.

خاتمة

تمتد التحديات الناتجة عن الحرب الإيرانية من التصعيد العسكري وتنامي الدور السياسي والعسكري للمليشيات، إلى مخاوف حقيقية من انزلاق المنطقة نحو سباق تسلح نووي وانتشار المواد والتقنيات النووية الحساسة. ويتطلب التعامل مع هذه التحديات نهجاً متعدد المستويات يجمع بين الأدوات التقنية والدفاعية والسياسية والدبلوماسية.

وعلى دول الخليج والعالم العربي أن تدمج تطوير قدراتها الدفاعية مع جهود بناء الثقة والحوار والمفاوضات الإقليمية المدعومة دولياً. وفي الوقت ذاته، ينبغي للمنظمات والوكالات الدولية، وعلى رأسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن تعزز أدوارها الفنية والرقابية، بينما يقدم المجتمع الدولي مزيجاً متوازناً من الحوافز والضغط لمنع أي اتجاه نحو امتلاك السلاح النووي.

إن الطريق نحو إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل طويل ومعقد، لكنه يظل ممكناً من خلال بناء آليات تحقق متبادلة، وتقديم ضمانات أمنية بديلة، وتوافر إرادة سياسية مستمرة ومؤسسية من جميع دول المنطقة والمجتمع الدولي.

كبير خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية - رئيس قسم الضمانات وكبير مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية سابقاً.

آليات التحقق والضممان: توسيع صلاحيات وموارد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يسمح بتفتيش ورقابة أوسع على جميع دول المنطقة دون انتقائية، مع ضمان حياديتها التامة بعيداً عن أي ضغوط سياسية، واستخدام تقنيات مراقبة متقدمة وربطها بإطار مرن للحوافز والعقوبات وفقاً لمدى الالتزام.

إزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية المتبقية: من خلال تنفيذ التزامات اتفاقيات حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ودعم جهود التفتيش والتحقق والحد من انتشارها.

برامج بناء الثقة: عبر إجراءات شفافية متبادلة، وسحب القوات من مناطق التماس، وتعزيز الرقابة المشتركة على الموانئ والمطارات لمنع تهريب المواد الحساسة.

تعليق التصديق على الموافقة على المد اللانهاضي لمعاهدة منع الانتشار النووي كحل أخير للضغط على إسرائيل للتوقيع على المعاهدة.

8. دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي

تعزيز القدرات الفنية: من خلال تمويل برامج التدريب وتحديث أدوات التفتيش، واستخدام تقنيات حديثة مثل المراقبة عن بُعد وتحليل البيانات.

تسهيل الاتفاقيات الدولية للتعاون النووي السلمي: ومساعدة دول المنطقة في إدارة الوقود النووي، وتطوير برامج التخصيب الخاضعة للرقابة، وإنشاء مراكز للطاقة النووية المدنية تعمل تحت رقابة دولية تحول دون استخدامها لأغراض عسكرية. ربط الحوافز بالعقوبات: عبر تقديم حزم اقتصادية وتقنية للدول المتعاونة، إلى جانب آليات واضحة لفرض العزلة أو العقوبات على أي طرف ينتهك الاتفاقيات الدولية.

ضمانات أمنية دولية: يمكن للمجتمع الدولي، في إطار متعدد الأطراف، تقديم ضمانات أمنية لدول المنطقة كبديل عن السعي إلى امتلاك السلاح النووي، بما يقلل من دوافع تطويره.

تدعم الصين إنشاء منصات للحوار بين الدول العربية لحل الخلافات نموذج التعاون الدفاعي الأمثل يقوم على القدرات الذاتية واتخاذ التعاون الجماعي ركيزة أساسية

لا يُعدّ الصراع الأمريكي/الإسرائيلي-الإيراني مجرد مواجهة عسكرية محدودة، بل يمثل صدمة قوية للنظام الإقليمي القائم في الشرق الأوسط. فقد غيّر موازين القوى الإقليمية، وأخلّ بمنظومة الضوابط والتوازنات السابقة، من دون أن يُنشئ، في الوقت نفسه، إطاراً جديداً يحظى بقبول دولي؛ بل زاد من حدة التناقضات الهيكلية المتراكمة منذ زمن طويل.

أ. د. وانغ قوانغدا

أولاً: نشأة الصراع الأمريكي/الإسرائيلي-الإيراني والمعضلة الأمنية في المنطقة العربية

أحدث الصراع اضطراباً جذرياً في بنية السلطة؛ إذ تغيّرت موازين القوى الإقليمية التقليدية، وتأثرت قدرة بعض الدول على الحكم، وشهد عدد من الدول العربية درجات متفاوتة من ضعف الحوكمة، ما أدى إلى تراجع سيطرة الحكومات المركزية على حدودها وأراضيها وقواتها المسلحة، وهيأ ظروفاً مواتية للتدخل الخارجي من جهة. ومن جهة أخرى، اتسع نطاق التنافس على النفوذ بين القوى الخارجية والإقليمية. فلم تعد الأطراف تعتمد على المواجهة العسكرية المباشرة وحدها، بل باتت تلجأ بصورة متزايدة إلى أساليب غير معلنة، مستخدمة أجزاءً من الأراضي العربية ساحات لهذا التنافس. وقد عانت سوريا واليمن ولبنان والعراق مراراً من تداعياته، حتى أصبحت أراضيها السيادية ساحات لحروب بالوكالة.

تنفيذ أجنداث جيوسياسية غير معلنة. ويعزّز الدعم الخارجي قدرات الميليشيات المسلحة من غير الدول، فتُمن هذه الميليشيات في تمزيق المجتمعات المحلية وإحداث ثغرات أمنية جديدة. وقد أصبحت الحروب بالوكالة نمطاً مفضلاً للتنافس على النفوذ؛ إذ يتحمل الفاعلون غير المعلنين تكاليف محدودة، بينما تتحمل الدول العربية وشعوبها تبعات الكوارث الإنسانية والانقسامات الاجتماعية والتدهور الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تعمل بعض القوى الخارجية على تضخيم الصراعات الطائفية والقبلية والطبقية، بما يفاقم الاستقطاب الاجتماعي ويضعف التماسك الوطني، ويوفر بيئة خصبة لانتشار الأيديولوجيات المتطرفة. لذلك، لم يعد نموذج الأمن القومي التقليدي، القائم على الدفاع العسكري ومراقبة الحدود، كافياً لمواجهة هذا النوع الجديد من التهديدات الأمنية الهجينة والمتغلغلة والعابرة للحدود.

ثانياً: التحديات الأمنية الأساسية التي تواجه دول الخليج والدول العربية

بعد اندلاع الصراع الأمريكي-الإسرائيلي على إيران، تواجه دول

يُولد انهيار النظام الإقليمي اختلالات في موازين القوى، وتستقطب هذه الاختلالات قوى داخلية وخارجية تسعى إلى



المزيج الأمثل للسياسات يركز على نهج رباعي المحاور: إعادة بناء الحوكمة والوساطة الدبلوماسية وبناء المؤسسات الإقليمية وتمكين التنمية

إلى سباق تسلح مستمر يفاقم انعدام الأمن الإقليمي. كما أن للتنافس على النفوذ أثرًا مُعديًا؛ إذ يمكن أن يمتد عدم الاستقرار في دولة ما إلى خارج حدودها، مولّدًا سلسلة تداعيات تؤثر في ممرات الشحن في الخليج، وأمن البحر الأحمر، والعالم العربي.

(٢) الأجنداث الخفية والتدخل غير المعلن في الشؤون الداخلية للدول

لا تنشأ صراعات إقليمية كثيرة من عوامل داخلية بحتة، بل تتدخل فيها أجنداث جيوسياسية خارجية غير معلنة. وتتدخل بعض القوى الخارجية والجهات الفاعلة الإقليمية في الشؤون الداخلية للدول العربية، لا من خلال إعلان الحرب رسميًا، بل بوسائل تشمل التحويلات المالية، والحملات الإعلامية، ودعم الفصائل، وتقديم مساعدات سرية إلى الجماعات المسلحة؛ سعيًا إلى تغيير التوجه السياسي للدول المستهدفة وتوسيع النفوذ الجيوسياسي.

الخليج والدول العربية عدة تحديات أمنية أساسية، منها

(١) تفكك النظام الإقليمي واستمرار اختلال موازين القوى

بعد الصراع الأمريكي/ الإسرائيلي-الإيراني، اختلّ توازن القوى الإقليمي السابق، ولم تتبلور بعد آلية جديدة للأمن الجماعي. وعندما تضعف السلطة المركزية في بعض الدول العربية، تتفاقم اختلالات موازين القوى، وينشأ عن ذلك خطران رئيسيان: أولهما، انتزاع الفصائل والمليشيات المحلية جزءًا من سلطة الدولة في استخدام القوة، بما يؤدي إلى نشوء «دول داخل الدولة» ويحول دون ممارسة الحكومة سيادتها كاملة؛ وثانيهما، تنافس القوى الخارجية على النفوذ، وتحويل الدول الأضعف إلى رقعة للشطرنج الجيوسياسي.

تؤجج اختلالات القوى الإقليمية دوامة من المعضلات الأمنية. فعندما تعزز دولة ما دفاعاتها، قد ترى الدول المجاورة في ذلك تهديدًا لأمنها، فتزيد إنفاقها العسكري، الأمر الذي يؤدي

أصبحت الحروب بالوكالة نمطًا مفضلًا لتنافس النفوذ وتحمل الفاعلون غير المعلنين تكاليف محدودة وتحمل الدول العربية تبعات الكوارث

(٤) عدم استقرار الضمانات الأمنية الخارجية التقليدية وانكشاف نموذج التبعية الأمنية

اعتمد أمن بعض دول الخليج العربي، منذ زمن، على ضمانات التحالف مع قوى خارجية. غير أن الالتزامات الأمنية للقوى الكبرى تظل خاضعةً لأولوياتها الاستراتيجية العالمية؛ فعندما يتغير تركيز هذه القوى أو تتبدل سياساتها الداخلية، تغدو الضمانات الأمنية أقل استقرارًا وقدرةً على مواجهة الأزمات الإقليمية المفاجئة. كشف الصراع الأمريكي/ الإسرائيلي- الإيراني بوضوح أوجه القصور في هذا النموذج؛ فالاعتماد على الحماية الخارجية لا يحقق أمنًا مستدامًا. وصحيح أن الحلفاء الخارجيين يستطيعون توفير الحماية، لكنهم قادرون أيضًا على تعديل سياساتهم الإقليمية بما يخدم مصالحهم، بل وعلى نقل مخاطر الصراع إلى المنطقة. وهذا يدفع دول الخليج إلى تسريع مراجعة استراتيجياتها الأمنية، والبحث في سبل تعزيز اعتمادها على قدراتها الذاتية. وفي الوقت نفسه، تتشابك التهديدات التقليدية والمخاطر غير التقليدية تشابكًا وثيقًا؛ إذ يسهم التعثر الاقتصادي، وبطالة الشباب، وأزمات الغذاء في زيادة حدة المخاطر الأمنية. ولم تعد التهديدات مقصورةً على اختراق الحدود، بل اتسعت لتشمل الهجمات المسلحة العابرة للحدود، والحملات الدعائية، وتهديد أمن الممرات المائية، والتغلغل الأيديولوجي.

ثالثًا: مسارات استجابة الدول العربية: الاعتماد على الذات والتعاون الإقليمي والتعاون الدفاعي الخارجي

في مواجهة أزمات متعددة، استكشفت دول الخليج والدول العربية 3 مسارات رئيسية للاستجابة. ولكل مسار مزاياه، لكنه ينطوي أيضًا على قيود مهمة؛ إذ لا يوجد حل واحد قادر على إزالة جميع المخاطر بصورة نهائية.

يتسم هذا النوع من التدخل بقدر كبير من السرية، وغالبًا ما يفاقم الانقسامات الاجتماعية المحلية ويعزز الاستقطاب من خلال توظيف الخطابات الطائفية والعرقية والأيديولوجية. وهو لا يستهدف احتلال الأراضي مباشرةً، بقدر ما يسعى إلى التغلغل السياسي، وتقويض السيادة الوطنية، وزعزعة التوافق الاجتماعي، ودفع عدد من الدول العربية إلى صراعات داخلية. وقد تبدو دوافع الصراع تناقضات محلية، لكنها غالبًا ما تتشابك مع حسابات قوى خارجية متعددة.

(٣) صعود الميليشيات وتطبيع الحروب بالوكالة وتحويل المنطقة العربية لساحات للصراع

أسهم الصراع الأمريكي/ الإسرائيلي- الإيراني في تنشيط شبكة الجماعات المسلحة من غير الدول في أنحاء الشرق الأوسط. ولم يعد حزب الله في لبنان، وجماعة الحوثيين في اليمن، والمليشيات الشيعية في العراق، والفصائل المسلحة المختلفة في سوريا مجرد أدوات؛ إذ طوّر بعضها مصالح مستقلة، وامتلك قدرات قتالية عابرة للحدود، وأصبح قادرًا على شن عمليات عسكرية بصورة مستقلة، بما قد يجزّ الدول المجاورة إلى دوامة من المواجهات. ويكمن الخطر الأكبر للحروب بالوكالة في الفصل بين المسؤولية عن الصراع وتحمل تبعاته؛ فالممولون غير المعلنين يتجنبون العقوبات وتكاليف إعلان الحرب، بينما تشتعل نيرانها على الأراضي العربية. ولا يزال الصراع في اليمن يؤثر في أمن الملاحة في البحر الأحمر، فيما يهدد التوتر المسلح في لبنان الاستقرار على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وتواصل أنشطة الميليشيات العراقية زعزعة الأمن في منطقة الخليج. وما إن ندلع صراع بالوكالة حتى يصعب وقف دوامة الانتقام، ويظل خطر التصعيد إلى حرب مباشرة واسعة النطاق قائمًا.

وهكذا تُستخدم أراضي الدول ذات السيادة ساحات للصراع، وتتعرض سلامة أراضيها وأمن حدودها وسبل عيش سكانها لأضرار جسيمة.

(١) الاعتماد على الذات أمنياً: بناء أساس متين للأمن القومي بقدرات مستقلة

يكمُن جوهر الاعتماد على الذات أمنياً في إبقاء القرار المتعلق بالأمن القومي تحت سيطرة الدولة. وتشمل التدابير العملية تحديث القوات المسلحة، وتطوير الصناعات الدفاعية المحلية، وتعزيز نظم مراقبة الحدود والاستخبارات، وانهاج دبلوماسية متنوعة ومتوازنة، وتقليل الاعتماد على راعٍ خارجي واحد. ويُعد تطوير الصناعات العسكرية المحلية وتعزيز توطين المعدات في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مثالين عمليين على هذا المسار.

المزايا: الحفاظ على السيادة والاستقلال، والحد من تأثير تنافس القوى الكبرى في مصالح الأمن القومي، وتوسيع الخيارات الاستراتيجية، والتمسك بالمبادئ الأساسية لسيادة الدولة.

القيود: تظل قدرات الدول العربية، كلٌّ على حدة، محدودة نسبياً، ويصعب عليها التصدي بصورة منفردة للتهديدات العابرة للحدود، مثل الحروب بالوكالة وتسليح الميليشيات. كما لا تستطيع القوة العسكرية لدولة واحدة سد الثغرات الأمنية العابرة للحدود، ولا قيادة عملية إعادة تشكيل النظام الإقليمي بمفردها.

(٢) التعاون الإقليمي الجماعي داخل العالم العربي: تفعيل إمكانات الأمن الجماعي العربي

تدرك الدول العربية أن الأمن الأحادي غير مستدام، ولذلك تسعى إلى الاستفادة من جامعة الدول العربية لتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق الاستجابة للأزمات، والتعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف، وبلورة رؤية للأمن الجماعي العربي. كما تعمل بعض دول الخليج على تعزيز اتفاقيات الدفاع المشترك، وبناء ترتيبات دفاعية جماعية، وإيجاد حلول إقليمية للمشكلات الإقليمية.

المزايا: يعزّز هذا المسار الاستقلال الإقليمي، ويقلل فرص التدخل الخارجي، ويحد من البيئة الحاضنة للحروب بالوكالة، ويساعد على معالجة فراغات السلطة.

القيود: تتباين مصالح الدول العربية واحتياجاتها الأمنية تبايناً كبيراً، كما تقتصر آليات العمل الجماعي إلى قدرة تنفيذية كافية، ما يصعب بلورة موقف موحد في وقت قصير. وإذا أُشركت قوى غير عربية في ترتيبات التعاون الدفاعي الإقليمي، فقد يؤدي ذلك إلى بروز تعقيدات جيوسياسية جديدة.

(٣) التعاون الأمني والدفاعي والتحالفات مع الدول الصديقة: فوائد ومخاطر متداخلة

انخرطت دول الخليج العربي، منذ زمن طويل، في التعاون الدفاعي وشراء الأسلحة وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع قوى كبرى من خارج المنطقة، ووقع بعضها وثائق ذات طابع تحالفي. ويمكن للتعاون الدفاعي أن يعالج سريعاً جوانب القصور العسكري، وأن يوفر قدرات ردع إضافية. غير أن نموذج التحالف ينطوي بطبيعته على مخاطر هيكلية؛ فالتحالفات غالباً ما ترتبط بالاستراتيجيات العالمية للقوى الكبرى، الأمر الذي قد يدفع دول المنطقة إلى الانحياز في تنافس تلك القوى، ويزيد حدة المواجهة بين المعسكرات والاستقطاب الإقليمي وقد يؤدي الإفراط في الاعتماد على التحالفات إلى تضيق هامش المناورة الدبلوماسية، بل وإقحام الدول في صراعات القوى الكبرى على نحو يتعارض مع مصالحها طويلة الأمد.

ويفضي ذلك إلى استنتاج مفاده أن التعاون الدفاعي يمكن أن يكون أداة مكتملة، لا أساساً وحيداً للأمن. فالنموذج الأمثل ينبغي أن يقوم على تعزيز القدرات الذاتية، واتخاذ التعاون الجماعي الإقليمي ركيزة أساسية، والاستفادة من التعاون الدفاعي مع الدول الصديقة بوصفه عنصراً مكتملاً، مع رفض التحالفات العسكرية القائمة على منطق المواجهة.

رابعاً: أدوات السياسة العامة ومزيج السياسات الأمثل لمنع الاستقطاب والحروب بالوكالة.

يتطلب الحفاظ على الأمن الإقليمي وكسر مسار التصعيد من اختلال موازين القوى، إلى الصراع بالوكالة ثم الحرب المباشرة، حزمة من الأدوات السياسية المتعددة المستويات، تشمل الأمن

(٥) أدوات التعاون الخارجي: تطوير شراكات أمنية متكافئة ورفض التحالفات العسكرية الحصرية

ينبغي أن يقتصر التعاون الدفاعي الخارجي على المجالات العملية، مثل تجارة المعدات الدفاعية، والتدريب، ومكافحة الإرهاب، والمرافقة البحرية، مع تجنب التورط في التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى.

وخلاصة القول إن المزيج الأمثل للسياسات لا يقتصر على الردع العسكري، بل يركز على نهج رباعي المحاور يشمل إعادة بناء الحوكمة، والوساطة الدبلوماسية، وبناء المؤسسات الإقليمية، وتمكين التنمية. فالضربات العسكرية وحدها لا تكفي للقضاء على الصراعات بالوكالة؛ إذ لا يتحقق الاستقرار المستدام إلا بمعالجة اختلالات موازين القوى، وتجاوز الانقسامات الاجتماعية، وإنشاء آليات إقليمية للحوار.

خامساً: الدور البناء الذي يمكن أن تؤديه الصين: الإسهام في حلول شاملة للتحديات الإقليمية

ينبغي أن تحسم شعوب الشرق الأوسط شؤون منطقتهم بنفسها. ولا تسعى الصين إلى إقامة مناطق نفوذ أو تحالفات عسكرية، ولا إلى التدخل في الصراعات الفتوية الإقليمية. ومع ذلك، يمكنها أن تؤدي دوراً مهماً وبناءً في 4 مجالات: الوساطة الدبلوماسية، والإسهام الفكري، ودعم التنمية، والاستفادة من المنصات المتعددة الأطراف.

(١) دعم محادثات السلام والحلول السياسية

ينبغي للصين أن تتمسك بالموضوعية والنزاهة في دعم محادثات السلام، والدفع نحو وقف إطلاق النار وإنهاء الصراعات، والدعوة إلى حلول سياسية للنزاعات المحتمدة. وتواصل الصين تشجيع الحوار والمفاوضات بشأن قضايا، مثل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، واليمن، والسودان، داعيةً إلى نبذ الحروب بالوكالة، ورفض استخدام الأراضي العربية ساحةً للتنافس بين القوى الكبرى وجميع أشكال التدخل غير المعلن، وحريصةً على حماية سيادة الدول العربية واستقلالها ووحدة أراضيها. وتطرح مبادرة الأمن العالمي مفهومًا للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، بما يوفر مرجعيةً فكريةً لبناء منظومة أمنية جديدة

التقليدية، والحوكمة الاجتماعية، والوساطة الدبلوماسية، وبناء المؤسسات.

(١) أداة حوكمة تعطي الأولوية للسيادة

عند حدوث اختلالات في موازين القوى، ينبغي إعطاء الأولوية لمساندة الدول المعنية في إعادة بناء قدراتها الإدارية، واستعادة سيطرة الحكومات على الجماعات المسلحة والحدود والأراضي، والعمل على تفكيك الميليشيات المسلحة من غير الدول، واستعادة احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة. كما ينبغي رفض إضفاء الشرعية على الميليشيات، وتجفيف منابع الحروب بالوكالة.

(٢) الوساطة الدبلوماسية وأدوات إدارة الأزمات

يقتضي ذلك التمسك بمبدأ الحل السياسي للنزاعات، وإنشاء خطوط اتصال إقليمية لإدارة الأزمات ومنصات متعددة الأطراف للحوار، وتعزيز الحوار الأمني بين دول المنطقة، وتنفيذ تدابير لبناء الثقة، والحد من مخاطر سوء التقدير، وكسر سلسلة تصعيد النزاع. كما يقتضي الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية للدول العربية تحت أي ذريعة.

(٣) التعاون الاستخباراتي عبر الحدود وأدوات الحوكمة الأمنية غير التقليدية

يتعين على الدول العربية تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية عبر الحدود لمكافحة تهريب الأسلحة، وانتقال المسلحين، وانتشار التطرف، ومنع التغلغل الأيديولوجي. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تولي أمن التنمية أولوية قصوى، من خلال معالجة مشكلات البطالة والفقر، وتجفيف البيئات الاجتماعية الحاضنة للتجنيد المسلح، والحد من الاستقطاب الاجتماعي.

(٤) أدوات بناء المؤسسات: تعزيز بناء هيكل أمني إقليمي مشترك وشامل وتعاوني.

يشمل ذلك نبذ منطق المحصلة الصفرية والمواجهات بين التكتلات، ومراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف، ورفض الحروب بالوكالة، وترسيخ مبدأ «القضايا العربية تحل في المقام الأول من خلال التشاور المستقل بين الدول العربية»، وإنشاء آلية دائمة للحوار الأمني الإقليمي.

الشرق الأوسط؛ فالمسؤولية النهائية عن تحقيق الاستقرار الطويل الأمد تقع على عاتق شعوب المنطقة ودولها. وتكمن قيمة الدور الخارجي في تهيئة بيئة مواتية، وتقديم الأفكار والمنصات، ودعم التنمية.

الخاتمة

بعد اندلاع الصراع الأمريكي/ الإسرائيلي-الإيراني، دخلت المنطقة العربية مرحلة تاريخية تتسم بتراجع النظام السابق وبداية تشكّل نظام جديد. وتتداخل تحديات اختلال موازين القوى، والأجندات الخارجية الخفية، وصعود الجماعات المسلحة من غير الدول، والحروب بالوكالة، لتشكّل اختباراً خطيراً لأمن دول الخليج والعالم العربي.

وقد أثبت التاريخ أن الاعتماد على التسليح المنفرد، أو الارتهان الكامل للتحالفات العسكرية الخارجية، لا يحقق سلاماً دائماً. ويتمثل السبيل الأمثل إلى الاستقرار في تعزيز القدرات الوطنية الذاتية، وتوطيد الوحدة والتعاون العربيين، والاستناد إلى شراكات خارجية متكافئة ومتنوعة، وبناء منظومة أمنية إقليمية تراعي الشواغل المشروعة لجميع الأطراف، وتسد الفراغات التي قد تتطور إلى حروب بالوكالة وصراعات مباشرة واسعة النطاق.

وستواصل الصين التزام موقف موضوعي ونزيه، وتمسّكها بأن تحسم شعوب الشرق الأوسط شؤون منطقتها بنفسها. كما ستدعم محادثات السلام، ومبادرات التنمية، والتسويق المتعدد الأطراف، بما يساعد العالم العربي على تجنب مخاطر أكبر مستقبلاً، والإسهام معاً في دفع المنطقة نحو سلام دائم وازدهار مشترك.

في الشرق الأوسط، تؤكد ترابط أمن الأطراف وترفض منطق المحصلة الصفريّة.

(٢) دعم الاستقلال الأمني وتعزيز القدرات الذاتية

ينبغي للصين أن تدعم الدول العربية في تحقيق استقلالها الأمني، وأن تساعد دول المنطقة على تعزيز قدراتها الذاتية. وتحترم الصين سعي دول الخليج والدول العربية إلى استكشاف مسارات أمنية تتناسب مع ظروفها الوطنية، ولا تجبرها على الانحياز إلى أي طرف، كما تدعم الدور القيادي للدول العربية وجامعة الدول العربية في الشؤون الأمنية الإقليمية. ويركز التعاون الأمني الصيني-العربي على مجالات غير حصرية، مثل مكافحة الإرهاب، والمرافقة البحرية، وتبادل التكنولوجيا الدفاعية، وتدريب الكوادر. ولا يستهدف هذا التعاون أي طرف ثالث، ولا يقوم على إنشاء تحالفات عسكرية.

(٣) معالجة الجذور الاجتماعية للمخاطر الأمنية من خلال

التعاون التنموي

تسعى الصين إلى تحقيق التوازن بين التنمية والأمن، انطلاقاً من أن كثيراً من الأزمات الأمنية يرتبط بقصور الحوكمة والصعوبات الاقتصادية. ومن خلال التعاون عالي الجودة في إطار مبادرة الحزام والطريق، يمكن للصين تعزيز التعاون الصناعي وسلاسل التوريد مع الدول العربية، والإسهام في تطوير التصنيع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل للشباب، والحد من البيئات الحاضنة للتطرف، وتخفيف حدة الاستقطاب الاجتماعي. ولا يمكن معالجة القضايا الأمنية بالوسائل العسكرية وحدها؛ فالتنمية إحدى الضمانات الأساسية للأمن.

(٤) توظيف القمة الصينية-العربية والمنصات متعددة الأطراف

لتعزيز آليات الحوار الإقليمي

تدعم الصين إنشاء منصات للحوار بين الدول العربية وداخل الأطر الخليجية، وتشجع جميع الأطراف في المنطقة على التفاوض لحل الخلافات، وتحث القوى الخارجية على ضبط سلوكها، وترفض تشجيع الحروب بالوكالة. ويمكن للصين أن تؤدي دور الوسيط والميسر للحوار، لا دور الحكم في النزاعات، وأن تساعد دول المنطقة على بناء التوافق وتصميم منظومة أمنية إقليمية مستقلة.

ومع ذلك، ينبغي الإقرار بموضوعية بأن القوى الخارجية، بما فيها الصين، لا تستطيع أن تحل وحدها النزاعات الداخلية في دول

بدائل خليجية ذكية باتفاقيات دفاعية مع الدول الصديقة لتجاوز كلفة الحروب صياغة عقد أمني خليجي يجمع بين السيادة الوطنية والعمل المشترك والاستقلال الاستراتيجي والشراكات

لم يعد الأمن في منطقة الخليج يُقاس بعدد الأولوية المدرّعة أو حجم ميزانيات التسليح، بل بقدرة الدول على حماية منجزاتها التنموية من دون أن تذهب إلى حافة الهاوية في كل أزمة. ولطالما شكّلت التهديدات الإقليمية، والنزاعات المسلحة والتوترات الطائفية والحروب بالوكالة، عبئاً متكرراً على اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، لكن السنوات الأخيرة أثبتت أن هناك طريقاً ثالثاً ما بين الاستثمار في الدبلوماسية الدفاعية، وتوظيف الاتفاقيات الثنائية متعددة الأطراف مع الدول الصديقة لتوفير مظلة ردع من دون كلفة حروب مباشرة. هذا المقال يستعرض الكلفة الباهظة للحروب على المنطقة، ثم يقدم البدائل الذكية التي تبناها مجلس التعاون، وأخيراً يوضح كيف أسهمت الاتفاقيات الدفاعية مع الدول الصديقة في تخفيف فاتورة الصراعات الإقليمية.

عميد (م). تركي بن زيد الزير

أولاً كلفة الحروب على الاقتصادات الخليجية

حين نتحدث عن كلفة الحروب في المنطقة، فإننا لا نتحدث عن فاتورة عسكرية فحسب، بل عن كلفة مركّبة تمس كل مفصل من مفاصل الاقتصاد والمجتمع. فعندما تتدخل دولة خليجية، حتى بقدر محدود من القوة، في صراع إقليمي، فإنها تتحمل مباشرة نفقات لوجستية واستخباراتية وتموينية ضخمة، فضلاً عن الأثر غير المباشر الذي يطل حركة التجارة البحرية في مضيق هرمز وباب المندب، ويهبط بمؤشرات الثقة في أسواق المال، ويُجمّد خطط الاستثمار الأجنبي المباشر، ويُربك سلاسل الإمداد العالمية التي تمرّ عبر الخليج.

ولعلّ أبرز ما كشفته التجارب الأخيرة أن الحروب لا تُكلّف الخزائن فقط، بل تُكلّف العقول أيضاً؛ إذ تدفع موجات النزاع دولاً خليجية إلى تسريع الإنفاق الدفاعي في أوقات لا تكون فيها الأولوية الاقتصادية والاجتماعية في مكانها الطبيعي. وهذا ما عبّر عنه صانعو القرار في دول المجلس حين أكدوا مراراً أن الأمن الحقيقي يبدأ من استقرار سعر النفط، ومن تدفق الاستثمار، ومن صورة

ذهنية تقول للعالم إن المنطقة فضاء آمن للتجارة والابتكار والسياحة. حتى تلك الحروب التي لا تشارك فيها دول الخليج مشاركة مباشرة، تتسرّب إليها عبر ارتفاع أقساط التأمين على ناقلات النفط، وتراجع حركة الشحن في موانئها، وهروب رؤوس الأموال نحو جهات أكثر هدوءاً.

ثانياً: البدائل الذكية من المواجهة إلى الوقاية

أدركت دول مجلس التعاون، خلال العقدين الماضيين، أن استراتيجية الأمن لا يمكن أن تُبنى على ردة فعل، بل على استباق الأزمات وتفكيكها قبل أن تتحوّل إلى مواجهات مسلحة، ومن أبرز البدائل التي اعتمدها دول المجلس

١. الدبلوماسية الوقائية والوساطات النشطة

لعبت دول الخليج أدوار وساطة محورية في أزمات إقليمية متعدّدة، من الملف النووي إلى النزاعات في اليمن وسوريا والسودان. هذه الوساطات كلّفت أقل بكثير من أي تدخل عسكري، لكنها حققت نتائج سياسية مستدامة، وعزّزت المكانة الدولية لهذه الدول



الاستثمار في الدبلوماسية الدفاعية وتوظيف الاتفاقيات متعددة

الأطراف مع الدول الصديقة لتوفير مظلة ردع من دون كلفة حروب مباشرة

٣. الاستثمار في الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي
أصبحت الحروب الحديثة تُخاض في الفضاء الرقمي قبل ساحات المعارك، وسارعت دول المجلس إلى تأسيس هيئات وطنية للأمن السيبراني، وتبني منظومات متقدمة لرصد التهديدات الإلكترونية وحماية البنى التحتية الحيوية. وهذا التحول وقّر مليارات كان يمكن أن تُنفق على منظومات تقليدية، في مقابل حماية أعمق للقطاعات المالية والطاقة. فالهجوم السيبراني على منشأة نفطية واحدة قد يكلف الشركة مليارات الدولارات، في حين أن منظومة دفاع رقمي متينة قد تكلف عُشر هذا المبلغ.

٤. الاقتصاد أداة للأمن

تنويع الاقتصاد، وتطوير قطاعات السياحة والترفيه والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية، لم يعد ترفاً تنموياً، بل صار ركيزة للأمن الوطني. فالدولة التي تملك اقتصاداً متنوعاً ومرناً تكون أقل عرضة للاختراق في أوقات الأزمات، وأكثر قدرة على امتصاص الصدمات. "رؤية ٢٠٣٠" السعودية، و"رؤية الكويت ٢٠٣٥"،

بوصفها قنوات اتصال موثوقة بين أطراف متنازعة. الوساطة هنا ليست مجرد عمل إنساني، بل هي أداة أمن وطني. كلّ مفاوضات تنجح في إطفاء فتيل صراع توقّر على دول المجلس عشرات المليارات التي كانت ستُنفق على العمليات العسكرية وإعادة الإعمار.

٢. تنويع الشراكات الأمنية وعدم حصرها في محور واحد

بدلاً من الارتكان لمظلة أمنية أحادية، عملت دول المجلس على تنويع تحالفاتها مع القوى الكبرى والفاعلين الإقليميين، وهو ما وقّر لها هامش مناورة استراتيجي، وجعلها أقل عرضة للابتزاز الجيوسياسي، وأكثر قدرة على ضبط إيقاع الأزمات.

هذا التنويع ينعكس أيضاً على اقتصاديات دول المجلس عبر فتح أسواق جديدة أمام صناعاتها الدفاعية الناشئة، وتوسيع قاعدة الاستيراد لتصبح أكثر تنافسية.

الردع لا يمنع الحرب فقط، بل يخفض الكلفة التأمينية للاقتصاد الخليجي كله؛ إذ تتخفّض أقساط التأمين على الشحنات البحرية، وتستقرّ تدفقات الاستثمار، وتراجع الحاجة إلى إنفاق طوارئ في الميزانيات. الردع هنا هو في جوهره أداة اقتصادية قبل أن يكون أداة عسكرية.

٤. دمج الاتفاقيات في استراتيجية وطنية شاملة

لم تعد دول المجلس تنظر إلى الاتفاقية الدفاعية بمعزل عن بقية السياسات، بل صارت تربطها ببرامج التعليم والبحث العلمي والصناعة والابتكار. فالاتفاقية مع دولة صديقة قد تشمل فتح فروع لجامعاتها، وتأسيس مراكز بحثية مشتركة، وتدريب كوادر وطنية في قطاعات المدني والعسكري معاً، وهو ما يحولها من عبء مالي إلى استثمار استراتيجي. هذه الصياغة الجديدة للاتفاقيات الأمنية تجعل منها رافعة تنمية، لا مجرد بند في الميزانية.

رابعاً: نحو منظومة خليجية موحّدة للأمن الإقليمي

أبرزت السنوات الأخيرة حاجة دول مجلس التعاون إلى تجميع مواردها وقدراتها في كيان أمني موحّد، تكون له رؤية موحّدة في التعامل مع الأزمات. القيادة العسكرية الموحّدة، ومنظومة الدفاع الصاروخي الخليجية، ومجلس التعاون الدفاعي المشترك، كلها خطوات في هذا الاتجاه، وتصبّ في نفس الهدف تخفيف كلفة الحروب قبل أن تبدأ.

إنّ توحيد الصف الخليجي، وتفعيل آليات العمل المشترك، وتبادل المعلومات الاستخباراتية في الزمن الحقيقي، كفيل بأن يقلّص إلى حدّ بعيد احتمال نشوب أي صراع مسلّح واسع في المنطقة. فالحروب لا تنشب بين دول تعرف بعضها جيداً، وتتشارك منظومة ردع ومصالح مشتركة، بل تنشب حين تسود سوء الفهم، وتغيّب قنوات الاتصال. كلّ اجتماع لرؤساء أركان دول المجلس، وكلّ مناورة بحرية مشتركة، وكلّ تمرين دفاع جوي موحّد، هو استثمار في منع الحرب، لا في خوضها.

واستراتيجية عُمان ٢٠٤٠، ورؤية قطر الوطنية ٢٠٢٠، كلها مشاريع تنويع اقتصادي تحمل في طيّاتها بُعداً أمنياً صريحاً: تقليص الاعتماد على مورد واحد، ورفع قيمة الناتج المحلي غير النفطي، وتوفير ملايين الوظائف للشباب.

ثالثاً: الاتفاقيات الدفاعية مع الدول الصديقة رافعة للردع الاقتصادي

شكّلت الاتفاقيات الدفاعية الثنائية ومتعددة الأطراف التي أبرمتها دول مجلس التعاون حجر الزاوية في معادلة الأمن الإقليمي. غير أن القيمة الحقيقية لهذه الاتفاقيات لم تعد في بعدها العسكري البحت، بل في قدرتها على خفض الكلفة الإجمالية للصراعات.

١. نقل المعرفة وبناء القدرات بدلاً من الاستيراد الكامل

الاتفاقيات الحديثة لم تعد صفقات شراء أسلحة فحسب، بل باتت برامج متكاملة لنقل المعرفة، تشمل التدريب المشترك، وتصنيع بعض المعدات محلياً، وتبادل الخبرات في مجالات الصيانة والبحث والتطوير. وهذا يخفف من فاتورة الاستيراد على المدى الطويل، ويبني قاعدة صناعية دفاعية وطنية قادرة على الإنتاج والتصدير. السعودية والإمارات وقطر بدأت تصوّر بعض المنظومات الدفاعية بعد أن كانت مستوردة صافية، وهذا التحول يوفّر العملة الصعبة، ويخلق وظائف نوعية عالية الأجر.

٢. تشارك الأعباء في عمليات حفظ الأمن البحري

وجود قوات من دول صديقة في مياه الخليج العربي، ضمن ترتيبات واضحة، يخفف العبء التشغيلي على القوات البحرية الخليجية، ويتيح لها التركيز على المهام الأكثر تعقيداً. وهذا التعاون يُحسب بكلفة اقتصادية وفُرت، ويتجنّب اندفاعات عسكرية أحادية قد تكون مكلفة. حماية خطوط الملاحة الدولية في الخليج لم تعد مسؤولية دولة واحدة، بل مسؤولية مشتركة تتقاسمها دول المجلس مع شركائها الدوليين.

٣. الردع المشترك يقلّص احتمالات الحرب

حين تكون هناك منظومة ردع واضحة تشمل عدة دول، يصبح أي طرف إقليمي أو دولي يفكر في التصعيد أكثر حذراً. وهذا

الحروب لا تُكَلِّف الخزائن فقط بل تُكَلِّف العقول أيضًا والنزاعات تدفع لتسريع الإنفاق الدفاعي على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية

سابقاً: البُعد الإنساني للأمن

خامساً: دروس الماضي وآفاق المستقبل

في عالم ما بعد الحروب الباردة وما بعد "الربيع العربي"، تبيّن أن الأمن لا ينفصل عن التنمية والعدالة الاجتماعية وجودة الحياة. المواطن الذي يجد تعليمًا جيّدًا، ووظيفة كريمة، ورعاية صحية متقدّمة، وبيئة نظيفة، هو مواطن أكثر ميلًا إلى السلام وأكثر قدرة على الإسهام في استقرار مجتمعه. لذلك، فإنّ استثمار دول المجلس في جودة الحياة ليس ترفاً، بل هو جزء عضوي من أمنها الوطني.

ثامناً: المنظمات الإقليمية والدولية شريك في خفض الكلفة

لم تعد دول مجلس التعاون تعمل بمعزل عن المنظومة الدولية، بل أصبحت فاعلاً رئيسياً فيها. مجلس التعاون نفسه تحوّل من تكتل اقتصادي بحث إلى تكتل أمني وسياسي متكامل، ينسّق مواقف أعضائه في المحافل الدولية، ويقدم مبادرات سلام مستقلة. إضافة إلى ذلك، فإنّ الشراكة الاستراتيجية مع جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن، تتيح لدول المجلس توسيع رقعة الحلول السياسية، وتقليل احتمالات الانزلاق نحو العمل العسكري الأحادي. فحين تتوفّر منصة دبلوماسية مشتركة، تصبح الحلول التفاوضية أسرع وأقل كلفة من أيّ خيار آخر.

تاسعاً: مستقبل الاتفاقيات الدفاعية ذكاءً اصطناعياً وفضاءً خارجياً

الاتفاقيات الدفاعية التي ستوقعها دول المجلس في السنوات القادمة لن تشبه الاتفاقيات التقليدية. فتورة الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمّية، واستكشاف الفضاء، والطائرات المسيّرة، والأقمار الصناعية العسكرية، كلها تفتح آفاقاً جديدة للتعاون. دول مثل السعودية والإمارات وقطر والبحرين والكويت وسلطنة عُمان بدأت تستثمر بكثافة في هذه القطاعات، وتوقع اتفاقيات مع دول

من المهم أن تستخلص دول المجلس الدروس من تجاربها السابقة في إدارة الأزمات. فالتدخّل العسكري المباشر، حتى حين بدا ضرورة، أثبت أنه لا يحلّ المشكلة جذرياً، بل يؤجّلها ويكثّف أضرارها. في المقابل، فإن الحلول السياسية والاقتصادية المشتركة أثبتت أنها أكثر استدامة وأقل كلفة. ولذلك، تتّجه الرؤية المستقبلية في دول المجلس إلى

- تعميق التصنيع الدفاعي المحلي بالشراكة مع الدول الصديقة، بحيث تتحوّل دول المجلس من سوق استهلاكي للتسلّح إلى مركز إقليمي للصناعات الدفاعية المتقدّمة.
- توسيع نطاق التعاون الأمني ليشمل الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، حيث تتزايد التهديدات وتتنوّع أدواتها.
- تعزيز البُعد الاقتصادي للأمن، عبر ربط الاتفاقيات الدفاعية بمشاريع تنموية مشتركة، تجعل السلام هو الخيار الأكثر ربحاً للجميع.
- الاستثمار في التعليم العسكري والمدني لبناء جيل من القادة القادرين على قراءة المشهد الأمني قراءة استراتيجية شاملة، تتجاوز الحسابات التكتيكية إلى بناء معادلات الردع طويلة المدى.

سادساً: دور المرأة والشباب في بناء الأمن الجديد

من باب الإيجابية التي يتّسم بها خطاب دول المجلس الحديث، يأتي الاهتمام المتزايد بدور المرأة الخليجية في القطاعات الدفاعية والأمنية، وبإشراك الشباب في صنع القرار الاستراتيجي. هذه الفئات تمثّل طاقة هائلة يمكن توظيفها في التفكير الاستراتيجي، وفي ابتكار حلول غير تقليدية للأمن، بدلاً من الاعتماد فقط على العقلية التقليدية. المرأة الخليجية أثبتت كفاءة عالية في مجالات الاستخبارات والأمن السيبراني والدبلوماسية، والشباب الخليجي يملك طموحاً ومهارات تقنية تؤهّله لقيادة معارك الغد الرقمية والعلمية.

أدركت دول مجلس التعاون أن استراتيجية الأمن لا تُبنى على ردة فعل بل على استباق الأزمات وتفكيكها قبل تحولها لمواجهات مسلحة

في عالم يتغيّر بسرعة، لا مكان للاقتصادات الصاعدة في دول المجلس إلا ضمن بيئة آمنة ومستقرة ومتصالحة مع ذاتها ومع جوارها. وكلّ دولار يُوفّر من كلفة الحروب، هو دولار يُستثمر في تعليم الطفل الخليجي، وفي علاج والده، وفي إطلاق مشروع يوفّر وظائف لأبناء المنطقة. وهذا هو جوهر الأمن الحقيقي الذي تصبو إليه دول مجلس التعاون الخليجي: أمن يصنع الحياة، ولا يكتفي بحمايتها.

إنّ الطريق إلى السلام ليس ضعفاً، بل هو أعلى مراتب القوة. قوة من يملك خيار الحرب ويختار السلام، ومن يستطيع فرض شروطه عبر التفاوض بدلاً من المعركة. ودول مجلس التعاون، حين تختار الدبلوماسية الدفاعية والاتفاقيات الذكية مع الدول الصديقة، فإنها لا تضعف موقفها، بل تعزّزه، وتجعل من السلم خياراً استراتيجياً يُحسّب لها لا عليها. وهكذا تُكتب صفحة جديدة في تاريخ المنطقة صفحة عنوانها الأبرز أن الخليج ليس ساحة صراع، بل مركز استقرار وازدهار، وشريك موثوق لكل من يريد أن يبني بدلاً من أن يهدم.

والمعادلة بسيطة في النهاية كلّ ريال يُوفّر من كلفة صراع لم يحدث، يتحوّل إلى استثمار في الإنسان الخليجي، وكلّ اتفاقية دفاعية ذكية تُبرم مع دولة صديقة، هي رسالة ردع لا تحتاج إلى طلقة رصاص واحدة. هذه هي عقيدة الأمن الخليجي الجديدة: أمن يصنعه الاقتصاد، ويحميه القانون، ويضمنه التعاون، ويظلمه السلام

صديقة لتشمل نقل التكنولوجيا في هذه المجالات الحساسة، لا بيع أسلحة تقليدية فحسب. هذا التحوّل يضمن أن تكون دول المجلس في طليعة الدول التي تملك أدوات الردع الذكية، لا الردع التقليدي المكلف.

عاشراً: نحو عقد أمني خليجي جديد

إنّ المرحلة القادمة تتطلّب من دول مجلس التعاون صياغة عقد أمني جديد، يجمع بين السيادة الوطنية والعمل المشترك، وبين القوة الناعمة والقوة الصلبة، وبين الاستقلال الاستراتيجي والشرابة مع الأصدقاء. هذا العقد يقوم على مبادئ واضحة أن الحرب هي الملاذ الأخير لا الأول، وأن الدبلوماسية هي الأداة الأولى لا الأخيرة، وأن الاقتصاد المتنوع هو الرافعة الأساسية للأمن، وأن الإنسان الخليجي هو الثروة الحقيقية التي يجب أن تُصان قبل أيّ ثروة أخرى.

الخلاصة

إنّ تجاوز كلفة الحروب في منطقة الخليج ليس ترفاً فكرياً، بل ضرورة وجودية. فالدول التي بنت اقتصادات كبرى ومدناً عالمية ومشاريع طموحة كـ "رؤية ٢٠٣٠" ومثيلاتها، لا يمكن أن تسمح لنفسها بأن تعود إلى نقطة الصفر كلّما اشتعلت أزمة هنا أو هناك. والبديل الحقيقي هو الاستثمار في الدبلوماسية الدفاعية، وفي الاتفاقيات الذكية مع الدول الصديقة، وفي بناء منظومة أمنية خليجية موحّدة، تجعل الحرب خياراً مكلفاً حتى على من يفكر فيها، وتفتح في الوقت نفسه آفاقاً واسعة للسلم والتنمية.

إنّ دول مجلس التعاون، بفضل ثقلها الاقتصادي ومصادر طاقتها وعلاقاتها الدولية المتشابكة، تملك اليوم ما يكفي من أدوات التأثير لتفكيك الأزمات قبل أن تولد، ولتخفيف كلفة الصراعات على شعوبها واقتصاداتها. والمسؤولية اليوم مشتركة بين صنّاع القرار والمواطن والمجتمع المدني والإعلام، في تحويل ثقافة السلام إلى خيار استراتيجي لا مجرد شعار.

التحديات البيئية المهددة للمجاري المائية بدول الخليج في الحرب ٢٢١ محطة تحلية خليجية تضخ ٢٢٠ ألف متر مكعب يوميًا مياه محلاة مهددة بالتوقف

لم يعد الخليج العربي مجرىً مائيًا كما هي بقية المجاري المائية التجارية المتناثرة على الكرة الأرضية، فالخليج العربي يُعد واحدًا من أكثر الأقاليم المائية هشاشة في العالم؛ فهو بحر شبه مغلق، ضحل نسبيًا، بطيء التبادل المائي مع المحيط المفتوح عبر ممر ضيق واحد هو مضيق هرمز، ما يجعل قدرته الذاتية على استيعاب التلوث والتعايش منه محدودة للغاية. وفي الوقت ذاته، تعتمد دول المنطقة اعتمادًا شبه كامل على مياه البحر نفسه لإنتاج مياه الشرب المحلاة، في ظل شح حاد بالموارد المائية العذبة التقليدية. هذا التزامن بين الهشاشة البيئية للمسطح المائي، والاعتماد الوجودي عليه لتأمين المياه، يجعل من أي اضطراب عسكري أو أمني في المنطقة تهديدًا مضاعفًا؛ إذ أنه يهدد البيئة البحرية من جهة، ويمثل تهديدًا مباشرًا للأمن المائي والغذائي لملايين البشر من جهة أخرى.

د. زكريا الخنجي

وعلى الجانب المائي / البشري، تعتمد دول الخليج العربي على تحلية مياه البحر بنسب تُعدّ هي الأعلى عالميًا؛ إذ تأتي نحو ٩٠٪ من مياه الشرب في الكويت من التحلية، ونحو ٨٦٪ في عُمان، وحوالي ٧٠٪ في السعودية، بحسب تقديرات وردت في تغطيات صحفية استندت إلى بيانات مؤسسات متخصصة في أمن المياه. وكثير من محطات التحلية هذه منشآت مدمجة مع محطات توليد الكهرباء، بحيث يؤدي أي ضرر يلحق بشبكة الكهرباء إلى تعطيل إنتاج المياه أيضًا، وهو ما يجعل هذه المنشآت نقطة ضعف استراتيجية مزدوجة في أي نزاع مسلح، وهذا يعني أن الحرب الحالية اختبارًا وجوديًا لأمن المياه في المنطقة، لا مجرد أزمة عسكرية عابرة.

أهمية مضيق هرمز الاقتصادية

يُصنف مضيق هرمز كأهم نقطة اختناق مائي في العالم لتجارة النفط والغاز، فهو شريان الطاقة العالمي، وتتجلى أهميته الاقتصادية في النقاط التالية

- حجم تدفقات الطاقة: تعبر المضيق يوميًا ما بين ١٧ إلى ٢١ مليون برميل من النفط الخام والمكثفات، وهو ما يعادل نحو ٦٥٪ إلى ٧٠٪ من إجمالي استهلاك النفط العالمي المنقول بحرًا.
- الغاز الطبيعي المسال: يُعد المضيق الممر الوحيد لصادرات الغاز

وعلى الرغم من ذلك فمنذ عام ١٩٩٠م، وحتى اليوم، مرّ الخليج العربي بسلسلة متصلة تقريبًا من الحروب والأزمات الأمنية التي تركت كل واحدة منها بصمتها البيئية على هذا المجرى المائي، بدءًا من حرب الخليج الثانية وتجنيف الأهوار العراقية، مرورًا بغزو العراق عام ٢٠٠٣ م، وتدهور جودة المياه في نهري دجلة والفرات، وصولًا إلى الأزمات المتكررة في مضيق هرمز.

الخصوصية البيئية والجغرافية والمائية لمنطقة الخليج العربي

الخليج العربي بحر ضيق شبه مغلق لا يتجاوز عرضه ٢٠٠ كيلومتر في كثير من نقاطه، وعمقه المتوسط ضحل، إذ تشير بعض التقديرات أن متوسط عمقه يبلغ نحو ٣٥ مترًا فقط، ويستغرق تبادل مياهه مع بحر عُمان عبر مضيق هرمز عدة سنوات، وهذا يعني عمليًا أن أي ملوث - نفطي أو كيميائي أو إشعاعي - يدخل هذه المياه لا يتبدد أو يُغسل بسهولة، بل يبقى محصورًا لفترات طويلة نسبيًا، بالإضافة إلى ذلك الملوحة العالية ودرجات الحرارة المرتفعة التي تجعل من النظام البيئي البحري (الشعاب المرجانية، أعشاب البحر، مصائد الأسماك والروبيان، أسراب الطيور المهاجرة) شديد الحساسية لأي صدمة إضافية.



الخليج بحر ضيق شبه مغلق وضحل ومتوسط عمقه ٣٥ مترًا ويستغرق تبادل مياهه مع بحر عمان عدة سنوات

المخاطر والتحديات البيئية المحتملة الناجمة عن الحرب الراهنة

١- خطر تلوث إشعاعي واسع النطاق من محطة بوشهر النووية: يُعدّ هذا الخطر الأخطر على الإطلاق بين كل التهديدات المطروحة اليوم، فمحطة بوشهر - المنشأة النووية الوحيدة العاملة في إيران، والواقعة مباشرة على ساحل الخليج - تعرّضت لضربات عدة منذ اندلاع الحرب، كان أخطرها ضربة ٤ أبريل ٢٠٢٦م، التي أصابت موقعاً قريباً من المفاعل وأودت بحياة أحد أفراد الأمن. وقد حذّر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسو صراحة من أن أي ضربة مباشرة لقلب المفاعل قد تُسفر عن انطلاق كمية إشعاع مرتفعة جداً وتُسبب في كارثة إقليمية.

والبُعد المائي لهذا الخطر تحديداً هو الأخطر؛ إذ يمكن لعنصر السيزيوم - ١٣٧ المشع، أن يذوب في الماء بشدة علماً أن نصف عمره يقدر بحوالي ٣٠ سنة، وهذا يعني أنه يمكن أن ينتقل عبر التيارات المائية والرياح السائدة ليلوث سواحل السعودية الشرقية والبحرين

الطبيعي المسال من دولة قطر، وهي واحدة من أكبر المصدرين في العالم، مما يجعله حيواً لأمن الطاقة في أوروبا وآسيا.

• الوجهات الرئيسية: يتجه نحو ٨٠٪ من النفط الذي يمر عبر المضيق إلى الأسواق الآسيوية، وخاصة الصين، الهند، اليابان، وكوريا الجنوبية، مما يربط استقرار هذه الاقتصادات الكبرى بسلامة الملاحة في المضيق.

بالإضافة إلى أن المضيق يُعد الممر الاستراتيجي الوحيد الذي يربط الخليج العربي ببحر عمان والمحيط الهندي، ولا يقتصر تأثير إغلاق المضيق على صادرات النفط والغاز فحسب، بل يمتد ليشمل الأمن الغذائي لدول الخليج، إذ تستورد هذه الدول ما يتراوح ما بين ٨٥٪ إلى ٩٠٪ من احتياجاتها الغذائية عبر هذا المضيق، وهذا يعني أن أي تعطيل للملاحة فيه سيؤدي إلى نقص حاد في الإمدادات الغذائية وارتفاع كبير في الأسعار، مما يشكل تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة.

٩٠٪ من مياه شرب الكويت محلاة وعمان ٨٦٪ والسعودية ٧٠٪ من الخليج حسب تقديرات بيانات مؤسسات متخصصة في المياه

حرارة المياه السطحية الناتج عن الدخان الكثيف كان أشد ضرراً على الأسماك والريبان من التسرب النفطي نفسه، وهو ما ينطبق اليوم أيضاً في حال استمرت الضربات على منشآت الطاقة والنفط المشتعلة.

تهديدات البنية التحتية الحيوية لتحلية المياه

من الناحية الحياتية فإن هذا البعد هو الأخطر على سكان دول الخليج العربي من حيث الأثر المباشر على حياتهم، نظراً لاعتماد الملايين في دول الخليج على التحلية كمصدر شبه وحيد لمياه الشرب، وترابط هذه المحطات وظيفياً مع شبكات الكهرباء بما يجعلها عرضة لأضرار تراكمية حتى دون استهداف مباشر.

وفي الحقيقة لم تتمكن من إيجاد رقم ثابت وواضح لمحطات التحلية المطلة على الخليج العربي من الجهة العربية لأن الأرقام تختلف بين الجهات بحسب ما إذا كانت تشمل جميع المحطات (الكبيرة والصغيرة والمتنقلة) أو المحطات الرئيسية فقط، ولكن بقدر ما تمكنا وجدنا أن العدد يبلغ حوالي ٢٢١ محطة حتى أكتوبر ٢٠٢٣م، بعضها يطل على بحر العرب وخليج عمان والبحر الأحمر (جدول ١)، إلا أن جميعها تعتمد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مياه البحر كمصادر للتغذية المائية، وتنتج هذه الدول نحو ٤٠٪ من إجمالي المياه المحلاة في العالم.

وتشير كل الأدبيات أن الطاقة الإنتاجية لمحطات التحلية تُعد الركيزة الأساسية للأمن المائي في دول الخليج العربي، نظراً لمحدودية الموارد الطبيعية للمياه العذبة واعتماد معظم السكان على المياه المحلاة. وهذا الاعتماد الكبير على التحلية يجعل الأمن المائي الخليجي أكثر ارتباطاً بسلامة محطات التحلية وجودة مياه الخليج العربي. لذلك فإن استدامة الأمن المائي يتطلب حماية البنية التحتية المائية من المخاطر البيئية والنزاعات الإقليمية والتلوث البحري، مع تنويع مصادر المياه وتعزيز كفاء إدارتها.

وقطر والإمارات، والأخطر من ذلك أن محطات التحلية التقليدية غير مصممة أصلاً لتتقيد المياه من التلوث الإشعاعي، ما يعني أن تلوثاً إشعاعياً للخليج قد يوقف عملياً إنتاج مياه الشرب في عدة دول دفعة واحدة.

٢- تلوث نفطي محتمل من استهداف ناقلات ومنشآت نفطية داخل الخليج ومضيقة:

مع تجدد إغلاق مضيق هرمز عسكرياً وزرع ألغام بحرية وهجمات على سفن تجارية (تضرر ما لا يقل عن ١٧ سفينة وغرقت قاطرة حتى الآن)، يرتفع احتمال وقوع تسرب نفطي كبير في مضيق ممر مائي في العالم تقريباً. فإن أي انسكاب نفطي في هذا الممر الضيق يصعب احتواؤه بالسرعة الكافية نظراً لضيق المساحة وكثافة الحركة الملاحية، وقد يتكرر فيه سيناريو شبيه بما جرى في البحر الأحمر مع هجمات الحوثيين، حيث هدد استهداف ناقلة واحدة (سونيون، أغسطس ٢٠٢٤م) بإطلاق نحو مليون برميل نفط - أي أربعة أضعاف حجم كارثة إكسون فالديز - قبل احتوائه بصعوبة.

٣- تعطل الملاحة وتضاعف الانبعاثات الكربونية كأثر بيئي غير مباشر: تراجعت حركة العبور عبر مضيق هرمز من نحو ١٣٠ - ١٤٠ عملية عبور يومياً قبل الحرب إلى أرقام هامشية في بعض الفترات، حوالي ١٦ سفينة فقط خلال يومين في يوليو ٢٠٢٦م، بحسب بيانات بعض الشركات الملاحية، ما يدفع شركات الشحن إما للانتظار أو لتحويل المسارات لمسافات أطول بكثير. وهذا النمط، الذي شهدناه فعلياً في أزمة البحر الأحمر حيث تسبب تحويل مسارات السفن حول رأس الرجاء الصالح في زيادة الانبعاثات الكربونية بنسبة قُدرت بين ٣٠٪ و٣٥٪، مرشح للتكرر على نطاق أوسع في حال استمر إغلاق هرمز، فضلاً عن ارتفاع خطر الحوادث والتصادم نتيجة تكديس عشرات الناقلات في مساحة محدودة.

٤- تهديد الأمن الغذائي البحري ومصائد الأسماك والشعاب المرجانية: مما يجدر ذكره أن أي تلوث نفطي أو إشعاعي في الخليج سينعكس مباشرة على مصائد الأسماك والريبان التي يعتمد عليها آلاف الصيادين في دول الخليج، إضافة إلى الشعاب المرجانية وأعشاب البحر الحساسة أصلاً لارتفاع درجة الحرارة والملوحة في هذا البحر شبه المغلق. وقد سبق أن رُصد في حروب سابقة أن انخفاض درجة

جدول (١) يشير إلى عدد محطات التحلية الكبرى والتشغيلية الموثقة في دول الخليج استناداً إلى المصادر المتاحة، والطاقة الإنتاجية لكل دولة

م	البلد	عدد المحطات والطاقة الإنتاجية
١	السعودية	أكثر من ٣٣ محطة رئيسية وعملاقة بطاقة إنتاجية تجاوزت ١٦ مليون متر مكعب يومياً، بعد أن كانت ٤,٦ مليون متر مكعب يومياً فقط في ٢٠١٦م. بعضها يطل على البحر الأحمر.
٢	الإمارات	نحو ٧٠ محطة رئيسية في مختلف أنحاء الدولة، منها ٤ محطات كبرى رئيسية: جبل علي (دبي)، والطويلة (بين أبو ظبي ودبي)، والفجيرة، وأم القيوين. بعضها يطل على خليج عمان. بطاقة إنتاجية بنحو ١,٨٥٥ مليار غالون يومياً ((ما يعادل تقريباً ٧ ملايين متر مكعب يومياً
٣	الكويت	نحو ١٥ محطة، ٧ منها تابع لمحطات توليد الكهرباء. بطاقة إنتاجية بنحو ٣,١ مليون متر مكعب يومياً.
٤	قطر	٣ محطات رئيسية لتحلية المياه (بيانات ٢٠٢٣م)، وتوسعت لاحقاً بمحطة أم الحول ومحطة رأس أبو فنتاس الجديدة المتوقع تشغيلها عام ٢٠٢٨. بطاقة إنتاجية بنحو ٥٣٨ مليون غالون يومياً خلال عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع ارتفاعها إلى ٦٤٨ مليون غالون يومياً بعد تشغيل منشأة رأس أبو فنتاس الجديدة عام ٢٠٢٨، أي ما يعادل تقريباً ٢٠ إلى ٢,٤ مليون متر مكعب يومياً.
٥	البحرين	بطاقة إنتاجية بنحو ١,٨٥٥ مليار غالون يومياً ((ما يعادل تقريباً ٧ ملايين متر مكعب يومياً
٦	عمان	٩٤ محطة، منها: ٤٧ لمياه البحر و٤٧ لمياه قليلة الملوحة. بعضها يطل على بحر العرب. ارتفع متوسط الإنتاج من المياه المحلاة من ٢٢٠ ألف متر مكعب يومياً عام ٢٠٠٥م، إلى ما يزيد على ١,١٥٤ مليون متر مكعب يومياً خلال عام ٢٠٢٤.

كيف تؤثر النزاعات على استمرارية محطات التحلية؟

منذ الأيام الأولى للحرب، سُجِّلت حوادث فعلية تمس منشآت التحلية مباشرة، وهو ما يرفعها من تهديد نظري إلى خطر متحقق جزئياً؛

ملاحظة: الأرقام غير موحدة الوحدات بين المصادر (بعضها بالغالون الإمبراطوري وبعضها بالتر المكعب مباشرة)، فحوّلت الأرقام تقريباً للمقارنة، وقد يختلف التحويل الدقيق حسب نوع الغالون المستخدم في كل مصدر.

تستورد دول الخليج ٩٠٪ من احتياجاتها الغذائية عبر هرمز وأي تعطيل للملاحة يؤدي لنقص حاد في الإمدادات الغذائية وارتفاع الأسعار

٤- المخاطر على الممرات البحرية؛ يرتبط تشغيل كثير من محطات التحلية بأمن الممرات البحرية الاستراتيجية، وقد أظهرت حوادث استهداف السفن وناقلات النفط في البحر الأحمر خلال عام ٢٠٢٤م، المخاطر البيئية والتشغيلية التي قد ترافق النزاعات البحرية.

٥- زيادة الضغط على منظومة المياه؛ في فترات النزاع تزداد الحاجة إلى الاحتياطات المائية وخطط الطوارئ، مما يرفع الطلب على إنتاج المياه. وإذا تزامن ذلك مع تعطل بعض المحطات، فقد تتعرض منظومة الأمن المائي لضغوط كبيرة.

وفي ظل الظروف الأمنية الراهنة، غدت المجاري المائية والموارد العذبة في الخليج العربي تواجه تحديات مزدوجة تتمثل في الضغوط البيئية التقليدية من جهة، والمخاطر المرتبطة بالصراعات والتوترات الإقليمية من جهة أخرى. وكذلك فإن هذه النزاعات العسكرية تزيد من احتمالات التلوث وتعطيل البنية التحتية المائية واستنزاف الموارد المحدودة، مما يهدد الأمن المائي والبيئي للمنطقة. ولذلك، فإن بناء منظومة متكاملة وتبني سياسات متكاملة لإدارة الموارد المائية، وتعزيز الوعي البيئي، والاستثمار في التقنيات الحديثة، يعد ضرورة استراتيجية لضمان استدامة المياه العذبة وحماية البيئة الخليجية للأجيال القادمة.

ففي ٧ مارس ٢٠٢٦م، اتهمت إيران الولايات المتحدة بضرب محطة تحلية في جزيرة قشم داخل مضيق هرمز، مما قطع المياه - بحسب طهران - عن نحو ٣٠ قرية، فيما نفت واشنطن ذلك.

وفي المقابل اتهمت البحرين والكويت إيران بإلحاق أضرار بمحطتي تحلية لديهما، كما سُجِّل ضرر محدود في مجمع الفجيرة للطاقة والمياه بالإمارات ومحطة الدوحة الغربية في الكويت جراء حطام صواريخ اعتراضية، من دون توقف كامل للتشغيل. والخطورة هنا لا تكمن في الحوادث المنفردة، بل في نمط التصعيد التراكمي، فكل طرف يتهم الآخر وينفي عن نفسه، ما يُبقي الباب مفتوحاً أمام تكرار الحوادث أو تعمدها مستقبلاً، في وقت تحذر فيه دراسات قانونية من أن استهداف هذه المنشآت يخالف المادة ٥٤ (٢) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف التي تحظر مهاجمة (الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين)، ويمكن أن يُصنّف جريمة حرب.

وباختصار فإن النزاعات العسكرية تؤثر على استمرارية تشغيل محطات التحلية بعدة طرق، منها:

١- الأضرار المباشرة للبنية التحتية؛ يمكن أن تتعرض محطات التحلية أو خطوط النقل والتوزيع لأضرار نتيجة العمليات العسكرية أو الهجمات على المنشآت الحيوية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج أو توقفه مؤقتاً.

٢- تلوث مياه البحر المغذية للمحطات؛ تعتمد محطات التحلية على مياه البحر كمصدر رئيسي، وعند حدوث تسربات نفطية أو كيميائية أثناء النزاعات، قد تتأثر جودة المياه الداخلة للمحطات، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض كفاءة التشغيل، وربما احتمالية إيقاف بعض الوحدات لحين معالجة التلوث.

٣- تعطل سلاسل الإمداد؛ إذ عادة ما تحتاج محطات التحلية إلى وقود أو طاقة تشغيلية، ومواد كيميائية للمعالجة، وما إلى ذلك، ومن الجدير بالذكر أنه خلال الأزمات قد تتأثر حركة النقل البحري أو سلاسل التوريد، مما ينعكس على استمرارية التشغيل.

الكويت تواجه تحديات حماية السيادة وتأمين المنشآت وعلاقاتها الأمنية مع أمريكا الأمن يقوم على ٦ دول والعراق وإيران وباكستان واليمن ضمن معادلة ٦+٤ كمنظومة واقعية

يروى الدكتور غازي القصيبي في كتابه الوزير المرافق أنه في عام 1978م، وخلال اجتماع اللجنة الأمريكية-السعودية الاقتصادية المشتركة، تفاجأ الوفد السعودي والذي كان برئاسة الأمير فهد بن عبد العزيز-رحمه الله (ولي العهد آنذاك) باقتراح من قبل جيمس شليسنجر- وزير الطاقة الأمريكي في عهد كارتر أن تقوم السعودية بتمويل بناء مخازن الاحتياط النفطي الاستراتيجي في أمريكا وتشحن النفط إليه على نفقتها الخاصة وتبيعه على الولايات المتحدة، وذلك لضمان تدفق البترول في حالة وقوع اضطرابات تسد مضيق هرمز. مبرراً "أن المخزون الاستراتيجي يتيح لأمريكا وللعالم الحر الحصول على البترول فيما إذا كان هناك حظرًا نفطيًا، وبالتالي فإن أي حظر نفطي لن يقابل بإجراءات عسكرية وبوسع المملكة أن تمارس حقها في حظر النفط في اطمئنان".

أ.د. هيله حمد المكي

والغنائم من مساعدات وغيرها، وبذلك لم يكن مستغرباً أن نعلم بأن أفكار الحظر النفطي المبكرة للغرب بهدف الضغط لصالح القضية الفلسطينية و حرق الآبار وجدت طريقها مبكراً في الحياة السياسية الكويتية وهذا ما يفسر تهديدات شارون باحتلال الكويت التي كانت مثاراً للسخرية في تلك الحقبة. ولكن ما الذي حدث بعد ذلك!! نفذ تلك التهديدات حاكم عربي أخرج تحت شعار تحرير فلسطين شرقاً عبر بوابة الكويت والخليج!! كما لم ينس حرق الآبار وهو في طريقة للخروج المذل من الكويت.

وقبل ذلك، تهديدات غلق المضيق التي حذر منها شليسنجر قام بها نظام الملالي في إيران -الذي جاء بدعم غربي لمنع وصل الشيوعيين بعد سقوط النظام البهلوي- بواسطة دخوله في الحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت طوال ثمان سنوات ومولتها إسرائيل وأمريكا. فقد شهدت تلك الحرب البدايات الأولى للتهديدات الإيرانية لاستهداف المضيق وناقلات البترول، ثم حدث احتلال الكويت وحرق الآبار، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من بناء مخزونها الاستراتيجي وأصبحت أكبر منتج ومستهلك للطاقة في العالم، وحالياً لاعب استراتيجي جديد بعد ما حدث في فنزويلا، وقدرتها على استغلال الألعبوة الإيرانية الجديدة. وبذلك فالكويت في الواقع، هي ذاكرة إقليمية لأهم الأحداث التي شكلت النظام الأمني لمنطقة الخليج، وهي الوحيدة

ويؤكد القصيبي أنه بفعل حنكة الأمير فهد الذي استطاع احتواء الموقف حتى ماتت الفكرة بنهاية الاجتماع إلا أن الواقع يؤكد بأنها لم تمت في عقلية صانع القرار الأمريكي. بل ليس من المستغرب، أن نعرف بأن جيمس شليسنجر، هو نفسه كان وزيراً للدفاع خلال فترة أزمة النفط في عام 1973م، عرف بتلويحه باستخدام القوة العسكرية ضد الدول العربية المنتجة للنفط خلال فترة الحظر التي قابلها الملك فيصل بن عبد العزيز- رحمه الله - برباطة الجأش مؤكداً استعداد السعودية لتدمير آبار النفط بدلاً من الخضوع لأي ضغوط خارجية. وبالرغم من سقوط نيكسون وقدم كارتر، إلا أن شليسنجر تمكن من الحفاظ على نفوذه، ليتحول من وزير دفاع إلى أول وزير طاقة في تاريخ الحكومة الأمريكية، وبذلك تكون ولادة وزارة الطاقة من رحم المؤسسة العسكرية، مما يعكس ثائية مهمة في الدولة العميقة الأمريكية ما بين قطاعي العسكر والطاقة!!

لم تكن الكويت بعيدة عن ذلك الصراع إن لم تشكل انطلاقة، ففي الكويت جذور مبكرة لأفكار القومية العربية منذ العشرينيات، كما كانت الحاضن الأكبر للقضية الفلسطينية منذ بزوغها لاسيما بعد أن فتحت أبوابها للاجئين الفلسطينيين منذ حرب نكبة عام 1948م، و على أرضها ولدت منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من فصائل تصارعت على السلطة



الحرب تدفع دول الخليج لتنويع مصادر الأمن الخارجي مع الدول الخمس دائمة

العضوية في مجلس الأمن وتعزيز التكامل بين الردع الوطني والأمن الخليجي

كإيران والعراق، جعل من الكويت محطة للإنذار الخليجي المبكر بقدوم تلك الكوارث الاستراتيجية، سواء كانت عراقية لاسيما بعد اكتشاف البترول ومطالبات الملك غازي ومن ثم عبد الكريم قاسم والذين سحلوا فيما بعد على أيدي شعوبهم، وصولاً إلى صدام حسين وحديثه الشهير مع السفارة الأمريكية غلاسي حول نواياه غزو الكويت والتي تلقتها السفارة المهوسة بوسامة الرئيس بكل تشجيع. تلك الأخطاء تكررها القيادة الإيرانية المتهورة في الوقت الحالي. والحقيقة أن الرد الكويتي خلال الحرب العراقية-الإيرانية لا يختلف عنه في الوقت الراهن وهو أهمية تعزيز البيت الخليجي وبناء المنظومة الخليجية. فالضربات الإيرانية المكثفة على الكويت تؤكد الأطماع الإيرانية في الهيمنة على الخليج بدءاً بالكويت لقربها الجغرافي لاسيما من خلال دعم إيران للفصائل في العراق لتوجيه الضربات على الكويت والسعودية.

حظر البترول ومضيق هرمز وأمن الملاحة

الذاكرة الإقليمية للكويت التي احترقت بأفكار ساذجة حملتها «حظر البترول والغزو وحرق الآبار» لتحرير فلسطين وتحقيق

القادرة على كشف زيف الادعاءات، إلا أن سقوط تلك الأقنعة -إن كنا نعلم حقيقة ما خلف تلك الأقنعة- يساهم في إعادة تشكيل مفهوم النظام الأمني الخليجي من جديد ولكن بأدوات قديمة تعرفها الكويت حق المعرفة. تلك الذاكرة الكويتية تعلمها إيران جيداً، والتي حرصت على محاولات طمسها الفاشلة من خلال الأعداد المهولة للضربات الإيرانية على الكويت والتي فاقت ضرباتها المرتجفة للكيان الإسرائيلي.

الجغرافيا الكويتية والإنذار الخليجي المبكر

شكلت الجغرافية الكويتية تاريخياً امتداداً لجغرافية شبه الجزيرة العربية بل كانت محطة مهمة في الفتوحات الإسلامية لبلاد فارس من خلال المعركة الشهيرة لذات السلاسل، أما في العصر الحديث، فقد شهدت هجرات نجدية متتالية توجت بحكم الصباح. وامتداد الساحل الخليجي بصفته لم يعرف وجوداً حقيقياً لإيران-عدا الاسم- بفعل التواجد العربي على ضفتيه والذي حكم من قبل العديد من الأسر العربية، حتى جاءت بريطانيا لتقضي عليها لصالح إيران الفاجريه ومن ثم البهلوية. ذلك الموقع والقرب الاستراتيجي لاسيما لدول مضطربة

والغاز وخطوط النقل والموانئ. وعلى المستوى الخليجي الأوسع، بقيت صادرات النفط في يوليو 2026م، أقل بنحو 40% من مستويات ما قبل الحرب، مما يعكس حجم الاضطراب الذي أصاب حركة الطاقة الإقليمي. لا تقتصر تكلفة الحرب على الأضرار المباشرة، بل تمتد إلى ارتفاع تكاليف التأمين والشحن، واضطراب حركة التجارة والطيران، وتقلب أسعار النفط، واحتمال تراجع الاستثمارات والسياحة. كما أن استمرار الحرب يضع دول الخليج أمام ضرورة تحقيق توازن بين الاستفادة من ارتفاع أسعار الطاقة وبين الأضرار الاقتصادية الناتجة عن عدم الاستقرار الإقليمي. وقد ارتفع سعر خام برنت مجدداً إلى نحو 92.82 دولاراً للبرميل في 20 أغسطس المنصرم وسط استمرار المخاوف المتعلقة بالإمدادات. ومن أبرز الدروس التي كشفتها الحرب أن التهديد لم يعد محصوراً في المنشآت العسكرية. فالمطارات وشبكات الكهرباء والموانئ والمنشآت النفطية أصبحت جميعها جزءاً من معادلة الأمن. وهذا يفرض على الكويت تطوير منظومة دفاع جوي وصاروخي أكثر تكاملاً، إلى جانب خطط لاستمرارية عمل المرافق الحيوية في ظروف الحرب، ناهيك عن أهمية النظر بجديّة إلى تعزيز تنوع مصادر الدخل غير النفطية والتعلم في كيفية المضي في خطط التنمية المستدامة في ظل الحروب والاضطرابات الأمنية.

إيران بلد فاقد للمصداقية

لعبت الكويت دوراً هاماً في تعرية الفشل الإيراني في إيجاد حياة كريمة للإيرانيين وذلك من خلال استهداف إيران للمنشآت المدنية الكويتية لاسيما الإحياء السكنية والتي كان من بين الضحايا طفلة لعائلة إيرانية استقبلهم أمير الكويت، وحادثه ضرب مطار الكويت التي لم تستطيع إيران تبريرها، حيث قدمت تبريرات واهية حتى قام الطيران المدني الكويتي بإطلاق فيديو مصور لمسيرة إيرانية وهي تقوم بضرب المطار في أول يوم بعد إعادة تأهيله وافتتاحه. وذلك يفسر حجم تفاهة واستهتار صانع القرار الإيراني. وبذلك اثبتت إيران بأن فقدان الثقة عميق بينها وبين جيرانها العرب وقد حضرت تلك الحقيقة بعمق مع انطلاق الاعتداءات غير المبررة لاسيما تلك التي استهدفت المنشآت الحيوية والمدنيين والمياه والطاقة، مع العلم أن اعتماد دول الخليج على مياه الخليج تصل إلى 90% بينما في إيران لا تتجاوز 3%. بل إن الأسوأ هو الهجوم الإيراني الإعلامي على قطر والخلاف حول الأرصاد المجددة لاسيما أن قطر شريك رئيسي في حقل بارس المشترك في تصدير الغاز، وتلك الحقيقة تؤكد لدول الخليج عدم جدوى أية مشاريع اقتصادية مشتركة مع إيران، والحذر منها، وأن تقتصر إجراءات بناء الثقة في الحد

الحلم العربي لمجموعة من القوميين الشعبويين الذين رقصوا على جراح الكويت، تعلم منها الكويتيين وأصبحوا أكثر واقعية وبراغمية. فالحظر البترولي لم يتضرر منه الغرب في السبعينات بل استفاد منه حيث كان انطلاقاً العلاقة الأوروبية-الروسية في مجال الطاقة، وبداية للتفكير في الطاقة المتجددة، بينما تضررت منه الدول النامية والفقيرة. كما أصبح مفهوم الحظر ركيزة في العقيدة العسكرية الأمريكية كما رأينا مع وزير الدفاع والطاقة الأمريكي شليسنجر، حيث تمكنت الألعبوة الإيرانية في الوقت الحالي من تحقيق حلمه في الحظر والعبث بالمضيق وضرب أمن الملاحة وتهديد المصانع الصينية. فالكويت تمتلك نحو 7% من احتياطات النفط العالمية، وتبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي 3.15 مليون برميل يومياً؛ وفي الوقت التي استطاعت بعض الدول الخليجية الأخرى من إيجاد بدائل للتصدير لاسيما السعودية والإمارات، إلا أنها في الوقت نفسه، بقيت تحت مرمى اذنبات إيران لاسيما من خلال باب المندب والبحر الأحمر. وبذلك حولت تلك القوى الكبرى واذنابها أزمة مضيق هرمز إلى فرض للحصار من خلال ضرب البدائل لتصدير البترول. لهذا أصبح من الضرورة التأكيد على أن مضيق هرمز ممر عالمي وأهمية الحفاظ على أمن الملاحة من خلال استخدام القانون الدولي كركيزة أساسية لأمن الخليج، وحولها لابد أن تحشد الدبلوماسية الخليجية مع العمل على تعزيز البدائل.

التخادم الإيراني-الإسرائيلي

تعري الكويت بشكل فاضح الأكاذوبة الإيرانية حول مبررات الهجوم على الخليج لمحاربة المطبوعين، حيث إن الكويت تقف كسد منيع ضد كافة محاولات التطبيع ولهذا السبب تلقت أكبر الضربات وذلك يؤكد التخادم الإيراني-الإسرائيلي ضد دول الخليج والذي لا يمنع تنافس كلا القوتين اقليمياً. وبذلك فإن أهم الرسائل التي تبعثها إيران من خلال كثافة الضربات على الكويت الرافضة للتطبيع مع الكيان، أن الوقوف ضد إسرائيل لا يمنح ضمانات للأمان، مما يعني بأنها ترسل إشارات بأهمية التطبيع والتضامن مع إسرائيل، وهذا التخادم يجد جذوره في العلاقات الإيرانية-الإسرائيلية حيث أن العامل الأكبر والمشارك بينهما كونهما بلدان غير عربيان ضمن بلدان الشرق الأوسط.

الضرر الاقتصادي في أمن الطاقة والبنية التحتية

تُعد الكويت من أكثر الدول حساسية تجاه أي اضطراب في قطاع الطاقة بسبب اعتماد اقتصادها على النفط. كما أن الحرب رفعت مستوى المخاطر التي تواجه منشآت النفط

الأدنى القائمة على التحقق والمراقبة والفصل بين الملفات وتقديم الضمانات وابقاء الوساطات مع خيارات الردع واستمرار الحوار.

تعزير أمن شمال الخليج

ظهور مفهوم «أمن شمال الخليج» يشكل ركيزة جديدة من ركائز أمن الخليج. فبعد الاختطاف الإيراني لمضيق هرمز بالقرصنة والعريضة، أصبح من الضروري التفريق بين أمن مضيق هرمز وبين أمن شمال الخليج والتي يتضمن بشكل اساسي استكمال ترسيم الحدود البحرية الكويتية مع العراق، وحماية الخليج من هجمات الفصائل ودعم جهود الحكومة المركزية العراقية في تعزيز مصالح الدولة وفرض سيادتها على الفصائل. وذلك يتطلب بلا شك دور دولي ليس إقليمي فحسب.

معادلة 6+4 البراغمية وعدم واقعية القوميين العرب

يتبين مما سبق، أن إيران ركن اساسي في أمن الخليج في العديد من الركائز لاسيما تلك الجوانب المقلقة في فقدان الثقة وقرصنة المضيق، وهو ضرر طال كذلك مضيق باب المندب من خلال ذراعها الحوثي في اليمن. فقد أكدت الحرب الإيرانية الأخيرة على اهمية معادلة 6+4 التي تناولتها في العديد من المقالات السابقة المنشورة في مجلة (اراء حول الخليج) طيلة السنوات القليلة الماضية، وأن أمن الخليج يقوم على أمن الستة دول الخليجية بالإضافة إلى العراق وإيران وباكستان واليمن. أما الحديث عن تضخيم الدائرة العربية فهو يتنافى مع متطلبات الواقع الجيوسياسي لاسيما أمن الممرات المائية، وما غير ذلك لا يعدو أن يكون اضاعة للبوصله، فالعجز العربي كان واضحا من خلال عدم القدرة على استيعاب أن المنطقة العربية كما تواجه الخطر الإسرائيلي، فهي تواجه كذلك الخطر الإيراني، إلا أن ذلك يتم التغاضي عنه تحت شعار دعم المقاومة وازعاج الدولة اللبنانية مما يعكس حالة من الضعف الشديد والتخبط وغياب الأولويات. وبذلك فرضت معادلة 6+4 واقعيها على أمن الخليج، وهي التي انطلق منها بدايات المحور الثلاثي ثم الرباعي ثم اتفاق مكة، وهو انعكاس جيوسياسي لأمن الخليج.

العلاقة مع الولايات المتحدة وتنويع مصادر الأمن

بعد سقوط الادعاءات الإيرانية الواهية حول استهداف القواعد الأمريكية في دول الخليج، بينما هي تدك مباشرة من قبل الصواريخ الأمريكية المنطلقة من الحاملات الواقعة قبالة السواحل الإيرانية والأخرى التي انطلقت من قواعد اسرائيلية

في صحراء العراق، كثر اللفظ حول مدى الاستفادة من أهمية بقاء تلك القواعد الأمريكية، والحقيقة أن تلك القواعد جاءت ضمن علاقات ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول الخليج على إثر الغزو العراقي لدولة الكويت و ستبقى تلك القواعد ضمن إطار المشاورات الثنائية، بل أن تلك الضربات الإيرانية تعزز اهمية وجود تلك القواعد وليس العكس. فحينما رفضت الكويت استضافة تلك القواعد من باب الإيمان بالهوية القومية العربية وكان ذلك خلال الحرب العراقية-الإيرانية، انتهى ذلك الرفض بالغزو العراقي على دولة الكويت، فرفض وجود القواعد لم يمنع وقوع الغزو على دولة الكويت، كما هو حال رفض التطبيع لم يمنع من حدوث الاعتداءات الإيرانية على الكويت في الوقت الراهن و ما اشبه اليوم بالبارحة، و يعود ذلك التشابه بسبب تشابه سلوك تلك الأنظمة المتطرفة السلطوية في العراق سابقا و ايران حاليا، و إن كان موقف الكويت الرفض للتطبيع نابعا من موقفها الأصيل من القضية الفلسطينية و ليس خوفا من ايران المتخادمة مع اسرائيل تاريخيا، لذلك ستمضي دول الخليج ازاء تعزيز علاقتها بالدول الكبرى وتسعى إلى تنويع مصادر الأمن لاسيما مع كافة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

يمكن القول إن الكويت تمثل نموذجا واضحا للتحديات الخليجية التي أفرزتها الحرب الإيرانية الحالية؛ فهي تواجه في الوقت نفسه تحدي حماية السيادة والمجال الجوي، وتأمين المنشآت الحيوية، وضمان استمرار تصدير النفط، وحماية الملاحة، والمحافظة على علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة وتنويع مصادر الأمن، وتجنب الانجرار المباشر إلى الصراع. ولذلك فإن الحرب الحالية لابد أن تدفع دول الخليج إلى أهمية تنويع مصادر الأمن الخارجي لاسيما مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى تعزيز مفهوم التكامل بين الردع الوطني والأمن الخليجي المشترك والدبلوماسية الإقليمية وتنويع البنية الاقتصادية وطرق تصدير الطاقة وتعزيز منظومة المعادلة الإقليمية القائمة على 6+4 بكافة جوانبها وترعاتها الإقليمية والدولية كونها منظومة واقعية تنطلق من ضرورات جيوسياسية.

المليشيات المسلحة تعقد تحديد مصدر الهجوم وتغير طبيعة الردع تحدي الخليج في إعادة صياغة مفهوم من عناصر لأمن ذاتي والاستفادة من الآخرين

شهدت منطقة الخليج العربي، عقب الصدام الإيراني-الأمريكي/ الإسرائيلي الذي اندلع في فبراير 2026م، تحولاً جوهرياً في بيئتها الأمنية. لم يعد الخليج مجرد ساحة لتنافس غير مباشر بين القوى الإقليمية والدولية، بل تحول إلى مسرح مباشر للعمليات العسكرية، حيث تهاوت فعالية قواعد الردع التقليدية. وأظهرت التطورات أن التهديدات لم تعد تقتصر على الحدود السياسية أو القواعد العسكرية، بل امتدت لتشمل المنشآت الاقتصادية والبنى التحتية، في ظل انتشار الصواريخ والطائرات المسيّرة وصعود الفاعلين من غير الدول.

د. ظافر محمد العجمي

أولاً: طبيعة المهددات والأمن الإقليمي

يمكن تفكيك هذا التحول من خلال ٤ اتجاهات رئيسية:

١. تآكل النظام الإقليمي التقليدي وتراجع الردع الجماعي:

أثبتت أحداث 2026م، أن الاعتماد على ترتيبات الردع التقليدية – القائمة على تحالفات خارجية وقواعد عسكرية – لم يعد كافياً. فكثافة الهجمات الصاروخية والجوية والمسيرة تجاوزت قدرة المظلات الأمنية التقليدية على توفير حماية مطلقة. كما أن وجود القوات الأجنبية على أراضي الخليج بات يشكل، في بعض السياقات، عامل جذب للصراع بين القوى الكبرى، مما يحول هذه القواعد إلى أهداف محتملة. لذا، باتت دول المجلس مطالبة بإعادة تعريف الأمن الوطني، بالانتقال من الاعتماد على قوة خارجية واحدة إلى مزيج من القدرات الذاتية، والتحالفات الدولية المتعددة، والتنسيق الخليجي الجماعي. وتصاعدت أهمية الدفاع الجوي، والإنذار المبكر، والتصدي للمسيّرات، وحماية المنشآت الحيوية، مع تطوير قدرات استجابة سريعة تسمح بمواجهة التهديد قبل وصوله إلى أهدافه.

٢. صعود الفاعلين من غير الدول:

برزت الجماعات المسلحة والمليشيات المرتبطة بالصراعات الإقليمية كلاعب رئيسي في معادلة الأمن، بعد أن امتلكت ترسانات متطورة نسبياً من الصواريخ والمسيّرات والزوارق الهجومية. وتكمن خطورة هذه الجماعات في أنها تمنح الدول الراعية لها هامشاً واسعاً للمناورة، إذ يمكنها تنفيذ عمليات دون تحمل الدولة المسؤولية المباشرة، مما يعقد عملية تحديد مصدر الهجوم واتخاذ قرار الرد. كما أنها تغير طبيعة الردع ذاته، إذ يتعامل الردع التقليدي مع دول، بينما تواجه دول الخليج أطرافاً غير حكومية قادرة على تنفيذ هجمات منخفضة التكلفة لكنها عالية التأثير سياسياً واقتصادياً.

٣. الحروب بالوكالة واستنزاف الأمن الخليجي:

وسّعت الحروب بالوكالة دائرة المخاطر لتشمل ليس فقط المنشآت العسكرية، بل أيضاً منشآت النفط والغاز، والمطارات، والموانئ، ومحطات تحلية المياه، وشبكات الكهرباء والاتصالات. وتكمن خطورة هذا النمط في عدم التناسب بين تكلفة الهجوم وتكلفة الدفاع؛ فالمسيّرة أو الوسيلة الهجومية منخفضة التكلفة قد تواجه منظومات اعتراض باهظة الثمن، مما يحول المواجهة إلى عملية استنزاف طويلة للمخزونات الدفاعية والموارد المالية.

يكشف عن هدف مشترك - حماية الأمن الوطني - مع اختلاف في وسائل تحقيقه، مما يبرز الحاجة إلى تنسيق خليجي يحمي الخصوصيات الوطنية دون الإضرار بالمصالح الأمنية المشتركة.

٢. الاستجابة على المستوى الجماعي:

كان الأداء السياسي والتنسيقي الخليجي أوضح من التكامل العملياتي العسكري، حيث شهدت الأزمة تحركات دبلوماسية مشتركة، وبيانات موحدة، واتصالات دولية، واجتماعات تشاورية لتنسيق المواقف. لكن الأزمة كشفت عن ضرورة الإسراع في بناء منظومة خليجية متكاملة للإنذار المبكر، والدفاع الجوي والصاروخي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، نظراً لأن التهديدات الحديثة لا تعترف بالحدود وتتطلب سرعة فائقة في تبادل المعلومات واتخاذ القرار.

٣. تقييم الكفاءة التكتيكية:

أثبتت الأدوات الدفاعية الخليجية كفاءة تكتيكية مرتفعة، حيث ساهمت منظومات الاعتراض في إفشال نسبة مهمة من الهجمات ومنع تحولها إلى أضرار واسعة. كما ساعدت الإجراءات الاحترازية في حماية المنشآت الحيوية واستمرارية الخدمات الأساسية والطاقة والنشاط الاقتصادي. وعلى الصعيد السياسي، ساهمت الدبلوماسية الخليجية في احتواء التصعيد ومنع انفجار حرب إقليمية شاملة.

٤. محدودية الكفاءة الاستراتيجية:

رغم النجاحات التكتيكية، كشفت الأزمة عن نقاط ضعف استراتيجية، أبرزها: ارتفاع تكلفة الدفاع مقارنة بتكلفة الهجوم (خاصة عند مواجهة وسائل هجومية منخفضة التكلفة بصواريخ اعتراض باهظة)، وخطر استنزاف مخزونات الصواريخ الاعتراضية في حروب طويلة، ومحدودية التنسيق العسكري الخليجي وغياب منظومة قيادة وسيطرة مشتركة لإدارة صورة جوية موحدة واتخاذ قرارات فورية، واستمرار الاعتماد على الخارج، حيث إن وجود القواعد الأجنبية يوفر ردعاً مهماً لكنه لا يعفي الدول المضيفة من آثار الصراع بين القوى الكبرى.

وبالتالي، أثبت الخليج قدرته على امتصاص الضربة، لكنه لم يؤسس بعد لردع استراتيجي مكتمل، مما يستوجب تطوير عقيدة دفاعية مشتركة، وربط منظومات الإنذار، وتوطين الصناعات العسكرية، وتطوير وسائل اعتراض أقل كلفة، وتويع الشراكات الدولية.

ولا تستهدف هذه الهجمات بالضرورة مكاسب عسكرية مباشرة، بل تهدف إلى رفع كلفة الحرب، وإرباك الاقتصاد، وزيادة الضغط على الحكومات، وإثارة القلق في الأسواق العالمية.

٤. تهديد حرية الملاحة والتجارة الدولية

يمثل أمن الممرات البحرية، وخاصة مضيق هرمز، عنصراً حيوياً للأمن الخليجي والعالمي. وأظهرت الأزمة أن أي اضطراب في الملاحة يتجاوز تأثيره حدود المنطقة، ليطال أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية، عبر ارتفاع تكاليف التأمين والشحن، وتحويل مسارات النقل إلى طرق بديلة أطول وأكثر كلفة، وزيادة حالة عدم اليقين في الأسواق. وهكذا، أصبح أمن الخليج مرتبطاً عضوياً بأمن الاقتصاد العالمي.

في المحصلة، كشفت أحداث 2026م، عن انتقال التهديد من الحرب التقليدية بين الدول إلى نمط أمني هجين متعدد المستويات، يجمع بين الصواريخ، والمسيرات، والحروب بالوكالة، والضغط الاقتصادي، والتهديد البحري، والسيبراني. وهذا يفرض بناء منظومة أمنية أكثر استقلالية وتكاملاً، قادرة على حماية المجال الجوي، والمنشآت الحيوية، والممرات البحرية في آن واحد.

ثانياً: الاستجابة والسياسات الدفاعية

أجبرت التطورات العسكرية دول مجلس التعاون على إعادة تقييم أدائها الدفاعية والسياسية، في مواجهة تهديدات شملت الصواريخ الباليستية، وصواريخ كروز، والطائرات المسيّرة، إضافة إلى أخطار استهداف البنية التحتية. ورغم أن الدفاع الخليجي حقق نجاحات على المستوى التكتيكي، إلا أنه لا يزال يحتاج إلى تطوير استراتيجي كبير.

١. الاستجابة على المستوى الوطني:

عسكرياً، فعلت الدول الخليجية منظومات دفاع جوي وصاروخي متعددة الطبقات (بعيدة، متوسطة، وقصيرة المدى)، وعززت حماية المنشآت، ونشرت القوات، ورفعت جاهزية الدفاع المدني. كما اتخذت بعض الدول إجراءات احترازية وعسكرية محدودة لحماية أراضيها، مع تجنب الانزلاق إلى مواجهة إقليمية شاملة. سياسياً ودبلوماسياً، تباينت الأولويات الوطنية: فركّزت بعض الدول (كقطر وعمان) على التهدة والوساطة، بينما ركّزت أخرى على رفع الجاهزية وتأكيد حق الدفاع عن السيادة. هذا التنوع



خطورة الميليشيات في منح الدول الراعية لها هامشاً واسعاً للمناورة وتنفيذ عمليات دون تحمل الدولة المسؤولية المباشرة

ثالثاً: الحالة الكويتية كنموذج

سياستها الخارجية عن انعكاسات التنافس العسكري للقوى الكبرى، وأن الحياد السياسي لا يوفر حصانة أمنية إذا أصبحت أراضي الدولة جزءاً من البيئة العملياتية للصراع.

ثالثاً، التأثير الاقتصادي، فالكويت - كغيرها من دول الخليج - تعتمد على استقرار الطاقة والتجارة والنقل، وأي اضطراب طويل في الملاحة أو الإمدادات أو سلاسل التوريد يتحول سريعاً إلى تهديد استراتيجي واقتصادي.

تمثل الكويت نموذجاً دالاً لفهم التحولات الأمنية الخليجية بعد 2026م، نظراً لموقعها الجغرافي، وعلاقاتها الأمنية الدولية، وارتباط أمنها الوطني بأمن الخليج ككل. وقد أثبتت التطورات أن التهديد لم يعد عسكرياً تقليدياً فحسب، بل امتد ليشمل المجال الجوي، والمنشآت الحيوية، والطاقة، والموانئ، والبنية التحتية، وشبكات النقل والاتصالات.

٢. مستويات الاستجابة:

دفعت التجربة الكويتية نحو تعزيز الدفاع متعدد الطبقات، وعدم الاعتماد على منظومة واحدة أو مصدر حماية واحد، عبر تطوير الدفاع الجوي والصاروخي، وقدرات مواجهة الميكرات، وحماية المنشآت الحيوية. كما أكدت على أهمية التكامل الخليجي، لأن أي منظومة وطنية، مهما كانت فعالة، تظل محدودة أمام هجوم واسع ومتزامن يستفيد من الجغرافيا المفتوحة. سياسياً، حافظت

١. طبيعة التحديات الأمنية:

أولاً، الطابع المركب للهجمات، حيث الجمع بين الصواريخ الباليستية، وصواريخ كروز، والمسيّرات يجعل الدفاع أكثر تعقيداً، لأن كل وسيلة تتطلب آليات كشف واعتراض مختلفة. ثانياً، التحدي الجغرافي، حيث أثبت استهداف القواعد العسكرية (بما فيها التي تستضيف قوات دولية) أن الدولة لا تستطيع فصل

المصالح الخليجية / الأمريكية رغم توافقها ليست متطابقة ما عزز عدم إمكانية اعتماد الأمن الخليجي بالمطلق على قوة خارجية واحدة

٣. المتغيرات الدولية وتأثيرها:

تؤثر المنافسة الأمريكية-الصينية، وتطور الدور الأوروبي، والتغيرات في سوق السلاح والتكنولوجيا الدفاعية على الخيارات الخليجية. كما توفر أخطار حرب 2026 م، مبرراً لتسريع برامج التصنيع العسكري المحلي وزيادة الاعتماد على القدرات الوطنية. وفي هذا السياق، فإن أي تسوية مستقبلية بين واشنطن وطهران لن تُقاس خليجياً بوقف العمليات العسكرية فحسب، بل بقدرتها على معالجة مصادر التهديد الأساسية: الصواريخ، والمسيّرات، وشبكات الوكلاء، وتهديد الملاحة، وأمن الطاقة.

٤. الخيارات الاستراتيجية:

تتمثل الأولوية الأولى في تعزيز الردع الجماعي عبر تطوير التكامل الدفاعي، وتبادل المعلومات الفوري، وتحسين قابلية التشغيل البيني بين القوات الخليجية. الثانية، تنويع الشراكات الدولية مع الحفاظ على الشراكة مع الولايات المتحدة. الثالثة، تطوير دبلوماسية مشروطة تقوم على الحوار مع إيران، مع التأكيد على احترام السيادة، وعدم استخدام الوكلاء، وعدم استهداف المنشآت الحيوية والملاحة. رابعاً، حماية البنية التحتية والطاقة من خلال تحصين المنشآت، وتطوير طرق تصدير بديلة، وتعزيز الأمن البحري.

خامساً: الرؤية المستقبلية وترتيب الأولويات

فرضت تجربة 2026 م، واقفاً أمنياً جديداً على الخليج، وأكدت أن المنطقة تواجه بيئة استراتيجية لا يمكن التعامل معها بالوسائل التقليدية وحدها. فقد كشفت الحرب هشاشة بعض البنى التحتية أمام الهجمات غير المتماثلة، وأظهرت أن الاعتماد المطلق على المظلات الخارجية لا يوفر حماية كاملة، وأن أمن الطاقة والملاحة يمكن أن يتحول إلى أداة ضغط استراتيجية. وبناءً على ذلك، ينبغي إعادة ترتيب الأولويات الخليجية عبر 6 مسارات رئيسية

١. بناء التكامل الدفاعي الذاتي:

الانتقال من الاعتماد على الضمانات الخارجية إلى بناء قدرة خليجية مستدامة، عبر تطوير قيادة عسكرية متكاملة، وتوحيد العقيدة العملية، وربط أنظمة الإنذار المبكر والدفاع الجوي

الكويت على دور الدبلوماسية والتهديّة وإدارة الأزمات، بالتزامن مع تعزيز الجاهزية الدفاعية، مما يعكس طبيعة البيئة الخليجية التي تحتاج إلى الردع ومنع الحرب المفتوحة معاً.

وهكذا، توضح الحالة الكويتية أن أمن الخليج لم يعد قابلاً للاعتماد على الضمانات الخارجية المطلقة، بل يتطلب نموذجاً مركباً يجمع بين القدرة الذاتية، والتكامل الدفاعي الخليجي، والشراكات الدولية، والدبلوماسية الوقائية.

رابعاً: توازنات القوى والمتغيرات الدولية

أعادت التحولات التي أعقبت صدام 2026 م، تشكيل التفكير الاستراتيجي الخليجي، وزادت من إدراك دول المجلس لضرورة امتلاك هامش أوسع من الاستقلالية في القرار الأمني، مع الإبقاء على التحالفات الدولية القائمة.

١. إعادة تشكيل معادلة الأمن الخليجي:

أظهرت الأزمة أن المصالح الخليجية والأمريكية، رغم توافقها الكبير، ليست متطابقة في جميع الملفات، مما عزز القناعة بأن الأمن الوطني لا يمكن أن يعتمد بشكل مطلق على قوة خارجية واحدة. كما كشفت الهجمات عن نقاط ضعف في قطاعات الطاقة، والمياه، والموانئ، والاتصالات، مما دفع إلى رفع الإنفاق على الدفاع الجوي، والصاروخي، ومكافحة المسيّرات، والإنذار المبكر، وحماية البنية التحتية.

٢. من الاعتماد على قطب واحد إلى تعدد الشراكات:

لا يعني تنويع الشراكات التخلي عن الولايات المتحدة، بل إعادة صياغة العلاقة في إطار أكثر توازناً. تظل الشراكة الأمريكية مهمة في التسليح، والاستخبارات، والتكنولوجيا، والوجود العسكري، لكن دول الخليج تتوسع في علاقاتها مع أوروبا، وتركيا، وباكستان، والصين، ودول آسيوية أخرى. ويشمل التنويع مصادر السلاح والتكنولوجيا، وتطوير الصناعات الدفاعية الوطنية، وتعزيز التعاون الاستخباراتي، وتبادل الخبرات في الأمن السيبراني والدفاع ضد المسيّرات.

دفعت التجربة الكويت لتعزيز الدفاع متعدد الطبقات وعدم الاعتماد على مصدر حماية واحد وحماية المنشآت الحيوية وأهمية التكامل الخليجي

تعمل على مدار الساعة، وترتبط المستويات السياسية والعسكرية والأمنية في منظومة استجابة سريعة.

والصاروخي، وتطوير قدرات اعتراض منخفضة التكلفة، وتوطين الصناعات الدفاعية.

ختاماً:

تكشف تجربة الصدام الإيراني-الأمريكي/الإسرائيلي منذ 2026م، أن أمن الخليج دخل مرحلة مختلفة، حيث تراجعت فعالية قواعد الردع التقليدية، وبرزت تهديدات هجينة تجمع بين الصواريخ، والمسيّرات، والحروب بالوكالة، والضغط البحري والسيبراني، واستهداف البنية التحتية الحيوية. وقد أثبتت دول مجلس التعاون قدرة جيدة على امتصاص الصدمات عسكرياً وسياسياً، لكنها كشفت في الوقت نفسه عن فجوات في التكامل الدفاعي، والاعتماد على الخارج، وارتفاع تكلفة الدفاع، وضعف القدرة على مواجهة حرب استنزاف طويلة.

ومن هنا، فإن التحدي الخليجي في المرحلة المقبلة لا يتمثل في بناء قدرات عسكرية أكبر فحسب، بل في إعادة صياغة مفهوم الأمن ذاته. فالهدف هو الانتقال من «أمن يعتمد على الآخرين» إلى «أمن قادر على الاعتماد على الذات مع الاستفادة من الآخرين». وتقوم هذه المعادلة على أربعة عناصر مترابطة: ردع ذاتي خليجي، وتكامل دفاعي جماعي، وشراكات دولية متعددة، ودبلوماسية وقائية فاعلة. وعندما تتكامل هذه العناصر، تستطيع دول الخليج توسيع هامش المناورة الاستراتيجية، وتقليل فرص تعرضها للابتزاز أو الاستنزاف، وحماية منشآتها وممراتها البحرية، مع تجنب الانجرار إلى حروب إقليمية طويلة. وبذلك، لا تتحول تجربة 2026م، إلى مجرد درس عسكري، بل إلى نقطة انطلاق لإعادة بناء منظومة أمن خليجية أكثر استقلالاً ومرونة، تجعل دول مجلس التعاون فاعلاً استراتيجياً في أمن المنطقة، لا مجرد ساحة لتنافس القوى الإقليمية والدولية.

٢. تنوع الشراكات الاستراتيجية:

إعادة صياغة العلاقة مع الولايات المتحدة من مفهوم الحماية الحصرية إلى شراكة استراتيجية متبادلة، مع توسيع التعاون العسكري والأمني مع تركيا، وباكستان، وأوروبا، والدول الآسيوية الكبرى، ليس لاستبدال شريك بآخر، بل لبناء شبكة شراكات تمنع الارتهاق لأي قوة منفردة.

٣. اعتماد دبلوماسية وقائية مع إيران:

الحفاظ على قنوات اتصال مباشرة مع طهران لتجنب سوء الحسابات ومنع الأزمات المحدودة من التحول إلى حروب مفتوحة، على مبادئ واضحة: احترام السيادة، وعدم استخدام الجماعات المسلحة، وعدم استهداف المنشآت الحيوية، واحترام حرية الملاحة.

٤. تعزيز أمن الطاقة والمرونة اللوجستية:

تقليل درجة الانكشاف أمام أي اضطراب في الممرات البحرية، خاصة مضيق هرمز، عبر تطوير مسارات بديلة لتصدير النفط والغاز، وزيادة القدرات التخزينية، وتنويع الموانئ، وتعزيز أمن النقل البحري.

٥. حماية السيادة الرقمية والبنية التحتية:

في ظل توسع الحرب السيبرانية، تبرز الحاجة لتعزيز التعاون الخليجي في الأمن السيبراني، وإنشاء منظومات مشتركة للرصد والاستجابة، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي في اكتشاف التهديدات والتنبؤ بها، لحماية شبكات الطاقة والاتصالات والمصارف والمطارات والموانئ.

٦. تعزيز وحدة الموقف السياسي الخليجي:

يمثل توحيد الرؤية الاستراتيجية شرطاً أساسياً لنجاح الأمن الخليجي، إذ يمكن للخصوم استغلال التباينات السياسية بين الدول لإضعاف القرار الجماعي. لذا، ينبغي تطوير مفهوم «الأمن الخليجي ككل لا يتجزأ»، وإنشاء آليات دائمة لإدارة الأزمات

اتفاقية مكة مهمة للعراق إذا أراد أن يكون جزءاً من ترتيبات الأمن والاستقرار الإقليمي جوهر الأزمة العراقية: الخلاف لم يعد حول السلاح بل الجهة التي تمتلك تعريف سيادة العراق

أفرز وجود الميليشيات في المنطقة العربية عن تحدي أمني غير تقليدي أمام دول المنطقة، فانخراط هذه الميليشيات في الحرب الأمريكية - الإيرانية، أعطى مؤشراً بأن الحروب الحديثة، لم تعد تُقاس بعدد الجيوش التي تعبر الحدود، بل بعدد الفاعلين المسلحين القادرين على تجاوز الدولة نفسها؛ ففي الشرق الأوسط، تحول السلاح الخارج عن السلطة إلى أداة لإعادة رسم موازين القوة، إذ أصبحت الميليشيات العابرة للحدود تمارس وظائف تتجاوز الأمن المحلي، لتغدو أذرعاً جيوسياسية تُدار ضمن صراعات النفوذ الإقليمي والحروب بالوكالة. وقد يكون العراق المثال الأوضح في استخدامه ضمن هذه الحروب الهجينة التي يتم فيها توزيع موارد الدولة دون إعلان رسمي منها لصالح جهات تمثل أجندات إقليمية، مما دفع إلى تقاطع حاد بين مشروع الدولة مع مشاريع الفصائل المسلحة.

د. إحسان الشمري

وبعبارة المدى وطائرات مسيرة وقدرات استخبارية وتمويلية مستقلة، الأمر الذي جعل الأمن الخليجي يواجه تهديداً مختلفاً عن التهديدات التقليدية؛ إذ لم تعد الحدود وحدها مصدر الخطر، وإنما منصات الإطلاق المنتشرة في العراق.

مع انطلاق الحرب الأمريكية - الإسرائيلية / الإيرانية في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، دخل أمن الخليج مرحلة جديدة من التحديات، خصوصاً ما بعد استخدام إيران لوكلائها العراقيين، لذا فإن الردع لم يعد مرتبطاً فقط بمواجهة دولة، بل بمنظومات وكلاء تتحرك عبر جغرافيا إقليمية واسعة، من خلال تنسيق عال شمل حتى ميليشيا الحوثيين في اليمن، بما رسخ مفهوم "الحرب بالوكالة" كأحد أخطر أدوات الصراع في المنطقة.

مع صعود شعار "وحدة الساحات" تحول العراق لإقليم بالاستراتيجية الإيرانية، التي عدته الأخيرة إحدى أهم ساحات الضغط الاستراتيجي على دول مجلس التعاون الخليجي؛ فالفصائل المسلحة المرتبطة بمحور إيران لم تكتفِ بخطاب "المقاومة" الموجه ضد الوجود الأمريكي، وإنما وسعت بنك

وتكمن خطورة المرحلة الراهنة في أن التصعيد لم يعد احتمالاً نظرياً، إنما مساراً يتغذى من أزمات متراكمة: انهيار قواعد الردع التقليدي، وتآكل احتكار الدولة للقوة، وامتلاك جماعات ما دون الدولة قدرات صاروخية ومسيرات تغير معادلات الأمن الإقليمي. ومن هنا، فإن فهم دور الميليشيات لم يعد شأنًا عراقيًا داخلياً، إنما مفتاحاً لقراءة مستقبل الاستقرار العربي بأكمله، فالعراق بحكم موقعه الجيو - أمني وتداخل المصالح الإقليمية والدولية فيه، تحول لساحة تفاعلات تجاوزت حدوده، الأمر الذي جعل نشاط بعض الفصائل المسلحة عاملاً مؤثراً في مسارات التصعيد الإقليمي التي تعتمدها الاستراتيجية الإيرانية.

تحديات الأمن الإقليمي:

تمثل الفصائل المسلحة التي عملت إيران على تأسيسها في العراق ولبنان واليمن أحد أبرز التحولات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، فهذا التأسيس والرعاية سمح للميليشيات بأن تتحول من أدوات محلية إلى شبكات عسكرية عابرة للحدود، من خلال امتلاكها منظومات صاروخية متوسطة



أولويات بغداد تبدأ بتثبيت احتكار الدولة للسلاح وحماية الحدود ومنع استخدام الأراضي العراقية منصات لاستهداف دول الجوار

المباشر" وخلال أشهر ما بعد الهدنة، تصاعدت وتيرة التهديدات الصادرة عما يعرف بـ "المقاومة في العراق" بالتوازي مع استمرار محاولات استهداف المصالح الأمريكية والإقليمية، في رسالة مفادها أن وقف الحرب لا يعني انتهاء أدواتها؛ وهذا ما حدث في يوليو ٢٠٢٦م، حين استهدفت الميليشيات بطائرات مسيرة منشآت نفطية ومرافق حيوية، الأمر الذي دفع السعودية إلى الانخراط لأول مرة بصورة علنية في عمليات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة داخل العراق في ٢٩ يوليو ٢٠٢٦م، باعتبار أن هجمات الميليشيات تجاوزت الخطوط الحمراء المتعلقة بأمن الطاقة والسيادة الوطنية، كما لم يعد العراق في تلك اللحظة مجرد ساحة نفوذ، بل أصبح مسرحاً مباشراً للمواجهة بين مشروع الدولة ومشروع الوكلاء، خصوصاً ما بعد اعتماد إيران والميليشيات الموالية لها هيكلية بتأسيس مجاميع منفردة خيطة

أهدافها ليشمل دول الخليج العربي عبر التهديد المباشر أو عبر استخدام الأراضي العراقية كمنصة ردع إقليمية؛ وهذا التوجه للفصائل المسلحة لم يكن وليد حرب الأربعين يوماً، فخلال الأعوام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ م، بيانات وتصريحات لفصائل عراقية لوّحت باستهداف المصالح السعودية ودول خليجية أخرى إذا ما اتسعت المواجهة بين طهران وواشنطن أو بين إيران وإسرائيل، وهو ما نقل التهديد من مستوى الخطاب إلى مستوى التنفيذ.

مع التوقف الهش لحرب الأربعين يوماً بين الولايات المتحدة وإيران في أبريل ٢٠٢٦ م، إلا أن الأذرع لم توقف هجماتها ضد المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، إذ انتقلت طهران إلى إدارة الصراع عبر الوكلاء، فيما عُرف بمرحلة "الردع غير

▲ أخطر ما يواجه العراق ليس بقاء الوضع الرمادي فدولة تمتلك جيشاً وفصائل تمتلك قراراً موازياً وحدوداً قد تتحول في أي لحظة إلى منصة حروب

أن يضع ملف حصر السلاح بيد الدولة كمبدأً أساسياً لعمل الحكومة، إذ أصبح الاختبار الأكثر حساسية لأنه لا يتعلق بجمع الأسلحة بقدر ما يتعلق بإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والفصائل المسلحة. فالعراق لم يعد يواجه جماعات متمردة خارج النظام السياسي، بل تشكيلات تمتلك نفوذاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وتتحرك داخل مؤسسات الدولة وخارجها في آن واحد، وهو ما جعل الانتقال من سياسة الاحتواء إلى خيار المواجهة السيادية مساراً بالغ التعقيد؛ لذا اعتمد "الزبيدي" على مقارنة تقوم على الحوار بدلاً من المواجهة المسلحة، لذلك انطلق بمسار تفاوضي مع قادة الفصائل، بهدف الوصول إلى صيغة تقضي إلى دمج وتنظيم السلاح تحت سلطة الدولة؛ غير أن هذا الحوار غير متكافئ؛ فالحكومة تفاوض وهي مقيدة باعتبارات التوازن السياسي، بينما كانت الفصائل تفاوض من موقع امتلاك القوة؛ لذا أصدرت فصائل في نهاية أغسطس ٢٠٢٦ م، قوائم اشتراطات مقابل ما سمّته "تنظيم السلاح وليس حصره"؛ ولم تكن تلك الشروط أمنية بقدر ما كانت إعادة صياغة للسياسة الخارجية العراقية، إذ ربطت تنظيم السلاح بانسحاب القوات الأمريكية، وإقرار قانون الحشد، وإخراج القوات التركية والمعارضة الإيرانية، والسيطرة على القرارات المالي والسياسي للدولة، وهنا انكشف جوهر الأزمة؛ فالخلاف لم يعد حول السلاح نفسه، بل حول الجهة التي تمتلك حق تعريف السيادة العراقية.

رفض الفصائل لسياسة الاحتواء لم تكن معزولاً عن التأثير الإيراني، فقد شهدت بغداد خلال أغسطس ٢٠٢٦، سلسلة زيارات لقيادات ومسؤولين إيرانيين، إسماعيل قآني قائد قوة القدس ومحمد باقر قاليباف رئيس مجلس الشورى الإيراني، وعقدتهم اجتماعات مع الإطار التسقيقي والفصائل المسلحة، حملوا رسائل واضحة برفض أي مشروع يؤدي إلى تفكيك القوة العسكرية للفصائل أو تحويلها إلى مجرد تشكيلات منزوعة القرار، وهو ما وضع حكومة الزبيدي أمام معادلة شديدة الصعوبة بين الحفاظ على استقرار التحالف الشيعي الحاكم المختلف حول مستقبل السلاح وبين تنفيذ حكومته لالتزاماتها السيادية.

عبارة عن خلايا سرية تعمل بصورة منفصلة عن القيادات التقليدية وتحفظ بالصواريخ الدقيقة والطائرات المسيّرة، ما يمثل تحدياً أكبر من السابق.

في المقابل، لم تكن استجابة دول مجلس التعاون الخليجي لهذه التحديات رد فعل ظرفياً، بل اتخذت طابعاً تراكمياً يقوم على إعادة تعريف مفهوم الأمن الجماعي، وكذلك في تطوير منظومات الدفاع الجوي، ودمج الرادارات والإنذار المبكر، وتوسيع قدرات الحرب الإلكترونية لمواجهة المسيّرات، إلى جانب بناء شراكات استخبارية عميقة مع الولايات المتحدة والدول الغربية. ومع ذلك، فإن تقييم قدرة دول الخليج على كف أذى هذه الميليشيات يقتضي التمييز بين إدارة التهديد وإنهائه، فالدول الخليجية نجحت إلى حد بعيد في رفع كلفة الهجمات وتقليص فعاليتها العملية، وأثبتت أن بنيتها الدفاعية أصبحت أكثر قدرة على اعتراض الصواريخ والمسيّرات؛ لكنها لا تملك، منفردة، القدرة على إنهاء مصدر الخطر ما دام ينتج داخل بيئات دول ضعيفة السيادة. فالردع العسكري يمنع كثيراً من الهجمات، لكنه لا يعالج وجود تنظيمات تمتلك شرعية سلاح موازية للدولة، وتمويلها عابراً للحدود، وغطاءً سياسياً يتيح لها إعادة التموّض كلما تعرضت للضغط.

لهذا، فإن مستقبل الأمن الإقليمي لن يُحسم فوق سماء الخليج وحدها، بل داخل بغداد أيضاً؛ وكل تأخير في استعادة الاحتكار الكامل للقوة يضاعف احتمالات تحويل أراضيه إلى منصة لتصفية الحسابات الإقليمية. ومن هنا، فإن معركة حصر السلاح تمثل أحد أهم اختبارات الأمن العربي، لأنها تحدد ما إذا كانت المنطقة ستعود إلى منطق الدولة، أم ستبقى رهينة جغرافيا الميليشيات والحروب بالوكالة.

العراق واحتواء الميليشيات:

إن السلاح الموازي في العراق وتوغله في القرار السياسي الداخلي وتنفيذه للأجندات الإقليمية، حتم على رئيس الوزراء علي الزبيدي

الخطورة في تحول التصعيد لمسار يتغذى من أزمات انهيار الردع التقليدي وتآكل احتكار الدولة للقوة وامتلاك الميليشيات قدرات صاروخية ومسيرات

العراق ودول الخليج ومواجهة التحديات:

لم تكن الهجمات التي شنتها الفصائل المسلحة على دول الخليج العربية، إلا مؤشراً على ضرورة التعاون ما بينها وما بين العراق الرسمي في مواجهة التحديات الماثلة، فمستقبل العلاقة بينهما يتوقف على نجاحهما في تحويل لحظة الضغط الحالية إلى مشروع دائم لاستعادة الأمن المشترك والبناء عليه ومنع انتقال الصراع إلى مرحلة استنزاف شاملة تستهدف البنية الاقتصادية والمالية للطرفين.

يدرك العراق أن استمرار وجود السلاح خارج مؤسساته لم يعد يهدد سيادته وعلاقاته فحسب، بل يهدد اقتصاده أيضاً، فقد أظهرت أزمة مضيق هرمز خلال عام ٢٠٢٦ م، ومحاولات الفصائل المسلحة استهداف خطوط الطاقة البديلة، ما يعني أن أي هجوم تنطلق شرارته من الأراضي العراقية لن يكون موجهاً ضد دولة خليجية فحسب، بل سيرتد مباشرة على المالية العامة العراقية، وهو ما يفسر التحول التدريجي في خطاب بغداد من إدارة الأزمة إلى منع استخدامها كساحة للحرب بالوكالة.

ومع لحظة الضعف الإيراني عسكرياً واقتصادياً من خلال حملة "المنبوز الاقتصادي"، تبدو بغداد أمام فرصة تاريخية أكثر منها خياراً سياسياً، فضعف إيران لا يعني تلقائياً ضعف الفصائل المسلحة، لكنه يضعف قدرتها على التمويل والتسليح والتنسيق الاستراتيجي، ويمنح الدولة العراقية هامشاً لم يكن متاحاً في مراحل سابقة، وهو ما قد يعزز بناء الثقة والضمانات مع دول الخليج العربي.

أما دول الخليج، فقد تجاوزت بالفعل مرحلة الدفاع السلبي، فهي تنظر إلى هجمات الفصائل بوصفها تهديداً لأمن الطاقة العالمي، لا مجرد خطر حدودي، وهو ما يفسر تصاعد التعاون الأمني بين المملكة العربية السعودية والعراق خلال صيف ٢٠٢٦ م، لذا جاءت زيارة الوفد الأمني والعسكري السعودي إلى بغداد، واستكمال

في المقابل، لم يكن الضغط الأمريكي أقل تأثيراً من الضغط الإيراني، لكنه جاء بأدوات مختلفة، فمنذ يوليو ٢٠٢٦ م، ربطت واشنطن استمرار الدعم الاقتصادي والأمني للعراق بتحقيق تقدم ملموس في ثلاثة ملفات: منع استخدام الأراضي العراقية لشن هجمات إقليمية، وتجفيف شبكات التمويل المرتبطة بالفصائل، وحصر السلاح بيد القوات النظامية، والتلويح بتوسيع العقوبات ضد شبكات غسل وتهريب الأموال لإيران، في رسالة تعني أن المعركة لم تعد عسكرية فقط، بل مالية أيضاً؛ مع الأخذ بنظر الاعتبار أن قطع التمويل عن الفصائل لم يعد مطلباً أمريكياً فحسب، بل ضرورة لحماية الاقتصاد العراقي من العزلة والعقوبات، خصوصاً مع اعتماد البلاد على النظام المالي العالمي وتدفق الدولار عبر القنوات الرسمية.

رغم تفتت سياسة الاحتواء، إلا أن الحكومة اتخذت خطوات ميدانية حملت دلالات سيادية مهمة، فقد أعادت انتشار قوات الجيش على الحدود العراقية-السعودية، وأنشأت قيادة عمليات البادية لتتولى حماية الصحراء الغربية، كما رفضت رسمياً مقترح نقل أسلحة الفصائل إلى مخازن الحشد، وأصررت على أن تكون مخازن الجيش العراقي الجهة الوحيدة المخولة باستلام أي سلاح يُسلم؛ وهذه الخطوة، وإن بدت إجرائية، تعكس محاولة لاستعادة مبدأ احتكار المؤسسة العسكرية للقوة بعيداً عن ازدواجية القرار الأمني، ما قد يصعد المواجهة ما بين الطرفين.

إن أخطر ما يواجه العراق اليوم ليس احتمال المواجهة العسكرية وحده، بل احتمال بقاء الوضع الرمادي؛ دولة تمتلك جيشاً، وفصائل تمتلك قراراً موازياً، وحدوداً يمكن أن تتحول في أي لحظة إلى منصة لحروب الآخرين، لذلك فإن نجاح حكومة الزبيدي يُقاس بقدرتها على تفكيك منظومة القوة الموازية سياسياً ومالياً وأمنياً، ومنع العراق من أن يبقى منصة للأجندات الإيرانية وأذرعها المسلحة وضمان عدم تحول العراق إلى ساحة للحرب بالوكالة وتصفية الحسابات خاصة ما قد يترتب على ذلك من أضرار وأضرار.

دور الميليشيات لم يعد شأنًا عراقيًا داخليًا إنما مفتاحًا لقراءة مستقبل الاستقرار العربي بأكمله لتحول العراق لساحة تفاعلات تجاوزت حدوده

أصبح جزءاً من معادلة أمن إقليمي تمتد من الخليج إلى البحر الأحمر وصولاً إلى شرق المتوسط، وفي قلب هذه المعادلة برز اتفاق مكة للدفاع المشترك، لذا فبغداد لا تستطيع تبني سياسة الحياد التقليدي، لأن موقعها الجغرافي يجعلها عقدة الربط بين الخليج وتركيا، ومن ثم فإن أولويات بغداد يجب أن تبدأ بتثبيت احتكار الدولة للسلاح، ثم حماية الحدود ومنع استخدام الأراضي العراقية منصات لاستهداف دول الجوار، بالتوازي مع بناء منظومة استخبارات إقليمية قادرة على تبادل الإنذارات المبكرة وتعقب الخلايا السرية وشبكات التمويل قبل انتقالها إلى الفعل العسكري، ووفق ذلك فإن اتفاقية مكة، تعد مهمة بالنسبة للعراق، إذا ما أراد أن يكون جزءاً من ترتيبات الأمن والاستقرار الإقليمي؛ وهنا تحديداً يتحول العراق من ساحة تنافس إلى شريك في صناعة الاستقرار، وتتحوّل المنطقة تدريجياً من جغرافيا الوكلاء إلى جغرافيا الدولة والتنمية.

اجتماعات التنسيق السابقة في الرياض، لتؤسس نموذجاً جديداً من التعاون يعكس انتقال الردع من رد الفعل العسكري إلى الإنذار المبكر والاستخبارات الوقائية. ومع ذلك، فإن الاستراتيجية الخليجية لا تقوم على القوة وحدها، فالدبلوماسية تبقى حاضرة بوصفها أداة لعزل الفاعلين المسلحين عن الدولة العراقية، ودعم بغداد اقتصادياً وسياسياً كلما تقدمت في مسار استعادة احتكار القوة. وعندما تتكامل سيادة العراق مع المنظومة الأمنية الخليجية، ويتزامن الضغط الاقتصادي الدولي مع التعاون الاستخباري الإقليمي، تصبح الميليشيات أمام معادلة جديدة عراقية - خليجية عنوانها الردع المستدام، لا إدارة الأزمات المؤقتة.

التحالف الثلاثي والاستقرار الإقليمي:

كشفت حرب الأربعين يوماً ٢٠٢٦م، تغييراً في موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تصاعد التهديد المتعدد للاستقرار، ما دفع إلى وجود حاجة فعلية لصياغة تحالف إقليمي، فكان لـ "اتفاقية مكة للدفاع المشترك، المسار نحو بناء إطار ردع إقليمي يجمع بين السعودية وتركيا وباكستان، ليس لمواجهة دولة بعينها، وإنما لمعالجة عدد من المخاطر أخطر تهديداً ومنها الفاعلين المسلحين العابرين للحدود. إذ جاء الاتفاق في توقيت بالغ الدلالة، فبعد أسابيع من توقيع، اجتمع وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء الأركان للدول الثلاث في إسطنبول خلال سبتمبر ٢٠٢٦م، لينتقل التعاون من المستوى السياسي إلى المستوى العملي. وهذا التحول يعكس إدراكاً بأن التهديدات الجديدة لا يمكن احتواؤها بجيش منفرد، لأن الميليشيات تعمل بمنطق الشبكات، وبالتالي فإن الردع الفعال يجب أن يعمل بالشكل ذاته؛ وتكمن القيمة الحقيقية لاتفاق مكة في إعادة تعريف الأمن الإقليمي من مفهوم الاستجابة للأزمات إلى مفهوم منع الأزمات. إن نجاح التحالف الثلاثي في ربط التعاون العسكري بالأمن الاقتصادي وحماية الطاقة وسلاسل الإمداد، سيؤسس لميزان ردع جديد يجعل أي محاولة لاستخدام الميليشيات لتعطيل التجارة أو ابتزاز المنطقة أقل جدوى وأكثر كلفة في هذا السياق، لم يعد استقرار العراق قضية وطنية معزولة، بل

الاقتصادات الخليجية: المخاطر والتحديات والاستجابة في ظل حرب الخليج الثالثة التكامل الاقتصادي الخليجي لم يعد خياراً يمكن تأجيله إنما ضرورة تفرضها التحولات السياسية

يشهد العالم منذ نهاية فبراير الماضي تداعيات خطيرة بسبب الحرب الأمريكية/ الإيرانية، التي أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي والاقتصادات الإقليمية ومنها الاقتصادات الخليجية نتيجة لإغلاق مضيق هرمز الذي يُعد الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، حيث قادت هذه الحرب إلى تعطيل سلاسل التوريد لاسيما فيما يتعلق بمصادر الطاقة من النفط والغاز، التي ارتفعت أسعارها بشكل كبير، علاوة على المنتجات البتروكيمياوية والأسمدة التي هي الأخرى شهد أسعارها ارتفاعاً بمعدلات مرتفعة مما أثر على أسعار المواد الغذائية، والكثير من السلع بسبب ارتفاع أجور النقل والتأمين.

أ. د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

أمن المنشآت الطاقوية وبنيتها التحتية:

أ- تهديد خطوط الإمداد: تقع معظم الحقول والموانئ الخليجية على مرمى حجر من مياه الخليج العربي ومضيق هرمز؛ مما يرفع أخطار تعرض المنشآت النفطية والغازية للهجمات أو التشويش اللوجستي، الأمر الذي يعطل سلاسل إمداد الطاقة من النفط والغاز.

ب- توقف أو تراجع الإنتاج: أي مساس بالملاحه دفع بعض الدول في فترات ذروة التصعيد إلى تعليق جزئي لعمليات ضخ أو شحن الغاز والنفط احترازياً. وتعتمد دول كقطر والكويت، على وجه الخصوص، على مضيق هرمز في صادراتها من الطاقة إلى حد كبير. في حالة قطر، يمثل هذا الاعتماد قضية وجودية، إذ تنتج قطر نحو (77) مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال في مدينة رأس لفان الصناعية، وهي أكبر منشأة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في العالم، ومصدر لنحو (20%) من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية. ويمرّ (93%) من صادرات قطر من الغاز الطبيعي عبر مضيق هرمز. كما يمتلك خط أنابيب "دولفين"،

وكانت الاقتصادات الخليجية من أكثر الاقتصادات تأثراً بحرب الخليج الثالثة وذلك نتيجة لاعتمادها بشكل كبير على مضيق هرمز كمنفذ لتصدير النفط والغاز والأسمدة والبتروكيمياويات، فضلاً عن استيراد احتياجاتها من السلع والمعدات والغذاء والدواء من خلال هذا المضيق. سنتناول في هذه المقالة دراسة تأثير الصدمات الجيوسياسية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الناجمة عن حرب الخليج الثالثة وسبل مواجهة هذه التحديات واستعادة عافية هذه الاقتصادات وديناميتها كما كان الحال قبل اندلاع الحرب.

أولاً- التحديات والمخاطر التي تواجه الاقتصادات الخليجية:

تواجه الاقتصادات الخليجية جملة من التحديات والمخاطر نتيجة لحرب الخليج الثالثة التي أثرت بشكل كبير على تدفق سلاسل الإمداد والطاقة، كما وأثرت بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية التي تدنت تدفقاتها إلى الدول الخليجية، علاوة على الاضطرابات التي حصلت في الأسواق المالية، وفيما يلي توضيحاً لذلك.

التحدي الحقيقي للتكامل الاقتصادي الخليجي لا يتجسد في غياب الرؤى أو غياب القرارات بل في محدودية التنفيذ وتفاوت مستويات الالتزام

المنطقة الجنوبية (جازان، وأبها ونجران وخميس مشيط)، الأمر الذي أدى تقليص كمية النفط المار به من أكثر (4) ملايين برميل في شهر أغسطس إلى قرابة (2.4) مليون برميل في سبتمبر. أما خط أنابيب حبشان-الفجيرة في الإمارات، فينقل (1.8) مليون برميل يومياً إلى خليج عُمان، إلا أنَّ قدرته الاحتياطية محدودة بسبب استخدامه التشغيلي المعتاد.

٢- ارتفاع تكاليف الشحن وتعطل سلاسل الإمداد والتوريد: تُمثّل النزاعات العسكرية في منطقة الخليج والشرق الأوسط واحدة من أكبر صدمات لها الاقتصاد العالمي، لأهمية المنطقة الاستراتيجية كممر رئيسي لطاقة العالم ومختلف البضائع التجارية.

إليك تفصيل لأبرز أسباب ارتفاع تكاليف الشحن وتعطل سلاسل الإمداد جراء هذا الصراع:

أ. إغلاق وتعطل الممرات المائية الاستراتيجية

- مضيق هرمز: يمر عبره 20% من إمدادات النفط والغاز الطبيعي في العالم. تؤدي العمليات العسكرية واستهداف السفن إلى تعطيل حركة الناقلات أو إجبارها على الانتظار خارج المضيق.

- البحر الأحمر ومضيق باب المندب: يمتد تأثير الصراع ليشمل ممرات البحر الأحمر وقناة السويس، مما يجبر شركة الشحن العالمية على تجنب هذه المسارات واستخدام طرق بديلة.

ب. تغيير مسارات الملاحة:

اضطرت ناقلات النفط إلى تجنب البحر الأحمر وسلوك طرق بحرية أطول وأكثر تكلفة (مثل رأس الرجاء الصالح)، حيث يضيف هذا المسار البديل من 10 إلى 14 يوماً أو أكثر على مدة الرحلة، مع تكلفة إضافية للوقود تصل إلى نحو مليون دولار لكل سفينة.

الذي يزود الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان بنحو (20.5) مليار متر مكعب سنوياً، وطاقته الاحتياطية محدودة.

وتجدر الإشارة إلى أن إيران قامت بضرب العديد من منشآت النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أدت الاعتداءات الإيرانية على مدينة رأس لفان الصناعية في مارس 2026م، إلى تعطيل نحو (17%) من قدرة قطر على تصدير الغاز الطبيعي المسال. ويعادل الإنتاج المتوقف نحو (12.8) مليون طن من الغاز المسال سنوياً.

أما انكشاف الكويت فكان مختلفاً من حيث الشكل، لكنّه لا يقلّ خطورة. فقد بلغت صادراتها من النفط الخام قبل الحرب نحو مليوني برميل يومياً، وكانت تمرّ جميعها عبر مضيق هرمز، في ظلّ غياب بديل عبر خطوط الأنابيب. كما أعلنت "مؤسسة البترول الكويتية" حالة القوة القاهرة في مارس قبل أن تمدها في 20 أبريل، إقراراً بعجزها عن الوفاء بالتزاماتها التعاقدية حتى بعد إعادة فتح المضيق، وهو ما يعكس تعرّض قاعدة الإنتاج الكويتية نفسها للأضرار. عدا عن ذلك، تعتمد الكويت على واردات الغاز الطبيعي المسال من قطر والإمارات، التي بلغت نحو (7) مليارات متر مكعب عام 2025م، والتي كانت تمرّ أيضاً عبر مضيق هرمز. وبذلك واجهت البلاد صدمات متزامنة على صعيد الصادرات والواردات خلال الحرب.

فخط أنابيب شرق غرب السعودي (بترولاين) ينقل ما يصل إلى سبعة ملايين برميل يومياً إلى ينبع، علماً أنَّ الطاقة الاستيعابية لمحطات التحميل في ينبع لم تُصمم لاستيعاب هذا الحجم من التدفّقات. وقد أظهرت إيران خلال الحرب أنَّ خط الأنابيب نفسه يمكن أن يكون هدفاً للهجمات، وهو ما تحقق عندما قامت الميليشيات العراقية في ضرب خط الأنابيب الرئيسي في منطقة الرياض والمدينة المنورة وألحقت أضراراً مادية الأمر الذي استعدى إيقاف الخط احترازياً، وكذلك قيام ميليشيا الحوثي بضرب عدد من المنشآت والمرافق في قطاع الطاقة في



تنوع الاقتصاد السعودي والإماراتي عامل قوة رئيسي فتمثل القطاعات

غير النفطية (٧٥٪) من الناتج الإماراتي و(٥٥٪) من الناتج السعودي

- الأسمدة والأمن الغذائي: تُعد منطقة الخليج مصدراً رئيسياً للأسمدة النيتروجينية والمواد الخام الكيماوية، ويؤدي تعطل صادراتها إلى ارتفاع تكاليف الزراعة وانخفاض المحاصيل عالمياً.

- الصناعة والتكنولوجيا: تتأثر شحنات أشباه الموصلات، والمكونات الإلكترونية، والمنتجات البتروكيماوية القادمة من آسيا أو الشرق الأوسط بتأخيرات وتكاليف نقل أعلى.

- تضخم الأسعار: تنعكس الزيادة في أجور الشحن البحري والجوي والزيادات المتتالية في أسعار المواد الخام مباشرة على المستهلك النهائي في صور موجات تضخم جديدة.

٤- تقلبات الأسواق المالية وجذب الاستثمارات:
- الضغط على البورصات: تتأثر أسواق المال الخليجية سلباً

ج- قفزة في أسعار الوقود والرسوم الإضافية:

ارتفاع أسعار النفط: يؤدي تعطل الإمدادات إلى قفزات في أسعار برميل النفط، مما يرفع تكلفة الوقود والوقود المستخدم في النقل الجوي والبحري.

رسوم مخاطر الحرب: تفرض شركات الشحن رسوماً إضافية لطوارئ النزاعات والنزوح المتزايد للتكاليف التشغيلية.

تأمين السفن: ارتفعت رسوم التأمين على ناقلات النفط العاملة في الشرق الأوسط إلى مستويات غير مسبوقة نتيجة لزيادة المخاطر الجيوسياسية لا سيما بعد اقتراب سيطرة ميليشيا الحوثي على مضيق باب المندب الذي تمر به .

٣- التداعيات القطاعية والآثار الاقتصادية:

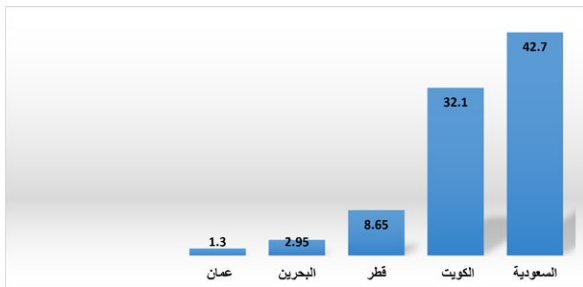
تتمثل التداعيات القطاعية والآثار الاقتصادية للحرب الأمريكية الإيرانية بالآتي

▶ تنتج قطر (٧٧) مليون طن سنوياً من الغاز ويمرّ (٩٣٪) من صادراتها عبر هرمز ويمر عبر خط "دولفين" المزود للإمارات وعمان بـ (٢٠,٥) مليار متر مكعب سنوياً

خلال النصف الأول من عام 2026، بالتزامن مع تراجع الإيرادات الإجمالية إلى (17.3) مليار دولار. أما سلطنة عمان، فقد نجحت في تقليص العجز المالي بصورة حادة ليهبط إلى (65) مليون دولار، مقارنة مع (272) مليون دولار خلال الفترة ذاتها من العام المنصرم، في مؤشر يعكس نسبياً في إدارة المالية العامة قياساً ببعض دول المنطقة.

وتشير التقديرات إلى أن الكويت قد تواجه اتساعاً في عجز الموازنة خلال العام المالي (-2026 2026) ليصل إلى (32.1) مليار دولار في ظل تراجع الإيرادات النفطية وتأثر حركة الصادرات. أما البحرين، فتتوقع موازنتها للعام الجاري عجزاً يبلغ (2.95) مليار دولار، مع توقعات بوصله إلى نحو (7.5%) من الناتج المحلي الإجمالي. وبالمقابل، تمثل الإمارات استثناء نسبياً بعد إقرار موازنة اتحادية بقيمة (25.1) مليار دولار من دون تسجيل عجزاً طبقاً لبيانات نشرتها منصة "تريد أرابيا" المتخصصة في شؤون المخاطر السيادية والتقييم المالي.

شكل (١) عجز موازنات دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٦
« مليار دولار »



لقيمة العجز في الموازنة القطرية والسعودية هو حقيقي للستة أشهر الأولى من عام 2026م.

مع ارتفاع حدة المخاطر الجيوسياسية، مما يدفع المستثمرين الأجانب إلى توخي الحذر.

- تباطؤ التنويع الاقتصادي: قد تؤدي التوترات الشديدة إلى إرجاء بعض المشاريع الضخمة في قطاعات السياحة والترفيه والعقار، والتي تعتمد بالأساس على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والاستقرار الأمني المستدام.

- إعادة تسعير لمخاطر الاستثمار في مجمل اقتصادات الخليج، في لحظة كانت فيها الحكومات تراهن على استقرار نسبي لاستكمال برامج التنويع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وترتبط تأثيرات الحرب على قطاعات دول الخليج الاقتصادية بعاملين هما: مدى تأثير «الصدمة قصيرة الأجل» ومدى «المرونة المتوقعة» لاقتصادات دول مجلس التعاون في التعاطي معها، ويشير تراجع مرجح في الاستثمار الأجنبي المباشر بدول الخليج بنسبة 10-20% خلال الربعين الأولين من العام الجاري بسبب ارتفاع معدل التأمين على المخاطر الجيوسياسية.

٥- عجز الموازنات الخليجية:

ألقت حرب الخليج الثالثة بظلالها على قطاع الطاقة وحركة صادرات النفط والغاز، مما انعكس بصورة مباشرة على أداء الموازنات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي. وتوضح البيانات الرسمية الصادرة عن وزارات المالية الخليجية عن وجود تفاوت واضح في قدرة الدول على احتواء تداعيات الأزمة، بين اقتصادات سجلت اتساعاً ملحوظاً في فجوة الموازنة، وأخرى تمكنت من الحد من الضغوط المالية بفضل الاحتياطات والأدوات التمويلية. أظهر تقرير أداء الموازنة في السعودية تسجيل عجز بلغ (42.7) مليار دولار خلال النصف الأول من العام. وفي قطر، أعلنت وزارة المالية تسجيل عجز بقيمة (8.65) مليار دولار

▶ اعتداءات إيران على رأس لفان عطلت (١٧٪) من قدرة قطر على تصدير الغاز ويعادل الإنتاج المتوقع (١٢,٨) مليون طن غاز سنوياً

تواجه الكويت اتساعاً في عجز الموازنة خلال العام المالي (٢٠٢٦-٢٠٢٦) ليصل (٣٢,١) مليار دولار في ظل تراجع الإيرادات النفطية

في الممرات البحرية كقناة السويس أو في ظل توترات المنطقة ومضيقي هرمز وباب المندب. وكذلك التفكير الجدي في الشروع في بناء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز عبر سوريا وصولاً لبناء بانياس على البحر المتوسط.

ب- إدارة الضغوط المالية:

تمنح الاحتياطات المالية الكبيرة والمرونة في السياسات الاقتصادية دول الخليج قدرة عالية على التعامل صدمة التغيرات الجيوسياسية على الاقتصادات الخليجية، بما يدعم استمرار الاستقرار الاقتصادي والمالي خلال السنوات القادمة. وأن تنوع بعض الاقتصادات الخليجية كالإقتصاد السعودي والإماراتي يشكل عامل قوة رئيسي، حيث تمثل القطاعات غير النفطية حوالي (75%) من الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي و(55%) من الناتج المحلي الإجمالي السعودي، مما يعزز من قدرة الإقتصاد السعودي والإماراتي على مواجهة تقلبات الأسواق العالمية، علاوة على الدور المهم الذي تلعبه الاستثمارات الحكومية، والاستفادة من ارتفاع أسعار النفط والصناديق السيادية في دعم الاستقرار المالي، وتشكيل حائط صد ضد الصدمات الاقتصادية المفاجئة.

وتجدر الإشارة إلى قيمة أصول الصناديق السيادية تتراوح بين (5.7-5) تريليون دولار أمريكي في منتصف 2026م، وذلك بحسب البيانات الصادرة عن منصة معهد الصناديق السيادية " المتخصصة في تتبع أصول الاستثمار الحكومية.

وأبقت وكالة « ستاندرد آند بور غلوبال » في 12 سبتمبر 2026م، التصنيف الائتماني السيادي للسعودية طويل الأجل عند A+ بما يشير إلى قدرة قوية للاقتصاد الإماراتي والسعودي على الوفاء بالتزاماتها المالية، في حين يعكس تصنيفها القصير ستاندرد آند بور عند A-1 مع نظرة مستقبلية مستقرة قدرة قوية على سداد الالتزامات قصيرة الأجل. وتشير النظرة المستقرة إلى أن الوكالة لا تتوقع تغييراً في التصنيف في الأجل المنظور، وفقاً لتعريفات التصنيف. مع نظرة مستقبلية مستقرة، مؤكدة متانة الأسس المالية والاقتصادية للدولة وقدرتها على

٥- محدودية تنفيذ مشاريع التكامل الاقتصادي الخليجي:

توضح تجربة التكامل الاقتصادي الخليجي، أن التحدي الحقيقي، لا يتجسد في غياب الرؤى، أو غياب القرارات، بل في محدودية التنفيذ، وتفاوت مستويات الالتزام، واستمرار بعض المعوقات السياسية، والتنظيمية التي تعيق الانتقال من مرحلة التنسيق إلى مرحلة التكامل الفعلي، ومن ثم، فإن الأسبقية يجب أن تتجه صوب استكمال تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، واستكمال الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، وتطوير سلاسل القيمة الخليجية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وربط الأسواق والبنية التحتية ورأس المال البشري في إطار اقتصادي متكامل، كما أن نجاح هذا المسار يحتاج تعزيز الثقة السياسية بين الدول الأعضاء، وتطوير منظومة الحوكمة الخليجية، وتبني نموذج للتكامل الاقتصادي المرن، والموجه يسمح بتنفيذ المشروعات المشتركة بصورة تدريجية، وفق المصالح المشتركة، والمزايا النسبية لكل دولة بما يحقق التوازن بين الحفاظ على السيادة الوطنية وتعظيم المكاسب الجماعية.

ثانياً: الاستجابة والخيارات الاستراتيجية للدول الخليجية

١- الاستجابة الاقتصادية واللوجستية

يمكن إيجاز أهم الخيارات المتاحة للاستجابة الاقتصادية واللوجستية للتخفيف من تأثير الصدمات الجيوسياسية على الاقتصادات الخليجية

أ- تفعيل مسارات التصدير البديلة:

إعادة النظر في البدائل البحرية خارج مضيق هرمز في ضوء افتراض دائم مفاده أن المضيق قد يُغلق في غضون ساعات ومن دون إنذار مسبق. وهذا يتطلب زيادة الاعتماد على خطوط الأنابيب التي تتفاد مضيق هرمز (كخط شرق - غرب) في السعودية الممتد إلى البحر الأحمر، وخط (حبشان - الفجيرة) في الإمارات على المحيط الهندي. وخط سوميد المصري الذي يمثل شرياناً حيوياً وبديلاً أو مكماً لنقل نفط الخليج العربي إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية بعيداً عن المخاطر المحتملة

د- **حوكمة الملاحة في مضيق هرمز:** إطلاق مبادرة تقودها دول مجلس التعاون، عبر سلطنة عُمان، بشأن حوكمة مضيق هرمز، تشمل دول المجلس وإيران والعراق والأطراف الرئيسية المعنية بالملاحة البحرية، على أن تكون مدعومة بمشاركة بحرية خليجية، وهذا ما تمت مناقشته في اجتماع وزراء الخارجية في 14 سبتمبر 2026م.

ه- **تسريع وتيرة الاستثمارات في تنويع الاقتصاد،** بما يشمل محفظة قطر للغاز الطبيعي المسال غير المرتبطة بمضيق هرمز، وبدائل خطوط الأنابيب والاحتياطيات الاستراتيجية في الكويت، وقدرات خليجية سيادية للتأمين ضد مخاطر الحرب، وتنويع الشراكات ومصادر التكنولوجيا في البنية التحتية الرقمية الحيوية.

وفي الختام يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي الخليجي لم يعد خياراً تمويماً يمكن تأجيله، وإنما بات ضرورة استراتيجية تفرضها التحولات الجيوسياسية بعد حرب الخليج الثالثة التي قادت إلى تعطل منافذ التصدير، وتسارع إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، واشتداد المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، كما أن امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي لمقومات اقتصادية، ومالية، وبشرية، ولوجستية كبيرة يوفر أساساً قوياً لخلق نموذج تكاملي أكثر فعالية وقدرة على المنافسة شريطة أن يقترن ذلك بإرادة تنفيذية فاعلة، وآليات مؤسسية أكثر مرونة تمنح المنطقة قدرة كبيرة على تخطي الأزمات واستعادة ديناميكية الاقتصادات الخليجية.

مواجهة التحديات الإقليمية. وأشارت الوكالة أن البنية التحتية المتنوعة لصادرات الطاقة في السعودية، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط حالياً، تساعد المملكة على تحمل الضغوط الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط. وأضافت أن إعادة ضبط وتيرة تنفيذ المشروعات ضمن رؤية السعودية 2030 من شأنها المساعدة في احتواء العجز المالي والحد من وتيرة تراكم الدين الحكومي.

ج- **تدويل سلامة الملاحة:** طرح مسألة أمن الطاقة والملاحة في المحافل الدولية للتأكيد على أنها مسؤولية أممية تتشارك فيها كافة القوى الكبرى المستوردة للنفط والغاز.

٢- الفرص الاستثمارية الجديدة الناتجة عن الحرب

تؤدي الأزمات الجيوسياسية في كثير من الأحيان، إلى بروز فرص اقتصادية جديدة، لاسيما في القطاعات التالية: الأمن السيبراني والدفاع، الطاقة البديلة، الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد، الصناعات الغذائية والأمن الغذائي، الذكاء الاصطناعي والتقنيات العسكرية. كما أن ارتفاع أسعار النفط قد يوفر سيولة إضافية للحكومات الخليجية تمكنها من زيادة الإنفاق الاستثماري في مشاريع البنية التحتية والتنمية. هناك عدة تدابير مهمة يجب اتخاذها للتعامل مع المخاطر الجيوسياسية تتمثل بالآتي:

أ- **تنويع الاستثمارات:** يجب توزيع الاستثمارات بين قطاعات وأسواق مختلفة لتقليل المخاطر المرتبطة بالأزمات السياسية، علاوة على التركيز على القطاعات الدفاعية: القطاعات المرتبطة بالطاقة والغذاء والبنية التحتية عادة ما تكون أكثر استقراراً خلال الأزمات.

ب- **إدارة المخاطر المالية:** استخدام أدوات التحوط مثل العقود المستقبلية والتأمين ضد المخاطر الجيوسياسية أصبح ضرورياً في هذه المرحلة.

ج- **مراقبة التطورات الجيوسياسية:** اتخاذ قرارات استثمارية ناجحة يتطلب متابعة مستمرة للتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

ما بعد الخطر: مجلس التعاون وإعادة هندسة القوة في زمن الاليقين

التكامل الخليجي لا يحتاج التطابق بل تحديد مجالات يكون فيها الترابط أكثر قيمة من الاستقلال

لم تعد المسألة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي هي كيف تتعامل مع أزمة إقليمية طارئة، بل كيف تعيد تعريف موقعها ووظيفتها وقدرتها على الفعل داخل بيئة دولية وإقليمية أصبح الاضطراب فيها حالة بنيوية لا استثناءً عابراً. ومن هنا تكتسب ثلاثية التحديات والمخاطر والاستجابة الواردة في ملف مجلة آراء حول الخليج قيمتها التحليلية؛ فالتحدي ليس خطراً مكتملاً، والخطر ليس بالضرورة تهديداً وجودياً، والاستجابة ليست مجرد رد فعل على كليهما. إنها، في القراءة الاستراتيجية الأحدث، مراحل متصلة في دورة واحدة تبدأ بتحول البيئة، ثم انتقال هذا التحول إلى قابلية لإنتاج الضرر، وتنتهي بقدرة الدولة أو المنظومة الإقليمية على امتصاص الصدمة وإعادة تشكيل البيئة التي أنتجتها. ولهذا يمكن قراءة الحالة الخليجية من خلال مفهوم المرونة السيادية المركبة، أي قدرة الدولة على الاحتفاظ بحرية القرار تحت الضغط عبر توزيع مصادر القوة والحماية والاتصال والموارد

أ.د. إسماعيل نوري الربيعي

داخلها منذ عقود. النظام الدولي نفسه أصبح أكثر تعديدية وأقل قابلية للتوقع، والاقتصاد العالمي يتحول من الاعتماد المتبادل المفتوح إلى اعتماد متبادل تحكمه اعتبارات الأمن، وسلاسل الإمداد أصبحت أدوات قوة وضغط، والتكنولوجيا انتقلت من المجال الاقتصادي إلى قلب الأمن القومي، فيما أصبحت الموانئ والمرات البحرية وشبكات الكهرباء والمياه والاتصالات والبيانات أهدافاً استراتيجية محتملة. ولهذا تبدو المشكلة الخليجية المعاصرة مشكلة ترابط الأخطار أكثر منها مشكلة تعدد الأخطار؛ فالضربة التي تصيب منشأة للطاقة يمكن أن تتحول إلى اضطراب في النقل والتأمين والاستثمار والأسواق المالية وسلاسل الغذاء، ومن ثم إلى ضغط اجتماعي وسياسي. وهذه هي النقطة التي تسمح بتطبيق مفهوم المخاطر المتسلسلة على الخليج: الخطر الحقيقي لا يقاس فقط بحجم الصدمة الأولى، وإنما بعدد الأنظمة التي تستطيع الصدمة الانتقال إليها.

وتكشف هذه المقاربة أن إحدى أهم نقاط القوة الخليجية، وهي الاندماج الكثيف في الاقتصاد العالمي، تحمل في داخلها وجهاً آخر من الهشاشة الاستراتيجية. فالوئى العالمية، وشركات

بدل ربط الأمن بمصدر واحد أو أداة واحدة. وتدل التطورات الأخيرة على أن هذه المسألة لم تعد نظرية؛ إذ انتقلت حماية البنية التحتية الحيوية والاستمرارية الاقتصادية والمرونة المجتمعية إلى صدارة أولويات الأمن الخليجي، بعد أن كان الحصول على الضمانات الأمنية الخارجية يحتل الموقع الأول في جانب مهم من التفكير الاستراتيجي الخليجي.

من التحدي إلى الخطر: حين تصبح البيئة نفسها مصدراً للتهديد

تبدأ القراءة الاستراتيجية السليمة بالفصل بين التحدي والخطر، لأن الخلط بينهما يقود إلى تضخيم بعض الظواهر وإهمال ظواهر أخرى أكثر عمقاً. فالتحدي هو تغير في البيئة يفرض على الفاعل تعديل أدواته أو مؤسساته أو حساباته، أما الخطر فهو احتمال أن يؤدي هذا التغير إلى إضعاف قدرة الدولة على حماية مصالحها أو استمرار وظائفها الأساسية.

بهذا المعنى، لا تتمثل التحديات الخليجية فقط في إيران، أو الحروب أو الإرهاب أو تراجع الالتزام الأمريكي، بل في التحول البنيوي الذي أصاب البيئة التي كانت السياسة الخليجية تعمل



الاختلاف الخليجي لا ينبغي أن يُقرأ ضعفاً فتنظيمه مؤسسياً يحوله لتنوع وظيفي: الوساطة والتكنولوجيا الدفاعية والعمق الاقتصادي والاتصال التجاري

**المخاطر المركبة: سقوط الحدود بين العسكري والاقتصادي
والمجتمعي**

إذا كان التحدي يمثل تحولاً في البيئة، فإن الخطر يبدأ عندما يلتقي ذلك التحول مع نقطة ضعف قابلة للاستغلال. ومن هنا يمكن اقتراح مفهوم ثانٍ هو فجوة التحول إلى الخطر، أي المسافة التي تفصل بين وجود تحدٍّ خارجي وبين قدرته الفعلية على إحداث الضرر. وكلما امتلكت الدولة بدائل أكثر، تقلصت هذه الفجوة وانخفضت قدرة الخصم على تحويل التحدي إلى أزمة. فإذا كان مضيق بحري يمثل المسار شبه الوحيد للصادرات والواردات يصبح تعطيله خطراً استراتيجياً، أما إذا وجدت موانئ بديلة وخطوط أنابيب وشبكات سكك ومخزونات استراتيجية فإن التهديد نفسه يفقد قسماً من قيمته الإكراهية. وإذا كانت منظومة الدفاع تعتمد مورداً واحداً ومصدراً واحداً للذخيرة

الطيران، ومراكز المال، والطاقة، والخدمات اللوجستية، والمدن الذكية، والاستثمارات العابرة للحدود تمنح دول المجلس وزناً دولياً يتجاوز أحجامها الديموغرافية، لكنها تجعل الاستقرار الإقليمي جزءاً من البنية التحتية لنماذجها التنموية. ولهذا تسعى دول المجلس بصورة متزايدة إلى العمل بوصفها دول اتصال تربط أقطاب الاقتصاد العالمي المتباعدة، عبر اتفاقات التجارة وشبكات الاتصال والممرات اللوجستية، لكنها تظل معرضة لتقلب أسعار الطاقة والاحتكاكات التجارية وتدهور البيئة الأمنية. هنا تحديداً بتغير معنى الأمن: حماية الدولة لم تعد تعني حماية الحدود فقط، وإنما حماية قابلية المجتمع والاقتصاد للعمل. ومن ثم تصبح محطة تحليل المياه والميناء ومركز البيانات وشبكة المدفوعات والمطار ومخزون الغذاء عناصر في معادلة الردع بقدر ما تكون القاعدة العسكرية ومنظومة الدفاع الجوي عناصر فيها.

المطلوب ليس تأسيس استقلال خليجي بالانفصال عن الحلفاء فهذا غير واقعي إنما بناء استقلالية قرار نسبية داخل شبكة التحالفات

كافية لإلغاء الحاجة إلى الاستقلال في بعض القدرات؛ والعلاقة الاقتصادية مع الصين تتسع من دون أن تتحول بالضرورة إلى بديل أمني؛ وإيران جارٍ دائم لا يمكن إلغاء الجغرافيا التي تربطه بدول الخليج، فيما لا يمكن تجاهل ما يمكن أن يصدر عنها من مخاطر؛ أما النزاعات الإقليمية فتتداخل مع أمن الممرات والطاقة والاستثمار. لذلك يصبح التحول الاستراتيجي أكثر ملائمة من الاصطفاف الجامد: المحافظة على التحالفات الأساسية مع منع تحول أي تحالف إلى احتكار كامل للقرار الخليجي. وهذا لا يعني الحياد بين القوى، بل زيادة هامش الاختيار. ومن هنا يمكن فهم الاتجاه الناشئ باعتباره إعادة ضبط للعلاقة الأمنية مع واشنطن، لا التخلي عنها، بالتوازي مع توسيع الخيارات والشراكات الاستراتيجية.

الاستجابة الذكية: من شراء الحماية إلى إنتاج القدرة الاستراتيجية

تبدأ الاستجابة الأكثر نضجاً حين تتوقف الدولة عن قياس أمنها بحجم ما اشترته من السلاح وتبدأ بقياسه بمقدار ما تمتلكه من قدرة مستقلة على الاستمرار واتخاذ القرار. ويمكن في الحالة الخليجية بناء نموذج للاستجابة يقوم على خمس طبقات مترابطة: الردع، والمرونة، والتكامل، والتتويج، والاستباق. فالردع يمنع الخصم من تصور إمكان تحقيق مكسب منخفض التكلفة؛ والمرونة تمنع الصدمة من تعطيل وظائف الدولة؛ والتكامل يحول القدرات الوطنية الست إلى شبكة خليجية أكبر؛ والتتويج يمنع ارتهان الأمن لمورد أو شريك أو ممر واحد؛ والاستباق ينقل السياسة من انتظار الأزمة إلى التأثير في البيئة السابقة عليها.

وليس المقصود إنشاء بنية فوق الدول الوطنية أو الانتقاص من سيادتها، بل جعل السيادة الست تتج، عند نقاط الخطر المشترك، قوة إضافية لا تستطيع أي دولة إنتاجها منفردة. وتبرز

والصيانة تصبح الحرب الطويلة أكثر خطورة، بينما يؤدي تعدد الموردين والتصنيع المحلي والتكامل الخليجي إلى تحويل الزمن من عنصر يعمل لمصلحة الخصم إلى مورد استراتيجي لدول المجلس. ولهذا كشفت الخبرة الحديثة أن الأمن الخليجي ينبغي ألا يبنى فقط على منع الهجوم، بل على جعل الهجوم غير قادر على تحقيق غايته السياسية، وهي الفكرة الأساسية في الردع بالحرمان.

وهنا يمكن نقل مفهوم الردع الخليجي من صورته التقليدية القائمة على سؤال: كيف نعاقب من يهاجم؟ إلى سؤال أكثر تركيبيًا: كيف نجعل الهجوم غير مجدٍ إن الدولة التي تستطيع استمرار إنتاج الطاقة وتشغيل المطارات وتوفير الماء والغذاء واستعادة الشبكات الرقمية بسرعة، رغم تعرض أجزاء من بنيتها للضرب، تمتلك شكلاً من الردع قد يكون أكثر فاعلية من مجرد امتلاك القدرة الانتقامية. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن استهداف المطارات والموانئ والمصافي والمرافق الصناعية يجعل الاستمرارية الاقتصادية والمرونة الداخلية جزءاً من الأمن القومي الخليجي نفسه.

ويظهر الاتجاه ذاته عند قراءة التحولات السعودية، حيث دفعت خبرة الاضطراب التفكير من أولوية الكفاءة إلى أولوية المرونة ووجود البدائل، فأصبحت خطوط الأنابيب والموانئ والسكك الحديدية وشبكات الكهرباء ومراكز البيانات ليست استثمارات اقتصادية منفصلة، بل مكونات في هندسة الصمود الوطني.

لكن الخطر الأشد تعقيداً يكمن في أن مجلس التعاون لا يواجه بيئة تهديد واحدة يمكن بناء عقيدة موحدة بسيطة تجاهها. فالعلاقة مع الولايات المتحدة ضرورية أمنياً لكنها ليست

تكتسب ثلاثية التحديات والمخاطر والاستجابة قيمة تحليلية فالتحدي ليس خطرًا مكملاً والخطر ليس تهديدًا وجوديًا والاستجابة ليست مجرد رد فعل

بناء النموذج الخليجي للاستجابة على خمس طبقات مترابطة: الردع والمرونة والتكامل والتنويع والاستباق وليس المقصود إنشاء بنية فوق الدول الوطنية

والاستقرار، ومن ثم فإن قدرتها على إثبات استمرار الخدمات أثناء الأزمات تصبح بذاتها مصدر قوة وردع وجاذبية للاستثمار.

من مجلس للتنسيق إلى منظومة لإدارة الاليقين

الاستنتاج الأعمق الذي تفضي إليه ثلاثية التحديات والمخاطر والاستجابة هو أن مجلس التعاون يحتاج في مرحلته المقبلة إلى الانتقال من إدارة الأزمات إلى إدارة الاليقين. الفرق بينهما جوهري؛ فإدارة الأزمة تفترض معرفة المشكلة بعد وقوعها، بينما تفترض إدارة الاليقين أن الصدمة المقبلة قد تأتي من مكان لم يكن في مقدمة الحسابات: هجوم سيبراني، تعطيل للأقمار الصناعية، أزمة مياه، انهيار سلسلة توريد، حرب مسيّرات، اضطراب مالي عالمي، حصار لممر بحري، أو تزامن عدد منها. ولذلك تصبح جودة الاستراتيجية مرتبطة بقدرتها على العمل حتى عندما تكون توقعاتها خاطئة. وهنا تكمن قيمة المرونة الاستراتيجية: ليست القدرة على توقع المستقبل، بل القدرة على ألا يؤدي خطأ التوقع إلى انهيار القرار. ومن هذا المنظور، فإن المطلوب ليس تأسيس استقلال استراتيجي خليجي بمعنى الانفصال عن الحلفاء، فهذا غير واقعي ولا مطلوب، وإنما بناء استقلالية قرار نسبية داخل شبكة التحالفات.

تستطيع دول المجلس الاحتفاظ بالشراكة الأمنية الأمريكية، وتوسيع العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية الآسيوية، وتنمية العلاقات الأوروبية، والحفاظ على قنوات التواصل الإقليمي، وفي الوقت ذاته رفع المكون الخليجي الذاتي في منظومة الأمن. وتفيد القراءة الاستراتيجية الحديثة بأن دول المجلس، رغم اختلاف حساباتها، تتجه إلى تعزيز القدرات الدفاعية الوطنية، وزيادة التعاون الأمني الخليجي، وتوقيع الشركاء الأمنيين والاقتصاديين من دون الاستغناء عن الولايات المتحدة وهذا هو جوهر التحول الناضج: ألا تتحول العلاقة مع قوة إلى خصومة مع أخرى،

هنا أهمية مفهوم الأمن الشبكي. فالتكامل الخليجي المقبل لا يحتاج بالضرورة إلى التطابق الكامل في السياسات الخارجية، بل إلى تحديد المجالات التي يكون فيها الترابط أكثر قيمة من الاستقلال المنفرد: الإنذار المبكر، والدفاع الجوي والصاروخي، والأمن السيبراني، وحماية الممرات، ومخزونات الذخيرة، والأمن الغذائي، وشبكات الكهرباء، والمياه، والبيانات، والطوارئ الطبية، والنقل والسكك الحديدية. ويمكن تصور مستقبل المجلس من خلال مسارات تتراوح بين تعاون أعمق، واستمرار الوضع القائم، وعودة الانقسام، بينما يمثل الربط بين الدفاع والطاقة والنقل والقدرات الاقتصادية الطريق الأكثر قدرة على رفع مرونة المجلس ككل. والمهم هنا أن الاختلاف الخليجي لا ينبغي أن يُقرأ دائماً بوصفه ضعفاً؛ فإذا جرى تنظيمه مؤسسياً يمكن أن يتحول إلى تنوع وظيفي: قدرة دولة على الوساطة، وأخرى على التكنولوجيا الدفاعية، وثالثة على العمق الاقتصادي، ورابعة على الاتصال التجاري، يمكن أن تصبح موارد جماعية بدل أن تبقى سياسات متوازية.

وتتقود هذه الفكرة إلى مفهوم ثالث يمكن تسميته السيادة الموزعة وظيفياً، ومضمونه أن الدولة الحديثة لا تحمي سيادتها عبر الانغلاق، بل عبر بناء شبكات تجعل تعطيل وظيفة واحدة غير قادر على تعطيل النظام بأكمله. وهكذا ينبغي أن تكون هناك بدائل للمضيق، وبدائل للميناء، وبدائل لمورد السلاح، وبدائل لشبكة البيانات، ومصادر متنوعة للغذاء، وقدرة احتياطية للكهرباء والماء، وشبكات مالية قادرة على العمل أثناء الأزمات.

فالاحتياط والتكرار اللذان كانا يُنظر إليهما اقتصادياً بوصفهما تكلفة زائدة، يتحولان في زمن المخاطر المركبة إلى رأس مال استراتيجي. وهذه النقطة مهمة خصوصاً لدول الخليج؛ لأن القيمة العالمية لنموذجها الاقتصادي قائمة على الاعتمادية

انتقلت حماية البنية التحتية والاستمرارية الاقتصادية والمرونة المجتمعية لصدارة الأمن الخليجي بعد أن كانت الضمانات الأمنية الخارجية الأولى

تبدأ القراءة الاستراتيجية السليمة بالفصل بين التحدي والخطر لأن الخط بينهما يضمن بعض الظواهر وإهمال ظواهر أخرى أكثر عمقاً

الكبرى، والقدرة المتنامية على توطين التكنولوجيا، وما ينقص هذه العناصر ليس مورداً جديداً بقدر ما هو هندسة جديدة للعلاقة بينها. عندئذ ينتقل مجلس التعاون من كونه إطاراً للتنسيق بين ست دول تواجه الأخطار نفسها بدرجات متفاوتة إلى منظومة استراتيجية تستطيع تحويل تعدد القدرات إلى قوة مشتركة. وهذه هي النقطة التي ينبغي أن تحدد المرحلة الخليجية المقبلة: من البحث عن الأمن في القدرة على توقع مصدر الخطر، إلى إنتاج الأمن عبر القدرة على العمل مهما تغير مصدره؛ ومن الاستجابة للتهديد بعد تشكله إلى بناء بيئة تقل فيها قدرته على الإكراه؛ ومن مفهوم الحماية إلى مفهوم المناعة الاستراتيجية. عند هذه النقطة فقط تصبح ثلاثية التحديات والمخاطر والاستجابة دورة مكتملة: التحديات تُقرأ، والمخاطر تُفكك، والاستجابة تعيد تشكيل البيئة التي أنتجتها.

وإذا يتحول تنويع العلاقات إلى غموض في الالتزامات الأمنية الأساسية. وتصبح الدبلوماسية الخليجية، ضمن هذه الهندسة، جزءاً من الردع وليست نقيضاً له. فالوساطة وخفض التصعيد وبناء الاعتماد الاقتصادي المتبادل لا تعمل بدل القوة، وإنما تخفض عدد المواقف التي ينبغي استخدام القوة فيها. وفي المقابل، لا تكون الدبلوماسية فعالة إذا أدرك الطرف المقابل أن كلفة رفضها منخفضة. ومن هنا تظهر صيغة يمكن تسميتها بالدبلوماسية المسنودة بالمرونة: الحوار مع امتلاك القدرة على تحمل فشل الحوار. وهي أكثر ملائمة للخليج من ثنائية المواجهة أو الاسترضاء؛ لأنها تجمع بين مقتضيات الجغرافيا التي تمنع القطيعة الدائمة، ومقتضيات الأمن التي تمنع الثقة غير المشروطة. ولذلك تتطلب البيئة الجديدة هندسة أمنية أكثر تماسكاً، وتبادلاً فورياً للمعلومات، وقدرة أعلى على التشغيل المشترك، مع إبقاء الدبلوماسية أداة أساسية ولكن ضمن بنية أكثر قدرة على منع الإكراه.

وهكذا فإن ثلاثية التحديات - المخاطر - الاستجابة لا ينبغي أن تنتهي عند وصف مصادر التهديد، بل تقود إلى إعادة تعريف مفهوم القوة الخليجية نفسه. لقد كان الأمن في المرحلة السابقة يُقاس إلى حد بعيد بحجم الموارد العسكرية والتحالفات والضمانات الخارجية؛ أما المرحلة المقبلة فسوف تقيسه بقدرة الدولة والمجلس معاً على منع الصدمة، وامتصاصها، والاستمرار خلالها، والتعافي منها، والتكيف بعدها. ومن هنا يمكن صياغة المعادلة الاستراتيجية الخليجية الجديدة على النحو الآتي: التحدي تحول في البيئة، والخطر هو التقاء ذلك التحول بنقطة ضعف، والاستجابة الناجحة هي تحويل نقطة الضعف إلى قدرة احتياطية تمنع الخصم من استثمارها. وبذلك لا يكون الهدف بناء خليج لا يتعرض للأزمات، فهذا مستحيل في النظام الدولي الراهن، وإنما بناء خليج لا تستطيع الأزمة أن تفرض عليه خياراته. إن القيمة الكبرى لمجلس التعاون في هذه اللحظة تكمن في أنه يمتلك بالفعل معظم عناصر الانتقال: الموارد المالية، والبنية التحتية الحديثة، والموقع الجغرافي، والطاقة، والشبكات اللوجستية، والخبرة الدبلوماسية، والعلاقات المتعددة مع القوى

تأمين الطاقة الخليجية في أوقات الحرب من الاستجابة للطوارئ إلى تعزيز الصمود الإقليمي إنشاء هيكل تنسيقي تقوده دول الخليج لبناء رؤية مشتركة للملاحة وإزالة الألغام وتنظيم عبور السفن

رغم أن دول مجلس التعاون الخليجي ضخت استثمارات ضخمة في حقول النفط، ومنشآت الغاز الطبيعي المسال، والمصافي، وخطوط الأنابيب، وشبكات الكهرباء، وموانئ التصدير، إلا أن ذلك يظل رهيناً بعدد من المنشآت والممرات البحرية الحيوية. فالهجمات بالصواريخ أو المسيّرات أو الألغام أو الهجمات السيبرانية لا تتطلب تدمير شبكة الطاقة بأكملها لإحداث اضطرابات خطيرة؛ إذ يكفي إلحاق الضرر بمنشأة معالجة واحدة، أو ميناء، أو خط أنابيب، أو محطة توليد كهرباء، أو مركز تحكم؛ لإيقاف الإنتاج، وتأخير حركة الشحن، ورفع تكاليف التأمين في مختلف أنحاء المنطقة.

د. أوميد شكري كالهيسار

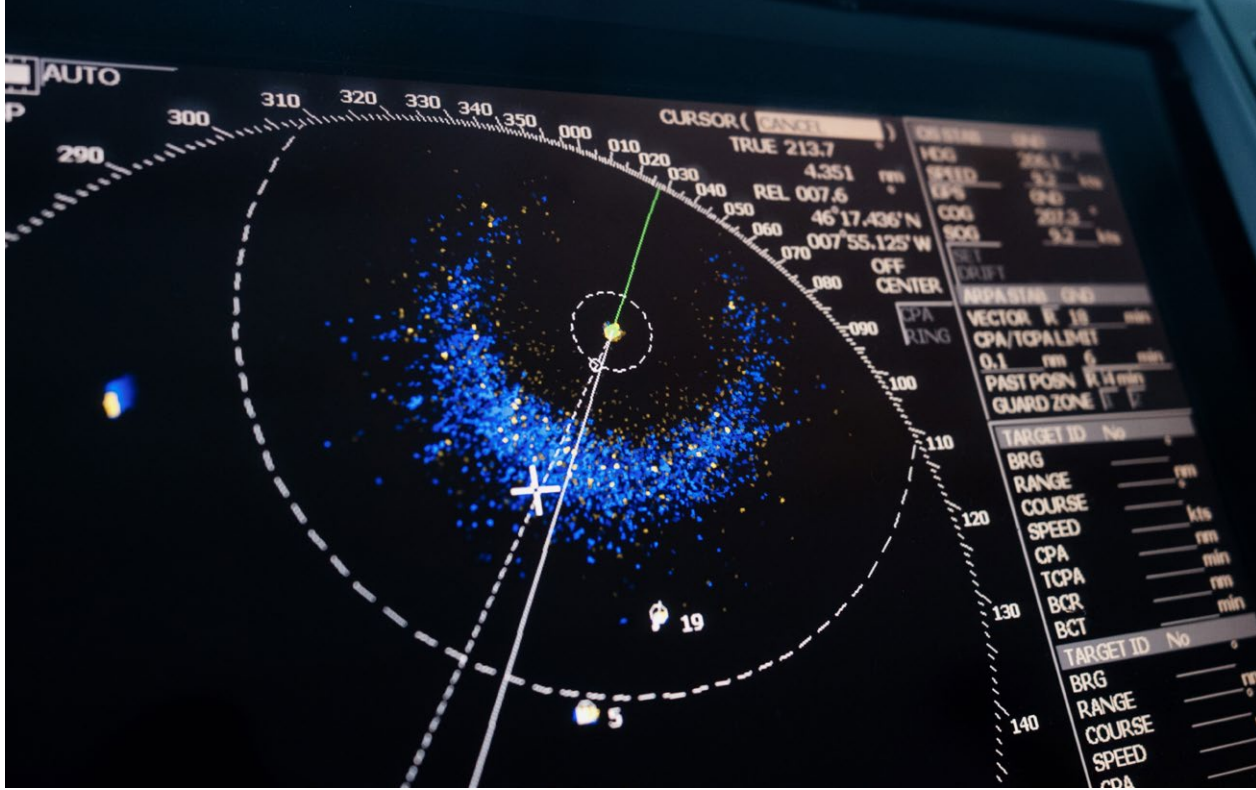
لهجمات مضادة. وبناءً على ذلك، يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي الانتقال من مجرد إدارة حالات الطوارئ إلى تبني استراتيجية أوسع لتعزيز القدرة على الصمود. ويتطلب ذلك حماية البنية التحتية المحلية، وتطوير مسارات بديلة لتصدير الطاقة، وتعزيز تقاسم الأعباء والمسؤوليات بين دول المجلس، إلى جانب الجمع بين التعاون الأمني الدولي والدبلوماسية الإقليمية المستدامة.

من أزمة إقليمية إلى أزمة عالمية

كانت الصدمة الأولية التي تعرضت لها الأسواق استثنائية. وقدّرت وكالة الطاقة الدولية أن إمدادات النفط العالمية انخفضت بمقدار 10.1 مليون برميل يومياً في مارس 2026م، بعدما تسببت الهجمات في إلحاق أضرار بالبنية التحتية، بينما أدت القيود المفروضة على نقل الطاقة إلى تراجع حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز. ووصفت الوكالة هذه التطورات بأنها أكبر اضطراب في إمدادات النفط على الإطلاق. وتراكم النفط الخام في مرافق التخزين الخليجية، بسبب عدم قدرة المنتجين على نقله، في حين خفّضت المصافي في مناطق أخرى

وأظهرت القيود المفروضة على حركة الملاحة عبر مضيق هرمز هذا التهديد بوضوح. فقبل اندلاع الحرب، كان يمر عبر المضيق 20 مليون برميل يومياً من النفط الخام والمنتجات البترولية، إلى جانب خمس التجارة العالمية من الغاز الطبيعي المسال. وكانت غالبية هذه الإمدادات النفطية تتجه إلى آسيا. ولذلك، فإن أي اضطراب في حركة الملاحة عبر المضيق لا يؤثر فقط على تدفقات الطاقة، بل يمتد إلى المصافي في الصين والهند، وأنظمة الكهرباء في مختلف أنحاء آسيا، وأسواق الغاز الأوروبية، وسلاسل الإمداد العالمية، والمستهلكين في مختلف أنحاء العالم.

وأسهّم الصراع في تعميق حالة التدهور التي يشهدها النظام الإقليمي؛ إذ باتت المواجهة المباشرة بين الدول تتداخل مع حروب الميليشيات، وتشنت خطوط القيادة، والتدخلات العسكرية الخارجية. وهذا التدخل جعل التحكم في التصعيد أمراً بالغ الصعوبة، كما عقد عملية تحديد الجهة المسؤولة عن الهجمات؛ إذ قد يؤدي هجوم تشنه جماعة مسلحة إلى رد عسكري يستهدف دولة بعينها، في حين يمكن للعمليات العسكرية التي تنفذها قوى خارجية أن تعرض دول الخليج ومنشآتها الحيوية



الاضطراب في حركة الملاحة عبر هرمز يمتد لمصافي الصين والهند والكهرباء في مختلف أنحاء آسيا وأسواق الغاز الأوروبية والمستهلكين في العالم

ولذلك رفعت السعودية، الطاقة الاستيعابية المعلنة لخط أنابيب شرق-غرب إلى نحو 7 ملايين برميل يوميًا، غير أن زيادة الطاقة الاستيعابية لخط الأنابيب لا تكون مفيدة إلا إذا كانت ينبع تمتلك ما يكفي من قدرات التخزين والضغط والتكرير والتحميل للتعامل مع الكميات الإضافية من النفط الخام. وبالنسبة للإمارات، يستطيع خط الأنابيب نقل نحو 1.8 مليون برميل يوميًا، بينما تعمل أبو ظبي على تسريع تنفيذ خط ثانٍ يستهدف مضاعفة الطاقة التصديرية للفجيرة بحلول عام 2027م.

أما الكويت والبحرين وقطر، فلديها بدائل أقل بكثير، نظرًا إلى أن معظم صادراتها من الهيدروكربونات المنقولة بحرًا تمر عبر مضيق هرمز. وتواجه قطر القيد الفني الأكثر صعوبة؛ إذ لا يمكن تحويل الغاز إلى خط أنابيب كالنفط، كما لا يمكن نقله بسهولة إلى منشأة أخرى لتسييل الغاز. وأدت الاضطرابات في صادرات قطر والإمارات إلى فقدان ما يقرب من خمس

من العالم عملياتها نتيجة عدم وصول إمدادات الخام إليها. كما شهدت أسواق الوقود المكرر تراجعًا حادًا في الإمدادات، وارتفعت تكاليف التأمين بصورة حادة، بينما امتدت تداعيات الاضطرابات في صادرات البتروكيماويات والأسمدة إلى سلاسل الإمداد الصناعية والغذائية.

ولم تتأثر دول مجلس التعاون الخليجي الست بالاضطرابات بنفس الدرجة، فقد أنشأت السعودية والإمارات مسارين رئيسيين لتصدير النفط خارج مضيق هرمز. وينقل خط أنابيب شرق-غرب السعودي النفط إلى ينبع على البحر الأحمر، بينما يصل خط أنابيب حبشان-الفجيرة الإماراتي إلى خليج عُمان. وقد ساهم هذان المساران في تخفيف حدة الصدمة، لكنهما لم يتمكنوا من تعويض الدور الذي يؤديه مضيق هرمز. ولم تستطع الطاقة الاحتياطية المجمعة للمسارين، والتي تتراوح بين 3.5 مليون و5.5 مليون برميل يوميًا، سوى تعويض جزء محدود من التدفقات المعتادة عبر مضيق هرمز.

يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي الانتقال من إدارة حالات الطوارئ إلى تبني استراتيجية أوسع لتعزيز القدرة على الصمود

من الاستجابة للطوارئ إلى تعزيز القدرة الخليجية على الصمود

تحركت حكومات دول الخليج بسرعة في المجالات التي كانت تتوافر فيها بدائل. فقد عززت السعودية ودولة الإمارات استخدام خطوط الأنابيب البديلة، ومنشآت التخزين، وخيارات الشحن المتنوعة؛ فالنفط الخام السعودي يمر عبر ميناء ينبع ومحطة سيدي كبر في مصر، بينما بحث المنتجون إمكانية تنفيذ عمليات نقل من سفينة إلى أخرى بالقرب من الفجيرة لخدمة العملاء في الأسواق الآسيوية. كما عملت شركات النفط الوطنية على إصلاح المنشآت المتضررة، وتعديل مستويات الإنتاج، وطمأنة المشترين. وعززت حكومات دول مجلس التعاون كذلك قدرات الدفاع الجوي، والمراقبة البحرية، والتعاون الاستخباراتي. وقد أسهمت هذه الإجراءات بالفعل في الحفاظ على جزء من القدرة التصديرية للمنطقة، لكنها تظل إجراءات طارئة وليست استراتيجية متكاملة. ولذلك يتعين أن تبدأ المرحلة التالية بالتركيز على حماية السكان، وضمان استمرار الكهرباء والمياه والاتصالات، والحفاظ على القدرة في التحكم التشغيلي أثناء الهجمات.

وفي هذا السياق، يتعين ربط أنظمة الإنذار المبكر الوطنية بصورة أوثق، بما يتيح للحكومات ومشغلي منشآت الطاقة رصد الصواريخ والطائرات المسيّرة القادمة في وقت مبكر. كما ينبغي للمشغلين توزيع مراكز التحكم وعدم تركيزها في مواقع محدودة، وتعزيز الأمن السيبراني، والاحتفاظ بنسخ احتياطية آمنة وغير متصلة بالشبكات، وتخزين المعدات التي يصعب استبدالها بسرعة. كما يتعين أن تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي آلية للمساعدة المتبادلة قادرة على نقل المهندسين، والمولدات المتقلة، والمحولات الكهربائية، ومعدات الإصلاح، وأنظمة المياه الطارئة عبر الحدود، دون انتظار مفاوضات تُجرى على نحو عاجل أو مُرتجل. كما تتطلب القدرة على الصمود في مجال التصدير النهج العملي نفسه. ولذلك يتعين على السعودية توسيع منشآت التخزين والشحن في ينبع بالتوازي مع خط أنابيب شرق-غرب السعودي. كما ينبغي للإمارات استكمال خط أنابيب الفجيرة الثاني، بالتزامن مع حماية الميناء وممر خط الأنابيب من الهجمات المادية والسيبرانية.

الإمدادات العالمية من الغاز الطبيعي المسال في ذروة الأزمة، بينما أضعفت الأضرار التي لحقت بمنشأة رأس لفان قدرة قطر على التصدير، وأدت إلى تأخير الزيادة المتوقعة في إمدادات الغاز الطبيعي المسال عالمياً.

ويمنح موقع سلطنة عُمان خارج مضيق هرمز منفذاً استراتيجياً مباشراً إلى بحر العرب، إلا أن موانئها ومنشآت الغاز الطبيعي المسال فيها لا يمكنها ببساطة استيعاب صادرات الدول المجاورة. وأي استخدام مستقبلي للبنية التحتية العُمانية يتطلب إنشاء خطوط أنابيب جديدة، وتوفير قدرات تخزين إضافية، ومنشآت لتسييل الغاز، إلى جانب إبرام اتفاقيات تجارية جديدة. ولا تقتصر المخاطر على النقل البحري فحسب، فقد تعرضت أيضاً منشآت النفط والغاز، والموانئ، ومرافق الكهرباء، ومحطات تحلية المياه في مختلف أنحاء الخليج لأضرار أو اضطرابات.

وترتبط هذه الأنظمة ببعضها بعضاً ارتباطاً وثيقاً؛ إذ يمكن أن يؤدي تضرر منشأة لمعالجة الغاز إلى حرمان محطات توليد الكهرباء من الوقود، في حين يمكن لانقطاع الكهرباء أن يوقف عمليات الضخ والتبريد والتكرير وتحلية المياه. وبالتالي، فإن الهجوم على منشأة للتصدير يمكن أن يتحول إلى أزمة داخلية في إمدادات الكهرباء أو المياه. وتزيد الجماعات المسلحة خارج إطار الدولة من تعقيد هذا المشهد وصعوبة إدارته، فهجمات الحوثيين تهدد طرق الملاحة في البحر الأحمر التي تستخدمها المملكة العربية السعودية لتجاوز مضيق هرمز، في حين تستطيع ميليشيات أخرى في مناطق مختلفة استهداف خطوط الأنابيب والموانئ والقواعد العسكرية أو حركة الشحن التجاري. وترتبط العديد من هذه الجماعات بإيران، إلا أن دوافعها ودرجة استقلالية تحركاتها تختلف من جماعة إلى أخرى. ولذلك لا يزال الردع العسكري ضرورة، لكنه يجب أن يقتصر بجهود سياسية لمعالجة الصراعات وشبكات التمويل وأوجه القصور في أنظمة الحوكمة التي تتيح لهذه الجماعات الاستمرار. وإلا فإن تأمين مضيق هرمز قد يؤدي ببساطة إلى دفع التهديد نحو البحر الأحمر أو إلى ممر آخر أكثر عرضة للخطر.

هذه الدول سيعزز توزيع الأعباء، ويجعل أمن الملاحة البحرية مسؤولية مشتركة بين المنتجين والمستهلكين.

ويجب أن يسير التعاون الأمني بالتوازي مع الدبلوماسية. فوجود قنوات اتصال موثوقة مع طهران، وإجراءات متفق عليها للتعامل مع الحوادث البحرية، ومفاوضات بشأن حرية الملاحة، يمكن أن يقلل من مخاطر وقوع سوء فهم قد يؤدي إلى إغلاق شريان حيوي للطاقة العالمية. ولا تحل الدبلوماسية محل الردع، لكن الردع من دون قنوات اتصال قد يحول مواجهة يمكن احتواؤها إلى حرب أوسع نطاقاً. ومن ثم، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي التي تحافظ على قنوات اتصال فاعلة مع إيران أن تضطلع بدور مهم في الوساطة.

استقرار الأسعار وحماية الاستثمارات

لا تستطيع دول مجلس التعاون فرض سعر مثالي للنفط أو الغاز على الأسواق، لكنها تستطيع المساعدة في الحد من التقلبات الحادة التي قد تلحق أضراراً بالاقتصاد. ولذلك فإن توفير معلومات موثوقة بشأن المنشآت المتضررة، والجدول الزمني للإصلاحات، والمخزونات، ومستويات الإنتاج، والقدرات التصديرية، قد يسهم في الحد من حالة عدم اليقين. كما يمكن للتسويق من خلال أوبك+، ووكالة الطاقة الدولية، والحكومات المستوردة المساعدة في زيادة الإنتاج بالتزامن مع السحب المدروس وفي التوقيت المناسب من المخزونات الطارئة. ومع تعافي الصادرات، ينبغي للمنتجين استعادة مستويات الإمدادات تدريجياً، بدلاً من تحويل ارتفاع الأسعار إلى هبوط حاد لاحقاً. فالأسعار المرتفعة بصورة مفرطة توجب التضخم، وتضعف الطلب، وتشجع المستهلكين على البحث عن بدائل، بينما تؤدي الأسعار المنخفضة للغاية إلى تقليص الحوافز على الصيانة وتأخير الاستثمارات. ومن ثم، يتمثل الهدف الواقعي في تحقيق استقرار الأسعار ضمن سوق تعمل بكفاءة، بدلاً من فرض سعر تحدده الجهات الإدارية بصورة ثابتة.

وينبغي لصناديق الثروة السيادية وشركات النفط الوطنية في الخليج إنشاء آليات تمويل مخصصة لتعزيز القدرة على الصمود، لتمويل خطوط الأنابيب الالتفافية، والمنشآت الطرفية المحصنة، ومنشآت التخزين، والأمن السيبراني، وشبكات الكهرباء، والمخزونات الاستراتيجية. كما يمكن إنشاء آلية خليجية للتأمين

ويتعين على الكويت والبحرين التفاوض بشأن وصول إمدادات الطاقة في حالات الطوارئ إلى البنية التحتية السعودية. كما يتعين الاتفاق مسبقاً على الرسوم، ومواصفات النفط الخام، والمسؤولية القانونية، وحقوق الأولوية، وذلك قبل اندلاع الأزمة المقبلة. وينبغي لقطر وسلطنة عُمان تقييم مدى الجدوى الفنية والتجارية لإقامة روابط مستقبلية للغاز مع المنشآت العُمانية، رغم أن تطوير مثل هذه البنية التحتية سيتطلب سنوات من الاستثمار. وتحتاج دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً إلى إعداد خريطة إقليمية لخطوط الأنابيب، والموانئ، ومواقع التخزين، والمصافي، وشبكات الربط الكهربائي، ومنشآت المياه، وتأمين قطع الغيار الحيوية. كما ينبغي للدول الأعضاء الاتفاق على آليات تقاسم موارد النقل والتخزين والكهرباء وقدرات الإصلاح المحدودة خلال حالات الطوارئ. ويوفر الربط الكهربائي الإقليمي نموذجاً مفيداً يمكن الاستناد إليه، غير أن تعميق التكامل في قطاعي النفط والغاز سيتطلب قواعد تجارية واضحة، وضمانات تحول دون أن تقف المصالح الوطنية عائقاً أمام تقديم المساعدة عند الحاجة إليها.

القيادة الخليجية والتعاون الدولي

يوضح أمن الملاحة البحرية أن الاعتماد الكامل على النفس، أو الاعتماد الدائم على القوى الخارجية، ليس كافياً. ويتعين على دول مجلس التعاون الخليجي إنشاء هيكل تنسيقي تقوده دول الخليج، يكون قادراً على بناء رؤية مشتركة لنشاط الملاحة البحرية، وحماية الموانئ، وتنسيق عمليات إزالة الألغام، وتنظيم عبور السفن في ممرات آمنة عند الضرورة.

وستظل الشراكات الخارجية ركيزة محورية؛ إذ تمتلك الولايات المتحدة والدول الأوروبية قدرات بحرية واستخباراتية متقدمة، فضلاً عن تفوقها في صيد الألغام البحرية ومكافحتها.

وفي المقابل، يحوز المستوردون الآسيويون مقومات وإمكانات تخدم الغرض ذاته، ناهيك عن كونهم أصحاب المصلحة التجارية الأبرز في ضمان استمرار تدفقات الطاقة عبر مضيق هرمز.

ومن هذا المنطلق، يجدر بالصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية الاضطلاع بدور عملي أكبر، بدلاً من الاكتفاء بالاستفادة غير المباشرة من مظلة الحماية الغربية؛ إذ إن إسهام

كما يتعين على دول مجلس التعاون البدء في الاستثمار في حلول طويلة الأجل. فخطوط الأنابيب العابرة للحدود، وتوسعة الموانئ، وتطوير مسارات بديلة للغاز الطبيعي المسال، وإنشاء أنظمة إقليمية للتأمين، وتكوين مخزونات طوارئ مشتركة، وتعزيز شبكات الربط الكهربائي، كلها مشروعات ستستغرق سنوات لتطويرها. وينبغي أن تبدأ المفاوضات من الآن بشأن ترتيبات الوصول في حالات الطوارئ، وآليات التسعير، وتحديد المسؤوليات، وتخصيص القدرات. أما إذا أُرجئت هذه القضايا إلى حين اندلاع الأزمة المقبلة، فستجد الحكومات نفسها مضطرة إلى تسوية نزاعات سياسية وتجارية معقدة، في وقت تكون فيه بالفعل تحت ضغوط عسكرية واقتصادية.

ولا ينبغي لدول مجلس التعاون الخليجي أن تكتفي بإعادة بناء منظومة الطاقة التي كانت قائمة قبل الحرب، وتعتبرها قادرة على الصمود. فمضيق هرمز سيظل ممرًا حيويًا، كما سيظل الدعم البحري الدولي مهمًا، لكن لا ينبغي أن يكون أي منهما، بمفرده، بمثابة وثيقة التأمين الوحيدة للمنطقة. فبناء منظومة أقوى للطاقة في الخليج يتطلب قدرات احتياطية وطنية، وتقاسمًا حقيقيًا للأعباء بين دول مجلس التعاون، ودعمًا دوليًا لأمن الملاحة البحرية، وبنية تحتية أكثر تنوعًا، وبيئة استثمارية مستقرة وقابلة للتنبؤ، ودبلوماسية إقليمية مستدامة.

ولا يمكن لأي استراتيجية أن تزيل المخاطر التي تفرضها جغرافية دول الخليج. لكن الهدف العملي يتمثل في ضمان ألا يعود بإمكان صاروخ واحد، أو منشأة تصدير متضررة واحدة، أو هجوم سيبراني واحد، أو إغلاق ممر ملاحى واحد، أن يشل اقتصاد الطاقة في المنطقة بأكمله. ولذلك، فإن تحقيق هذا الهدف يحمي استقرار الخليج، ويبعث في الوقت نفسه برسالة طمأنينة إلى المستهلكين والمستثمرين والحكومات التي تعتمد على صادراته من الطاقة. وهذه هي الطريقة التي ينبغي، في نهاية المطاف، أن يُقاس بها نجاح استجابة دول مجلس التعاون الخليجي للأزمة الحالية، ومدى استعدادها لمواجهة الأزمة المقبلة.

محلل متخصص في شؤون أمن الطاقة - أستاذ علوم سياسية زائر بجامعة جورج ميسون

أو إعادة التأمين ضد مخاطر الحرب، بالتعاون مع شركات التأمين الدولية، بما يحول دون مغادرة السفن التجارية للمنطقة عندما تصبح أقساط التأمين باهظة إلى حد لا يمكن تحمله.

كما ينبغي أن يشكل تحول الطاقة جزءًا من هذه الاستراتيجية. فالطاقة الشمسية، وتخزين الكهرباء، والاستثمار في شبكات الطاقة، ورفع كفاءة الاستهلاك، يمكن أن تسهم في خفض الاستهلاك المحلي من النفط والغاز، وإتاحة كميات أكبر من الهيدروكربونات للتصدير. كما يمكن لمصادر التوليد الموزعة أن تساعد في استمرار تشغيل المنشآت الحيوية عندما تتعرض الشبكة المركزية للكهرباء للانقطاع. ورغم أن الهيدروجين والتقنيات الناشئة الأخرى لا يمكنها أن تحل محل أنظمة النفط والغاز الطبيعي المسال المتضررة في المدى القريب، فإن عائدات الهيدروكربونات يمكن أن تمول بناء نظام كهرباء أكثر تنوعًا وأقل عرضة للاضطرابات.

تحديد الأولويات: من إدارة الأزمات إلى تعزيز القدرة على الصمود

تحتاج دول مجلس التعاون إلى التحرك على عدة جبهات في وقت واحد، غير أن بعض الأولويات لا تحتمل الانتظار. وتتمثل المهمة الأكثر إلحاحًا الآن في حماية المدنيين، وضمان استمرار خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات، إلى جانب تشغيل الأنظمة الأساسية والحيوية. فمن دون هذه الخدمات الأساسية، لن تكون الاحتياطيات المالية ولا صادرات الطاقة كافية للحفاظ على الاستقرار الداخلي. ولذلك، ينبغي أن تحظى أنظمة الإنذار المبكر، وتعزيز قدرات الدفاع السيبراني، ومصادر الطاقة الاحتياطية، وإمدادات المياه في حالات الطوارئ، وفتح الإصلاح السريع، بالاهتمام نفسه الذي تحظى به خطوط الأنابيب ومرافئ التصدير.

وتتمثل الأولوية التالية في استعادة الإنتاج، وإصلاح المنشآت المتضررة، وحماية حركة الشحن التجاري، والاستفادة بأكبر قدر ممكن من مسارات النقل البديلة القائمة. وينبغي المضي بالتوازي في جهود التنسيق البحري، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتوفير الدعم الهندسي للطوارئ، وتعزيز التواصل الواضح مع الأسواق. كما يمكن لخطوط أنابيب النفط السعودية والإماراتية التي تتجاوز مضيق هرمز أن تقلل الاعتماد عليه، لكن خطوط الأنابيب وحدها لا تكفي؛ فهي تحتاج أيضًا إلى خزانات تخزين، ومحطات ضخ، وموانئ عاملة، وأرصنة تحميل، وكوادر مدربة. ولا تُقاس القدرة الحقيقية على الصمود بالطاقة الاستيعابية المعلنة لخط الأنابيب، وإنما بقدرة الفعلية على إيصال الطاقة إلى المستهلكين في أوقات الأزمات.

دور المجتمع الدولي في الاستجابة لتحديات حرب الخليج الرابعة

أوروبا تعطي الأولوية لحرب أوكرانيا وتحوطها لا يرشحها لمقاربة بديلة في خيارات أمن الخليج

تستند هذه المداخلة إلى افتراض أن الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي مرهون بقدر كبير بالبيئة الاستراتيجية للأمن والاستقرار في إقليم الشرق الأوسط - الخليج العربي. وإن الصلة متينة وصلبة بين مصلحة الإقليم ومصلحة المجتمع الدولي في أن ينعم الإقليم بالأمن والاستقرار والتنمية. وتفيد شواهد من حرب الخليج الرابعة تعزز صدقية الافتراض. ويقع على كاهل القوى الفاعلة في المجتمع الدولي من القوى الرئيسة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني دور في احتواء العواقب السلبية لحرب الخليج الرابعة على الأمن والاستقرار والسلام والتنمية على صعيد الدولة والإقليم والعالم.

أ.د. كاظم هاشم نعمة

وكان للأقاليم أهمية في الاستقرار والأمن في النظام الدولي. وكان الشرق الأوسط حلقة ذات قيمة جيو استراتيجية وجيو اقتصادية وأيديولوجية في الهياكل الإقليمية في تثبيت الاستقرار من خلال استراتيجية احتواء الاتحاد السوفيتي.

وولج النظام الدولي في مرحلة انتقالية من العولة مرنة وهشة وغير واضحة. وتسيدت الولايات المتحدة حقبة الانفراد بمنزلة القوة العظمى الوحيدة. ولم تدم طويلاً. فقد واجهت تحديات استراتيجية عصية عليها وعاجزة عن تدبرها. وبزغت معالم مرحلة انتقالية من التحول في النظام الدولي إلى التعددية القطبية.

التحديات لما بعد الحرب الإيرانية-الأمريكية-الإسرائيلية

من المبكر أن نراهن على مآل واحد واضح وثابت للحرب وما يترتب عليه من عواقب على الأمن والاستقرار والسلام والتنمية في شبه إقليم الخليج العربي.

يشهد إقليم الشرق الأوسط- الخليج العربي منعطفًا هامًا وحاسمًا في تطور النظام الدولي منذ إرساء قواعده الدولية في هيكل توازن القوى بين القوى الأوروبية في إطار اتفاقية ويستفاليا في 1648م، والتي صمدت كآلية في تدبر العلاقات الدولية بين تلك القوى التي كانت تنزع إلى فرض الهيمنة العالمية على النظام الدولي. وأفلحت بريطانيا في بسط هيمنتها من استراليا إلى شبه القارة الهندية إلى الخليج العربي ومضيق باب المندب باستعمار عدن وقناة السويس وعرض القوة البحرية في البحر الأبيض المتوسط والسيطرة على مضيق جبل طارق.

وساد نظام توازن القوى في تدبر الأمن والاستقرار العالمي لقرون. وفي 1919م، خلفه نظام الأمن الجماعي لعصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى. ولم يكتب له ليوم سوى لعقدين. وفي 1945م، تبعه نظام الأمم المتحدة في بيئة استراتيجية فريدة من توازن الرعب النووي ذي القطبية الثنائية بين قوتين عالميتين عظيمتين أيديولوجيتين في فضاءين جيو استراتيجيين معتمستين بدرعهما الرادع النووي والأحلاف.



أخفق الاتحاد الأوروبي في مساعدة دول الخليج ولم يفعل مبادرة للتعاون في حماية الملاحة وتحاشى أي دور استراتيجي في مساندة شركائه

الوجودي لتلك الدول. ولذا يستدعي الأمر من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي أن تبلور لها خيارات سياسية واقتصادية وأمنية للتصدي إلى التحديات.

التحديات في مجالي الدفاع والأمن

وتتمثل التحديات في مجالات سياسية واقتصادية وأمنية وسيكولوجية. فقد اتضح في مجال الأمن من خلال العمليات الحربية أن أكبر تحدي هو عجز القدرات للدولة الخليجية الواحدة على الردع أو التصدي إلى الهجمات الإيرانية أو الرد عليها، وذلك على الرغم من سنوات من التسلح والتحديث في منظومات الدفاع. وتعد الدول الخليجية الست أكبر سوق لمبيعات الأسلحة في العالم.

نجاح المسار الدبلوماسي- السياسي في تدبر اتفاقية سلام

انهيار المسار والولوج في مرحلة الانسداد

حالة الاسلم و الاحرب

عودة الهجمات والتصعيد

التعويل على العقوبات والحصار الاقتصادي

تواجه المجتمع الدولي تحديات مركبة ومعقدة ومتداخلة في حالة الإخفاق في صفقة نهائية. وإن دول الخليج العربي سوف تواجه تحديات الهجمات الإيرانية على الأهداف العسكرية والبنى التحتية والاقتصادية. وهي الأهداف التي تُعد من مقومات الأمن

تواجه المجتمع الدولي تحديات معقدة ومتداخلة في حالة الإخفاق في صفقة نهائية للحرب الحالية ودول الخليج معرضة لتحديات الهجمات الإيرانية

على الاقتصاد العالمي وعلى الدول النامية قبل غيرها. فالخليج العربي من أكبر مراكز الطاقة العالمية وخاصة النفط فيه أكبر الاحتياطات في العالم بنسبة 69%.

وتصدر السعودية وإيران والعراق القائمة. ولا يقتصر الأمر على الاحتياطي بل يتعداه إلى منزلة الملبى لنسبة عالية من الطلب العالمي نحو 18 مليار برميل يومياً بنسبة 19% من إجمالي الطلب العالمي. وفي مجال الغاز الطبيعي تحتل إيران وقطر أكبر احتياطي عالمي ومن المصدرين الأساسيين إلى السوق العالمي.

لقد أفضت أزمات الشرق الأوسط منذ 1973م، بحظر النفط بعد الحرب العربية / الإسرائيلية وما تلاها من الحرب العراقية الإيرانية إلى أزمات اقتصادية عالمية جراء تعثر تدفق الطاقة إلى الاقتصاد العالمي من المنطقة. وقد أثارت الحرب الخليجية الرابعة معضلة أمن الطاقة محلياً وإقليمياً وعالمياً. وتؤدي أزمة الطاقة إلى مخاطر الركود الاقتصادي العالمي وزيادة في معدلات التضخم وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي واضطراب سلاسل التوريد والنقل وتراجع القوة الشرائية. وتضرر اقتصادات الدول الصناعية الكبرى وتراجع الطلب على النفط وارتفاع الأسعار للسلع وتأثيرها على اقتصادات الدول النامية.

ولا يقتصر الأثر السلبي على مصادر الطاقة وحسب، بل ترافق معه الأبعاد الجيو استراتيجية والجيو اقتصادية لمستقبل الممرات المائية الاستراتيجية والحيوية للاقتصاد العالمي والخليجي. فبعدما كان مضيق هرمز مفتوحاً وآمناً لتصدير الطاقة ومنتجاتها ليمد العالم 20% من طلبه عليها خضع إلى مساعي إيران لبسط هيمنتها عليه ووضع شروط جديدة من رسوم ومراقبة. وسخرت إيران وكيلها الحوثي ليعمل عمل الرافعة لتعظيم النفوذ الإيراني في الأزمات.

وقد اتضح وهن ومستوى الانكشاف في الدفاع والأمن الإقليمي على نطاق العلاقات الأمنية والدفاعية الثنائية بين كل دولة وقوة خارجية سواء إقليمية أو دولية. فجميع الدول الست لها اتفاقيات أمن ودفاع وتسليح مع قوى خارجية. وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وفي 2000م، عقدت دول الخليج العربي اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون الخليجي العربي. والأمن فيما بينها وكان قبلها اتفاقية الدفاع العربي لجامعة الدول العربية. ولانتهى بعض الدول إلى التعاون الأمني والدفاعي مع قوة إقليمية مثل تركيا. وكذلك لهذه الدول اتفاقيات دفاع وتعاون في الأمن مع القوى الأوروبية منذ استقلالها مثل بريطانيا وبعدها فرنسا وغيرها.

بيد أن أفدح تحد كشفته الحرب هو وهن الضامن الأمني والدفاعي الأمريكي سواء كرادع له صدقية سياسية أودعت في اتفاقيات وتعهدات وخطب سياسية وبيانات أو كحضور عسكري مباشر في القواعد العسكرية والتدريب والتسليح.

لقد مسخت الحرب على إيران الإدراك الخليجي للتهديدات والأمن والاستقرار والسلام والتنمية محلياً وإقليمياً. وتآكل الوثوق بعلاقات تعاون ووفاق مع إيران. وبانت فجوات أمن ودفاع لم تكن في التقديرات الاستراتيجية من قبل. فقد تحول الخليج العربي إلى رصيد أهداف عسكرية واقتصادية وبنى تحتية منكشفة في حالة نزاعات أو اشتباكات مسلحة، وأمام حالة فيض النزاع وتوسعه لتتخطى فيها أطراف فاعلة من غير الدولة متمثلة في مجاميع ولائية وعقيدية تعمل عمل الوكيل والخط الأول الأمامي في الدفاع الإيراني بل والخط التعرضي كذلك.

التحديات الاقتصادية لدول الخليج العربي والاقتصاد العالمي

إن التهديدات والتحديات للمجتمع الدولي في المجال الاقتصادي الناجمة عن الحرب الخليجية الرابعة هي الأكثر عواقب سلبية

الضامن الأوروبي نكص عن الإيفاء بالتعهدات ومنطق الخطاب السياسي والبيانات الرسمية وآثر النأي عن التورط في الحرب على إيران

الاستقرار والتنمية في الخليج ليس مصلحة دوله فقط إنما مصلحة عالمية وإقليمية ومحلية مشتركة فرابط المصالح ديناميكي ومتداخل

مسؤولية ودور المجتمع الدولي في أمن الإقليم

للضغط على إيران وإسرائيل الساعيتين إلى بسط الهيمنة في الإقليم.

وليس للأمم المتحدة سوى الرادع الأخلاقي والدعوة إلى الامتثال إلى القانون الدولي. فهي ليست أداة لحكومة عالمية وليس لديها قوات جاهزة، ولمجلس الأمن والجمعية العامة دور وظيفي أكثر منه عملياتي. ففي مجلس الأمن تتفاعل المواقف المتضادة للدول دائمة العضوية مما يعيق إصدار قرارات ذات أبعاد تنفيذية باتباع حق النقض. وتمثل الجمعية العامة منصة لإصدار قرارات تعمل عمل الضوابط الأخلاقية وليس التنفيذية. وقد أخفقت المحاولات العربية في مجلس الأمن في ردع إيران عن شن الهجمات على الأراضي والتصعيد في مواجهتها مع أمريكا وإسرائيل.

إن إدامة حالة الأمن والاستقرار والسلام في إقليم الشرق الأوسط، خاصة الخليج العربي، ذات صلة متينة بحالة الأمن والاستقرار والسلام العالمي. وطالما أن من المهمات المركزية التي يجمع عليها المجتمع الدولي في أن دور الأمم المتحدة هو التثبيت والصون والدعم لديمومة تلك الحالة في النظام العالمي، فإنه يقع على أعضاء الأمم المتحدة مسؤولية نابعة من ميثاق الأمم المتحدة. وإن من الضرورة الملزمة لقيام حالة الاستقرار والأمن أن تؤمن تلك الحالة في الشرق الأوسط والخليج العربي. وخلق بالأمن المتحدة أن تُفعل روافعها القانونية والأخلاقية للضغط على إيران للعدول عن شن الهجمات على دول الخليج العربي.

موقف الاتحاد الأوروبي ومسؤولية الأمن والاستقرار

تعود جذور التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون للخليج العربي إلى اتفاقية التعاون الإطارية في 1988م. وتلاها الحوار السياسي في 1990م، ثم الشراكة الاستراتيجية في 2022م. وتأتي جميعها على القضايا ذات الصلة بالمصالح المشتركة كالطاقة

إن الأمن والاستقرار والسلام والتنمية في الخليج العربي ليس مصلحة دوله وشعوبه وحسب، وإنما هي مصلحة مشتركة عالمية وإقليمية ومحلية. وإن الوشائج بين مصالح هذه الكيانات تعد ديناميكية وثيقة ومترابطة ومتداخلة ومركبة.

وبعدما قد اتضح من الحرب الأمريكية - الإسرائيلية - الإيرانية من أن محددات حالة الأمن والاستقرار والسلام والتنمية، التي قد جئنا عليها، قد أخفقت في بلوغ هذا المطلب، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم عملية تدبر تلك الحالة.

وقد تصاعدت الاحتجاجات للرأي العام الدولي مع توسع الحرب وطول أمدها وغياب آفاق واضحة للسيطرة عليها أو خفض التصعيد والسعي للوساطة الدبلوماسية. والأكثر من هذا، تفاقم المصاعب الاقتصادية بعدما تسلفت أسعار الطاقة مستويات عالية وتأثرت سلبياً سلاسل التوريد وارتفعت الأسعار للسلع وزادت مستويات التضخم. وساد التشاؤم بأن الأوضاع سوف تزداد تدهوراً بسبب التصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي، خاصة جراء ما أصاب الموارد الاقتصادية للطاقة في دول الخليج العربي من دمار من الهجمات الإيرانية وكذلك غلق إيران لمضيق هرمز.

الأمم المتحدة وتحديات الأمن والسلام في الإقليم

لقد شجب الأمين العام للأمم المتحدة الهجمات الأمريكية الإسرائيلية على إيران وما قامت به إيران في ردها بالهجوم على الدول العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات والبحرين والأردن والعراق. ووكد أن أمن الإقليم مصلحة أممية. وأشار إلى أن التسوية السلمية لا بديل لها بما فيها الحوار الحقيقي والمفاوضات. وتسعى الدول العربية إلى توظيف الأمم المتحدة كآلية

الشرق الأوسط كان حلقة ذات قيمة جيو استراتيجية وجيو اقتصادية وأيديولوجية في تثبيت الاستقرار خلال استراتيجية احتواء الاتحاد السوفيتي

الاتحاد الأوروبي ليس له استراتيجية للشرق الأوسط وكلما تصاعد الصراع تتحوط بروكسل ويظهر قصور القوة الصلبة وتأرجح القوة الناعمة

الأمن الخليجي العربي. ولا يمكن المراهنة على استجابة مشتركة ومتماسكة أوروبية لشراكة أمن ودفاع. فلا يوجد نظام مؤسسي أوروبي أو قوات ذات جهوزية للتدخل السريع وعرض القوة لتدبر حالات عدوان على الخليج العربي.

وباستثناء البيانات فإن الدور الاستراتيجي الأوروبي في الأمن والدفاع ليس بذى قيمة معيارية وعملية لردع إيران أو إسرائيل. وإن القدرات العسكرية يراد لها الدفاع عن أوروبا كما هو الحال في حرب أوكرانيا. ويختلف إدراك وإرادة ومصالح دول الاتحاد الأوروبي في تقييم دورها في معضلة أمن ودفاع الخليج العربي والشرق الأوسط. ولا تسعى أوروبا إلى ردم الهوة بين مصالحها الاقتصادية والسياسية والحيوية سياسية في المنطقة وبين تيسير القدرات للنهوض بدور ايجابي وفعال في الوقت الذي يطلب الخليج منها النهوض بمثل هذا الدور.

لقد تبين من موقف ودور الاتحاد الأوروبي أنه طرف دولي في تأمين الاستقرار والأمن والسلام، ولكن ليس له استراتيجية عليا واضحة بشأن الشرق الأوسط والخليج العربي. وإن الراجح لدى بروكسل التوازن في المواقف من النزاع. وكلما تصاعد الصراع وفاض إقليماً تتحوط بروكسل ويظهر القصور في القدرات للقوة الصلبة ويغلب ترجيح القوة الناعمة.

وفي الجملة، ليس الاتحاد الأوروبي بالخيار البديل لينوب عن الولايات المتحدة في دور فعال في تدبر الأمن والاستقرار في الخليج العربي، ولكن له الثقل السياسي والاقتصادي والإعلامي في السياسة الدولية والمحافل الدولية ليؤدي دوراً إيجابياً في الضغط على إيران والانخراط في ترتيبات أوروبية ومتعددة الأطراف لضمان حرية الملاحة الدولية في مضيق هرمز والبحر الأحمر.

دور المنظمات الدولية في مواجهة التحديات

يعد الاتحاد الإفريقي من بين الفاعلين الدوليين في المجتمع الدولي والسياسة الدولية من خلال عدد دوله 54 في الأمم المتحدة

والاستثمار والممرات المائية ومنها الحفاظ على الأمن والاستقرار والإسلام والتنمية.

ومثلما كان الواقع مع الضامن الأمريكي فإن الضامن الأوروبي هو الآخر نكص عن الإيفاء بالتعهدات ومنطق الخطاب السياسي والبيانات الرسمية. فقد أثر الاتحاد الأوروبي النأي عن التورط في الحرب على إيران. وعدها حرباً أمريكية-إسرائيلية. وفي الوقت نفسه سخرت دول أوروبية تسهيلات من قواعد للحملات الأمريكية على إيران. ودعت بروكسل إلى المقاربة الدبلوماسية والتفاوض لعقد صفقة تسوية.

لقد اتخذت بروكسل موقف المراقب الاستراتيجي. ولم تسعف دول الخليج العربي في التصدي للهجمات الإيرانية ضدها على الرغم من الاتفاقيات والتفاهات في الدفاع والأمن. واكتفت بالخطاب السياسي في حق الدفاع عن النفس ضد الهجمات الإيرانية وشجبتها دبلوماسياً وإعلامياً. وبالدعوة لخفض التصعيد. والتوكيد على التضامن مع الدول العربية. والتشديد على حرية الملاحة في مضيق هرمز.

وقد اتخذت دول بعض الإجراءات العملية في نطاق الأمن والدفاع. فقد تحركت كل من بريطانيا وفرنسا في عرض القوة في بحر الأبيض المتوسط بإرسال سفن حربية. ونشرت فرنسا مقاتلات في الإمارات العربية دون الانخراط في عمليات. وعززت بريطانيا حضورها العسكري في القواعد التابعة لها للمساهمة في نظام الدفاع.

وهن الدور الأوروبي في نظام أمن ودفاع الخليج العربي

أخفق الاتحاد الأوروبي في مساعدة دول الخليج العربي. فمن ناحية لم يفعل المبادرة للتعاون في حماية الملاحة في المياه الدولية. وتحاشى أي دور استراتيجي في مساندة أنصاره وشركائه. ويؤدي دور دبلوماسي محدود. ويعطي الأولوية للحرب في أوكرانيا. وإن موقفه المتحوط لا يرشحه إلى مقاربة بديلة يطمئن لها في تنوع خيارات

الاتحاد الأوروبي ليس له استراتيجية عليا واضحة بشأن الشرق الأوسط والخليج العربي ونهج بروكسل التوازن في المواقف

كالبرازيل وتدعو إلى احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والوساطة الدبلوماسية.

وعلى الجملة، فإن في استجابة الرأي العام للمجتمع الدولي، كما تتمثل في المحافل الدولية والمنظمات الإقليمية والمنصات غير الحكومية ووسائل الإعلام غير الحكومية، للحرب على إيران والهجمات الإيرانية على دول الخليج العربي مكامن الروافع الناعمة الأخلاقية والسياسية للضغط على عملية صناعة القرار في أطراف في الخليج العربي والشرق الأوسط، وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران ليرجح لديها الخيارات الدبلوماسية والسياسية لتسوية النزاعات الدولية.

وسكان 1.5 مليار نسمة. وتتأثر الدول الإفريقية بالأزمات الدولية كذلك التي في الشرق الأوسط والخليج العربي بصورة مباشرة. ولحرب الخليج الرابعة انعكاسات سلبية على التنمية في اقتصادات الدول الإفريقية. فقد انعكست على أسعار الطاقة وارتبكت طرق التجارة الدولية فتأثرت الصادرات وسلاسل التوريد التي تعتمد عليها تلك الاقتصادات. وتعمقت أزمة الأمن الغذائي. ومن الناحية السياسية فإن العدوان الإيراني وكذلك الأمريكي الإسرائيلي يمثل انتهاكاً لمبدأ السيادة وخرقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وهي الواقيات التي تستند إليها السيادة والاستقلال للدول الإفريقية. وقد وقفت الدول الإفريقية مع الدول العربية في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن بتأييد مسودة القرار البحريني والدول الخليجية والأردن في شجب العدوان وتهديد الأمن الإقليمي والعالمي وخرق القانون الدولي وغلق مضيق هرمز. وصوتت الصومال وليبيريا وجمهورية كونغو الديمقراطية لصالح القرار.

مواقف دول أمريكا اللاتينية

إن الفضاء الجيوبوليتيكي لأمريكا اللاتينية والكاربي لا يتأثر بصورة مباشرة بالتطورات في الشرق الأوسط والخليج العربي وذلك للبعد الجغرافي ومستوى الاعتماد على الطاقة من الخليج العربي ومضيق هرمز. وتعكس الحرب على إيران وهجماتها على الدول العربية الخليجية على الاقتصادات للدول الأمريكية اللاتينية متمثلة في ارتفاع أسعار الطاقة بمستويات مختلفة. وتشظي استجابة دول أمريكا اللاتينية للحرب على إيران وهجماتها على دول الخليج العربي. فثمة دول تتعاطف مع إيران لأسباب أيديولوجية في العدا والمواجهة مع الولايات المتحدة، وكذلك لمتانة العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية مع إيران. فقد وقفت كوبا ونيكاراغوا لجانب إيران ولم تشجب عدوانها على دول الخليج العربي، في حين شجبت العدوان الأمريكي- الإسرائيلي على إيران.

وثمة دول مثل الأرجنتين فهي تعارض إيران بشدة ومتعاطفة مع إسرائيل وتؤيد الحرب على إيران وتشجب العدوان الإيراني على دول الخليج العربي. وفريق من الدول تؤثر التحوط والحياد

أمن دول الخليج: مجلس التعاون الخليجي وتأكل النظام الإقليمي والدور الأوروبي الاتحاد الأوروبي يستطيع تبني دوراً استراتيجياً داعماً لا ضامناً رئيسياً لأمن الخليج

أسفرت الحرب التي انخرطت فيها إيران خلال هذا العام 2026م، عن تحول جذري في البيئة الأمنية للخليج العربي، والذي يُرجح أن تمتد آثاره وتداعياته لسنوات قادمة حتى وإن انحسرت حدة المواجهة العسكرية المباشرة وانتهت لاحقاً. فقد أظهر الصراع انكشاف جبهات دول الخليج أمام الهجمات المباشرة بالصواريخ والطائرات المسيرة، وهشاشة شرايين الملاحة البحرية في المنطقة، واستمرار قدرة إيران على حشد وتعبئة الجماعات المسلحة غير النظامية، فضلاً عن حدود الترتيبات الأمنية الإقليمية والدولية القائمة.

د. كريستيان كوخ

تآكل النظام الإقليمي الهش في الأساس، فعلى مدى عقود، اعتمد أمن الخليج على مزيج من الردع، والوجود العسكري الأمريكي، والتحالفات الثنائية، والتوازن الدبلوماسي، إلى جانب الفرضية القائلة بأن الدول الرئيسية في المنطقة ستتنجب في نهاية المطاف المواجهة المباشرة التي قد تهدد بقاء النظام بأكمله، غير أن هذه الفرضية لم تعد قائمة اليوم.

وأظهر الصراع أن مواطن الضعف الاستراتيجي للخليج يتجاوز بكثير نطاق التهديدات العسكرية التقليدية. فقد أصبحت منشآت الطاقة، ومحطات تحلية المياه، والمطارات، والموانئ، وحركة الملاحة التجارية، والبنية التحتية الحيوية، جميعها عرضة للاستهداف العسكري. وبالتالي، باتت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي أمام بيئة أمنية تتشابك فيها البنية التحتية الاقتصادية والمدنية بصورة متزايدة مع الاستراتيجيات العسكرية.

وتجسد حالة عدم الاستقرار المستمرة حول مضيق هرمز جانباً واضحاً من هذه الأزمة. فقد أكد مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي صراحة أن حرية الملاحة

وتتلخص أبرز الرسائل التي وجهتها الأزمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في سقوط الفرضية التقليدية القائلة بضمان القوى الخارجية لأمن المنطقة كأمر مسلّم به. وفي المقابل، كشفت الأزمة عن تعذر تحقيق أمن إقليمي خليجي مكتمل بالاعتماد الحصري على القدرات الذاتية؛ نظراً لارتباط أمن الخليج الوثيق بأسواق الطاقة، وسلامة الملاحة والتجارة الدولية، وحظر الانتشار النووي، ومكافحة الإرهاب، والتهديدات السيبرانية، إلى جانب انعكاسات الصراعات الممتدة من الشام إلى البحر الأحمر. وبناءً عليه، فإن المقاربة المستدامة تتطلب توازناً يجمع بين تنمية القدرات الوطنية، وتعميق التكامل الخليجي، وإقامة أطر تعاون مدروسة ومنظمة مع القوى الخارجية وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي. ويبقى التحدي المحوري متمثلاً في تحديد مساحات الاستقلالية الخليجية مقابل مجالات الاحتياج الشديد للدعم الدولي، مع توظيف هذا التفاعل الخارجي لترسيخ الملكية الإقليمية للأمن لا لتقيضها.

بيئة أمنية إقليمية متحولة

تتمثل النتيجة المباشرة للحرب الحالية والصراع الدائر في



ينبغي للاتحاد الأوروبي تجنب التحول لطرف مباشر في العمليات العسكرية ضد إيران أو الجماعات المتحالفة معها بدون تفويض دولي

مجرد مواجهة إيرانية-خليجية؛ بل أصبحت أزمة أمنية متعددة الأبعاد، تشمل إيران، والدول الفاعلة، والجماعات المسلحة، والشبكات التجارية، والقدرات السيبرانية، والتهديدات البحرية، إلى جانب الصراعات الممتدة في دول الجوار.

مشكلة الجماعات المسلحة وتفكك النظام الإقليمي

ربما كان التطور الهيكلي الأكثر تأثيراً هو تنامي دور الجماعات المسلحة غير النظامية. فقد انطوت الاستراتيجية الإقليمية لإيران، منذ فترة طويلة، على بناء علاقات مع جماعات مسلحة قادرة على ممارسة الضغط على خصومها، من دون أن تضطر طهران إلى الاعتماد بصورة حصرية على قواتها العسكرية النظامية، حيث ساعدت حزب الله في لبنان، والفصائل المسلحة في العراق، وجماعة الحوثي في اليمن على امتلاك قدرات عسكرية

عبر مضيق هرمز وباب المندب تمثل عنصراً أساسياً ليس لأمن الخليج فحسب، وإنما للاقتصاد العالمي أيضاً. وفي مارس 2026م، شدد الجانبان، بشكل مشترك، على أهمية حماية طرق الملاحة البحرية، وأمن الطاقة، والسلامة النووية، وسلاسل الإمداد، مع الإقرار بمساهمة العملية البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي «أسبيدس»، في هذا المجال.

إلا أن الوضع شهد لاحقاً مزيداً من التدهور، فقد أظهرت الهجمات الإيرانية على السفن التجارية وتجدد عمليات جماعة الحوثي ضد المملكة العربية السعودية أن الممرين البحريين الرئيسيين في المنطقة يواجهان ضغطاً متزامناً. وفي سبتمبر 2026م، صعدت قوات الحوثي مجدداً هجماتها على الأراضي السعودية ومنشآت الطاقة، بالتزامن مع تحركات باتجاه مناطق ذات أهمية استراتيجية بالقرب من باب المندب. ولم تعد الأزمة

تتلخص رسائل أزمة الخليج في سقوط فرضية ضمان القوى الخارجية لأمن المنطقة وتعذر تحقيق أمن إقليمي بالاعتماد الحصري على القدرات الذاتية

كيف استجاب مجلس التعاون الخليجي؟

استجابت دول مجلس التعاون الخليجي لتدهور البيئة الأمنية بعدة طرق.

أولاً، عملت على تعزيز قدراتها العسكرية الوطنية ومنظومات الدفاع الجوي. وأسهمت تجربة الحرب في تسريع الاهتمام بالدفاع الجوي والصاروخي المتكامل، وقدرات مواجهة الطائرات المسيّرة، وأنظمة الإنذار المبكر، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وحماية البنية التحتية الحيوية.

ثانياً، أولت دول مجلس التعاون الخليجي اهتماماً كبيراً بالدبلوماسية الجماعية. وسعت الدول الست بصورة متزايدة إلى التأكيد على أن الهجمات التي تستهدف إحدى دول المجلس تمثل تهديداً أوسع لاستقرار منطقة الخليج. وفي أعقاب استمرار الهجمات الإيرانية، جدد المجلس بصورة صريحة التأكيد على الحق الجماعي للدول الأعضاء في الدفاع عن أراضيها وسكانها وسفنها التجارية وبنيتها التحتية الحيوية.

ثالثاً، واصلت دول الخليج تنويع شراكاتها الخارجية. فعلى الرغم من استمرار أهمية العلاقات مع الولايات المتحدة، عملت السعودية والإمارات وقطر وعمان والكويت والبحرين، في الوقت نفسه، على توسيع علاقاتها مع القوى الأوروبية والآسيوية. ولا يستهدف هذا التنويع بالضرورة استبدال الولايات المتحدة، بقدر ما يعكس إدراكاً بأن أمن الخليج لا ينبغي أن يعتمد على قوة خارجية واحدة بوصفها الضامن الوحيد له.

رابعاً، وسعت دول مجلس التعاون الخليجي من استثماراتها لتعزيز مرونتها الاقتصادية؛ إذ لم يعد تنويع الاقتصاد مجرد استراتيجية للتنمية الاقتصادية، بل أصبح أيضاً أحد عناصر الصمود الاستراتيجي. فمشروعات مثل رؤية السعودية 2030 وأجندة التنويع الاقتصادي في الإمارات تمثل، إلى جانب أهدافها التنموية، سياسات لتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات المحتملة.

مستقلة، رغم التباين الملحوظ في طبيعة علاقاتها بإيران ودرجة ارتباطها بها.

وقد أظهر الصراع الحالي، القيمة الاستراتيجية لهذه الشبكة؛ فحتى في الحالات التي تراجعت فيها القدرات العسكرية الإيرانية، تظل الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران أو المتحالفة معها قادرة على مواصلة ممارسة الضغوط على دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن الأدلة الحديثة على وجود تنسيق بين القوات الحوثية والمليشيات العراقية توضح إمكانية نشأة شبكة مسلحة موزعة جغرافياً، قادرة على استنزاف القدرات الدفاعية الخليجية وامتداد نطاق التهديد عبر عدة ساحات.

ويمثل ذلك تحدياً بالغ التعقيد أمام مجلس التعاون الخليجي. فمفهوم الردع التقليدي في مواجهة دولة ذات سيادة يبدو أكثر وضوحاً من الناحية النظرية؛ إذ يمكن ردع الدولة عبر التلويح بالرد العسكري، أو فرض عقوبات اقتصادية، أو اتخاذ إجراءات دبلوماسية. أما ردع الجماعات المسلحة، فهو أكثر صعوبة؛ إذ قد تمتلك هذه الجماعات دوافع أيديولوجية مستقلة، وقواعد دعم محلية، ومصالح اقتصادية خاصة بها، مع احتفاظها في الوقت ذاته بدرجات متفاوتة من الاعتماد على جهة خارجية راعية.

ومن ثم، لا يكمن الخطر في اندلاع حرب خليجية تقليدية أخرى فحسب، وإنما في نشأة بيئة دائمة من الصراع منخفض الحدة، تصبح فيها الصواريخ والطائرات المسيّرة والهجمات السيبرانية وأعمال التخريب وتعطيل الملاحة البحرية والحرب بالوكالة أدوات اعتيادية للمنافسة الاستراتيجية. وعليه، ينبغي ألا يقتصر الهدف طويل الأمد لدول مجلس التعاون الخليجي على هزيمة الجماعات المسلحة كل على حدة، بل يتعين أيضاً دعم بناء أنظمة سياسية في الدول المجاورة، بحيث لا تتمكن الجماعات المسلحة من العمل بصورة مستقلة عن مؤسسات الدولة الشرعية.

أدلة التنسيق بين الحوثيين والمليشيات العراقية توضح نشأة شبكة مسلحة موزعة جغرافيًا لاستنزاف القدرات الدفاعية الخليجية وامتداد نطاق التهديد

اعتراضية متطورة بملايين الدولارات لإسقاط طائرات مسيرة منخفضة التكلفة خياراً مستداماً من الناحية الاقتصادية. ولذلك، تحتاج دول الخليج إلى منظومات دفاع متعددة الطبقات تجمع بين الحرب الإلكترونية، وتقنيات الطاقة الموجهة، والأنظمة الحركية قصيرة المدى، وإجراءات الحماية السلبية، والقدرات الاستخباراتية.

ثالثاً، ينبغي لمجلس التعاون أن يضع إطاراً أكثر قوة لتعزيز مرونة البنية التحتية الحيوية. فلا ينبغي أن تقتصر الحماية على منشآت الطاقة، وإنما يجب أن تشمل أيضاً محطات تحلية المياه، وشبكات الكهرباء، وشبكات الاتصالات، والمطارات، والموانئ، والبنية التحتية المالية. كما ينبغي التعامل مع الأمن السيبراني باعتباره مكوناً أساسياً من مكونات الدفاع الوطني.

رابعاً، يتعين على دول المجلس تعزيز التعاون في مجال الأمن البحري. فمضيق هرمز، وخليج عُمان، وخليج عدن، وباب المندب، تشكل في مجموعها منظومة استراتيجية واحدة. ولذلك، ينبغي لدول الخليج تطوير آليات مشتركة للمراقبة البحرية وتبادل المعلومات وإدارة الحوادث، ويفضل أن تكون مرتبطة بالقوات البحرية الدولية العاملة في المنطقة.

خامساً، ينبغي لمجلس التعاون تكثيف الجهود لمعالجة الصراعات الأساسية التي تتيح للجماعات المسلحة بالوكالة التوسع والازدهار. فاحتواء المليشيات عسكرياً وحده لا يمكنه حل المشكلة. ويمثل تحقيق الاستقرار في العراق واليمن ولبنان وسوريا، ودعم مؤسسات الدولة القادرة على أداء وظائفها، في نهاية المطاف، استراتيجية أكثر استدامة من تكرار مواجهة الجماعات المسلحة بعد أن تصبح أكثر قوة ونفوذاً.

وأخيراً، ينبغي لمجلس التعاون الخليجي، تطوير استراتيجية

فكلما قل اعتماد اقتصادات الخليج على النفط، تراجعت درجة تعرضها للتداعيات الاقتصادية الناجمة عن استهداف البنية التحتية للطاقة أو التعطيل المؤقت لصادرات الطاقة عبر الممرات البحرية.

ومع ذلك، تظل هناك مكامن ضعف بارزة: فمن جانب، لم تصل القدرات العسكرية لدول المجلس بعد إلى المستوى المطلوب من التكامل، كما تفتقر أجهزة الاستخبارات ومنظومات الإنذار المبكر إلى الترابط الشامل، يضاف إلى ذلك تباين الرؤى السيادية تجاه التعامل مع إيران، حيث لا يمتلك المجلس حتى الآن آلية متكاملة وفعالة للأمن الجماعي تضاهي، من حيث بنيتها المؤسسية، الهياكل التي يقدمها حلف شمال الأطلسي (الناتو). ومن ثم، تتمثل الأولوية الاستراتيجية في تحويل مجلس التعاون الخليجي من آلية للتنسيق السياسي إلى شبكة أمن إقليمية أكثر تكاملاً وفعالية.

ما أولويات مجلس التعاون الخليجي في المرحلة المقبلة؟

تتمثل الأولوية لدول مجلس التعاون الخليجي في التأسيس لمنظومة دفاع جوي وصاروخي متكاملة، عبر تطوير بنية دفاعية مترابطة تشمل الرادارات، الأقمار الصناعية، منظومات الإنذار المبكر، شبكات القيادة والسيطرة، وتجهيزات التصدي للصواريخ. ولا يقتضي هذا المسار بالضرورة إيجاد قيادة عسكرية موحدة، بقدر ما يتطلب تحقيق درجة كافية من التوافقية وقابلية التشغيل البيئي، بما يضمن صياغة صورة عملياتية موحدة ويكفل الاستجابة الجماعية الفورية للتهديدات.

ثانياً، يحتاج مجلس التعاون إلى وضع استراتيجية شاملة لمواجهة الطائرات المسيّرة. فقد غيّرت الطائرات المسيّرة منخفضة التكلفة المعادلة الاقتصادية للحروب، حيث لا يُعد استخدام صواريخ

باتت حكومات دول مجلس التعاون أمام بيئة أمنية تتشابك فيها البنية التحتية الاقتصادية والمدنية بصورة متزايدة مع الاستراتيجيات العسكرية

تتمثل الأولوية الاستراتيجية في تحويل مجلس التعاون الخليجي من آلية للتنسيق السياسي إلى شبكة أمن إقليمية أكثر تكاملاً وفاعلية

ويمثل الأمن البحري المجال الذي يستطيع الاتحاد الأوروبي بالفعل أن يبرهن فيه على قيمة عملية ملموسة. وقد أنشئت العملية البحرية الأوروبية «أسبيدس» لحماية حرية الملاحة في البحر الأحمر والمياه المحيطة به، ويشمل نطاق مهامها رقعة جغرافية بالغة الأهمية، تمتد إلى باب المندب، والبحر الأحمر، وخليج عدن، وخليج عمان، والخليج العربي، ومضيق هرمز. وقد مدد الاتحاد الأوروبي مهمة «أسبيدس» حتى فبراير 2027م، رابطاً إياها بصورة صريحة بحماية الملاحة التجارية والتجارة العالمية.

ينبغي لأوروبا تعزيز تبادل المعلومات مع السلطات البحرية الخليجية، وإنشاء آليات مشتركة للوعي بالموقف البحري، وإجراء تدريبات مشتركة، وبحث سبل دمج أنظمة المراقبة الأوروبية والخليجية. وينبغي أن يكون الهدف ذا طبيعة دفاعية، يتمثل في حماية الملاحة التجارية، وضمان حرية الملاحة، والحد من مخاطر التصعيد.

ومع ذلك، ينبغي للاتحاد الأوروبي تجنب التحول إلى طرف مباشر في العمليات العسكرية الهجومية ضد إيران أو الجماعات المتحالفة معها، ما لم يتوافر تفويض دولي وقانوني وسياسي واضح واستثنائي. وتتمثل الميزة النسبية لأوروبا في أقصى درجاتها عندما تسهم في توفير الأمن من دون أن تتحول إلى طرف إضافي في النزاع.

ويتجلى الإسهام الرئيسي الثاني لأوروبا في الصعيد الدبلوماسي؛ إذ يحظى الاتحاد الأوروبي بموقع متميز في المنطقة، فعلى خلاف الولايات المتحدة، لا يمثل القوة العسكرية المهيمنة فيها، وعلى خلاف الصين وروسيا، لا يرتبط بدرجة مماثلة من الاعتماد الاستراتيجي على اصطفاة إقليمي بعينه. كما يحتفظ الاتحاد بعلاقات دبلوماسية مع مختلف الأطراف في المنطقة. ومن ثم، يمكنه دعم آليات خفض التصعيد الإقليمي وبناء الثقة.

أكثر منهجية للدبلوماسية الإقليمية تجاه إيران. فلا ينبغي النظر إلى الردع والحوار باعتبارهما خيارين متعارضين بالضرورة. إذ تحتاج دول الخليج إلى امتلاك قدرات دفاعية كافية لردع أي عدوان، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قنوات اتصال قادرة على الحد من مخاطر سوء التقدير، والتفاوض بشأن إجراءات عملية لبناء الثقة.

المساهمة الأوروبية

يظل السؤال المحوري: هل ينبغي تنفيذ هذه الإجراءات من جانب دول مجلس التعاون الخليجي وحدها؟ والإجابة: لا. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تأتي المساعدة الدولية لتكمل المسؤولية الخليجية لا أن تحل محلها.

ولذلك، ستظل الولايات المتحدة، في المستقبل المنظور، أهم قوة عسكرية خارجية فاعلة في المنطقة. إلا أن الحرب عززت في الوقت نفسه الحاجة إلى بناء منظومة أمنية أكثر تنوعاً. فالاعتماد على قوة خارجية واحدة يخلق مواطن ضعف استراتيجية، لا سيما عندما تكون التزامات تلك القوة تجاه المنطقة قابلة للتغير تبعاً للظروف السياسية الداخلية.

وهنا يمكن لأوروبا أن تقدم إسهاماً ذا قيمة. فالاتحاد الأوروبي لا يمتلك القدرات العسكرية التي تتمتع بها الولايات المتحدة، كما لا ينبغي له أن يسعى إلى تكرار الدور الأمني الأمريكي. وتتمثل ميزته النسبية في مجالات أخرى، أبرزها الأمن البحري، والدبلوماسية، والقوة الاقتصادية، والعقوبات، والتعاون التكنولوجي، والنفوذ التنظيمي، والمساعدات التنموية، والقدرة على الانخراط في الوقت نفسه مع أطراف إقليمية متعددة.

ومن ثم، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يتبنى دوراً استراتيجياً داعماً، بدلاً من أن يصبح الضامن الأمني الرئيسي لمنطقة الخليج.

يحتاج مجلس التعاون استراتيجية شاملة لمواجهة الطائرات المسيّرة فقد غيّرت المسيرات منخفضة التكلفة المعادلة الاقتصادية للحروب

تحتاج دول الخليج منظومات دفاع متعددة الطبقات تجمع الحرب الإلكترونية والطاقة الموجهة والأنظمة الحركية والقدرات الاستخباراتية

وينبغي لدول الخليج الحد من مواطن ضعفها أمام الاضطرابات من خلال تنويع مسارات الاستيراد، وتعزيز الاحتياطات الاستراتيجية، وتطوير ممرات لوجستية بديلة. ويمثل ذلك تحدياً نوع التحديات الأمنية التي يمكن أن تؤدي فيها القدرات الاقتصادية والتكنولوجية الأوروبية دوراً مهماً.

ولذلك، فمن غير المرجح أن تكون البنية الأمنية الأكثر فاعلية في المستقبل إما خليجية خالصة أو مفروضة من الخارج؛ بل ينبغي أن تكون متعددة المستويات. فعلى المستوى الأول، ينبغي لدول مجلس التعاون الخليجي أن تتحمل المسؤولية الأساسية عن الدفاع عن أراضيها وتعزيز القدرات الخليجية الجماعية.

وعلى المستوى الثاني، ينبغي تشجيع الدول المجاورة على تعزيز مؤسسات الدولة الشرعية والقضاء على الظروف التي تتيح للجماعات المسلحة العمل بصورة مستقلة عن مؤسسات الدولة. أما المستوى الثالث، فيتمثل في قيام القوى الدولية بتوفير قدرات متخصصة لا يستطيع مجلس التعاون تطويرها بكفاءة بمفرده. وفي هذا الإطار، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يؤدي دور المُمكّن الاستراتيجي من خلال تعزيز الأمن البحري، ودعم الجهود الدبلوماسية، وتعزيز القدرة على الصمود، والمساهمة في تنفيذ العقوبات، وتوسيع التعاون التكنولوجي، ودعم جهود منع النزاعات.

ويجب أن يشمل ذلك إنشاء حوار أمني دائم بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، وإجراء مشاورات منتظمة بشأن إيران، والحوادث البحرية، وانتشار الصواريخ، والجماعات المسلحة من غير الدول، إلى جانب دعم منتديات أمنية إقليمية أوسع تضم العراق وإيران ودولاً أخرى ذات صلة، متى سمحت الظروف بذلك.

كما ينبغي للاتحاد الأوروبي مساندة المساعي الهادفة إلى معالجة الأبعاد النووية والصاروخية المترتبة على التحدي الإيراني. وفي أعقاب حرب عام 2026م، قرن الموقف الأوروبي صراحةً بين إرساء سلام مستدام ومعالجة البرنامج النووي والصواريخ الباليستية الإيرانية، إلى جانب استعادة حرية الملاحة عبر مضيق هرمز.

إضافة إلى ذلك، سيكون من المفيد النظر إلى المرونة الاقتصادية والتكنولوجية باعتبارها جزءاً من سياسة الأمن. وفي هذا السياق، ينبغي أن يتجاوز الدور الأوروبي أدوات الأمن التقليدية، بحيث يدعم قدرة دول مجلس التعاون على الصمود من خلال التعاون في مجالات الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وأنظمة الأقمار الصناعية، وحماية البنية التحتية الحيوية، والطاقة المتجددة، وشبكات الكهرباء، والأمن المائي، والاستعداد لحالات الطوارئ.

يحظى الأمن المائي بأهمية خاصة، إذ تعتمد المجتمعات الخليجية بدرجة استثنائية على تحلية مياه البحر، مما يجعل البنية التحتية للمياه عرضة لأن تشكل موطن ضعف استراتيجي محتمل. ولذلك، يُمكن لبرامج أوروبية-خليجية مشتركة تستهدف تعزيز قدرة منشآت تحلية المياه على الصمود، وإنتاج المياه باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتوفير إمدادات مائية للطوارئ، أن تكون لها انعكاسات مباشرة على الأمن الإقليمي.

وينطبق الأمر نفسه على الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد.

الشرق الأوسط يحتاج ميثاقاً لحماية المنشآت وعقداً أمنياً إقليمياً بقواعد واضحة يحتاج لبنان لاستعادة حقه ليكون صانعاً لمصيره لا ساحة للصراعات والمعضلة في امتلاك الإرادة

في إقليم لم تُعد فيه الحروب تُعرف حدوداً، بات أمن لبنان مرآة لاضطراب المنطقة وموازين قواها المتحركة. فالصراعات الإقليمية، وتمدد الميليشيات المسلحة، تجعل من هشاشة الداخل منفذاً لرياح الخارج. وبين دولة تسعى إلى استعادة سيادتها وإقليم يُعيد تشكيل توازناته بالقوة، يُطرح هذا المقال سؤال المرحلة: ما حجم المخاطر التي تفرضها الصراعات الإقليمية والميليشيات المسلحة على أمن لبنان واستقراره، وكيف يمكن أن تتطور هذه المخاطر مستقبلاً؟

د. حنان نايف ملاعب

في 26 يونيو 2026م، الذي اعتمد مساراً متدرجاً يربط إعادة الانتشار الإسرائيلي بتثبيت سلطة الجيش اللبناني والتحقق من نزع سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

ويزداد المشهد تعقيداً بفعل التباين بين مسار إسلام آباد - الأمريكي / الإيراني، الذي شمل وقف العمليات العسكرية في لبنان من دون أن يجعل نزع سلاح الحزب شرطاً صريحاً لذلك، وبين مسار واشنطن الذي وضع ملف السلاح في صلب التسوية اللبنانية - الإسرائيلية، وانعكس هذا التناقض عملياً في تعثر التنفيذ وتجدد المواجهات، حول المواقع الاستراتيجية في الجنوب. وبين استمرار الضربات والوجود الإسرائيلي من جهة، وتعذر بسط الدولة سلطتها العسكرية الكاملة من جهة أخرى، يبقى لبنان أسير معادلة تنتقص من سيادته من طرفيها.

ثانياً) تداعيات الحرب على الاستقرار الإقليمي

أعادت الحرب رسم خريطة المخاطر في الشرق الأوسط على نحو تجاوز حدود المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، ليمتد أثرها إلى أمن الخليج، وحركة التجارة الدولية، واستقرار أسواق الطاقة. كما كشفت التطورات

أولاً) تحديات الأمن العربي ومخاطر الميليشيات وانعكاساتها على لبنان

يواجه الأمن العربي تحديات متشابكة، أبرزها اتساع نفوذ الجماعات المسلحة خارج سلطة الدولة، وتداخل الدعم الخارجي بالصراعات الداخلية، وانتشار الصواريخ والمسيّرات، وتهديد الممرات البحرية ومنشآت الطاقة. كما تظهر التحديات في تجدد التوترات قرب باب المندب، وفي تعثر جهود حصر السلاح بيد الدولة في العراق، وقدرة هذه الجماعات على ربط أمن الدول بحسابات إقليمية تتجاوز حدودها وقرارها السيادي.

وتُجسّد الحالة اللبنانية أحد أكثر نماذج المنطقة وضوحاً لتداخل الصراع الإقليمي بالسلاح خارج سلطة الدولة. فمن جهة، تواصل إسرائيل عملياتها العسكرية في الجنوب والبقاع، وتُبقى وجوداً عسكرياً داخل الأراضي اللبنانية، فيما وُثّق استخدامها للفوسفور الأبيض فوق مناطق سكنية في الجنوب على نحو أثار إشكالات جدية بموجب القانون الدولي الإنساني.

ومن جهة أخرى، يرفض حزب الله التخلي عن سلاحه قبل الانسحاب الإسرائيلي، ويعارض اتفاق واشنطن الإطاري المؤرخ



الخطر على لبنان في الانفلات الميداني والحرب السيبرانية وامتداد الصراع الإقليمي إليه ما يجعل استقراره شديد التأثير بما يجري خارجه

سيطرتها العملياتية على أجزاء من تلة علي الطاهر ذات الأهمية الاستراتيجية لحزب الله، ما يضيف بعداً جديداً إلى معادلة الردع والسيطرة الميدانية في الجنوب.

والأكثر خطورة، أن الصراع الأمريكي- الإيراني أخذ يتجاوز منطق الضربات المتبادلة نحو حرب استنزاف بحرية واقتصادية ممتدة. إذ يتزامن التوتر حول هرمز مع تشديد واشنطن العقوبات على شبكات تصدير النفط والأسطول البحري الإيراني، بما يضع أحد أهم شرايين الطاقة العالمية تحت ضغط عسكري واقتصادي معاً. علماً أن التقاء التصعيد الميداني بالخنق الاقتصادي من شأنه أن يرفع احتمالات الردود غير المحسوبة، ويزيد مخاطر اتساع نطاق المواجهة، ويجعل الاستقرار الإقليمي رهناً بحسابات قد تُفضي إلى تصعيد يصعب احتواؤه.

المتلاحقة هشاشة مسارات التهذئة، مع استمرار الهجمات الصاروخية والمسيّرة واتساع تداعياتها إلى دول لم تكن طرفاً مباشراً في القتال، ما جعل أمن المنطقة أشد تعرضاً لارتدادات أي تصعيد جديد.

في قلب هذا المشهد، برز مضيق هرمز بوصفه إحدى أكثر نقاط الضغط الاستراتيجي حساسية، مع استهداف الناقلات واضطراب الملاحة وتراجع حركة السفن، لينتقل أثر الحرب من ساحات القتال إلى الاقتصاد العالمي وأمن الإمدادات. ولم تُبق المواجهة ساحاتها الأخرى بمنأى عن هذا التوتر، فالجبهات المرتبطة بالجماعات المسلحة في لبنان واليمن ظلت قابلة للاشتعال، وأضفت التطورات الميدانية في لبنان مزيداً من التعقيد على فرص التسوية، لا سيما مع إحكام إسرائيل

بل بحصر السلاح بيد الدول، وتجفيف تمويل الميليشيات، وتكامل الدفاع الجوي والبحري، وتنويع مسارات التصدير، وبناء ترتيبات إقليمية تحمي الملاحة والمنشآت الحيوية. وإلا ستبقى الطاقة إحدى أكثر نقاط المنطقة تعرضاً للضغط في أي مواجهة مقبلة.

خامساً) دور حكومة لبنان في احتواء الميليشيات وسحب سلاحها وقطع تمويلها

تقف الحكومة اللبنانية اليوم أمام اختبار يتجاوز نزاع السلاح إلى إعادة بناء سلطة الدولة نفسها. فمنذ قرار مجلس الوزراء في أغسطس 2025م، انتقلت من طرح الاستراتيجية الدفاعية إلى تكليف الجيش بخطة تدريبية لحصر السلاح بالسلطة الشرعية. وفي فبراير 2026م، مُنح الجيش مهلة لاستكمال المرحلة بين شمال الليطاني ونهر الأولي، رغم رفض حزب الله. وأظهرت تجربة «زوطر الغربية» في يوليو 2026 م، أن التنفيذ ممكن حين يتزامن الانسحاب الإسرائيلي مع انتشار الجيش وتسلمه المسؤولية الأمنية، وإن بقي بطيئاً ومحفوظاً بالعقبات. كما تحقّق تقدم في ملف السلاح الفلسطيني بعد تسليم أسلحة من عدد من المخيمات إلى الجيش.

لكن استعادة السيادة لا تكتمل بجمع السلاح وحده، بل تقتضي تجفيف مصادر إعادة التسلح والتمويل عبر الحدود والمرافئ والمطار، وتشديد الرقابة على التحويلات والشبكات المالية غير النظامية، وتعقب الشركات المواجهة والمستفيدين الحقيقيين، مع تفعيل القضاء والتعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الجماعات المسلحة. لكن النجاح يظل مرهوناً بمسار تدريجي يصون السلم الأهلي، ويُعزز الجيش والمؤسسات، ويتزامن مع الانسحاب الإسرائيلي، بما يحوّل نزاع السلاح من مواجهة داخلية إلى انتقال منظم للقرار الأمني إلى الدولة.

سادساً) استراتيجيات تحصين الاستقرار الإقليمي وأمن الطاقة من مخاطر الميليشيات

أثبتت تطورات 2026 أن تحصين الاستقرار الإقليمي يقتضي الانتقال من حماية مصادر الطاقة إلى ضمان استمراريته في زمن الأزمات. وقد ظهرت بوادر هذا التحول فعلياً، إذ بعد اضطراب هرمز، لجأت دول خليجية إلى ترتيبات تشغيلية استثنائية لنقل الشحنات خارج مناطق الخطر، وسرّعت السعودية والإمارات مشروعات الموانئ ومسارات التصدير التي تخفف الاعتماد

ثالثاً) تقييم استجابة دول الخليج للتحديات الأمنية

أظهرت تطورات عام 2026م، أن دول الخليج انتقلت تدريجياً من إدارة التهديدات منفردة إلى البحث عن مظلة أمنية أكثر تنوعاً ومرونة، وذلك بعدما كشفت الهجمات على دول المجلس واضطراب الملاحة في مضيق هرمز حدود الاعتماد المفرط على الضمانات الخارجية. برز هذا التحول بوضوح في توقيع السعودية وتركيا وباكستان «اتفاق مكة للدفاع المشترك» في 7 أغسطس 2026م، الذي اعتبر الاعتداء المسلح على إحدى الدول الثلاث اعتداءً عليها جميعاً، فأسس لنمط جديد من الردع الجماعي وتنويع الشراكات الدفاعية. كما عززت الإمارات تعاونها الدفاعي والبحري مع الهند ضمن إطار للشراكة الدفاعية الاستراتيجية، إذ أسهمت الدوحة في مسار مذكرة إسلام آباد، بينما قادت مسقط محادثات مع طهران بشأن ترتيبات أكثر أمناً للملاحة في هرمز. مع ذلك، تبقى الاستجابة الخليجية واعدة ولكن غير مكتملة، فقد أبانت الحرب استمرار غلبة الترتيبات الثنائية والثلاثية بين دول المجلس على الأمن الجماعي المؤسسي. في حين أن الاختبار الحقيقي مستقبلاً يكمن في تحويل هذه المبادرات المتفرقة إلى منظومة خليجية متكاملة للدفاع الجوي والبحري وحماية الطاقة، مقرونة بالدبلوماسية والردع معاً.

رابعاً) قدرة دول المنطقة على احتواء الميليشيات وحماية أمن الطاقة.

تبدو قدرة دول المنطقة على احتواء الميليشيات وحماية أمن الطاقة متفاوتة، ومتقدمة في الردع، أكثر منها في معالجة جذور الأزمة. ففي العراق، حددت الحكومة 30 سبتمبر 2026 م، موعداً لنزع سلاح الجماعات الخارجة عن سلطة الدولة، غير أن رفض فصائل نافذة موالية لإيران، كشف صعوبة استعادة احتكار القوة. كذلك، أكدت هجمات الحوثيين في اليمن على الملاحة ومصفاة جازان قدرة الجماعات المسلحة على نقل الصراع إلى شرايين الاقتصاد والطاقة.

أما الخليج، فواجه اضطراباً غير مسبوق في مضيق هرمز، شمل استهداف ناقلات نفط ولجوء بعض شحنات الغاز القطرية والإماراتية إلى النقل من سفينة إلى أخرى (Ship-to-Ship (STS)) خارج المضيق لضمان استمرار الإمدادات إلى الأسواق الآسيوية. وعليه نرى، أن أمن الطاقة لا يُصان بالردع العسكري وحده،

والبحري بطريقة تشل مرافق أساسية من دون حرب شاملة، وتفرض توسيع مفهوم الأمن الإقليمي ليشمل الأمن الرقمي والمائي والبحري وسلاسل الإمداد.

أما لبنان، فيبدو من أكثر الدول هشاشة أمام هذه البيئة، فتعد مراكز القوة واستمرار المواجهة بين إسرائيل وحزب الله يجعلان أي تصعيد إقليمي قابلاً للارتداد سريعاً إلى الداخل. لذا، يغدو الخطر الأشد على لبنان في اجتماع الانفلات الميداني والحرب السيبرانية وامتداد الصراع الإقليمي إلى أراضيه، بما يجعل استقراره شديد التأثير بما يجري خارج حدوده.

ثامناً) السياسات والآليات الفاعلة لمواجهة التحديات الأمنية

تفرض طبيعة التهديدات الراهنة اعتماد سياسة أمنية متعددة المستويات تتجاوز الاستجابة العسكرية الآنية إلى بناء قدرة إقليمية دائمة على الاستباق والاحتواء. يقتضي ذلك تطوير شبكات مشتركة للإنذار المبكر، وتبادل البيانات الجوية والبحرية، وإنشاء آليات لإدارة الحوادث في الممرات البحرية، وخطط مشتركة لاستمرارية عمل الموانئ والطاقة والاتصالات عند تعرضها لهجمات أو أعمال تخريب.

يجب أن تستند هذه التدابير إلى إطار قانوني منضبط يقوم على سيادة الدول وحظر استخدام القوة وصون حق الدفاع الشرعي وفق المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، واحترام حرية الملاحة. كما يقتضي الأمر تعزيز التعاون القضائي والاستخباري لملاحقة الهجمات العابرة للحدود وتمويل الجماعات المسلحة وتهريب الأسلحة، وإخضاع التدابير الأمنية لمبادئ الضرورة والتناسب والمساءلة.

أما في الدول التي تتعدد فيها مراكز القوة، وفي مقدمتها لبنان، فالأولوية هي تعزيز مؤسسات الدولة لا تكريس ترتيبات أمنية موازية، عبر دعم الجيش، وتفعيل القرارات الدولية، وربط نزع السلاح بضمانات وآليات تحقق واضحة، لجعل الأمن المستدام ثمرة القانون والمؤسسات والردع المشروع والدبلوماسية الوقائية، لا موازين القوة وحدها.

تاسعاً) تحديات الاستقرار الإقليمي وأمن إمدادات الطاقة

لم يُعد تحدي أمن الطاقة في المنطقة مقتصرًا على احتمال انقطاع الإمدادات، بل امتد إلى تراجع الثقة بانتظامها وارتفاع

على المضيق. كما دفعت تهديدات المسيّرات والألغام البحرية الإمارات إلى نقل القضية إلى المنظمة البحرية الدولية، التي أقرت في مايو 2026م، سلامة الملاحة وحرية المرور. فيما أبرز الهجوم بطائرة مسيّرة على البنية الكهربائية قرب «محطة بركة النووية» في أبو ظبي، خطورة انتقال تهديد الجماعات المسلحة إلى المنشآت ذات الحساسية الاستراتيجية.

أما مستقبلاً، فالأجدي إنشاء:

- بروتوكول إقليمي لاستمرارية الطاقة يتيح التبادل العاجل للوقود والكهرباء واستخدام الموانئ والمنشآت البديلة عند تعطل أي مسار، مستفيداً من التوسع الجاري في شبكة الربط الكهربائي الخليجي.

- مركز موحد للوعي البحري والإنذار ضد التهديدات المتنوعة.

- صندوق إقليمي لتأمين السفن والمنشآت ضد أخطار النزاعات.

- اختبارات دورية لخطط الطوارئ السيبرانية والتشغيلية، لأن الأمن الحقيقي للطاقة لا يقاس بمنع الضربة فحسب، بل بقدرة الدولة على استمرار الإنتاج والتصدير واستعادة التشغيل سريعاً، إذا وقعت.

سابعاً) مخاطر الانفلات الأمني والتهديدات المستجدة

يتخذ الانفلات الأمني في المنطقة اليوم صوراً تتجاوز النزاعات التقليدية، مع تلاقي انتشار السلاح والجماعات المسلحة، وتصاعد المواجهة الأمريكية - الإيرانية وتهديدات عابرة للحدود يصعب ضبط مصادرها. فقد شهد مطلع سبتمبر 2026م، تجديداً للهجمات الصاروخية والمسيّرة على مواقع في البحرين والأردن والعراق والكويت، وكشف سرعة انتقال الأزمات إلى دول غير منخرطة مباشرة في القتال. كما اتسع نطاق التهديد في البحر ليشمل المسيّرات والزوارق غير المأهولة والألغام ضد السفن التجارية في الخليج ومضيق هرمز، وزاد تعقيد حماية الملاحة.

والأشد خطراً أن المواجهة امتدت إلى البنية المدنية التي تقوم عليها حياة الدول. إذ طالت الهجمات خلال 2026م، منشآت الطاقة والموانئ والمطارات ومراكز البيانات ومحطات الكهرباء والتحلية، بالتوازي مع هجمات سيبرانية استهدفت قطاعات حيوية. لذلك، يبرز خطر تزامن الهجوم المادي والسيبراني

- أما الدول التي تعاني ازدواجية السلطة الأمنية، وفي مقدمتها لبنان، فالأولوية فيها هي بناء مسار متزامن يجمع انسحاب إسرائيل وانتقال السلاح إلى سلطة الدولة، لمنع الفراغ الأمني أو الانفجار الداخلي.

- إلا أن الأهم مستقبلاً هو الانتقال من إدارة كل أزمة على حدة إلى عقد أمني إقليمي جديد يستند إلى قواعد واضحة لاحترام السيادة، وتسوية النزاعات سلمياً، وحماية الملاحه والمنشآت المدنية، ووضع آليات عملية للمساءلة ومنع التصعيد. فاستقرار المنطقة لن يُصان بمنع الحرب المقبلة فحسب، بل ببناء نظام يجعل الاحتكام إلى التسوية أكثر جدوى، والانزلاق إلى المواجهة أكثر كلفة وصعوبة.

الخاتمة

في منطقة تتسارع فيها التحولات وتتسع دوائر الصراع، لم يعد الاستقرار يُصان بردود الأفعال، بل ببصيرة تستبقي الخطر، وإرادة تُحسن صناعة القرار قبل فوات أوانه. في قلب هذا المشهد، يحتاج لبنان إلى أن يستعيد حقه في أن يكون صانعاً لمصيره، لا ساحةً لصراعات الآخرين، فالمعضلة لم تعد في معرفة حجم الأخطار، بل في امتلاك الإرادة التي تمنعها من أن تصبح قدراً دائماً.

كلفة ضمانها سياسياً وتجارياً. فقد دفعت اضطرابات 2026م، وتزايد مخاطر القوة القاهرة وتعطل الشحن، مستوردين آسيويين وأوروبيين إلى المطالبة بعقود غاز خليجية أكثر مرونة، وضمانات لإمدادات بديلة عند التعذر، وهو تحول قد يؤثر في تنافسية المنتجين الخليجيين وشروط العقود طويلة الأجل.

في موازاة ذلك، تحولت كلفة التهديدات الأمنية إلى عبء اقتصادي متزايد، لارتفاع خسائر التأمين وأقساط أخطار الحرب. لذا بحثت السعودية إنشاء مظلة تأمين مدعومة من الدولة لتغطية مخاطر الحرب والعنف السياسي، للحفاظ على توافر التغطية التأمينية للسفن والشحنات والبنية التحتية، ودعم انسياب التجارة والحد من أثر المخاطر الجيوسياسية في بيئة الأعمال والاستثمار.

كما أعادت الأزمة توجيه استثمارات الطاقة نحو تنويع المصادر ومسارات الإمداد وتعزيز الإنتاج المحلي، في وقت تقلصت فيه قدرة الأسواق على امتصاص صدمات جديدة، بعد هبوط المخزونات الحكومية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أدنى مستوياتها منذ عام 1990م، وتبدو التداعيات أشد وطأة على الاقتصادات شديدة الاعتماد على الاستيراد، ومنها لبنان، حيث تنتقل الصدمة مباشرة إلى كلفة الوقود والكهرباء والنقل والتأمين. ومن ثم، قد يكمن الخطر الأعظم في تحول عدم اليقين الجيوسياسي إلى عنصر دائم في تسعير الطاقة وتمويلها وشروط التعاقد عليها.

عاشراً) أولويات المواجهة لتحسين أمن المنطقة ومستقبلها

تؤكد تطورات الأسابيع الأخيرة، لا سيما تجدد الاشتباك الأمريكي- الإيراني في محيط هرمز واستهداف ناقلات تجارية، أن أولوية المرحلة المقبلة يجب أن تكون منع تحول الأزمات المتفرقة إلى نظام دائم من عدم الاستقرار. يقتضي ذلك ما يلي:

- إنشاء آلية إقليمية دائمة لمنع التصعيد تضم قنوات اتصال عسكرية وسياسية مفتوحة، ونظاماً سريعاً للتحقق من الحوادث وتحديد المسؤولية عنها قبل الانزلاق إلى دوامة الردود المتبادلة.

- وضع ميثاق إقليمي لحماية المنشآت المدنية الحيوية، وتحديد مرافق الطاقة والمياه والموانئ والمطارات، للحد من استخدامها أدوات للضغط أو ساحات للصراع.

تحديات الحرب مع إيران على الشرق الأوسط: الأردن نموذج حماية الأجواء والمنشآت خط الدفاع الأول لمنع فرض أمر واقع بالقوة وتحقيق استقرار الأردن والخليج

يجد الأردن نفسه في موقع جغرافي وجيوسياسي مرتفع الحساسية وسط الحرب المستمرة والمتصاعدة مع إيران، والتي فرضت على المملكة منذ اندلاعها تحديات متتالية ومتغيرة، امتدت من التهديدات العسكرية والأمنية المباشرة إلى التهديدات الحدودية والسيبرانية والنفسية والإعلامية، وصولاً إلى التداعيات الاقتصادية واللوجستية المرتبطة باضطرابات أسواق الطاقة والملاحة وسلاسل الإمداد. وفي الواقع؛ تحولت الحرب التي بدأت شرارتها منذ السابع من أكتوبر 2023م، من حرب جبهات ينخرط فيها وكلاء إيران أو أطراف "وحدة الساحات" بشكل مُتزامن ومنسق ضد إسرائيل؛ إلى حرب مُباشرة بين إسرائيل وإيران في يونيو 2025م، ثم حرب أمريكية-إسرائيلية مشتركة ضد إيران في فبراير 2026م

حازم سالم الضمور

وتنوعت الأسلحة التي ضابطها الجيش الأردني بين أسلحة أوتوماتيكية وقذائف وألغام ومواد متفجرة شديدة الخطورة إضافة إلى صواريخ وطائرات مسيرة. وفي حين أن إيران ووكلائها غالباً ما زعموا أن الوجهة النهائية لهذه الأسلحة هي الضفة الغربية، إلا أن السلطات الأردنية أكدت أن بعض هذه الأسلحة وشبكات «خلايا الفوضى» كانت تستهدف بشكل مباشر العبث بالأمن الداخلي للأردن وزعزعة استقراره.

واجه الأردن حملات إعلامية تضليلية منظمة، قادتها إيران والفصائل والقوى ضمن محورها، للتشكيك في موقف الأردن ودوره الإنساني الداعم لأهالي قطاع غزة وتحرض ضد نشاطه الدبلوماسي الهادف إلى وقف الحرب. وفي كثير من الأحيان تحولت هذه الهجمات إلى تحديات أمنية فعلية، تجسد في تأثيرها على وتيرة الاحتجاجات المتعاطفة مع قطاع غزة وحدتها، فقد اتخذت الحكومة تدابير أمنية استثنائية في محيط السفارة الإسرائيلية وفي الطرق المؤدية إلى الحدود الغربية، إذ باتت تشكل نقاطاً حرجية توجهت الدعوات للتظاهر نحوها بالرغم من الحظر الرسمي بذلك؛ حيث تؤكد السلطات الأردنية على التمييز بين التضامن الشعبي المشروع مع قطاع غزة وبين

قبل أن تتفرد كل من الولايات المتحدة وإيران بالتصعيد المنتقطع منذ اتفاق وقف إطلاق النار في أبريل 2026م. وفي كل مرحلة من مراحل الحرب منذ 7 أكتوبر تعامل الأردن مع مستويات متعددة الطبقات من التهديدات والتحديات، وفي هذه المرحلة لم يعد ينظر للحرب وتداعياتها باعتبارها تدور بصورة رئيسية في ساحات مُجاورة، بل أصبحنا نتعامل معها بوصفها بيئة إقليمية شديدة التعقيد والتهديد؛ تفرض طيفاً واسعاً من السيناريوهات الأمنية والسياسية والعسكرية.

الأردن: وتطور طبيعة التهديد منذ ٧ أكتوبر

فرضت الحرب على الأردن منذ يومها الأول في السابع من أكتوبر 2023م، تحديات مختلفة لم تقتصر خلال المرحلة الأولى على انعكاسات الحرب في قطاع غزة، وإنما اتسعت لتشمل البيئة الحدودية والأمنية المحيطة بالمملكة، سواء من خلال نشاط شبكات التهريب، أو تحركات الميلشيات المسلحة، أو الحملات الإعلامية والنفسية التي استهدفت التأثير في الجبهة الداخلية. فقد واجهت البلاد ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات تهريب السلاح من الأراضي السورية -أثناء نظام الأسد- والعراقية،



نفذت فواعل إيران حرب نفسية وإعلامية ضد الأردن ودول الخليج للتشكيك في كفاءة الدفاع الجوي وفي العلاقات مع أمريكا

الفصائل على منع صهاريج الوقود والشاحنات التجارية من العبور باتجاه الأردن؛ إلى أن تم حل الموضوع بشكل دبلوماسي.

التهديدات العسكرية وانتهاك المجال الجوي الأردني

منذ بداية الحرب تعاملت القوات المسلحة الأردنية مع محاولات اختراق المجال الجوي الأردني بواسطة الصواريخ والمسيرات المتجهة حينذاك من جبهات الإسناد عبر أجوائها إلى إسرائيل، فقد تعامل الدفاع الجوي خلال السنوات الماضية مع صواريخ ومسيرات وأجسام طائرة غير محددة مصدرها جهات متعددة مرتبطة بإيران في سوريا والعراق واليمن، وفي حالات محددة سقطت تلك المقذوفات والصواريخ داخل الأراضي الأردنية نتيجة خلل تقني أو جراء التشويش على نظام تحديد المواقع العالمي GPS. وفي 14 أبريل ومطلع أكتوبر عام 2025م، اخترقت مئات المسيرات والصواريخ الباليستية المجال الأردني، حيث انطلقت من إيران نحو إسرائيل، وكان أمام البلاد التصدي

محاولات بعض الأطراف إثارة الشغب أو الاحتكاك بالأمن، لا سيما وأن المنطقة شهدت حوادث أمنية، ففي نوفمبر 2024م، تعامل الأمن الأردني مع اعتداء مسلح أدى إلى مقتل المهاجم وإصابة رجال أمن في محيط السفارة الإسرائيلية.

علاوة على ذلك؛ تعامل الأردن مع ضغوط حدودية من قبل الميليشيات المسلحة العراقية، فقد شهد معبر طريبيل الحدودي مع العراق تحشيد ممنهج من الفواعل ما دون الدولة موالية لإيران استمر لمدة 3 أسابيع منذ 20 أكتوبر 2023م، بذريعة الوصول إلى الحدود الأردنية-ال فلسطينية، ودعم قطاع غزة، رغمًا أنه كانت لديهم القدرة للدخول إلى إسرائيل عبر الحدود السورية واللبنانية ولكنهم اختاروا الحدود الأردنية كورقة ضغط؛ في المقابل تعاملت القوات المسلحة الأردنية بكل احترافية حيث تم نشر 8 كتائب بأوامر واضحة للاشتباك على كل من يحاول أن يتعدى على السيادة الأردنية. وفي أحيان عدة أقدمت تلك

تقاطعت المقاربة السياسية للأردن ودول الخليج لتبني سياسة وقائية تقوم على النأي بالنفس وعدم الانجرار إلى الصراع القائم

حفظ القمح بهدف إلحاق الضرر بالمخزون الاستراتيجي للبلاد. ويكشف هذا النمط من التهديدات عن اتساع بنك الأهداف المرتبط بالحرب، فلم تعد المنشآت العسكرية وحدها ضمن نطاق الاستهداف، وإنما امتد التهديد إلى البنية التحتية والمنشآت المدنية ذات الطابع الاستراتيجي، بما في ذلك تلك المرتبطة بالأمن الغذائي والخدمات الحيوية.

بالتوازي مع ذلك، استمرت الحرب النفسية والإعلامية الموجهة لتقويض ثقة المواطن الأردني بجهته الداخلية ومؤسساته الوطنية. ويتجلى ذلك بوضوح في محاولات التضليل المنهج، مثل ما ورد في «البيان رقم (31)» الصادر عن الحرس الثوري الإيراني في يوليو 2026م، والذي زعم تلقيه معلومات من «مواطنين أردنيين» ساعدت في استهداف مواقع وقواعد تضم قوات أمريكية. وهي المحاولة التي أحبطها رد الشعب الأردني الرفض بشكل مطلق للمساس بثقته بالدولة ومؤسساتها وتحالفاتها.

ولم تقتصر هذه الحملات على نشر المعلومات المضللة، وإنما سعت كذلك إلى التشكيك في الموقف الأردني من الحرب، وإظهار المملكة باعتبارها طرفاً في الصراع، فقد زعم الحرس الثوري أن القواعد الجوية الأردنية تستخدم لإقلاع المقاتلات والطائرات المسيرة الأمريكية التي تقصف أهدافاً في إيران، وهو ما تنفيه السلطات الأردنية بشكل قاطع وتتنظر له باعتباره محاولة إيرانية لإقحام الدول العربية في الحرب وتوسيع نطاق المواجهة.

كما أن الأرقام والحقائق تثبت ذلك فكيف تقلع الطائرات الأمريكية مسافة أكثر 2500 كلم من الأردن لضرب هدف إيراني بينما تستطيع أي طائرة أمريكية أن تقلع من حاملة الطائرات الموجودة في البحر لمسافة لا تزيد عن 270 كلم أفقي.

التداعيات الاقتصادية واللوجستية

لم تقتصر تداعيات الحرب على الجانبين الأمني والعسكري فحسب، بل امتدت لتلقي بظلالها على الاقتصاد الأردني الذي تأثر بصورة مباشرة. وقد كان القطاع السياحي من أوائل

واعتراض العشرات منها في إطار موقف الدولة الواضح في رفض انتهاك سيادة أجوائه أو تحويلها إلى ساحة حرب وتصفية لحسابات إقليمية، ولحماية المواطنين والممتلكات.

لكن التحول الأبرز، جاء مع اندلاع الحرب الأمريكية-الإسرائيلية المشتركة ضد إيران، حيث لم تعد الجغرافيا الأردنية ساحة عبور للصواريخ والمسيرات من إيران ووكلائها، بل واجهت البلاد حالة متقدمة من الحرب الهجينة؛ حيث كانت الأهداف الأردنية العسكرية مُدرجة على بنك الأهداف الإيراني، إذ تشير التقديرات المبنية على البيانات الرسمية المعتمدة إلى أن القوات المسلحة الأردنية، وتحديدًا سلاح الجو الملكي ومنظومات الدفاع الجوي، قد تعاملت وأحبطت ما يزيد إجمالاً عن 150 إلى 180 هجوماً عسكرياً، ما بين صواريخ باليستية وطائرات مسيرة حاولت اختراق المجال الجوي للمملكة أو استهداف منشآتها ومناطقها منذ اندلاع الحرب في فبراير وحتى سبتمبر 2026م.

وبذلك، تحول المجال الجوي الأردني من كونه مساحة جغرافية تقع بين مسارح العمليات الإقليمية إلى جزء من البيئة العملياتية للحرب، الأمر الذي فرض على القوات المسلحة الأردنية رفع مستوى الجاهزية والتعامل مع تهديدات جوية متعددة الاتجاهات، في الوقت الذي سعت فيه المملكة إلى منع تحول أراضيها إلى ساحة مواجهة مباشرة بين الأطراف المتحاربة.

التهديدات المركبة والحرب الهجينة

في الوقت الذي سلط فيه الإعلام الضوء على الهجمات المباشرة التي تستهدف القواعد العسكرية، فإن الاعتداءات الإيرانية شملت طيفاً واسعاً ومتكاملاً من التهديدات السيبرانية والنفسية والعسكرية والإعلامية، في حزمة سعت من خلالها إيران للإضرار بالمصالح الحيوية والمنشآت المدنية والاستراتيجية والاستقرار الراسخ في البلاد.

على سبيل المثال، بعد مرور ساعات من اندلاع الحرب، أحبطت السلطات في 2 مارس 2026م، محاولة إيرانية لاختراق سيبراني استهدفت نظام إدارة صوامع القمح التابع للشركة العامة الأردنية للصوامع والتموين، حيث سعى الهجوم إلى التلاعب بدرجات حرارة

الدفاع الجوي الأردني أحبط ١٨٠ هجوماً عسكرياً بالصواريخ ومسيرات حاولت اختراق المجال الجوي للمملكة

من هذه الزيادة لتغطية النفقات المرتبطة بتداعيات الحرب والتوترات الجيوسياسية القائمة.

الامتداد الإقليمي والخليجي للتهديد

مثل السلوك الإيراني العسكري والتهديد الذي فرضته على أمن الملاحة في مضيق هرمز استراتيجية واحدة مترابطة استهدفت فضاءً إقليمياً واسعاً، فالتهديدات والتداعيات الناتجة عن سلوكها لم تقتصر على ميدان جغرافي واحد، بل واجهت الأردن ودول الخليج على حد سواء، وإن كان ذلك ضمن مستويات متباينة؛ تمثلت جزء كبير منها في التداعيات الاقتصادية التي تم الإشارة لها سابقاً.

أما بخصوص الاعتداءات العسكرية الإيرانية المباشرة؛ واجهت دول الخليج على غرار الأردن هجمات إيرانية مباشرة، فقد أعلنت دوله؛ قطر والبحرين والكويت والسعودية والإمارات وسلطنة عُمان، عن تصديها لهجمات إيرانية مباشرة ومتكررة بالصواريخ والمسيرات، وشملت هجماتها البنية التحتية الحيوية التي يمكن أن تؤثر في الطاقة والنقل والمياه والاقتصاد والتي أصبحت هدفاً لإيران ووكلائها أثناء الحرب، وعلى وجه التحديد تشير البيانات إلى أن النفط والغاز ومحطات الكهرباء وتحلية المياه شكلت نحو 48% من الضربات على الأهداف غير العسكرية. وقد فرض ذلك ضغوطاً اقتصادية إذ سجلت قطر عجزاً خلال الربع الأول من عام 2026م، قدره 2.8 مليار دولار، ما انعكس على مجالات عدة من بينها الإنفاق الحكومي حيث قررت تخفيض ميزانيات عدد من إداراتها الحكومية بنسبة تصل إلى 30%، وقلصت تمويل المساعدات الخارجية بنحو 85%، فيما أعلنت السعودية تسجيل عجزاً قدره 33.5 مليار دولار خلال الفترة نفسها، وهو أعلى عجز فصلي مسجل من عام 2018م، وتتوقع الكويت تسجيل عجز في موازنة 2026-2027م، قدره 31.9 مليار دولار.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة لاعتداءات وهجمات الفواعل ما دون الدولة أو -الوكلاء-؛ حيث وجهت هذه الفواعل هجمات نحو الأردن ودول الخليج، حوالي 30 هجوماً بمسيرات

القطاعات التي تضررت بشكل فوري نتيجة الحرب، وهو قطاع رئيسي يسهم بنحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023م. ففي الربع الأخير من 2023م، سجل القطاع تراجعاً حاداً في عوائده بلغت 47.5%، واستمر هذا الضغط بانخفاض أعداد السياح بنسبة تصل إلى 7.9% في النصف الأول من عام 2024م، وعلى الصعيد اللوجستي والتجاري، فقد أدت هجمات الحوثيين في البحر الأحمر والتوترات الملاحية منذ نوفمبر 2023م، إلى حالة إرباك حاد في حركة الشحن البحري، ما ترتب عنه تداعيات على نشاط ميناء العقبة، المنفذ البحري الوحيد للأردن، والذي تمر عبره قرابة 65-85% من احتياجات البلاد الغذائية. حيث اضطرت الشركات لتحويل المسارات نحو رأس الرجاء الصالح، ما أضاف 16 يوماً إضافياً على رحلات الشحن، وضاعف تكلفة النقل للحاوية الواحدة من نحو 3 إلى 6 الألاف دولار وأكثر، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع في أسعار خدمات قطاعات رئيسية مثل النقل والسلع الغذائية المستوردة.

ومع اندلاع الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران ظهرت حزمة جديدة من التحديات الاقتصادية الطارئة، حيث انتقلت التداعيات الاقتصادية للحرب من التأثير باضطرابات البحر الأحمر إلى التأثير باضطرابات أوسع مرتبطة بأمن الطاقة والملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز، وهو ما أضاف طبقة جديدة من الضغوط على الاقتصاد الأردني، في ظل اعتماده على استيراد جزء كبير من احتياجاته من الطاقة وتأثره بارتفاع تكاليف النقل والتأمين والواردات؛ حيث ارتفعت أسعار المشتقات البترولية خلال شهر مايو 2026م، ثم تم تثبيت الأسعار حتى سبتمبر 2026م، وبلغت قيمة الدعم الذي تحملته الحكومة منذ بداية الأزمة وحتى نهاية يوليو نحو 212 مليون دينار أردني.

وتطلبت طبيعة التهديدات المركبة بين حماية الأجواء وتأمين الحدود الشرقية والشمالية ورفع الجاهزية الدفاعية والأمنية، والجاهزية اللوجستية في ظل التوترات الجارية، إلى زيادة النفقات الاستثنائية والطارئة، ووفقاً لمؤشرات وزارة المالية في موازنة عام 2026م، ارتفعت النفقات الجارية إلى نحو 11.4 مليار دينار، بزيادة نسبتها 5.1%، ومن المفترض أن يعزى جزء

إحباط محاولة إيرانية لاختراق سيبّراني استهدفت صوامع القمح لإلحاق الضرر بالمخزون الاستراتيجي للأردن

من الأردن ودول الخليج في مستويات استجابة عاجلة لاحتواء التهديدات والتعامل مع التحديات.

إذ ركزت الجهود الأردنية على تعزيز كفاءة منظومات الدفاع الجوي لصد أي اختراقات لأجوائها، ورفع المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية والمحروقات بناءً على توجيهات ملكية صدرت في 4 أغسطس 2026م، بالتوازي مع اتخاذ دول الخليج إجراءات مشددة لتأمين حيوية منشآت الطاقة، وتشديد التدابير البحرية لحماية السفن والناقلات في مياه الخليج ومضيق هرمز، وقد اتفقت دول الخليج في القمة الخليجية التشاورية الاستثنائية بجدة في أبريل 2026م، على تعزيز سلاسل الإمداد واللوجستيات البديلة، عبر التوسع في دراسة وتطوير قدرات تخزين النفط والغاز خارج مضيق هرمز، واستخدام الموانئ المطلة على بحار مفتوحة والاعتماد على خطوط الأنابيب العابرة للمناطق كبديل لوجستية مرنة.

أما سياسياً؛ فقد تقاطعت المقاربة السياسية لكل من الأردن ودول الخليج حول أهمية تبني سياسة وقائية تقوم على النأي بالنفس وعدم الانجرار إلى الصراع القائم، وفق ما تمليه الرغبة والمحاولات الإيرانية لتوسيع الحرب؛ فقد نشطت عدد من الدول الخليجية وخاصة السعودية والإمارات في الانخراط في المسارات الدبلوماسية والسياسية الهادفة لخفض التصعيد، وتؤيد بقية دول المنطقة هذا المسار باعتباره الوحيد القادر على إنهاء الحرب ووقف تداعياتها، مع ذلك اتبع الأردن ودول الخليج مساراً موازياً يهدف إلى تحقيق الردع ضد الاعتداءات المستمرة، فقد اتخذت الإمارات في 18 أغسطس 2026م، قراراً بتعليق جميع المعاملات المالية والاقتصادية والتجارية مع إيران حتى إشعار آخر. وقد اتخذت السعودية خطوة ردع ضد وكلاء إيران فقد نفذ الجيش السعودي في 29 يوليو 2026م، ضربات جوية مشتركة بالتنسيق مع القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) استهدفت مواقع تابعة للمليشيات العراقية المدعومة من إيران في العراق، رداً على هجمات استهدفت منشآت نفطية في الرياض والمنطقة الشرقية، فيما وجه الأردن إنذاراً إلى العراق بأنه سيرد عسكرياً بشكل مباشر عن أي اعتداء للمليشيات العراقية على أراضيها.

وقعت خلال 72 ساعة فقط من أواخر يوليو، وكشفت رويترز أن 7 هجمات على الأقل بين 20 أبريل و17 مايو نفذتها خلايا تابعة للحرس الثوري داخل العراق ضد الكويت والسعودية والإمارات، بينها هجمات على قاعدة علي السالم في الكويت ومنشأة بركة النووية في الإمارات. وفي أغسطس، أعلن عن هجمات حوثية بالصواريخ والمسيّرات على أهداف في جنوب السعودية، وفي 4 مارس 2026 م، ادعت ميليشيا «أولياء الدم» تنفيذ هجوم بطائرة مسيرة في الأردن، وفي 6 مارس ادعت مجدداً استهداف «هدف حيوي» في الأردن. وفي 23 يوليو تبنت تلك الميليشيا هجمات في كل من الأردن والكويت والسعودية. وفقاً لمصادر أمريكية وخليجية. كما عملت هذه الفواعل على تنفيذ هجمات ما يعرف بـ "الحرب النفسية والإعلامية ضد الأردن ودول الخليج" من خلال شن حملات تضليل واسعة ضد دول الخليج للتشكيك في كفاءة منظومات الدفاع الجوي، والتشكيك في العلاقات الاستراتيجية التي تجمع الخليج العربي بالولايات المتحدة.

إذ نجد أن طهران تُصر في رسائلها التحذيرية على التأكيد بأن القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج لا توفر الأمان، بل تجعل الدول المستضيفة لها أهدافاً مباشرة لأي رد فعل انتقامي إيراني؛ وتسعى هذه الرسائل إلى تحقيق هدف مزدوج، يتمثل من جهة في الضغط على دول الخليج لإعادة حساباتها بشأن علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى في محاولة إظهار الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة باعتباره سبباً إضافياً لتعرض الدول الخليجية للاستهداف.

تهديد إقليمي واحد ومستويات متعددة للردع

قد يختلف مستوى التحدي بين الأردن ودول الخليج وفق طبيعة موقع كل طرف داخل البيئة الإقليمية؛ فالأردن يتأثر بصورة أكبر باعتباره دولة تقع بين عدة مسارح عمليات إقليمية، وممراً محتملاً للصواريخ والمسيّرات، ودولة مستوردة للطاقة تعتمد على استقرار طرق التجارة والإمداد، بينما تواجه دول الخليج تحديات أكثر مباشرة بسبب تركز منشآت الطاقة والموانئ والمصالح الاقتصادية الحيوية على مقربة من مصادر الهجوم الإيرانية. وفي مواجهة تداعيات الحرب، انخرطت كل

واجه الأردن حملات تضليلية قادتها إيران وفصائل تابعة لها للتشكيك في موقف عمان ودورها الداعم لغزة

التقاء الاستجابات في مسار واحد

مشاريع الربط اللوجستي البرية والبحرية بين الأردن ودول الخليج وصولاً إلى موانئ البحر المتوسط، وهو ما يتطلب البناء على اتفاقيات ومشاريع تعاون قائمة بالأساس، من بينها اتفاق تنفيذ سكة حديد العقبة باستثمار يبلغ 2.3 مليار دولار، ومشروع «الجسر العربي» الذي يربط الموانئ الخليجية عبر الأراضي السعودية والأردنية، بالموانئ الفلسطينية والمصرية على البحر المتوسط، ومشروع شبكة سكة الحديد الخليجية الممتدة لأكثر من 2.2 ألف كيلو متر، والذي يخفض تكاليف الشحن بنسبة تصل إلى 30%. إضافة إلى مشاريع الربط الكهربائي وشبكات أنابيب النفط والغاز الإقليمية المعتمدة التي تلتف حول مناطق التوتر ونقاط الاختناق.

إن تفعيل هذه المسارات البديلة لا يقتصر على البعد الاقتصادي وتخفيف كلف الشحن والتأمين فحسب، بل يمثل ركيزة أمنية عالية القيمة تمنح الدول تويماً في خياراتها الاستراتيجية، وتمنع استخدام ورقة إغلاق نقاط الاختناق كأداة ضغط سياسي أو عسكري؛ الأمر الذي يستدعي تحويل الاتفاقات الثنائية والمشاركة القائمة بين الأردن ودول الخليج بشأن النقل البري وتسهيل حركة التجارة البينية إلى منظومة تشغيلية موحدة تعمل بكامل طاقتها الاستيعابية خاصة في أوقات الأزمات.

وأخيراً؛ أظهرت الوقائع أن استقرار الجبهة الداخلية الأردنية وصلابة وحدتها الوطنية قد وقفا كحاجز صد ودفاع أول ضد تداعيات التهديدات الإيرانية ومحاولات الاختراق الأمني والإعلامي، وهذا ما يؤكد أن استقرار الأردن هو امتداد حيوي لأمن الخليج؛ وحيث أن المنطقة بأسرها، وسط حالة الاستقطاب وعدم اليقين الحاد، فقد أصبحت بحاجة تعاون وتكامل أوسع وأعمق بين دول الخليج والأردن، لمواجهة التحديات الراهنة وحماية المصالح المشتركة من أي متغيرات إقليمية مقبلة.

تثبت المعطيات السابقة أن أمن الأردن ودول الخليج يمثلان فضاءً استراتيجياً واحداً غير قابل للتجزئة، حيث التداعيات الاقتصادية واضطرابات سلاسل الإمداد ومحاولات الاختراق الأمني المتتالية، أكدت أن العمل المنفرد تعطي نتائج أقل في مواجهة طيف من التهديدات المتنوعة، ما يفرض توحيداً لطبيعة الاستجابة للأزمة وإدارتها عبر شراكة مؤسسية دقيقة تحمي المصالح المشتركة للجانبين في وجه التهديدات الإيرانية والمتغيرات الإقليمية.

على المدى القريب والعاجل، فإن توحيد نطاق الردع بين الأردن ودول الخليج، يمنحه بعداً إقليمياً وقوة تنفيذية، من خلال حُزم ومصفوفة ردع واحدة ومتفق عليها ومحددة، تمثل أساساً قوياً لتوقع إيران ووكلائها نتائج اعتداءاتهم، وصياغة صيغة ردع مشترك وفعال بين دول تواجه نفس مصادر وأشكال التهديد؛ فنحن أمام مسألة لا غنى عنها لاحتواء تلك التهديدات، إلى جانب أهمية تعزيز التكامل في منظومات الدفاع للتصدي للتهديدات الناشئة. وفي 14 أغسطس 2026 أعلنت (CENT-COM) عن تشكيل قوة عسكرية مهام دولية متعددة الجنسيات والمجالات تحت مسمى قوة المهام «فالكون سترايك» (Falcon-Strike) لمواجهة تهديدات الطائرات المسيرة الهجومية الانتحارية في منطقة الشرق الأوسط.

كما أن مراقبة تعاضل التفاعل الاستخباري وتفعيل التنسيق الفوري لتبادل بنك الأهداف ومعلومات الإنذار المبكر ضد تحركات إيران ووكلائها أثبتت فعالية واضحة في الحد من تأثير الهجمات الإيرانية التي باتت محدودة أصلاً؛ إذ أن حماية الأجواء والمنشآت الحيوية في هذه المرحلة تشكل خط الدفاع الأول الذي يمنع فرض أي معادلات فرض أمر واقع بالقوة، ويؤمن الغطاء اللازم لاستقرار الجبهة الداخلية في الأردن ودول الخليج.

على المدى المتوسط والبعيد، نحن اليوم أمام ضرورة ملحة لتأمين استمرارية سلاسل الإمداد وتجاوز مناطق الاختناق الاستراتيجية وفي مقدمتها مضيق هرمز، من خلال تسريع

مواجهة التحديات العامة والسيبرانية بعد الحرب الإيرانية تعمل الوسائل السيبرانية لإيقاف الخدمات الحكومية والتجارة والمالية والخدمات القائمة على البنية الرقمية

بدأت الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران بهجوم مُشترك. ولم يقتصر هذا الهجوم على استخدام الأسلحة التدميرية، بل تم أيضاً استخدام وسائل سيبرانية على محورين رئيسيين. المحور الأول جرى استخدام معلومات تم جمعها سابقاً عبر أعمال تجسسية بشرية وسيبرانية مُختلفة، من أجل توجيه الهجوم التدميري المُشترك نحو أهداف مطلوبة. وعلى المحور الثاني كان هناك هجوم سيبراني مواز يسعى عبر التكوين الشبكي للفضاء السيبراني إلى إرباك الخدمات الرقمية وتعطيلها، وإلى إحداث تخريب في البنى الأساسية العسكرية منها والمدنية، فضلاً عن التجسس وجمع المزيد من المعلومات الحساسة. بعد هذا الهجوم شهدت الحرب ردوداً من إيران، لتستمر المعارك استمراراً مُتقطعاً في سجل من العنف والدمار بين الطرفين. وما يزال هذا الاستمرار المُتقطع قائماً، ولا يبدو أن أحداً يدري متى ستضع هذه الحرب أوزارها، لتصبح سجلاً بين سجلات التاريخ.

أ.د. سعد علي الحاج بكري

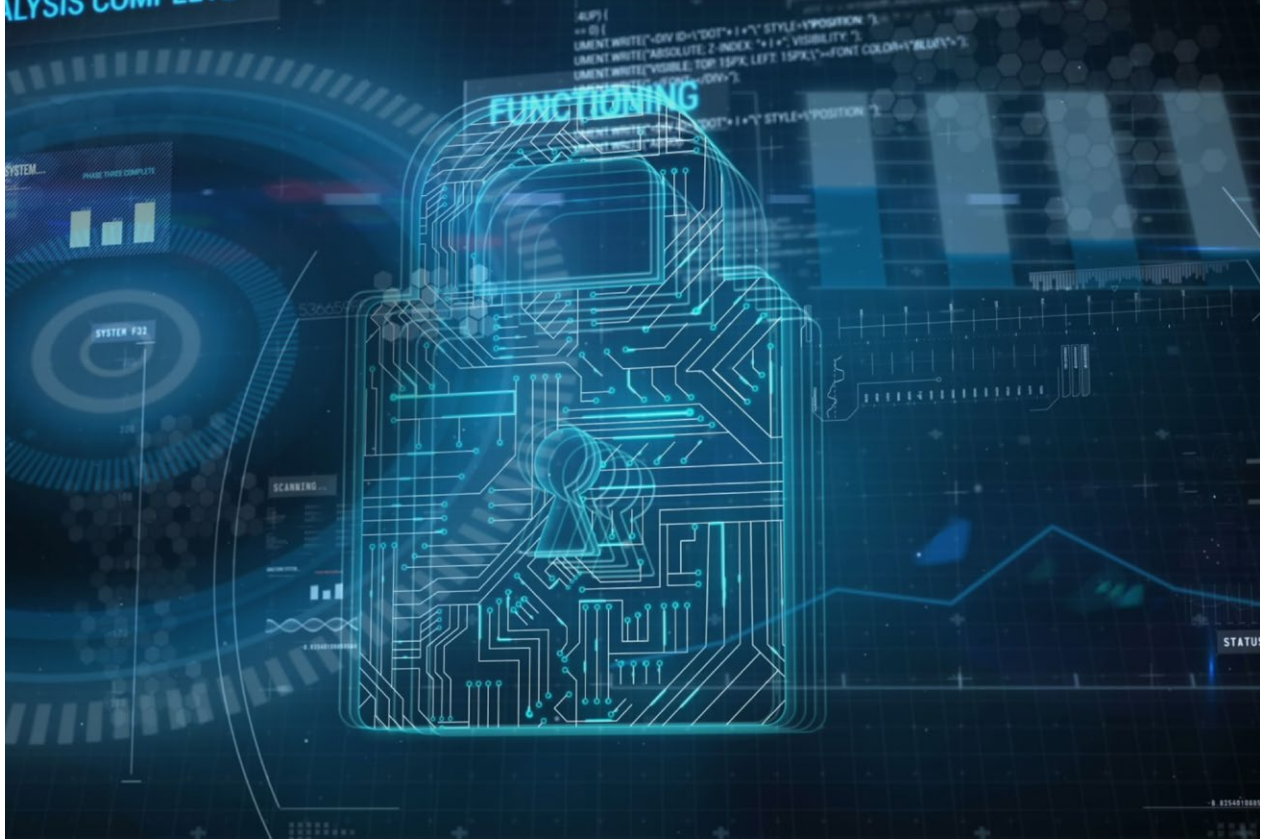
هذا الجانب إلى التوسط بين الولايات المتحدة وإيران من أجل الاتفاق على إنهاء الحرب.

لعلنا نرى، على أساس ما سبق، أن حرب إيران حرب عبثية، لكنها مؤثرة، وتحتاج إلى عقلانية الحوار والتفاوض، ووسطية القبول والاتفاق. فآثارها على العالم بأسره سلبية طالما استمرت، كما أن مدى هذه الآثار على دول الخليج ودول المنطقة العربية لا يُستهان بها. ومن المستحسن بالطبع استيعاب مكونات مشهدها، وما في هذه المكونات من تحديات يجب مواجهتها، مع السعي إلى ما يلزم للحد منها، والاتفاق على وقفها، وإنقاذ الجميع من شرورها.

يطرح هذا المقال التحديات المرتبطة بالحرب الإيرانية التي تواجهها دول مجلس التعاون والمنطقة العربية المُحيطة. ويشمل ذلك التحديات على أمن الفضاء السيبراني الذي بات جزءاً هاماً من بنى الدول واحتياجات أبنائها. ويهتم المقال أيضاً بمسألة مواجهة التحديات والعمل على الحد منها، والتخلص من سلبياتها.

مضى على بداية الحرب فترة توسع خلالها مشهد تأثيرها ليشمل أبعاداً عدة. تبدأ هذه الأبعاد بدول مجلس التعاون والأردن التي شهدت أعمالاً عدوانية إيرانية لا مبرر لها. ثم يأتي بعد الدول العربية المُحيطة، وفي بعضها مجموعات تدين لإيران بالولاء، وهي بذلك تحت الطلب للقيام بأعمال نيابة عنها. يلي ذلك بعد الدول العطشى إلى مصادر الطاقة الكامنة في أراضي دول الخليج وإيران، كي تستطيع المحافظة على عملها وإنتاجها. وصولاً أخيراً إلى بعد العالم بأسره المتأثر بالحاجة إلى الطاقة وتفاعلات اقتصاداتها.

هناك في مشهد الحرب الإيرانية، بالإضافة إلى ما سبق، جانبان آخران هامان. أحدهما جانب يصب في مصلحة إيران، ويتجلى في دعم كامن لها من قبل كل من الصين وروسيا، وهي دول مُنافسة للولايات المتحدة، تسعى إلى الحد من نفوذها. أما الجانب الثاني فهو جانب يتوخى السلام والتنمية وينظر إلى هذه الحرب كحرب عبثية يجب العمل على إيقافها. وبرزت في هذا الجانب باكستان وبعض دول الخليج، حيث سعت دول



الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران عبثية لكنها مؤثرة وتحتاج إلى عقلانية الحوار والتفاوض ووسطية القبول والاتفاق

مصادر التحديات وتوجهاتها

الصحيح أيضاً أنها ما تزال في المركز الأول على مستوى العالم. عبر هذه الصفات تسعى الولايات المتحدة إلى لعب دور الموجه للعالم، ومن ذلك اهتمامها بمستويات تسليح الدول، والتحكم بمعطيات الثروات الطبيعية الهامة، كالنفط والغاز، وحرصها على أن تكون عملتها هي وسيلة التداول في السوق العالمي لهذه الثروات، فضلاً عن أمور أخرى ترتبط بشؤون توجيه العالم نحو ما يرى فيه قاداتها مصلحة لها.

تتضمن مصادر التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون والمنطقة العربية المحيطة الأطراف الثلاثة لهذه الحرب: الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، وإيران. وسوف نُلقي بعض الضوء على التحديات العامة النابعة من كل من هذه المصادر.

الولايات المتحدة الأمريكية

تفرض الولايات المتحدة إرادتها على دول العالم عبر مسار خشن يتمثل في العقوبات الاقتصادية والقوة العسكرية. فالقواعد العسكرية الأمريكية مُنتشرة حول العالم، وأساطيلها تجوب البحار والمحيطات، وحروبها تبرز بين فترة وأخرى، كما في الحرب الإيرانية الآن، وغيرها قبل ذلك. وهي تستخدم المسار

إذا بدأنا بالولايات المتحدة الأمريكية، لوجدنا أن صفاتها تقول إنها الدولة الأقوى عسكرياً، والأغنى اقتصادياً في حجم الناتج المحلي الإجمالي، والأوسع معرفة واطلاعاً، والأكثر إبداعاً في معطيات جامعاتها ومراكزها البحثية، ومؤسساتها وشركاتها الصناعية. صحيح أنها تواجه في الصين مُنافساً قوياً لكن

تسعى الوسائل السببرانية لتعطيل جزئي أو كلي لخدمات الماء والكهرباء والنفط والغاز والموانئ والمطارات والمنشآت الصناعية

الواقع، من أجل إنهاء صراع دموي دام طويلاً، ولا يجوز له أن يستمر.

ولعله لا بُدُّ هنا من ملاحظة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أبدى في مقابلة مع الصحفي شارون غال، في شهر أغسطس عام 2025م، تعاطفه مع الرؤية التوراتية لإسرائيل من الفرات إلى النيل. كما أن مايك هكبي السفير الأمريكي في إسرائيل الذي ينتمي إلى الصهيونية المسيحية أبدى مثل ذلك في مقابلة مع الصحفي تاكر كارلسون، في شهر فبراير 2026م. ولا شك أن مثل هذا التعاطف من قبل شخصيات مؤثرة على المسرح السياسي يُمثل تحدياً كبيراً ليس فقط لدول الخليج والدول العربية المحيطة، بل للسلام على مستوى العالم بأسره.

اعتمدت إسرائيل، وما تزال، في سعيها إلى تحقيق حلمها التوسعي، أياً كانت أبعاده المستقبلية على القوة العسكرية المدعومة من الولايات المتحدة. ويشمل ذلك القوة النووية، فهي الدولة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، دون إعلان. ويُضاف إلى ذلك أن السياسة الإسرائيلية وهي تسعى إلى تفوق قوتها الذاتية ترفض وجود أي قوة أخرى في المنطقة، وضرباتها لمراكز القوة في الدول العربية المجاورة لها على مدى العقود السابقة شاهد على ذلك. وعندما استطاعت إيران أن تستجمع بعض أسباب القوة مُمتدة إلى بعض الدول العربية، أشعلت إسرائيل الحرب الإيرانية بدعم أمريكي، ربما له أسبابه المرتبطة بتطلعاته كما أسلفنا. ولعلها باتت، في الوقت الحاضر، تخشى القوة التركية، خصوصاً وهي ترى التقارب التركي السوري.

وهكذا نجد أن لدى إسرائيل حلماً توسعياً، وأن سياستها تسعى إلى الاستفراد بالقوة العسكرية في المنطقة، وأنها ترفض أي قوة أخرى، بل وتسعى إلى تدميرها. ولا شك أن في هذا الوضع الإسرائيلي تحد كبير لدول مجلس التعاون والدول العربية المجاورة لا بُدُّ من أخذه في الاعتبار.

الناعم أيضاً من خلال انتشار مُنتجاتها المفيدة، وعبر استثماراتها النافعة، وأثرها المعرفي الذي يتضمن خريجي جامعاتها المنتشرة داخل أمريكا والقائمة حول العالم. لكن هذا المسار لا يحظى بما يستحق من اهتمام على الرغم من أثره الإيجابي بعيد المدى، فالتوجه نحو تفعيل الاستثمار وتبادل المنافع، ونشر الجامعات الأمريكية في مختلف أنحاء العالم بدلاً عن نشر الأساطيل والجيش يُمكن أن يُعطي أمريكا وجهاً حضارياً مبتسماً بدلاً عن الوجه الحربي الكئيب.

تُمثل سياسات الهيمنة الأمريكية تحدياً ليس فقط لدول مجلس التعاون ودول المنطقة العربية المحيطة، بل للعديد من دول العالم الأخرى. ويرتبط مدى التحدي لدول الخليج بأهمية رصيدها من الثروة الطبيعية في الطاقة، ومن موقعها الجغرافي الوسطي بين دول العالم، ثم من تأثيرها الثقافي على مدى العالمين العربي والإسلامي. ويُضاف إلى ذلك تحدي التأثير الإسرائيلي على توجهات السياسة الأمريكية، حيث يسعى هذا التأثير، بأساليب مُختلفة، إلى استغلال القوة الأمريكية في تحقيق المآرب الإسرائيلية.

إسرائيل

ونأتي إلى إسرائيل وما تُقرّزه من تحديات لدول الخليج والدول العربية المحيطة. تتمثل صفات إسرائيل بأنها دولة طردت سُكناً من أراضيهم، وتأسست بالقوة العسكرية، ثم احتلت بهذه القوة مناطق أخرى بعد تأسيسها، يُحركها بذلك حلم يُدعى إسرائيل الكبرى. ويُقال إن النظرة إلى مدى هذا الحلم ليست واحدة لدى الإسرائيليين، بل هي مُختلفة تبعاً لتوجهاتهم. يمتد حلم إسرائيل الكبرى في التفسير التوراتي من الفرات إلى النيل. لكنه يقتصر في التفسير القومي اليهودي على كامل فلسطين، بما في ذلك الضفة الغربية وغزة، وبعض مناطق بلاد الشام. ويُقال إن هذا الحلم يقلص أكثر لدى بعض الإسرائيليين الذين يرون أن حل الدولتين على أرض فلسطين ضرورة على أرض

تحقق القوة الناعمة بالانفتاح على العالم ودبلوماسية التوافق مع الدول المعتدلة الرافضة لإراقة الدماء وتحقق القوة الخشنة بالتحالف الدفاعي

إيران

وما يعلنه؛ وتيار مُعتدل تُمثله وزارة الخارجية الإيرانية التي أكدت أن دول الخليج ليست هدفاً لإيران، ودعت إلى وقف الضربات. لكن استمرار الضربات يُبين للأسف أي التيارين يملك اليد العليا.

بناء على ما سبق، نجد أن إيران بحلمها في توسيع سيطرتها، وبتيارها المُتطرف، والمجموعات التي تدعمها في بعض العواصم العربية تُمثل تهديداً لدول الخليج ودول المنطقة العربية المحيطة، ولا بُد من أخذ هذا الأمر في الاعتبار في توجيه السياسات الخليجية والعربية المستقبلية.

تحديات الأمن السيبراني

واكبت تحديات الأمن السيبراني العمليات العسكرية للحرب السيبرانية. وشملت هذه التحديات هجمات واختراقات سيبرانية من قبل كل طرف من أطراف الحرب نحو الطرف الآخر. لكن الأمر لم يقتصر على ذلك، فقد كان هناك أيضاً هجمات واختراقات استهدفت بعض دول مجلس التعاون وكذلك الأردن، إضافة إلى هجمات واختراقات طالت السفن المبحرة عبر مضيق هرمز. وقد تم توثيق بعض هذه الأحداث عبر الإعلان عنها وإظهار أثرها، وبقي بعضها الآخر طي الكتمان. سوف نستعرض في التالي الهجمات والاختراقات تبعاً للمجالات التي استهدفتها. ففي ذلك تعريف عام بما جرى من جهة، وتوقعات لما يُمكن أن يحدث في المستقبل من تحديات يجب الاستعداد لمواجهة من جهة أخرى.

التجسس لدعم العمليات العسكرية

تستهدف وسائل التجسس السيبراني الحصول على معلومات حساسة عن الطرف الآخر. وتشمل مثل هذه المعلومات تحديد الأهداف العسكرية، ومواقع القادة والقوات، وشبكات الدفاع ومحطات الطاقة والاتصالات وغيرها. كما تتضمن أيضاً التعرف على خطط الخصم وتحركاته، ومراقبة السفن والمطارات، وغير ذلك من تحركات.

لدى إيران أيضاً حلماً توسعياً يختلف عن الحلم الإسرائيلي لكنه يقع في إطار المنطقة العربية، وهو بالتالي مُنافس له. وقد قامت إيران، في سعيها إلى تحقيق هذا الحلم، بدعم مجموعات موالية لها في عدد من الدول العربية، حيث قامت هذه المجموعات عبر القوة العسكرية لمليشياتها بالسيطرة على مُقدرات تلك الدول كلياً أو جزئياً. وهناك في هذا المجال قول إيراني مُعبر صدر عن علي رضا زاكاني، عضو مجلس الشورى الإيراني المُقرب من المرشد، ذكر فيه أن إيران باتت تسيطر على أربع عواصم عربية. جاء ذلك في شهر سبتمبر عام 2014م، وكان المقصود بهذه العواصم كلاً من بغداد، ودمشق، وبيروت، وصنعاء. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حيدر مصلحي، وزير الاستخبارات الإيراني السابق أكد مضمون هذا القول في شهر ابريل عام 2015م.

اعتمدت إيران في السيطرة على العواصم العربية الأربعة على قوة المجموعات التي تدعمها من جهة، وعلى ضعف حكومات دول تلك العواصم، في ذلك الوقت، من جهة أخرى. وبالطبع خرجت دمشق من السيطرة الإيرانية بسقوط نظام الحكم الذي كان فيها في شهر ديسمبر 2024، لكن السيطرة الإيرانية كلياً أو جزئياً ما تزال قائمة في ثلاث عواصم عربية.

إضافة إلى ما سبق، مثلت ضربات إيران لبعض دول مجلس التعاون خلال الحرب، عملاً عدوانياً على تلك الدول. وقد جاء هذا العمل على الرغم من أن تلك الدول أعلنت في بيان للمجلس، بعد يومين من بدء الحرب، رفضها واستنكارها لها. والملاحظ في هذا المجال أيضاً أن المجموعات الموالية لإيران في كل من العراق واليمن ساهمت أيضاً في ضربات على دول مجلس التعاون.

ويُقال فيما هو مُتاح من أخبار أن هناك ضمن السلطة في إيران تياران مُختلفان في الرأي بشأن الضربات الموجهة ضد دول مجلس التعاون. تيار مُتشدد يتمثل في الحرس الثوري الإيراني

تحتاجان إلى سلام واستقرار، وإلى الابتعاد عن الحروب، وعن الاستفزازات والتطلعات غير العقلانية.

يحتاج الاستمرار بهذه الحكمة وترسيخها إلى بناء قدرات مؤثرة تستند إلى ثلاث قوى رئيسة متكاملة. أولها القوة الناعمة المتمثلة في العقلانية المُقنعة، ودائرة التأثير العالمي التي تستطيع تأمينها. أما الثانية فهي القوة المادية الخشنة، والرادعة، ودائرة التحالف الدولي التي تتمكن من تجميعها. وتتضمن القوة الثالثة المناعة السيبرانية التي يجب بناؤها في مواجهة الأخطار السيبرانية المتجددة والمواكبة للتطور التقني الرقمي.

تتحقق القوة الناعمة بالانفتاح على العالم والحوار البناء والديبلوماسية المتطلعة إلى التوافق مع الدول العقلانية المعتدلة التي ترفض إراقة الدماء، وتتطلع إلى التنمية والسلام والحياة الطيبة للجميع. وتتحقق القوة الخشنة بالتحالف الدفاعي مع مثل هذه الدول. كما تُبنى المناعة السيبرانية بالتعاون العلمي والتقني معها. وتتعزيز قوى القدرات المشدودة بالعوامل الثقافية المشتركة، وهي عوامل هامة وقائمة لدى دول مجلس التعاون، حيث تتمثل في امتدادها الثقافي العربي والإسلامي، فضلاً عن تمثلها أيضاً في الامتداد العالمي لثقافة العدل والسلام والتنمية.

الخلاصة

هناك ثلاثة آمال لعل بالإمكان تحقيقها في المستقبل عبر ثقافة العدل والسلام والتنمية. الأمل الأول هو وقف الحرب الإيرانية وتداعيتها المؤثرة سلباً على كل من أطرافها أنفسهم، وعلى دول مجلس التعاون والمنطقة العربية، والعالم بأسره. أما الأمل الثاني فهو أن تتوقف الدول عن طموحات سيطرة الأقوى على الأضعف، وعن أحلام العدوان المولدة للصراعات الممتدة بلا نهاية. ويتمثل الأمل الثالث في تفعيل دور الأمم المتحدة والنأي به عن الصراع بين الدول داخل مجلس الأمن، ومنحه قوة كافية تسمح له بأن يكون حكماً قادراً على إقامة ثقافة العدل والسلام والتنمية حول العالم بأسره.

تحدي خدمات البنية الرقمية العامة

تعمل الوسائل السيبرانية الخاصة بتحدي خدمات البنية الرقمية على إيقاف خدمات هذه البنية التي تشمل الخدمات الحكومية الرقمية، وخدمات التجارة الرقمية، والخدمات المالية، ومختلف الخدمات الأخرى المعتمدة على البنية الرقمية.

تحدي أنظمة التحكم في البنية الأساسية الحرجة

تسعى الوسائل السيبرانية الخاصة بتحدي أنظمة التحكم الصناعي والتشغيلي إلى القيام بتعطيل جزئي أو كلي لخدمات الماء، والكهرباء، والنفط والغاز، والموانئ والمطارات، والمنشآت الصناعية المختلفة.

تحدي الاتصالات البحرية والملاحة

تعمل الوسائل السيبرانية الخاصة بتحدي الاتصالات البحرية والملاحة على تحديد مواقع السفن ومراقبة تحركاتها، واختراق الاتصالات التي تجريها، والتأثير على الرادارات وأجهزة الاستشعار فيها، فضلاً عن إرباك أنظمة القيادة والسيطرة فيها.

تحدي الحرب النفسية

تؤثر التحديات السابقة نفسياً على السكان، وتؤدي إلى نشر القلق بينهم، وإظهار الدولة بمظهر العاجز على ممارسة شؤون الحوكمة المطلوبة، والحد من الثقة في التعاملات المختلفة، وكذلك في خدمات كل من المؤسسات العامة والخاصة.

مواجهة التحديات

لعل ما سبق قد بين التحديات، المرتبطة بحرب إيران، التي تواجهها دول مجلس التعاون والدول العربية المحيطة، بل والعالم بأسره. وقد واجهت دول مجلس التعاون التحديات خلال الحرب بحكمة واضحة، فهي بالرغم مما تعرضت له من عدوان غير مبرر استمرت في رفضها للحرب، ورفضها الانحياز إلى أي طرف فيها، وكذلك كان حال الأردن. ولعل هذه الحكمة تنطلق من الاستراتيجية التي تتبناها هذه الدول، ألا وهي استراتيجية رؤى التنمية والحياة الطيبة للإنسان، فالتنمية وهذه الحياة

الأمن العربي وأولويات الحلول

منها، ثم جاءت الانتكاسة العربية الكبرى التي حملت اسم ثورات الربيع العربي، هذه الثورات التي كانت لها أسباب داخلية، وتخطيط خارجي لتفكيك المنطقة العربية ثم تحويلها إلى ساحة حرب مفتوحة بضراوة وتصعيد قوى متصارعة على المنطقة من داخلها وعلى حدودها، حيث برز المشروع الإيراني، والمشروع التركي، والمشروع الإسرائيلي، والمشروع الإثيوبي، ناهيك عن مشروع الإسلام السياسي، في حين غاب المشروع العربي، تحت وطأة الانقسامات الداخلية، والتغذية الخارجية للخلافات العربية - العربية، مع زيادة الاختراقات، وتزامن ذلك مع خروج العديد من الدول العربية الفاعلة من منظومة العمل العربي المشترك.



جمال أمين همام
jamal@araa.sa

في الوقت الحالي تتجلى تحديات الأمن العربي في الصراع الإيراني المفتعل مع دول مجلس التعاون الخليجي، والحرب بالوكالة التي تقودها الميليشيات المسلحة التابعة لإيران ومنها الحوثيون في اليمن، والحشد الشعبي في العراق وحزب الله في لبنان، إضافة إلى الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتطوراته المخيفة، وكذلك الحروب في السودان والصومال والقرن الإفريقي، والوضع في ليبيا، والخلافات الجزائرية / المغربية، بل دخل تحد جديد وهو الأمن البحري خاصة ما يهدد مضيق هرمز ومضيق باب المندب، وهذا التحدي يحمل في طياته مخاطر أمنية / عسكرية واقتصادية مركبة وذات تأثير يتجاوز المنطقة العربية إلى العالم، ويفتح الباب لتدخلات خارجية.

وعلى ضوء ما سبق من إيجاز للتحديات الأمنية العربية، كيف تكون الحلول؟ والإجابة السريعة تقول إن الحلول صعبة ومعقدة لاختلاف تأثير التداعيات من منطقة إلى أخرى مع تشتت القرار العربي والتدخلات الخارجية والفراغ الداخلي، لكن يبدو ثمة شعاع أمل خافت في نهاية النفق المظلم ويتمثل في الأمل المعقود على جامعة الدول العربية في عهد أمينها العام الجديد نبيل فهمي الذي ندعوه لوضع خارطة طريق لأولويات مخاطر الأمن العربي في شتى المناطق العربية، ثم البدء في مناقشتها في ورش عمل قطاعية لكل منطقة على حدة، ثم الخروج بتصوير نهائي للحلول وعلى مراحل لمواجهة ما يحدث في منطقة الخليج وإسكات الحرب التي تقودها الميليشيات المسلحة بصفة عاجلة، وإنقاذ باب المندب والقرن الإفريقي والسودان وشمال إفريقيا، وهكذا حتى يمكن التهيئة لوضع حلول للتحديات العربية البينية طبقاً لأولويات، ثم الانطلاق نحو حلول القضايا الكبرى للمنطقة بشكل جماعي والتي لن تكون إلا بأيدي أبنائها، فلن تتدخل أي قوة إقليمية أو دولية إلا لسكب المزيد من الزيت على النار لتحقيق مصالحها على حساب أمن ومقدرات الدول العربية.

مع تصاعد الأزمات واختلال الأوراق، تبدو الحاجة ملحة إلى قراءة تحديات ومخاطر المنطقة العربية بدقة، واستجلائها بوضوح؛ حتى يمكن فرز وتوصيف هذه المخاطر، ومن ثم التعامل معها، فلا يمكن وصف العلاج قبل تشخيص المرض، والثابت أن الأمن العربي الجماعي يعاني من عدة أمراض مزمنة، وبناء على التجارب السابقة وعلى الأقل منذ إنشاء جامعة الدول العربية لم يتم تشخيص دقيق لأمراض الأمن القومي العربي، وليس أدل على ذلك من عدم الوصول إلى تعريف دقيق لمخاطر الأمن العربي طيلة ٨٠ عاماً، بل عدم تعريف معنى متفق عليه لمصطلح «الأمن العربي»، وعدم التعريف قائم على أسباب موضوعية، فمن الثابت أن كل إقليم عربي له تحديات خاصة لا تتطابق مع أقاليم أخرى، فتحديات دول المغرب العربي تختلف عن تحديات دول مجلس التعاون الخليجي، ومشاكل الجنوب في الصومال واليمن تختلف عن تحديات منطقة الهلال الخصيب، ومع ذلك تعايشت المنطقة العربية مع هذه التحديات عند الحد الأدنى على الأقل، وفي إيجاز يمكن وضع الخطوط العريضة لتحديات المنطقة العربية منذ قيام جامعة الدول العربية وحتى تسعينيات القرن العشرين في الآتي: وجود الخطر الإسرائيلي وما ترتب على قيام إسرائيل من حروب وصراعات، وتداعيات الحرب الباردة، التي أُلقت بظلالها على التيارات الفكرية والنخب السياسية العربية وفرضت نغرات قومية وثورية انتشرت منذ منتصف القرن العشرين، ثم التحديات التي ظهرت مع قيام الثورة الإسلامية في إيران؛ نهاية السبعينيات وما حملته من أيديولوجيات، ثم الحرب الإيرانية / العراقية (١٩٨٠ / ١٩٨٨م)، وتلا هذه الحرب كارثة احتلال نظام صدام حسين للكويت عام ١٩٩٠م، ما أوجع الخلافات العربية - العربية، وجعل المنطقة أمام مفترق طرق وكان لهذا الغزو تأثير الصدمة العنيفة التي مازالت تداعياتها مستمرة حتى الآن، ثم جاء الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، وسقوط نظام صدام حسين وما ترتب عليه من تمدد النفوذ الإيراني بشكل غير مسبوق في المنطقة العربية، ما جعل إيران تناصب الدول العربية العداء وتتوغل في العديد



تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

أراء
حول الخليج

للمزيد من المعلومات:

www.araa.sa



25 YEARS
Gulf Research Center
Knowledge for All